

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Ferhat Abbas Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences économiques



جامعة فرحات عباس سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

شعبة علوم اقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

متطلبات تطبيق نموذج RAROC كآلية لاتخاذ قرار
التمويل في البنوك الجزائرية - دراسة تطبيقية مقارنة.

المشرف: أ.د شوقي بورقة

من إعداد الطالب: نسيم حزام

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. محمد يحياوي	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د شوقي بورقة	أستاذ	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
أ.د موسى بن منصور	أستاذ	جامعة برج بوعريش	مناقشا
أ.د جمال معتوق	أستاذ	جامعة قسنطينة 2	مناقشا
أ.د جويذة بلعة	أستاذ	جامعة سطيف 1	مناقشا
د. سليمة حشايشي	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 1	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 - 2025



{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ } . (سورة النمل، الآية ١٩) .

الإهداء

إلى روح الوالدين رحمهما الله، نبع الحب والعطاء الذي لا ينضب،
وسندي الأبدى في هذه الحياة.
إلى إخوتي وأصدقائي الأعزاء...
إلى كل من ساندني ودعمني، وكان عوناً لي في مسيرتي، بالكلمة الطيبة،
والنصيحة الصادقة، والدعاء الخفي.
وإلى كل من أثرى حياتي بعلمه، وخبرته، وصداقته النبيلة.
إليكم جميعاً، أهدي هذا العمل المتواضع، عرفاناً وامتناناً.

شكر وتقدير

أستهل شكري بهذه الكلمات النبوية الشريفة:
"اللَّهُمَّ أَنْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَزِدْنِي عِلْمًا"
إيماناً بفضل الله ورحمته، واقتداءً بالهدي النبوي الكريم الذي يؤكد أن:
"مَنْ اجْتَهَدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ اجْتَهَدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ."

الحمد لله الذي وفقني ومكّني من إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه. فله الحمد أولاً وآخراً.

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر، وخالص الامتنان والعرفان، لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر:

- الأستاذ المشرف، أ.د شوقي بورقبة، على إشرافه الكريم وتوجيهاته السديد التي كان لها بالغ الأثر في إخراج هذا العمل بصورته النهائية، فله مني كل التقدير والاحترام.
- أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، لما قدموه من ملاحظات بناءة وتوجيهات قيّمة أسهمت في إثراء هذا البحث، فبارك الله في علمهم وجهودهم.
- لا يفوتني أن أخص بالشكر الجزيل للأستاذ يحياوي محمد وجميع أساتذتي وزملائي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير بجامعة سطيف 1، على دعمهم ومساندتهم طيلة فترة الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لـ:

- موظفي بنك الجزائر، السيد: مساتي لزهر.
- موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري، السادة: مداني خليف، وسردوك أمين،
- موظفي بنك التنمية المحلية، السيد: نجيب سعدي، والسيدة: فريطس شيراز البتول.
- موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، السيد: مينة محمد، والسيد: عبد العزيز ناسلي.
- موظفي البنك الوطني الجزائري، السيد: مباني زين الدين، والسيد: وليد يلس.
- موظفي بنك NATIXIS، السيد: أحسن بعزیز والسيد: يعقوب فارسي.
- بنك SGA، السيد: سطحي عمار.
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل، السيدة: سارة العقون والسيد: حرشايي مراد.

جزيل الشكر والعرفان لكل من مدّ لي يد العون، ولو بكلمة طيبة. شكراً لكم جميعاً، وجزاكم الله عني خير الجزاء.

المقدمة

تُعدّ الصناعة البنكية أحد أهم مكونات النظام المالي لما تؤديه من دورٍ أساسي في تمويل المشاريع الاقتصادية وتوجيه الموارد المالية نحو الاستخدامات الإنتاجية، إذ تمثل الوسيط الرئيس بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز، وتسهم في تحريك الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي من خلال منح الائتمان. غير أنّ طبيعة نشاطها القائمة على تحويل آجال الموارد وتوظيفها في أصولٍ مشوبة بعدم اليقين تجعلها نشاطاً قائماً على المفاضلة المستمرة بين العائد والمخاطرة، الأمر الذي يفرض على البنوك تحقيق الربحية ضمن مستوى مقبول من المخاطر يحافظ على استقرارها المالي واستدامة نشاطها.

وقد أبرزت الممارسة البنكية أن المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء، القائمة أساساً على الربحية المحاسبية أو العائد الظاهري، تعجز عن عكس التكلفة الحقيقية للمخاطر، إذ قد تظهر بعض العمليات التمويلية ذات مردودية مرتفعة رغم استهلاكها مستويات كبيرة من رأس المال المخصص لتغطية المخاطر. وينشأ عن ذلك اختلال في تخصيص الموارد داخل البنك، حيث يُوجّه التمويل نحو الأنشطة الأعلى عائداً ظاهرياً لا نحو الأنشطة الأعلى قيمةً اقتصادية، وهو ما يطرح إشكالية قياس الأداء البنكي على أساس القيمة الاقتصادية المعدلة بالمخاطر بدل الربحية المحاسبية المجردة.

في هذا السياق ظهر نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) كإطار تحليلي يربط بين العائد الاقتصادي ورأس المال الاقتصادي المخصص لتغطية المخاطر، بما يسمح بتقييم العمليات التمويلية وفق قدرتها على خلق قيمة بعد أخذ تكلفة المخاطر في الاعتبار. ويُستخدم هذا النموذج في العديد من الأنظمة البنكية لتوجيه قرارات التسعير وتخصيص رأس المال والمفاضلة بين العملاء والأنشطة، انطلاقاً من مبدأ تعظيم العائد المعدل بالمخاطر لا العائد المطلق.

وتكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في القطاع البنكي الجزائري، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الوساطة البنكية في تمويل الاقتصاد في ظل محدودية تطور سوق رؤوس الأموال، إضافة إلى خضوعه لقيود تنظيمية تتعلق بكفاية رأس المال والسيولة والرقابة الاحترازية. ويؤدي هذا السياق إلى تضخيم أثر قرارات تخصيص رأس المال داخل البنك، حيث يصبح اختيار العمليات التمويلية مرتبطاً ليس فقط بالربحية، وإنما بكيفية استهلاك رأس المال التنظيمي ومدى انعكاس ذلك على استقرار البنك.

ورغم الانتشار الدولي لنماذج القياس المعدل بالمخاطر، فإن توظيفها في البنوك الجزائرية لا يزال محدود التطبيق من حيث دورها في توجيه القرار التمويلي، إذ يستمر الاعتماد بدرجات متفاوتة على مؤشرات الربحية التقليدية دون تقييم واضح لقدرتها على تعظيم القيمة الاقتصادية للبنك. ومن هنا تبرز الفجوة البحثية المتمثلة في غياب تحليل علمي يختبر مدى قدرة نموذج RAROC على تحسين تخصيص رأس المال وترشيد القرار التمويلي في البيئة البنكية الجزائرية.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور نموذج RAROC في دعم اتخاذ القرار التمويلي داخل البنوك الجزائرية من خلال تقييم قدرته على تحقيق التوازن بين الربحية واستهلاك رأس المال المرتبط بالمخاطر، وتحديد مدى إسهامه في تعظيم القيمة الاقتصادية للبنك في ظل الخصوصيات التنظيمية والاقتصادية المحلية.

أولاً. اشكالية البحث:

يمثل اتخاذ قرار التمويل في البنوك التجارية تحدياً متعدد الأبعاد، خاصة في ظل بيئة مالية تتسم بعدم اليقين وارتفاع مستويات المخاطر، وفي هذا الإطار يطرح نموذج RAROC نفسه كأداة معيارية تسمح بربط العائد بالمخاطر مما يجعله أداة واعدة لترشيد قرارات التمويل، ومن هنا يبرز السؤال الرئيسي التالي:

ما هي متطلبات تطبيق نموذج RAROC كآلية فعالة لتوجيه قرارات التمويل في البنوك الجزائرية في ضوء مقارنة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- (1) ما متطلبات تطبيق نموذج (RAROC) لتحسين دقة تقديرات مخاطر التمويل في البنوك الجزائرية محل الدراسة التطبيقية مقارنة بالأساليب التقليدية؟
- (2) ما شروط تطبيق نموذج (RAROC) بما يضمن تسعير القروض وكفاءة تخصيص رأس المال في البنوك الجزائرية محل المقارنة؟

(3) ما هي أوجه القصور والتحديات التي تعيق تطبيق نموذج (RAROC) في البنوك الجزائرية محل المقارنة؟

(4) إلى أي حد تؤثر غياب البيانات التاريخية والدقيقة حول المخاطر والعوائد في البنوك الجزائرية محل المقارنة على فعالية ودقة مخرجات نموذج (RAROC)؟

ثانيا. فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة اعتمدت الدراسة الفرضيات التالية:

- 1- يرتبط تحسن دقة تقديرات مخاطر التمويل باستخدام نموذج (RAROC) إيجابياً بتوافر بنية بيانات تاريخية كافية ونماذج قياس مخاطر ملائمة وإطار تنظيمي داعم داخل البنوك محل الدراسة.
- 2- تتحقق فاعلية نموذج (RAROC) في تسعير القروض وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال بوجود سياسات تسعير مبنية على المخاطر ونظم معلومات وإطار حوكمة مناسب داخل البنوك محل المقارنة

3- هناك تحديات تطبيقية ونقص جوهري يعيق نجاح اعتماد نموذج (RAROC) بكفاءة في البنوك الجزائرية محل المقارنة.

4- نقص البيانات التاريخية الدقيقة حول المخاطر والعوائد يقلل من فعالية نموذج (RAROC) ويضعف دقته في تقييم المخاطر التمويلية في البنوك الجزائرية محل المقارنة.

ثالثا. مبررات اختيار الموضوع:

لقد كان لاختيار الموضوع أسباب ودوافع، أهمها:

- طابع الموضوع: يعتبر هذا الموضوع من المواضيع التي برز الاهتمام بها، ليس متعلقا بالجانب النظري فحسب، بل يتناول أيضاً تطوّر المقاربات التطبيقية من خلال توظيف النماذج الكمية في دعم القرارات الإستراتيجية داخل القطاع البنكي.، وهذا ما يدفعنا إلى إثراء هذا الموضوع بإسهامات فكرية ومحاولات جادة لإيجاد حلول لأبرز مشكلاته المالية والإدارية، والبحث عن أساليب وطرق حديثة لإدارته بكفاءة اقتصادية عالية؛ بهدف الرفع من مساهمة العمل البنكي في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

- اسهام في حلقات البحث: يعتبر الموضوع اضافة للدراسة السابقة؛ وامتدادا للجهود التي تمت في مجال إدارة المخاطر البنكية والائتمانية على وجه الخصوص، وذلك بهدف الخروج بنظام بنكي متكامل كفء يضطلع بالدور التمويلي للمشاريع الاستثمارية على أكمل وجه.
- الحاجة العلمية والملمحة إلى دراسات متخصصة وتطبيقية تستكشف حقيقة الأداء المالي للبنوك الجزائرية، من حيث إدارتها للمخاطر الائتمانية ومن ثم اتخاذ قرارات تمويلية سليمة وعقلانية وبرشادة.

رابعاً. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة لكونها تناول موضوعاً يرتبط بإدارة المخاطر وترشيد القرار التمويلي داخل البنوك، وهو موضوع يزداد حضوره مع تعقد الأنشطة البنكية وتزايد القيود الرقابية وتنامي الحاجة إلى أدوات كمية أكثر دقة في قياس العائد والمخاطر. وتتجلى أهمية الدراسة فيمايلي:

أولاً، الأهمية العلمية والأكاديمية:

تنطلق أهمية الدراسة علمياً من كونها تسهم في إثراء الأدبيات التي تناول نماذج القياس المعدل بالمخاطر، إذ تُظهر المراجعات العامة للأدبيات أن تطبيق نموذج العائد المعدل حسب المخاطر على رأس المال (RAROC) قد حظي باهتمام واسع في السياقات البنكية الدولية، في حين ما تزال المعالجات التطبيقية التي تناقش متطلبات تفعيله في السياق الجزائري محدودة. ومن ثم تكتسب الدراسة قيمة معرفية تتمثل في توسيع النقاش العلمي حول قابلية نقل النموذج وتكييفه مع بيئات البنكية تختلف من حيث جودة البيانات والبنية المؤسسية والإطار التنظيمي.

كما تعزز الدراسة الجانب النظري من خلال الربط بين مفاهيم مترابطة في التمويل البنكي، مثل إدارة المخاطر الائتمانية، وتخصيص رأس المال، وتسعير القروض، وقياس الأداء على أساس العائد المعدل بالمخاطر، بما يدعم بناء إطار مفاهيمي أكثر تكاملاً في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تنبع أهمية الدراسة تطبيقياً من ارتباطها المباشر بإشكالات تشغيلية تواجهها البنوك عند الانتقال من مؤشرات الربحية المحاسبية إلى مقاربات مبنية على المخاطر، خاصة في بيئات تتسم بتحديات تتعلق بتوفر البيانات، ونظم المعلومات، وآليات الحوكمة، ومتطلبات الرقابة الاحترازية. كما تكتسب الدراسة

أهمية إضافية لأنها تعالج موضوعاً وثيق الصلة بمنطق كفاية رأس المال والسيولة والرقابة الاحترازية، بما يجعل نتائجها ذات صلة بالنقاشات المرتبطة بملاءمة تطبيق المقاربات المبنية على المخاطر في تخصيص رأس المال والانسجام مع التوجهات التنظيمية الدولية (بازل III).

خامساً. أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تهدف إلى تعميق الفهم وتوفير حلول عملية للقطاع البنكي الجزائري، وتمثل هذه الأهداف فيما يلي:
- تحديد وتقييم المتطلبات الأساسية (التنظيمية، التقنية، البشرية، والبيانات) الضرورية لنجاح تطبيق نموذج RAROC كآلية لاتخاذ قرار التمويل في البنوك التجارية الجزائرية.
 - اختبار قدرة نموذج القياسي لاحتمالية التعثر (PD) بالاعتماد على البيانات الفعلية من البنوك الجزائرية، وتوظيف هذا النموذج في حساب الخسائر المتوقعة (EL) ونموذج RAROC لتقييم القرارات الائتمانية وتحسين دقتها.
 - دراسة مدى تأثير تقديرات دقيقة لمكونات المخاطر الائتمانية الأساسية الأخرى مثل الخسارة عند التعثر (LGD)، والتعرض عند التعثر (EAD) على دقة احتساب الخسائر المتوقعة (EL) وفعالية نموذج RAROC في توجيه قرارات التمويل.
 - تقييم دور نموذج (RAROC) في دعم سياسات تسعير القروض على أساس المخاطر داخل البنوك التجارية الجزائرية، ومقارنة نتائج هذا التسعير بالمقاربات التقليدية من حيث العائد المعدل بالمخاطر.
 - تقييم أثر إدماج رأس المال الاقتصادي (EC) المحسوب وفق معايير بازل III ضمن نموذج (RAROC) على مخرجاته ودوره في توجيه قرارات التمويل وفق مستوى المخاطر.
 - تحليل دور مقارنة العائد المعدل بالمخاطر (RAROC) بتكلفة حقوق الملكية (Re) في توجيه قرارات التمويل داخل البنوك التجارية الجزائرية، وتقييم دلالاتها على خلق القيمة والأداء المالي.

سادسا. حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة ببعض القيود المكانية والزمانية لضمان عمق التحليل ودقته:

- **الحدود المكانية:** تتمثل عينة الدراسة في ثلاثة بنوك تجارية جزائرية رئيسية، وهي :
القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، يجدر بالذكر أن بنكي CPA و BDL قد شهدا مؤخرا عملية فتح لرأس مالهما، في حين لا يزال بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بنكا عموميا بالكامل، يضاف إلى ذلك أن هذه البنوك تُقدم التمويل لقطاعات اقتصادية متنوعة تشمل على سبيل المثال لا الحصر: السياحة، النقل، الصناعة، والزراعة.

وقد تم اختيار مجموعات الاستغلال ضمن هذه البنوك لجمع البيانات وتحليلها وذلك لكونها تشرف على عدد كبير من الوكالات في ولايات نشطة اقتصاديا مثل سطيف، برج بوعريريج، والمسيلة، وهذا التوسع الجغرافي يضمن توفر عدد كاف من القروض بآجال استحقاق مختلفة (تتراوح من 4 إلى 12 سنة) لتشكيل عينة ممثلة وقابلة للتحليل في الدراسة التطبيقية، مما يتيح مقارنة بين مؤسسات ذات هياكل ملكية وسياسات تمويل مختلفة وقطاعات مستهدفة متباينة.

- **الحدود الزمنية:** ستغطي الدراسة الفترة الممتدة من بداية عام 2020، وهي سنة بداية أول قرض متاح للتحليل من عينة البنوك المختارة إلى عام 2025، يتيح هذا النطاق الزمني تحليل تطور أداء البنوك وسياساتها خلال فترة كافية (خمسة سنوات من عمر القروض)، مما يسمح بمراقبة جزء كبير من دورة حياة القروض قصيرة ومتوسطة الأجل (التي تبدأ من 4 سنوات)، مع الأخذ في الاعتبار أن القروض طويلة الأجل (حتى 12 سنة) قد لا تكون قد أكملت دورتها خلال هذه الفترة، سيتم التركيز على تحليل المؤشرات المبكرة للتعثّر وتقييم المخاطر المستمرة لهذه القروض ضمن الإطار الزمني المتاح.

سابعا. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث والإمام بمختلف جوانبه النظرية والتطبيقية، والإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، سيعتمد البحث على مزيج من المناهج البحثية التالية:

- **المنهج الوصفي والتحليلي:** نستخدم هذا المنهج لوصف وتحليل الإطار النظري والمفاهيمي لنموذج RAROC، ومكوناته الأساسية مثل (PD, LGD, EAD, EC)، وعلاقته بإدارة المخاطر الائتمانية، وعملية اتخاذ قرارات التمويل في البنوك، أين سنجمع المعلومات والبيانات النظرية من الدراسات السابقة، الكتب المتخصصة، والمراجع العلمية بهدف تحديد متطلبات تطبيق RAROC في البيئة البنكية، كما سنحلل من خلال هذا المنهج الأساليب التقليدية لتسعير القروض وإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، لإنشاء قاعدة مقارنة مع نموذج RAROC.
- **المنهج الكمي والقياسي:** يعد هذا المنهج العمود الفقري للجانب التطبيقي من الدراسة، حيث يعتمد على:
 - جمع البيانات الكمية الفعلية المتعلقة بالقروض الممنوحة من البنوك عينة الدراسة (BDL, BADR CPA) خلال الفترة الزمنية المحددة (2020-2025)، ستشمل هذه البيانات خصائص القروض، مددها، أسعار الفائدة المطبقة، ومؤشرات الأداء والتعثر.
 - بناء وتطوير نماذج قياسية لتقدير مكونات الخسارة المتوقعة (EL)، وبالأخص احتمالية التعثر (PD)، باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية المناسبة للبيانات البنكية. مبنى سيتم حساب الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) لكل قرض أو محفظة.
 - احتساب نموذج RAROC للقروض أو المحافظ الائتمانية في البنوك عينة الدراسة، بالاستناد إلى الخسائر المتوقعة (EL)، رأس المال الاقتصادي (EC) المحسوب وفق معايير بازل III، والعوائد المتولدة.
 - تحليل وتفسير النتائج الكمية المستخلصة من حساب RAROC ومكوناته، لتقييم مدى دقة التسعير، كفاءة تخصيص رأس المال، وتأثيرها على ربحية البنوك والأداء المالي.
- **المنهج المقارن:** سيتيح لنا هذا المنهج تقييم مدى نجاعة وفعالية تطبيق نموذج RAROC في البنوك التجارية الجزائرية من خلال إجراء مقارنات متعددة:
 - مقارنة أداء RAROC بين البنوك عينة الدراسة ذات الهياكل الملكية المختلفة (بنوك شهدت فتح رأس مالها مقابل بنك عمومي بالكامل).

- مقارنة نتائج RAROC على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة، مما يُظهر كيف تتأثر المخاطر والعوائد بنوع النشاط.
- مقارنة فعالية التسعير الحالي (المعتمد على الأساليب التقليدية) مع التسعير المقترح أو المُحسّن بناءً على نموذج RAROC ، وذلك من حيث تحقيق العوائد المُعدّلة بالمخاطر وتغطية تكلفة حقوق الملكية (Re).
- مقارنة مدى الالتزام بمتطلبات بازل III في احتساب رأس المال الاقتصادي وكيف يؤثر ذلك على فعالية RAROC.

ثامنا. الدراسات السابقة:

مما لا ريب فيه أن هذا البحث سبقه عدد من البحوث والرسائل العلمية والمؤلفات التي تناولت جزئية من جزئياته، أو مباحث خاصة تناولت الجانب المفاهيمي للعلاقة بين استخدام الأساليب الكمية لإدارة المخاطر البنكية وبصفة خاصة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، ومن أهم تلك الدراسات السابقة التي بحثت بعض جوانب الموضوع نذكر:

1. دراسة فريق عمل نظام الاحتياطي الفيدرالي المعني بنماذج مخاطر الائتمان الداخلية بعنوان

Credit Risk Models at Major U.S. Banking Institutions: Current State of the Art

and Implications for Assessments of Capital Adequacy في سنة 1998: عبارة عن ورقة

بحثة لفريق عمل نظام الاحتياطي الفيدرالي المعني بنماذج مخاطر الائتمان الداخلية ماي 1998، تهدف إلى توفير أساس لمواصلة المناقشات بشأن الأدوار المحتملة لنماذج مخاطر الائتمان الداخلية ضمن سياسات رأس المال الاحترازي. وذلك باستعراض مناقشة لعدة أمثلة محتملة يُمكن من خلالها دمج المعلومات المستمدة من نماذج مخاطر الائتمان الداخلية بشكل مفيد في سياسات رأس المال التنظيمية أو الإشرافية. خلصت الدراسة إلى أن دمج أنظمة قياس مخاطر الائتمان الداخلية وتخصيص رأس المال في هذه السياسات لن يتم بسرعة أو دون تحديات كبيرة، علاوة على ذلك، يبدو أن عملية ترقيع رأس المال التنظيمي عند حدوثها تتضاءل فعاليتها بشكل متزايد في مواجهة التحديات التي يفرضها الابتكار المالي المستمر ومراجعة رأس المال التنظيمي. وأخيراً، على الرغم من الصعوبات التي تعترض اتباع نهج

النماذج الداخلية لإدارة رأس مال البنوك، لم تظهر أي حلول بديلة طويلة الأجل لا تتضمن إطاراً قائماً على النماذج لتقييمات كفاية رأس المال من قبل البنك أو الجهة الإشرافية.

2. دراسة Josef Zechner و Neal Stoughton بعنوان Optimal Capital Allocation

Using RAROC and EVA في سنة 1998: وهي عبارة عن مقال أكاديمي منشور يوم 11 سبتمبر 1998 في مجلة Journal of Financial Intermediation, Forthcoming، سعت إلى إبراز كيفية تخصيص رأس المال الأمثل باستخدام RAROC و EVA. من خلال إعطاء صيغ رياضية لأمثلة افتراضية توصلت هذه الورقة إلى أن:

- آليات إعداد ميزانية رأس المال القائمة على القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ونموذج RAROC لها أسس اقتصادية؛
- التخصيص الأمثل لرأس المال يكون في ظل معلومات غير متماثلة ووجود فرص إدارية خارجية لمؤسسة ذات قسمين، أحدهما محفوف بالمخاطر والآخر خالٍ منها؛
- تؤدي اللامركزية في اتخاذ القرارات الاستثمارية إلى فرض رسوم على رأس المال الاقتصادي بناءً على المخاطر المحققة للقسم نفسه؛
- تزيد الفرص الإدارية الخارجية من استخدام رأس المال، وتؤدي إلى الإفراط في الاستثمار في المشاريع المحفوفة بالمخاطر؛
- كما توصي الدراسة المؤسسة ذات القسم الواحد المحفوف بالمخاطر أن تستند في تحديد معدل رأس المال المخصص لها على تكلفة الدين.

3. دراسة بوداح عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض

البنكية- دراسة تحليلية تطبيقية- أطروحة دكتوراه، 2007/2006، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- اعتبار النشاط البنكي في مجمله مجالاً خصباً للتطبيق وخاصة بالنسبة للأنظمة الخبيرة، لأن منح القروض يعاني نقصاً معتبراً من حيث تدفق المعلومات الواجب توافرها بشكل مستمر وهو الأمر الذي قد يصعب من مهمة اتخاذ القرار؛

- اتخاذ منح القروض ليست بقضية البنكي وحده من جانب تحديد الأدوات أو الآليات التي تساعد على تجنب المخاطر المباشرة وغير المباشرة الملازمة للقرض، وإنما قد يحتاج الأمر فيها إلى معالجة الموضوع من منظور المحيط الخارجي ودور السياسة النقدية للبلد ومدى قدرتها على التأثير في قرارات البنك المرتبطة بمنح القرض.

4. دراسة Zhou Li و Lui Bingwu بعنوان The Study of Commercial Bank

Loan Risk Pricing Based on RAROC Model في سنة 2009: مقال منشور في مجلة IEEE Xplore الصين يوم 31 ديسمبر 2009 : هدفت الدراسة إلى التعرف على تسعير الائتمان بالاعتماد على نموذج RAROC القائم رأس المال المعدل بالمخاطر واحتمالية العجز عن التسديد للقرض، وأيضا طريقة حساب RAROC عن طريق تحليل عينة من القروض وهذا بالاعتماد على عدة أنماط من القروض مقدمة من طرف City Commercial Bank لسنة 2007 بالصين، وعلى هذا الأساس تمكنت الدراسة من الخروج بجملة من النتائج لعل أهمها يساعد نموذج RAROC من خلال نظام داخلي للبنك على تحليل رأس المال والمخاطر التي يتعرض لها على التقدير العوائد وتسعير القرض، ونظير ما تم التوصل إليه اقترحت الدراسة ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتصوير نظام تسعير أسعار الفائدة الجزئي والكلي. ووجوب أن يتم تفعيل نظام إدارة الضمانات بالدرجات لعملية تسعير القروض.

وننتفق دراستنا مع هذه الدراسة في مساهمة المشتقات المالية (الهندسة المالية) في التقليل المخاطر ونختلف معها في أن وجود أساليب كمية أخرى يمكن تطبيقها على غرار التباين والانحراف المعياري التي تعتبر من المقاييس الإحصائية.

5. دراسة شوقي بورقبة بعنوان طريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)

كأداة لاتخاذ قرار التمويل في المصارف الإسلامية في سنة 2016: مقال منشور في المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية في 30 ديسمبر 2016: سعت هذه الورقة إلى دراسة نموذج RAROC كطريقة تساعد البنك الإسلامي لاتخاذ قرار التمويل واحتواء المخاطر، أين تم استخدام النموذج والذي يجمع بين العائد والمخاطرة وقد تم بناء طريقة لحساب النموذج لسنة 2016 في بنك إسلامي. وتوصلت هذه الدارسة إلى أن النموذج أداة مهمة لإدارة الأصول والخصوم وإدارة المخاطر كونها تساهم في نشر

ثقافة إدارة المخاطر في البنوك، وأيضا كنتيجة هامة تساهم بشكل رئيسي وصول البنوك بصفة عقلانية ورشيدة في إجراءات منح التمويل باستخدام نموذج RAROC وأكثر شفافية. وعلى هذا الأساس توصي الدراسة وتبحث على ضرورة اعتماد البنوك الإسلامية على تقنيات وأدوات متطورة في اتخاذ قرار التمويل.

6. دراسة فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية -دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي للفترة (2001-2017)، (2018/2019، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بسكرة، وهدفت هذه الدراسة إلى استخدام النماذج الكمية في إدارة المخاطر البنكية، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار مجموعة من النماذج الكمية المتمثلة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) ونموذج الاستقرار والسلامة المصرفية (Z-SCORE)، والقيمة المعرضة بالمخاطر (Var)، وكان مصرف دبي الإسلامي عينة لدراسة هذا الموضوع، وذلك باستخراج بياناته المالية الفعلية، للفترة (2001-2017) وتطبيق عليها الأساليب الكمية محل الدراسة.

وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج المتمثلة في انه يمكن تطبيق النموذج (RAROC) مع اعادة تعديل في بسطه بما يتناسب مع العمل المصرفي الاسلامي، ونموذج (Z-SCORE) يمكن تعديله أيضا، أما نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) فيتم تطبيقه دون اجراء أي تغير في صيغته أيضا، وبمنهجياته الثلاثة لحسابه.

7. دراسة WAGNER EDUARDO SCHUSTER بعنوان RISK-ADJUSTED RETURN: Banking Sector Analysis through the RAROC Model في سنة 2019 رسالة ماجستير من جامعة UNISNOS البرازيلية منشورة يوم 20 فيفري 2020، يسعى هذا البحث إلى تحليل العائد المعدل حسب المخاطر في البنوك من خلال نموذج RAROC على أساس ثلاث وجهات نظر التنظيمية والاقتصادية والمتوقعة ل RAROC من خلال توفير قاعدة البيانات من قبل المؤسسات المالية حيث تحتوي بيانات عن منتجي الأعمال الأساسيين مرتبطة بكشوف المرتبات ورأس المال العامل القروض وأيضا بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي واستخدامها كأداة قوية لصنع القرار لغرض تخصيص موارد مالية للمنتجين في ظل شح الموارد والتوسع في منح الائتمان في قطاع البنوك في البرازيل، وتوصلت الدراسة الى أن:

- استخدم نموذج RAROC لمساعدة المدربين في تحديد المحافظ التي تجلب العوائد المعدلة حسب المخاطر وتسهيل المقارنة وتحليل الأداء في المحافظ محل الدراسة وهذا بإعطاء أولوية لرأس المال المستثمر المعدل حسب المخاطر؛
- كشفت الاختبارات الشاملة أن النماذج التي تم انشاؤها كانت جيدة الأداء وبالتالي أعطت نتائج مرضية.
- استخدم نموذج VAR مع محاكاة مونت كارلو ل RAROC الاقتصادية ونموذج VAR VECTOR AUTOREGRESSIVE للتنبؤ والنهج التاريخي ل RAROC التنظيمية حيث كشفت أن القروض المرتبطة بالمرتبات تعدت متوسط القيم السوقية.
- تمكن RAROC للتنبؤ من اتخاذ قرار استشاري مسبق حيث كشفت النتائج ان السيناريو المستقبلي لـ 12 شهر سيكون مرتبط بكشوف المرتبات بنسبة 9.31 % في المتوسط بينما يعطي راس المال العامل 1.29%.
- تكشف الاختبارات الإجمالية ان النماذج كانت تتمتع بأداء جيد وبالتالي تجلب نتائج مبتكرة تساهم في إدارة استراتيجية تركز عليها المخاطر.

8. دراسة Ioana Neamtu و Quynh-Anh Vo بعنوان

Banks' internal capital allocation, the leverage ratio requirement and risk-

taking

في سنة 2021 مقال منشور في مجلة Bank of England Staff Working Paper يوم 17 ديسمبر 2021، وهي ورقة عمل تبحث في كيفية تأثير مخاطر أصول البنوك بالمستوى (أي المجموعة أو وحدة الأعمال) الذي تُطبق عنده المتطلبات التنظيمية. وقد قامت بتطوير نموذج نظري ومعايرة على البنوك البريطانية. وتمثل النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها ذات الورقة أن التأثير يختلف باختلاف القيد التنظيمي الملزم على مستوى المجموعة. ففي ظل مطلب نسبة الرافعة المالية، فإن توزيع القيود التنظيمية على وحدات الأعمال إما أن يُحافظ على مخاطر محافظ استثمارات البنوك أو يقلل منها. ومع ذلك، إذا كان ترجيح المخاطر هو القيد الملزم على مستوى المجموعة، فإن تطبيق المتطلبات التنظيمية على

مستوى وحدة الأعمال قد يدفع البنوك إلى اختيار محافظ أصول أكثر خطورة نكحار أمثل. كما كشف البحث أيضا أن التأثير على مخاطر أصول البنوك يختلف باختلاف نماذج أعمال البنوك.

تاسعا. مميزات الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بنماذج قياس المخاطر واتخاذ القرارات التمويلية في القطاع البنكي، يتضح أن هذا البحث يضيف زاوية معالجة من عدة جوانب، حيث يقدم قيمة مضافة علمية وتطبيقية تتمثل في:

- التركيز على RAROC كآلية شاملة لاتخاذ القرار: بينما قد تناول بعض الدراسات السابقة مكونات جزئية للمخاطر أو نماذج تقييم أداء عامة، تركز هذه الدراسة بشكل مباشر وعميق على نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)، إنها لا تكتفي بتحليل المؤشر بحد ذاته، بل تتناوله كآلية متكاملة لاتخاذ قرار التمويل، مما يعكس فهماً أوسع لدوره الاستراتيجي في إدارة البنوك؛
- الشمولية والعمق في السياق الجزائري: تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات المحدودة التي تسعى إلى تقديم معالجة شاملة ومفصلة لتطبيق نموذج RAROC في البنوك التجارية الجزائرية؛ إذ لا تقتصر على التحليل النظري فحسب، بل تمتد إلى استكشاف الجوانب التطبيقية بصورة أعمق من خلال:

- بناء نماذج قياسية لمكونات المخاطر: مثل تقدير احتمالية التعثر (PD) بالاعتماد على البيانات الفعلية، وهذا جانب غالباً ما تفتقر إليه الدراسات في البيئات المشابهة؛
- تحليل دور رأس المال الاقتصادي (EC): ربط EC بمعايير بازل III يضيف بعداً تنظيمياً بالغ الأهمية؛
- معالجة مشكلة التسعير الفعلي: تقدم الدراسة حلولاً لمشكلة التسعير غير الكفؤ في البنوك الجزائرية من منظور RAROC، بما في ذلك التحليل الملموس لتأثير معدلات الفائدة المختلفة على العوائد المعدلة بالمخاطر؛
- مقارنة الأداء بخلق القيمة: تجاوز مجرد الربحية إلى تقييم فعالية القرارات التمويلية في خلق القيمة للمساهمين من خلال مقارنة RAROC بتكلفة حقوق الملكية (Re).

- النطاق التطبيقي الواسع والدقيق: تمثل الدراسة أسبقية في تحليل عينة واسعة ودقيقة من البنوك التجارية الجزائرية (القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، يعزز التميز في هذه العينة من خلال:

- التنوع في هياكل الملكية: بنوك تم فتح رأسمالها مقابل بنك عمومي.
- الاختلاف في القطاعات الممولة: مما يسمح بتحليل تأثير المخاطر القطاعي؛
- التركيز على "مجموعات الاستغلال" في ولايات نشطة اقتصادياً: هذا يضمن توفر بيانات كافية وواقعية، مما يرفع من موثوقية النتائج؛

عاشرا. صعوبات الدراسة:

خلال إنجاز هذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تستحق الإشارة إليها لكونها تؤثر على طبيعة البحث وتبرز الجهود المبذولة في التغلب عليها، أبرز هذه الصعوبات تمثلت في:

- نقص الدراسات المتخصصة والبيانات الشاملة: يعاني المجال الاقتصادي والن في الجزائر من قلة في الدراسات المعمقة لا سيما تلك التي تتناول الجوانب الكمية والتقنية الحديثة في إدارة العمل البنكي بشتى مجالاته وتنوع أنشطته، هذا النقص جعل عملية بناء الإطار النظري وتحديد المرجعيات البحثية أكثر تحدياً؛

- صعوبة جمع البيانات التطبيقية وتحفظ البنوك: تمثلت إحدى أكبر العقبات في صعوبة الحصول على البيانات الدقيقة والمفصلة اللازمة للجانب التطبيقي من الدراسة، فعلى الرغم من أهمية هذه البيانات لنمذجة RAROC وحساب مكوناته مثل (PD, LGD, EAD)، واجهنا تحفظاً كبيراً من قبل إدارات البنوك الجزائرية في مشاركة القوائم المالية التفصيلية وبعض المؤشرات المالية الحساسة، والتي تُعد ضرورية لضمان دقة وشمولية التحليل. هذا التحدي استلزم جهداً مضاعفاً في بناء الثقة وتأمين المعلومات المتاحة ضمن أطر الخصوصية والسرية.

حادي عشر. هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة على النحو التالي:

- الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية؛
 - الفصل الثاني: آليات اتخاذ القرارات التمويلية في البنوك التجارية؛
 - الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية؛
 - الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية.
- وينتهي البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج المستنبطة والمستفادة، وكذا الاقتراحات المقدمة والآفاق المفتوحة للبحث العلمي.

الفصل الأول: مدخل عام إلى نموذج
RAROC ودوره في قياس المخاطر
والعائد في البنوك التجارية

تمهيد:

يعد قطاع البنوك شريان الاقتصاد الحيوي، فهو ليس مجرد مؤسسات لجمع الودائع ومنح القروض، بل هو محرك أساسي للنمو والتنمية المستدامة. وفي خضم بيئة اقتصادية متغيرة ومتقلبة، تتعرض هذه المؤسسات لمجموعة واسعة من المخاطر التي قد تهدد استقرارها المالي وتؤثر على ثقة المتعاملين بها. لذا لم تعد إدارة المخاطر مجرد وظيفة ثانوية، بل أصبحت ركيزة أساسية لضمان بقاء ونمو البنوك من خلال استعراض شامل للمنظومة المتكاملة لإدارة المخاطر البنكية. من أجل ذلك وجب فهم طبيعة هذه المخاطر وأسبابها، دون ان ننسى الفهم المعمق لأبرز المستجدات الرقابية البنكية مثل اتفاقيات بازل. ناهيك عن البحث في أهم النماذج الحديثة في هذا المجال، وهو نموذج العائد المعدل حسب المخاطر RAROC ، والذي يمثل نقلة نوعية في تقييم الأداء البنكي من منظور يجمع بين العائد المحقق والمخاطر المترتبة عليه. حيث شهدت الشركات والمؤسسات تحولاً عن المقاييس التقليدية لتقييم الأداء والمخاطر، ليرز نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) كمعيار حيوي في الصناعة المالية. يعود الفضل في تطوير هذا النموذج إلى بنك Bankers Trust بهدف أساسي هو تمكين المؤسسات من مقارنة أداء استثماراتها بدقة عبر احتساب العائد المعدل بالمخاطرة. يركز RAROC على مبدأ جوهرى يتمثل في تعديل العائد ليأخذ في الحسبان المخاطر وتخصيص رأس المال الاقتصادي لتغطية الخسائر غير المتوقعة. كما يشمل النموذج قياس جميع أنواع المخاطر الرئيسية (كالاثمانية والسوقية والتشغيلية). لقد توسع نطاق تطبيق RAROC ليصبح أداة قوية لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحسين تخصيص الموارد، محققاً توازناً بين الربحية وإدارة المخاطر.

لذا سنتطرق بالترتيب في هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة المرتبة على النحو الموالي:

- المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية.
- المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر.
- المبحث الثالث: المفاهيم الأساسية لنموذج RAROC.

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

شهد القطاع البنكي تطوراً كبيراً خلال الفترة السابقة، وهو ما أدى إلى زيادة الخدمات وحجم المعاملات التي يقدمها من ناحية، ومن ناحية أخرى في احتدام المنافسة بين المصاريف، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم المخاطر التي قد تواجهها، يتمثل الهدف الأساسي للبنوك في أداء وظيفة الوساطة المالية عبر تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل الاقتصاد بمنح التمويل وتوفير خدمات الدفع، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق ربحية مستدامة وتعظيم قيمة المؤسسة ضمن مستوى مقبول من المخاطر وبما ينسجم مع المتطلبات الرقابية، ومنه ابتعاد البنوك عن الأنشطة الأساسية التي أنشئت من أجلها وظهور منتجات مالية جديدة في الأسواق كالعقود الآجلة والمشتقات المالية، أدى إلى دخول منافسين جدد، وبالتالي عليها تحمل مخاطر جديدة. وعلى هذا الأساس سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، أين سنتطرق في الأول إلى مفهوم المخاطر البنكية، أما المطلب الثاني سنتضمن من خلاله مصادر وأسباب هذه المخاطر، في حين سنخرج في المطلب الثالث إلى أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

إن ظهور المخاطر في البيئة البنكية وتطورها مع الوقت مرتبط بشكل كبير بتطور نشاط البنوك، وتنوع الخدمات التي يقدمها، وفيما يلي سوف نتطرق إلى تعريف المخاطر البنكية إلى جانب نشأتها.

الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية

نظرا للتطورات التي طرأت على البنوك بمختلف أنواعها حيث أدت إلى ظهور اختلافات في تعريف كل حسب وجهة نظره وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

تعرف على أنها " احتمال أن ينتج عن عملية أو حدث ما آثار عكسية على أهداف البنك، لأنه قد يؤدي إلى خسائر مباشرة على العوائد رأسمال البنك، أو فرض قيود تحد من قدرته على تحقيق أهدافه، وتشكل هذه القيود تهديدا للبنك لكونها تحد وتعيق عمله ونشاطه ومن ناحية أخرى، فإنها تقلص من قدرة البنك على الاستفادة من جميع الفرص المتاحة من أجل تطوير نشاطها". (The

Financial Services round table FSR, 1999, p. 5)

وتعرف أيضا على أنها "عدم الانتظام في العوائد وتقلب قيمتها أو نسبتها إلى رأس المال المستثمر يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد بشكل رئيسي إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتوقعات المستقبلية". (حاكم، 2013، ص 141)

كما تعرف المخاطر البنكية على أنها "احتمالية تعرض البنك لخسائر غير متوقعة وغير محتملة قد تؤثر على تحقيق أهداف البنك وحسن تنفيذها، وقد تؤدي إذا لم يمكن السيطرة على هذه الخسائر وآثارها على تصفية البنك وإفلاسه". (حربي وجمعة، 2010، ص 310)

ويقصد بها أيضا: "احتمالية حدوث الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو من خلال وجود قيود تنقص من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث تؤدي هذه القيود إلى إضعاف قدرة البنك على استمراره في أداء أعماله وممارسة نشاطه من جهة وتقلل من قدرته على استغلال الفرص التي تتيحها البيئة البنكية من جهة أخرى". (بن علي، 2013، ص 33) (محمد، 2018، ص 54)

ومن ثم يمكن تعريف المخاطر البنكية بأنها احتمال تعرض البنك لانحرافات سلبية عن النتائج المتوقعة نتيجة حالة عدم اليقين الملازمة لنشاطه، بما قد يترتب عنه خسائر متوقعة أو غير متوقعة تمس أرباحه أو رأس ماله أو سيولته أو قدرته التشغيلية، وتؤثر في تحقيق أهدافه واستمرارية نشاطه، سواء عبر تحقق خسائر فعلية في النتائج أو عبر قيود تقلل من كفاءته وقدرته على استغلال الفرص المتاحة.

الفرع الثاني: نشأة وتطور المخاطر البنكية

إن عدم استقرار البيئة الخارجية للبنوك خلال الفترات الأخيرة نتج عنه عدم إمكانية إخضاع العمل البنكي إلى القانون الصارم، حيث كانت العمليات البنكية سابقا تقوم على جمع الموارد ومنح القروض، ونتيجة قلة المنافسة كانت تساعد على تحقيق أرباح عادلة ومستقرة، كما كانت أهداف الهيئة التنظيمية الحفاظ على سلامة واستقراره البنوك ومحاولة السيطرة على قدرة خلق النقود الخاصة بها، وتقليل من مخاطرها.

وفي أواخر السبعينيات ونتيجة عدم الاستقرار البيئي نتج عنه تغيرات جذرية في مختلف القطاعات خاصة القطاع البنكي ومن بين أهم هذه المسببات الرئيسية التي أدت إلى زعزعة استقرارها هي التضخم الكبير الذي مس الأسواق المالية من جهة ومن ناحية أخرى التحرر من اللوائح والقواعد

التنظيمية التي كانت مفروضة عليها وتعيق تحركها، كما ازدادت المنافسة بين البنوك، مما أجبرت البنوك على التحرر من مختلف مجموعات المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك، حيث سعت إلى تنويع نشاطاتها بعيدا عن أنشطتها الأصلية، مما أدى إلى طرح منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق البنكية مثل المشتقات المالية وعقود المستقبلات، وهذا ما شجع البنوك على دخول مجالات عمل جديدة مما تجبر على مواجهة مخاطر جديدة، وأيضا ظهر منافسون جدد في مجال الأعمال البنكية التجارية كالمؤسسات التجارية، وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

ومنه فإن موجات التغيير التي مست قطاع البنوك ولدت مخاطر جديدة لم تكن موجودة مثل المخاطر الناتجة عن المنافسة الجديدة وابتكار منتجات والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأسمال وازدياد تقلب الأسواق واختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حدت من نطاق عمليات مختلفة للمؤسسات المالية وقد كان ذلك تغيير جذري وكلي في الصناعة البنكية لكن هذه العملية تم إجرائها على النحو المنظم خطوة بخطوة وليس مستغربا أن إدارة المخاطر برزت بقوة شديدة وقت حدوث تلك الموجات من التحول. (حماد، 2007، ص 196)

المطلب الثاني: أسباب ظهور المخاطر البنكية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أسباب وظهور المخاطر البنكية.

الفرع الأول: مصادر المخاطر البنكية

مصادر المخاطر البنكية

تنشأ المخاطر البنكية نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والتنظيمية والتشغيلية التي تؤثر على قدرة البنك على تحقيق العائد المتوقع أو الحفاظ على سلامة مركزه المالي، حيث لا ترتبط المخاطر بنشاط الإقراض فقط، بل بالبيئة المحيطة بالبنك وبهيكله الداخلي وبسلوك المتعاملين معه.

1- المصادر الاقتصادية الكلية

ترتبط المخاطر البنكية بالتقلبات في البيئة الاقتصادية العامة، إذ تؤدي حالات الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وتقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف إلى تدهور القدرة المالية

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

للمقترضين، مما يرفع من احتمالية التعثر ويؤثر سلباً على جودة المحفظة الائتمانية للبنك (Saunders, A., 2018.P 181) (& Cornett, M. 2018.P 181)

2- المصادر الخاصة بالمقترض

تنشأ المخاطر كذلك من الخصائص المالية والتشغيلية للمقترض، مثل ضعف التدفقات النقدية وسوء الإدارة والهيكل المالي غير المتوازن أو تقديم معلومات مالية غير دقيقة، حيث تؤدي هذه العوامل إلى زيادة احتمال عدم السداد (Altman, E., Resti, A., & Sironi, A. (2005). P 32-47)

3- المصادر الداخلية للبنك

قد تنتج المخاطر عن عوامل داخلية تتعلق بالبنك نفسه مثل ضعف نظم الرقابة الداخلية، والأخطاء البشرية، والاحتيال، وسوء منح الائتمان، وقصور نظم المعلومات، وهي عوامل قد تؤدي إلى خسائر تشغيلية مباشرة أو إلى اتخاذ قرارات تمويلية غير سليمة (BCBS.2006, pp. 144-160).

4- مصادر السوق المالية

تعرض البنوك أيضاً لمخاطر ناتجة عن تقلبات الأسواق المالية مثل تغير أسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار الصرف، مما يؤثر في القيمة الاقتصادية للأصول والخصوم ويؤدي إلى خسائر سوقية محتملة (Jorion .2007, pp. 67-89).

5- المصادر القانونية والتنظيمية

ترتبط بعض المخاطر بالتغيرات التشريعية والرقابية أو النزاعات القضائية أو ضعف حماية الدائنين، حيث تؤدي هذه العوامل إلى زيادة عدم اليقين وتعرض البنك لخسائر قانونية أو مالي (Bessis .2015, pp. 45-63).

6- المصادر التكنولوجية

أدى التطور التكنولوجي والاعتماد المتزايد على الأنظمة الإلكترونية إلى ظهور مخاطر جديدة مثل الهجمات السيبرانية وتعطل الأنظمة وتسرب البيانات، والتي قد تؤثر على العمليات المصرفية وسمعة البنك (BCBS .2018, pp. 5-17).

الفرع الثاني: أسباب ظهور المخاطر البنكية

إنّ تنوّع واختلاف المخاطر البنكية يرجع إلى جملة من الأسباب، من أهمها:

- أسباب متعلقة بعمل البنك: وتتمثل في: (البلقيني وواصف، 2004، ص 9)

1- تراجع أو ضعف اهتمام بعض البنوك بتحليل مخاطر القروض بصورة موضوعية، والابتعاد عن المنهجية العلمية عند دراسة المعاملة الائتمانية، من خلال عدم دراسة كل ملف على حدة مع مراعاة خصوصياته وظروفه المالية.

2- خطأ البنك في تقدير الضمانات المقدّمة، مع غياب المتابعة الدورية والمراجعة المنتظمة للضمانات القائمة.

3- سماح البنك للمقترض باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة، خاصةً عندما لا تقتضي طبيعة نشاطه ذلك (مثل نشاط المقاولات الذي يستلزم غالباً صرف القرض على دفعات وفق تقدم الأشغال).

4- عدم قيام إدارة القروض بتحديد وفهم الغرض الحقيقي من القرض المطلوب.

5- ضعف حرص البنك على تحقيق تماثل/تكافؤ المعلومات بينه وبين الزبون، إذ يتوجب على البنك جمع المعلومات الضرورية والكافية عن العميل وعن طبيعة النشاط المراد تمويله.

6- عدم توفر أنظمة فعّالة للرقابة والمراجعة على عمليات الإقراض داخل البنك.

7- أسباب متعلقة بالبيئة الخارجية: ويقصد بها الأسباب الخارجة عن إرادة البنك والتي لا يستطيع التحكم فيها أو السيطرة عليها، وتتمثل في: (عزمي سلام ونوري موسى، 2007، ص 18)؛ (البلقيني وواصف، 2004، ص 14)

1- تعرض الأداء الاقتصادي العام لاضطرابات متعددة، مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش أو التباطؤ.

2- تعرض البنك لأحداث مفاجئة أو لظروف قاهرة (القوة القاهرة).

3- عدم الاستقرار الأمني والسياسي والبيئي.

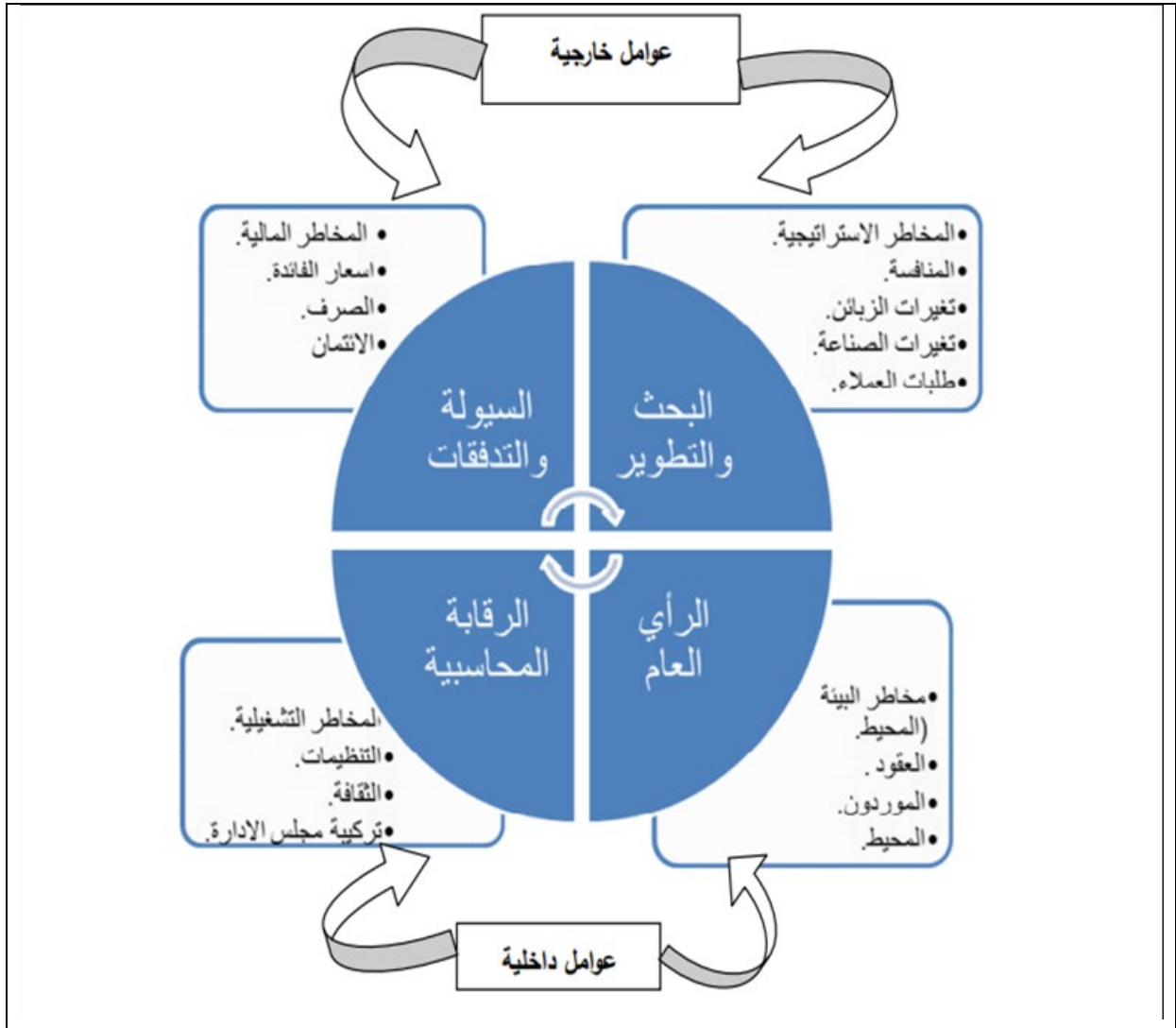
4- محدودية قدرة البنك على الاستفادة من أنظمة رقابة خارجية فعّالة (بحسب الإطار الرقابي السائد).

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

5- عدم الاستقرار القانوني، أي حدوث تغييرات غير متوقعة في القوانين والتشريعات المفروضة من قبل الدولة، بما قد يحد من قدرة العميل على توليد الأرباح والتدفقات النقدية، وبالتالي يرفع مستوى المخاطر الائتمانية.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في المخطط الموالي:

الشكل رقم (1): مسببات المخاطر



Source: IRM, A Risk management Standard, IRM, UK ,2002, p3.

يوضح الشكل أن المخاطر داخل المؤسسة المصرفية تنشأ من تفاعل عوامل خارجية وعوامل داخلية، وأن أثرها يمتد إلى الوظائف الأساسية للبنك ولا يقتصر على جانب واحد.

فمن جهة، تتمثل العوامل الخارجية في مخاطر لا يملك البنك التحكم المباشر فيها، مصدرها البيئة الاقتصادية والسوقية والتنظيمية، وتشمل: المخاطر المالية (تقلب أسعار الفائدة وسعر الصرف ومخاطر الائتمان) التي تؤثر على قيمة الأصول والخصوم وتكلفة التمويل واحتمالات التعثر، والمخاطر الاستراتيجية (المنافسة وتغيرات الزبائن والصناعة وطلبات العملاء) التي تحدد قدرة البنك على التكيف والمحافظة على حصته السوقية، إضافة إلى مخاطر البيئة المحيطة المرتبطة بالعقود والموردين والمحيط الاقتصادي وما يرافق ذلك من التزامات قانونية وتعاقدية.

ومن جهة أخرى، تتمثل العوامل الداخلية في المخاطر الناتجة عن طريقة تسيير البنك وعملياته، خاصة المخاطر التشغيلية المرتبطة بالتنظيمات الداخلية والثقافة المؤسسية وهيكل الإدارة، والتي قد تنشأ عن ضعف الإجراءات أو الأخطاء البشرية أو قصور أنظمة الرقابة.

وفي النهاية يبين الشكل أن هذه المخاطر تنعكس على أربع مجالات رئيسية داخل المؤسسة : البحث والتطوير (الابتكار والتكيف)، السيولة والتدفقات (الاستقرار والقدرة على الوفاء بالالتزامات)، الرقابة المحاسبية (دقة المعلومات ومنع التلاعب)، والرأي العام (السمعة والثقة المصرفية).

المطلب الثالث: أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية

هناك عدة أنواع للمخاطر على مستوى البنوك التجارية والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: المخاطر المالية

تقوم البنوك عادة بتحليل المخاطر الذي تتعرض لها، من أجل تخفيف حدته ومعرفة مصادره حتى يتمكن من قياسه ومراقبته ومعالجته يجب على المحلل معرفة نوع المخاطر حتى تسهل عليه مراقبته وتقليل من أثاره المستقبلية وفيما يلي أهم هذه التصنيفات: (عريقات و عقل، 2010، الص 311-316)

- 1- مخاطر الائتمان: تُعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال عجز المقترض أو الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته المالية وفق الشروط المتفق عليها، سواء من حيث السداد في الوقت المحدد أو بالقيمة الكاملة، مما يؤدي إلى خسائر فعلية أو محتملة للمؤسسة البنكية (BCBS, 2000)، كما توجد أسباب أخرى لهذه المخاطر نذكر أهمها: (راشد الشمري، 2013، الص 61-75)

- إن المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطراً بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة خلل في مراحل العملية الائتمانية كافة، ابتداءً من تقييم الجدارة الائتمانية ومنح القرض، وصولاً إلى تنفيذ العقد، سواء تعلق ذلك بعدم السداد، أو التأخر فيه، أو الإخلال بأحد شروط التعاقد، أو تدهور قيمة الضمانات.
- إن المخاطرة الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقرض، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضاً سواء كان بنكاً، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تتبع لأجل.
- لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقرض شخصاً حكومياً أم لا، إذ أن القروض الممنوحة إلى منشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية على الرغم من أن البعض يشير إلى أن مخاطر القروض الحكومية تكون معدومة، لأنه لا يمكن للحكومة أن تمتنع عن سداد القرض..
- 2- **مخاطر السيولة:** هي احتمال عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها دون تكبد خسائر كبيرة نتيجة عدم توفر النقد الكافي أو صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة، (الصيرفي، 2012، ص 63) (Drbernet, 2000, p. 71) ويرجع سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف إدارة الموجودات والمطلوبات، أو تعرضها لمخاطر متعلقة بجانب الالتزامات، أو لأسباب أخرى متعلقة بجانب الأصول وهي كالتالي: (الصيرفي، 2012، ص 63)
- الأسباب المتعلقة بجانب الالتزامات: ويؤدي ذلك إلى عدم قدرة البنك على مواجهة طلبات سحب الودائع الكبيرة وغير المتوقعة من المودعين، لأنه في الظروف العادية يحدد البنك دائماً توقعاته لمبلغ السحوبات المحتملة، وبالتالي يكون قادراً على التعامل مع مشكلة السيولة، وذلك باستخدام الاحتياطي النقدي (قانوني أو غير قانوني).
- الأسباب المتعلقة بجانب الأصول: تتمثل في المطالب غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية، التعهدات الائتمانية هي عقد بين البنك وعميله، يتعهد فيه البنك بمنح العميل

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

مبلغاً من المال المحدد بفائدة متفق عليها مسبقاً معدل. ولفترة زمنية محددة، بحيث يحق للعميل خلال هذه الفترة سحب المبلغ كله أو جزء منه، أو الاستغناء عنه كلياً، وبالتالي تنشأ مخاطر السيولة إذا تجاوزت طلبات رهن تنفيذ التعهدات الائتمانية ما يتوقعه البنك، لأنه بمجرد تقديم هذه الطلبات يلتزم البنك بمنح القرض على الفور، مما قد يعرضه لمخاطر السيولة إذا لم يكن لديه سيولة كافية لتلبية هذه الطلبات.

3- مخاطر السوق: يقصد بها مجموعة من المخاطر المرتبطة في البداية بظروف السوق، وهي مخاطرة تواجهها البنوك الكبيرة التي تحقق رقم أعمال كبير من خلال القيام بأنشطة السوق أو التي تخصص جزءاً كبيراً من خدماتها لاستثمار الأموال في المساهمات أو شراء الأسهم في الأسواق المالية، وهي مقسمة على النحو التالي: (قاصدي، 2005، ص 17) (الخطيب، 2008، ص 243)

أ- مخاطر سعر الفائدة:

هي المخاطر الناتجة عن تأثير تقلبات أسعار الفائدة في السوق على دخل البنك أو على القيمة الاقتصادية لأصوله وخصومه، بسبب عدم التوافق بين آجال إعادة تسعير الأصول والخصوم، كما يتعلق الأمر أيضاً بالمخاطر التي تتميز بالتغيرات المحتملة في أسعار الفائدة وقدرة البنك على تقييم وضعه في الوقت المناسب، كما تشير مخاطر أسعار الفائدة إلى المخاطر التي تهدد أرباح البنك الحالية والمستقبلية، وكذلك رأس المال نتيجة للتغير في أسعار الفائدة. (Taher, 2004, p. 57)

وتحدد لجنة بازل للرقابة المصرفية أربعة أنواع رئيسة من مخاطر أسعار الفائدة التي يلزم تحديدها وإدارتها وهي: (Basel, 2009, p. 125)

- مخاطر إعادة التسعير Repricing Risk:

وينتج ذلك عن الفرق بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات والبنود خارج الميزانية العمومية. على سبيل المثال، إذا تم تمويل قرض بسعر فائدة ثابت لمدة أربع سنوات من خلال وديعة قصيرة الأجل، فإن التغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل تمثل خطراً على هامش البنك. (ماجني، 2020، ص 102)

- مخاطر منحني العائد Yield Curve Risk :

وهي المخاطر المرتبطة بالتغيرات في ميل منحني العائد وشكله. وبالتالي فإن التغيرات في أسعار الفائدة نادراً ما تكون لها حركات موازية (نفس الحركات لجميع آجال الاستحقاق)، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انحدار المنحني، أو حتى منحني مقلوب (أسعار الفائدة قصيرة الأجل أعلى من أسعار الفائدة طويلة الأجل). (ماجن، 2020، ص 102)

- مخاطر الأساس: Basis Risk

تنشأ عن عدم الارتباط الكامل بين معدلات الفائدة المرجعية التي تُستخدم في إعادة تسعير العوائد المقبوضة والتكاليف المدفوعة على أدوات مالية مختلفة، رغم تشابه خصائص إعادة التسعير لديها. فعلى سبيل المثال، قد يُعاد تسعير قرض لمدة سنة بشكل شهري اعتماداً على عائد سندات/أذون الخزانة قصيرة الأجل، في حين تُعاد تسعير وديعة لمدة سنة بشكل شهري اعتماداً على مؤشر ليبور (LIBOR) لشهر واحد. ويمكن الخطر في اتساع أو تقلص الفجوة بين هذين المؤشرين، بما يؤثر على هامش الفائدة وصافي دخل البنك. (فضل، 2007، ص 11-13)

- مخاطر الاختيار: Optionality Risk

يعتبر أحد المخاطر المرتبطة بالخيارات الضمنية الواردة في العديد من المنتجات. على سبيل المثال، في العديد من البلدان، يمكن سداد القروض العقارية مقدماً دون عقوبة. وهذا يترك البنك عرضة لمواقف أسعار الفائدة غير المتوقعة. والديون غير الإلزامية مثل الحسابات الجارية والودائع هي أيضاً خيارات ممكنة، حيث أن أصحابها لديهم حد لسحب الأموال في أي وقت. (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2004، 2016).

ب- مخاطر سعر الصرف:

نظراً لتطور عمل البنوك وانفتاحها على الأسواق العالمية واتساع نشاطها وكذلك تنوع جنسيات عملائها، بدأ البنك باستخدام العملات الأجنبية المختلفة ليتمكن من التعامل مع الأجانب. ولذلك بدأ في إعطاء القروض بالعملة الصعبة، وهو ما يعتبر سبباً للتعرض لمخاطر الصرف الأجنبي. ومنه تنشأ مخاطر العملة من التغيرات في أسعار العملات الصعبة مقارنة بالعملة الوطنية، وكل زيادة في سعرها

تولد ربحاً وكل انخفاض يولد خسارة. وبشكل عام، يمكننا القول أن مخاطر صرف العملات الأجنبية هي المخاطر المرتبطة بجميع المعاملات المالية والتي تتأثر بتقلبات أسعار الصرف.

مخاطر رأس المال:

هي احتمال عدم امتلاك البنك مستوى كافياً من رأس المال لمواجهة الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن مختلف أنواع المخاطر، مما قد يؤدي إلى استنزاف حقوق الملكية وتهديد ملاءة البنك وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المتعاملين معه. ويُقاس ذلك بمدى قدرة رأس المال التنظيمي على تغطية الأصول المرجحة بالمخاطر وفق المتطلبات الاحترازية. وقد يؤدي الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول إلى تحول حقوق الملكية إلى سالبة ومن ثم تعثر البنك أو إفلاسه. (الخطيب، 2008، ص 235)

الفرع الثاني: المخاطر غير المالية

هناك عدة تصنيفات للمخاطر غير المالية وهي كالتالي: (همام، 2016، ص 134)

1- **المخاطر التشغيلية:** وتنشأ هذه المخاطر عندما يقوم البنك بأنشطته المختلفة، والتي ينجم عنها أنواع مختلفة من الأخطاء البشرية بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، والأخطاء الفنية الناتجة عن تلف جهاز الكمبيوتر أو أجهزة الاتصال المختلفة الأخرى، بما في ذلك الأخطاء المتعلقة بعدم الدقة عند إجراء العمليات. (صندوق النقد العربي، 2004، ص 8)

2- **المخاطر القانونية:** تنشأ المخاطر القانونية عقب حدوث أزمات غير متوقعة، أو خسارة جزء من قيمة الأصل بسبب غياب المشورة القانونية السليمة، أو عدم كفاية المستندات التي تؤكد ملكية البنك لذلك البنك. ومن أبرز المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية فيما يتعلق بنسب السيولة والاحتياطيات القانونية ونسب الائتمان المسموح بها والضوابط التي تحد من التوسع والانتشار الجغرافي، كما ترتبط المخاطر القانونية بعدم تنفيذ العقود المالية، أي أنها مرتبطة بالقانون والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم تنفيذ العقود والمعاملات، ونعني بهذا النوع من المخاطر تحقيق الخسائر الناتجة عن فشل العمليات القانونية. (شقيري، محمود إبراهيم، حداد، و ذيب، 2012، ص

3- المخاطر الإستراتيجية: وهي المخاطر الناتجة عن اتخاذ البنك قرارات غير مناسبة أو عدم اتخاذ القرارات أو عدم الاستجابة بشكل مناسب للتغيرات في القطاع البنكية، بحيث تؤثر سلباً على إيرادات البنك الحالية أو المستقبلية (شقيري، محمود إبراهيم، حداد، و ذيب، 2012، ص 298) (خطيب، 2005، ص 278)

4- مخاطر السمعة: إن نجاح أي بنك في نشاطه وجذبه لعملاء جدد يرتبط بشكل مباشر بالآراء التي يعبر عنها العملاء الحاليون حول البنك نفسه، لأن هذه الآراء تعكس صورة موظفي البنك وإدارته، طريقة تعامل الموظفين مع العملاء. إن انتهاك خصوصية العملاء أو تقديم خدمات غير كفء لهم يؤثر سلباً على سمعته ناهيك عن الشائعات التي من الممكن أن تؤثر على سمعة البنك بشكل أو بآخر، حتى لو لم تكن صحيحة. (مشنف، 2009، ص 75)

5- المخاطر السياسية: وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات الصادرة عن الدولة أو السلطات الحكومية، مثل فرض الضرائب، وتغيير السياسات النقدية أو التمويلية، كما تنتج المخاطر السياسية أيضاً عن الاضطرابات والمقاطعات والتأميم والعولمة (حماد، تقييم البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، 2001، ص 74)

6- مخاطر التضخم: المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث القوة الشرائية لمبلغ المستثمر بسبب وجود التضخم في الاقتصاد، وأدوات الاستثمار الأكثر تعرضاً لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى هذا الخطر الذي يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة: بمعدل أعلى من أسعار الفائدة على القروض الممنوحة، وينتج هذا الخطر أيضاً عن ارتفاع عام في الأسعار يتبعه انخفاض في القوة الشرائية للعملة.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر

أصبحت إدارة المخاطر في البنوك أحد المحاور الأساسية لتحديد الملائة البنكية وضمان استقرار النظام المالي والبنكي برمته. ولهذا الغرض سنحاول من خلال طيات هذا المبحث تحديد مفهوم لإدارة المخاطر والعوامل المؤثرة فيها من خلال المطلب الأول، أهدافها وأهميتها وكذا خطواتها في المطلب الثاني، وأخيرا سنستعرض في المطلب الثالث إدارة المخاطر في البنوك التقليدية في ظل اتفاقية بازل.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر والعوامل المؤثرة فيها

قبل أن نتطرق إلى العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر سوف نعطي أولا مفهوما لها.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة مفهوم إدارة المخاطر في البنوك التجارية وكذا العوامل المؤثرة فيها.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي الطريقة أو المنهجية لتحديد وتحليل المخاطر المحتملة وتنفيذ الاستجابة المناسبة لها. إذا كانت التحليلات ترتبط بمعرفة الأخطاء التي يمكن أن تحدث مقارنة بالتوقعات، فإن الإدارة تعنى بما يجب القيام به. ولذلك تعتبر إدارة المخاطر بمثابة إدارة المراقبة والسيطرة على المخاطر المختلفة بحثاً عن العلاقة المثلى بين العائد والمخاطر. (BESSIS, 2002, pp.30-35)

حسب جاك كلارك فرانيس (Jack Clark Francis) فإن إدارة المخاطر تعني شيئاً مختلفاً لكل مشارك في السوق. وقد يسعى أحد مديري الأصول أو الالتزامات إلى الحماية من تقلبات الأسعار، بينما قد يسعى مدير آخر على العكس من ذلك، إلى الحماية من تقلبات الأسعار. (رضوان حسين، 2009، ص 10)

يُشار إلى إدارة المخاطر تحديد وتحليل ومراقبة المخاطر الاقتصادية التي تهدد أصول الشركة أو قدرتها الإيرادية. (الروي، 2009، ص 10)

كما عُرِّفَت إدارة المخاطر بأنها نهج علمي للتعامل مع المخاطر من خلال توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها تقليل احتمالية الخسائر أو التأثير المالي للخسائر التي تحدث. (حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، 2007، ص ص50-51)

يقصد بإدارة الخطر على أنها التوصل إلى وسائل مجددة للتحكم في الخطر (Risk Control) والحد من تكرار تحقق حدوثه والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك مما ينتج عنه تخفيض درجة الخطر، ويتم التحكم فيه عن طريق التقليل أو الحد من ظاهرة عدم التأكد بواسطة تقدير ناجع. التحقق من الظواهر الطبيعية والعامة مقدما، ثم اتخاذ الوسائل التي تنفي بمجابهة الخسائر المتوقعة منها. (العمري و عطا، 2012، ص 45)

يعرف البعض إدارة المخاطر بأنها تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وبأقل التكاليف من خلال اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق ذلك. (عزمي سلام و نوري موسى، 2007، ص 55)

وعلى ضوء ما سبق من تعاريف، يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها نظام كامل يهدف إلى حماية الأصول والأرباح من خلال التحوط من مختلف المخاطر ومجابهتها، وذلك عن طريق قياسها والتنبؤ بحدوثها وتحليلها واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة بشأنها.

ثانيا: العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر

هناك خمسة عوامل تؤثر على المخاطر البنكية، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي: (الشطي، 1997، ص ص 35-36)

- التغييرات القانونية والإشرافية: تعتبر هذه التغييرات مواتية لمعايير إدارة مخاطر الائتمان السليمة. كما أن إنشاء رقابة رسمية على مركز المخاطر يعكس نوعية المعايير التي تلتزم إدارة البنك بتطبيقها.

- التقلبات الحاصلة في العوامل الخارجية: التغييرات والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية البنوك، كونها تؤثر على التدفق النقدي للبنك، لأن البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة.

- بعض الأنشطة المالية للبنوك لا تظهر في الميزانية العمومية كأصول أو التزامات، على الرغم من أن لها تأثير واضح على عوائد البنوك ومخاطرها، وهذه الأنشطة هي:

• تلك الأنشطة التي تولد أرباحاً أو نفقات دون امتلاك أصول أو إنشاء التزامات. على سبيل المثال، يعمل البنك كسمسار، حيث يحصل على أجرة مقابل توفير الأموال لمن يطلبها دون منح

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

القروض أو زيادة ودائعه، أو يحصل على أجر مقابل إدارة التدفق النقدي دون الحاجة إلى أصول أو ترتيبات.

• التعهدات أو الالتزامات المشروطة، أي التزام البنك بتنفيذ أعمال محددة في المستقبل مقابل عمولة يحصل عليها.

- الضغوط التنافسية: تؤثر البيئة التنافسية التي تعمل فيها البنوك بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطر. ولذلك تستعد البنوك لمواجهة المنافسة.

- التطورات التكنولوجية: تؤثر التطورات التي تحدث في مجال تكنولوجيا المعلومات على العملية الكلية التي تشمل تحديد وقياس وإدارة المخاطر. تعتبر التكنولوجيا أحد العوامل الرئيسية التي تساعد على تحديد فوائد المنافسة بين المؤسسات المختلفة، ويعتمد تحليل المخاطر وإدارتها على معالجة المعلومات.

المطلب الثاني: أهداف وخطوات إدارة المخاطر

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهداف إدارة المخاطر وكذا خطواتها.

الفرع الأول: أهداف إدارة المخاطر

تسعى إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: (ممدوح، ص ص 201-202)

(عبد النبي، 2012، ص 57) (Moulud-UI-Huq, Zheng, Das Gupta, & S.K Almagir, (2012, pp. 6-7) (Mateev, Usman Tariq, & Sahyouni, 2021, p.1)

- البقاء: تهدف إدارة المخاطر إلى وضع حد أقصى للتكاليف التي يتعرض لها البنك، مما يشكل تهديداً لبقائه إذا تجاوزتها؛

- الاقتصاد: تهدف إدارة المخاطر إلى تقليل التكاليف المرتبطة بمواجهة المخاطر.

- الأمان: من خلال تقليل حالة القلق إلى الحد الأدنى؛

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين فكرة شاملة عن كافة المخاطر التي تواجه البنك؛

- تحسين الأداء المالي للبنوك من خلال تنويع الدخل وضمان جودة الأصول بما يحمي

البنك من المخاطر التي يتعرض لها؛

- زيادة رأسمال البنوك لتكون قادرة على المنافسة وامتصاص الصدمات التي تواجهها البنوك نتيجة الأزمات التي تتعرض لها؛
- إنشاء نظام رقابة داخلية لإدارة المخاطر في كافة الوحدات البنكية؛
- التأكد من حصول البنك على عوائد مناسبة عن المخاطر التي قد يواجهها.

الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر

إن عمليات الإقراض الناجحة تحمل درجة معينة من عدم اليقين، مما يعني أنها محفوفة بالمخاطر بطبيعتها. ولذلك تعتبر إدارة المخاطر هي الأساس لنجاح العملية، حيث أنها تعتمد على الخطوات أو العمليات التالية: (Baccarini, Salm, & E.D, 2004, p.287)

أولاً: تحديد المخاطر: لغرض تطبيق إدارة المخاطر وجب البدء بتحديد ما. كل نشاط يقدمه البنك ينطوي على عدة مخاطر. (شقيري، محمود إبراهيم، حداد، و ذيب، 2012، ص 303) التي تعكس مصدر المشاكل أو المشكلة نفسها، وعندما تعرف المشكلة أو مصدرها يمكن البحث عن الحوادث الناتجة عن هذا المصدر أو تلك التي تعتمد على المشكلة، والطرق الشائعة لتحديد المخاطر هي: (حسين مسلم، 2014، ص 152-153) (Taher, 2004, p 1)

- التحديد المبني على السيناريوهات: أثناء عملية تحليل السيناريو، يتم إنشاء سيناريوهات مختلفة يمكن أن تكون وسائل بديلة لتحقيق هدف أو لتحليل التفاعل بين قوى في السوق. ولذلك، فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن المخاطر المتوقعة وغير المرغوب فيها يتم تعريفه على أنه خطر.
- التحديد على أساس الهدف: المنظمات والفرق العاملة في المشروع جميعها لديها أهداف. ويعتبر خطراً أي حدث يعرقل تحقيق هذه الأهداف سواء جزئياً أو كلياً.
- التحديد على أساس التصنيف: وهو تحليل لجميع مصادر الخطأ المحتملة.
- مراجعة المخاطر المشتركة: توجد في العديد من المنظمات قوائم بالمخاطر المحتملة.
- تقنية دلفي: هي منهجية جمع وتصنيف أحكام متعددة حول موضع معين، من خلال مجموعة من الاستبيانات المتسلسلة المصممة بدقة والتي تتخللها معلومات موجزة وردود الفعل من الآراء السابقة. أهم مبدأ في هذه الطريقة تعدد المراحل المرتكزة على الاتصال غير المباشر الذي يقدم مساهمات مبنية على سؤال المشتركين بشكل فردي (عادة عن طريق الاستبيانات المرسلة بالبريد،

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

الاتصال التفاعلي بالكمبيوتر)، ومن ثم تجميع ردودهم وتلخيصها لكل مشترك على حدى، ومن ثم إعادة صياغة الاستبيانات وإرسالها مرة أخرى لهم. ويتم تكرار هذه المرحلة إلى حين الحصول على تقديرات مستقرة.

- إجراء المقابلات: المقابلات هي وسيلة للحصول على مواقع المخاطر من خلال عملية استجواب جهات صنع القرار والخبراء وأساتذة الجامعات وغيرهم، وعلى وجه الخصوص السماح بإجراء مقابلات جماعية لتحديد أساس المخاطر لأي مشروع.

- تحديد السبب الجذري: هذه طريقة لتحديد الأسباب الجذرية للخطر، باستخدام بيانات من المخاطر التي حدثت بالفعل. تساعدك هذه التقنية على معرفة ما حدث وكيف حدث، وفهم سببه، حتى تتمكن من تصميم استجابات لمنع حدوثه مرة أخرى.

ثانيا: قياس المخاطر: يجب أن تقوم إدارة المخاطر بتقييم المخاطر التي تم اكتشافها وتحديدتها. يتضمن تقييم المخاطر قياس احتمالية حدوث كارثة محددة. يتطلب هذا التقييم تحديد أولويات المخاطر ذات التأثير الشديد، حيث يتم تصنيف المخاطر إلى مجموعات مثل (المخاطر العالية، المخاطر المتوسطة، مخاطر ضعيفة) أو في مجموعات مثل: مخاطر مهمة جداً، مخاطر كبيرة، مخاطر غير مهمة. (خضر و ريا يسف، 2018، ص 151).

ثالثا: التحكم في المخاطر: السيطرة على المخاطر هي عملية التخطيط والإدارة. لا يكفي التعرف على المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع، ولكن يجب أن نكون على دراية تامة بكيفية إدارتها في حال حدوثها بشكل فعال ودون التأثير على سير العمل. السيطرة على المخاطر التي تواجه البنك، ويجب أن يكون فريق العمل على علم بها. معالجة القضايا التي تم تحديدها في الدراسة بشكل كامل، من أجل تتبع هذه المخاطر الناشئة عند ظهورها، وتدريب المسؤولين عن العمل على تقديم وتسجيل جميع ملاحظاتهم وتعليقاتهم لتنفيذ الخطة، من أجل التعامل مع المخاطر بشكل أكثر فعالية في المستقبل، (عاطف، الكاشف، و كاسب، 2008، ص 19) وللسيطرة على المخاطر يمكن اتباع أربع مجموعات أساسية هي كما يلي: (العمرى و عطا، 2012، ص ص 54-62) (خليل النجار، 2018، ص ص 23-25)

أ- تجنب المخاطر: ويعني ذلك وقف الأنشطة التي تؤدي إلى تحقق الخطر. تستخدم هذه الطريقة بشكل عام إذا كانت الخطورة كبيرة، ويمكن استخدام هذه الطريقة لجميع تصنيفات المخاطر،

ولكن لهذه الطريقة سلبيات تتمثل في كونها تمنع متخذ القرار من تلبية احتياجات معينة أو الحد من تقدم في منح التمويل. ولذلك فإن هذه الطريقة ليس لها أي تكلفة لأنها تتخلى تماماً عن المخاطرة. إن هذه الطريقة تقلل درجة خطورة الائتمان إلى الصفر.

ب- **نقل المخاطرة:** تعني سياسة نقل المخاطر على أن من يتحمل الخطر طرف آخر غير الطرف المعرض للخطر الذي يتخذ قرار الخسائر الناجمة عن تحقيق حوادث معينة مقابل قيام متخذ القرار بدفع عمولة أو رسم للطرف الآخر. إن عملية نقل عبء المخاطرة هذه ستخفف على الفرد أو المشروع ظاهرة عدم اليقين أو الشك أو الخوف التي لا يستطيع تحملها أو الحماية من الخسائر. تتضمن هذه المجموعة:

- **عقد التأمين:** يتم استبدال الخسارة الكبيرة المتوقعة للتعامل بخسارة صغيرة تدفع مقدماً لشركات التأمين (قسط التأمين). يعتبر التأمين الطريقة الأنسب للتعامل مع المخاطر ذات الاحتمالية المنخفضة وحجم الخسائر الفادحة في حالة حدوثها، لذا تعتبر قيمة قسط التأمين مناسبة ومعقولة.

- **عقود النقل:** عقد مع جهة لنقل أو للشحن، وبالتالي يكون الناقل مسؤولاً عن الوصول إلى الوجهة التي سيتم النقل إليها مقابل زيادة في تكاليف النقل، وتمثل هذه الزيادة تكلفة نقل التابعة للمالك ويدفعها الناقل.

- **عقود البناء أو البناء:** يتحمل مقاول البناء المخاطر المرتبطة بأعمال البناء أو التشييد، مثل مخاطر الحريق وسرقة مواد البناء والتأخير في تسليم المشروع، بحيث يستفيد المقاول من رسوم العقد التي تمثل التكلفة. لنقل الخطر من المالك.

- **عقود الإيجار:** عقود الإيجار مكلفة لعقود البناء. أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة البناء يقررون الإيجار من خلال عقود الإيجار. يستفيد كل من المستأجر والمؤجر من عقود الإيجار عن طريق نقل المخاطر من أحدهما إلى الآخر. فمن ناحية، يمكن للمستأجر أن ينقل إلى المالك المخاطر الناجمة عن حوادث الحريق أو الدمار الأصلية التي تعرض لها المستأجر، والتي تحملها المؤجر في البداية بسبب إهماله المتعمد. وفي المقابل يمكن للمالك أن ينقل إلى المستأجر المخاطر التي كان عليه أن يتحملها نتيجة عقد الإيجار، مثل الأضرار الناجمة عن حوادث الهدم وغيرها، وذلك من خلال الاستقطاع من الإيجار العادي للعقار.

ج- **تقليص المخاطر:** تهدف سياسة الحد من المخاطر إلى تقليل الشعور بعدم اليقين والشك الناتج عن اتخاذ القرار، ويمكن عادة تحقيق هذه النتيجة من خلال التنبؤ بدقة كافية بإمكانية حدوث الظواهر الطبيعية المختلفة من ناحية، وكذلك التنبؤ بدقة كافية بحجمها. من الخسائر التي تنتج في كل مرة من وقوع الحوادث المذكورة أعلاه، ولهذا السبب يعتمد نجاح سياسة الحد من المخاطر على تطوير أساليب التنبؤ الدقيقة.

د- **قبول المخاطرة:** ويعني قبول الخطر كما هو دون اتخاذ أي إجراءات احترازية أو رقابية. يتم استخدامه بشكل عام إذا كان احتمال حدوث الخطر منخفضاً وتأثيره ضعيف إذا حدث.

يجب على الإدارة موازنة العائد على المخاطر مع النفقات اللازمة للسيطرة عليه. يجب على البنوك وضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تثبت كل من المسؤولية والسلطة على حد سواء. (شقيري، محمود إبراهيم، حداد، وذيب، 2012، ص 304)

رابعا: **مراقبة المخاطر:** تتضمن مرحلة المراقبة تقييم جودة أنظمة المراقبة والتحكم بواسطتها مع مرور الوقت، ويجب أن تكون مختصة في أنشطة المراقبة. عملية المخاطر هي عملية مستمرة للتعامل مع احتمالات الخسارة، وتهدف مرحلة المراقبة إلى خلق رقابة وتنظيم السيطرة على المخاطر البيئية المختلفة للبنوك وإبقائها ضمن الحدود المقبولة والمحددة مسبقاً، كما أن الظروف التي تتطلب اهتماماً كبيراً تشمل التغييرات الأساسية في العمليات، العملاء الجدد، أنظمة المعلومات الجديدة أو المحدثة، النمو المتسارع، التكنولوجيا أو المنتجات أو الخدمات الجديدة. يهدف إطار إدارة المخاطر إلى إنشاء مؤسسة بنكية قادرة على إدارة المخاطر بشكل فعال من خلال تطبيقات عملية إدارة المخاطر على مستويات مختلفة وفي سياقات محددة. (عمير الدليمي و حمود العنزي، 2015، ص 579) كل ما سبق يضيف ضرورة إدراج برنامج إدارة المخاطر كما يلي: (حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، 2007، ص 25)

- **السبب الأول:** أن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ. تتغير الأمور وتظهر مخاطر جديدة وتختفي مخاطر أخرى. ولذلك فإن التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون الأمثل في الحاضر والمستقبل، مما يتطلب اهتماماً مستمراً.

- السبب الثاني: يكمن في المخاطر التي يتم القيام بها دون الاهتمام بها. إن إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر يسمح لك باكتشاف هذه المخاطر، وبالتالي تصحيح القرارات قبل أن تصبح باهظة التكاليف والخسائر.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر في البنوك التجارية في ظل اتفاقيات بازل

في عام 1988، تم إنشاء لجنة بازل (ثلاث اتفاقيات منها سُميت فيما بعد بازل 1 وبازل 2 وبازل 3) في مدينة بازل (شمال سويسرا) من مجموعة مكونة من عشر دول صناعية (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، وهولندا، السويد، سويسرا، اليابان، لوكسمبورغ)، وتحت إشراف بنك التسويات الدولية، وذلك لمجابهة تفاقم أزمة الديون في دول العالم الثالث، وزيادة حجم ونسبة الديون المعدومة، تخلف بعض البنوك وتضاعف فروع البنوك خارج بلدان المكونة للاتفاقيات، (فهيمى سعيد و عبيد المالكي، 2013، ص ص 226-227) ناهيك عن المنافسة القوية والمتنامية بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب عدم توفر الأموال لهذه البنوك سنة 1988، (عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2003، ص 80) ويضاف إلى ذلك انهيار بعض البنوك بين عامي 1974 و1980، مما أدى إلى مخاطر جديدة لم تكن معروفة من قبل. (عبد المطلب، الإصلاح البنكية ومقررات بازل 3، 2008، ص 251) كل ما سبق ساهم بطريقة أو بأخرى في تفاقم الأخطار والتوجه نحو البحث عن آليات لمجابهة هذه المخاطر. من هذا المنطلق سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى الاتفاقيات التي عقدتها لجنة بازل، من خلال التعرض إلى أهداف، مضمون وآثار كل اتفاقية على البنوك التقليدية، ناهيك عن أهمية إدارة المخاطر في ظل هذه الاتفاقيات.

الفرع الأول: اتفاقيات بازل 1

سنعرض بواسطة هذا الفرع آثار اتفاقية بازل 1 على البنوك التجارية.

أولاً: الآثار الإيجابية: تتمثل في: (بن سالم، 2022، ص ص 83-84)

- ساعدت هذه الاتفاقية على ضمان العدالة في مجال المنافسة بين البنوك عالمياً، كما ساعدت في إزالة الفروق التي كانت موجودة سابقاً من خلال توفير معيار موحد لقياس كفاية رأس مال البنوك.

- ساعدت هذه الاتفاقية في جعل البنوك أكثر عقلانية في استثماراتها من خلال الاستثمار في أصول أقل ترجيحاً للمخاطر والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها. بل في بعض الأحيان تلجأ البنوك إلى استبدال الأصول الخطرة بأصول أقل خطورة في حال واجهتها صعوبات في زيادة رأس المال لتلبية النسبة المطلوبة من معايير كفاية رأس المال.
 - ساعدت اتفاقية بازل 1 من خلال معيار كفاية رأس المال في توفير معيار للمقارنة بين البنوك. يتيح هذا المعيار أيضاً مقارنة النظام البنكية من بلد إلى آخر.
- ثانياً: الآثار السلبية: لعل أهمها: (أيت عكاش، 2013، ص ص 36-38)
- تم تحديد مفهوم المخاطر المستخدمة على أساس تنظيمي في إطار الاتفاقية دون النظر إلى طبيعة المخاطر الناتجة عن ظروف السوق.
 - إضافة تكلفة أخرى إلى المشاريع البنكية، مما يجعلها في وضع تنافسي أضعف من المشاريع غير البنكية التي تقدم خدمات مماثلة، لأنها يجب أن تتوفر فيها عناصر رأسمالية تتطلب تكلفة إضافية عند زيادة الأصول الخطرة.
 - قد يحاول البنك التهرب من الالتزام باللجوء إلى بدائل ائتمانية لا تتناسب مع ميزانيته، مع إهمال إدراج ضمن مقام النسبة، وهو ما يجب مراقبته من قبل الجهات الرقابية.
 - حساسية منخفضة للمخاطر، أي عدد محدود من فئات المخاطر وأوزانها.
 - التأثير على الإقراض البنكي الدولي (الاقراض الخارجي)، لأن عملية تقديم القروض للدول النامية ترتبط بمستوى المخاطر التي تتعرض لها الدولة، وهو ما يعتبر خطراً عاماً يتعلق بالآزمات السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، وهذا يثير الشكوك والخاوف في الدول المقرضة حول الخسائر المحتملة.
 - على الرغم من نجاح اتفاقية بازل في زيادة رؤوس أموال البنوك، إلا أن التطورات المالية خلقت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل 1، الذي أصبح أقل تقييداً ويقتصر على مبادئ توجيهية واسعة يجب اتباعها، إلى جانب تطور الاتصالات من جهة والتقدم البنكية من جهة أخرى دفعت العديد من البنوك إلى اتباع أساليب أكثر تقدماً وفعالية لإدارة المخاطر المالية.

الفرع الثاني: اتفاقية بازل 2

قبل المضي في إصدار اتفاقية بازل 2 توصلت اللجنة أن معظم الأزمات البنكية كانت تحصل حاصل لعدم إدارة المخاطر البنكية التي تواجهها ناهيك عن ضعف الرقابة بشقيها الداخلي والخارجي، وعلى هذا الأساس جاءت اتفاقية بازل 2 للوقوف على هذه النقائص ومعالجتها. تماشيا مع ما سبق سنستعرض من خلال طيات هذا الفرع آثار اتفاقية بازل 2 على البنوك التجارية.

أولاً: الآثار الإيجابية: تتمثل أهم الآثار الإيجابية لهذه الاتفاقية في: (بن بوزيد، بن حدو، و بن عمر، 2011، ص 25)

- ضمان سلامة البنوك أي المحافظة على استقرار النظام البنكية والمالي على حد سواء.
- ضمان المنافسة العادلة بين البنوك من خلال ضمان التكافؤ في القوانين واللوائح.
- إزالة أي تمييز بين الدول واقتصاداتها على أساس المخاطر التي تنطوي عليها فقط.
- إمكانية الاستفادة من بعض الامتيازات مثل تخفيض رؤوس أموال البنوك التي تطبق أساليب التقييم الداخلي.

- توسيع قاعدة المخاطر التي تتصدى لها ومراعاة الأدوات الجديدة للحد منها.

ثانياً: الآثار السلبية: يمكن تلخيصها كالآتي: (الخطيب، 2008، ص ص 54-55)

- تماشي مع البنوك الكبيرة التي تمتلك الخبرات والتقنيات التي تسمح لها بتطبيقها.
- يعتبر تحدياً حقيقياً للبنوك المتواجدة في مختلف الدول نظراً لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
- تطبيقها ليس إلزامياً مما يحد من فعاليتها.
- عدم منح تصنيفات ائتمانية لممارسات بعض البنوك مما يضاعف تكاليف تمويلها.
- الاحتفاظ بنسب أعلى من الأرباح لتكوين المخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك.
- لم يتم الأخذ بعين الاعتبار الحالات الخاصة لبعض الأنشطة البنكية، وخاصة البنوك الإسلامية.

- فشلت قرارات بازل 2 في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت نتيجة الأزمة المالية عام 2008، مما دفع بعض الاقتصاديين إلى التشكيك في الافتراضات الضمنية الكامنة وراء إطار بازل 2.

الفرع الثالث: اتفاقية بازل 3

في هذا الفرع سنحاول الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة باتفاقية بازل 3 من خلال تناول أهدافها، مضمونها، وكذا تأثيرها على البنوك التجارية.

أولاً- أهداف اتفاقية بازل 3

أدت أوجه القصور التي لوحظت في اتفاق بازل 2 إلى إضافة معايير بازل 3، التي تم المصادقة عليها في عام 2010، (بريكي و شعبان، 2018، ص7) من خلال لجنة بازل للرقابة البنكية، والتي نشرتها عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية ومسؤولي الرقابة البنكية الذين يمثلون أعضاء 27 من البنوك المركزية للجنة بازل بعد توسيعها والتي هدفت من خلالها إلى: (بريش و سدره، 2017، ص 19)

- تحسين نوعية رأس المال في البنوك.
- ارتفاع حاد في مستوى رأس المال المطلوب في البنوك.
- الحد من المخاطر النظامية.
- إتاحة الوقت الكافي للانتقال بسلاسة إلى المستوى الجديد للنظام.

ثانياً- مضمون اتفاقية بازل 3

- تتضمن اتفاقية بازل ما يلي: (بن بوزيد، بن حدو، و بن عمر، 2011، ص 29)
- زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي أو معدل رأس المال الأولي من 2% إلى 4.5%، بالإضافة إلى هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية بنسبة 2.5% من أصول البنك لغرض مواجهة الأزمات الوقع الذي يرفع من الإجمالي ليصل إلى 7%.
 - زيادة معدل كفاية رأس المال إلى 10.5% من 8%، مما يعني اضطراب البنوك إلى جمع رأس مال إضافي لتلبية هذه المتطلبات.

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

- زيادة الرسملة المطلوبة لعمليات التوريق وغير ذلك من الأدوات المعقدة، وهي العملية التي شاركت فيها العديد من البنوك أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة.
- تقترح الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين لتلبية احتياجات السيولة:
 - الأولى قصيرة الأجل وتسمى بنسبة تغطية السيولة، ويتم حسابها على أساس نسبة الأصول عالية السيولة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم تدفقاته النقدية لمدة 30 يوما، وذلك لمقابلة السيولة الخاصة به وما هو مطلوب من احتياجات.
 - الثانية قياس السيولة البنوية في الأجلين المتوسط والطويل، وهدفها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك.

المبحث الثالث: المفاهيم الأساسية لنموذج RAROC

لقد حظي مفهوم العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) باهتمام بالغ من قبل الكتاب والباحثين في مختلف المجالات لتقييم المخاطر، لذا ضمن طيات هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف نموذج RAROC في المطلب الأول، وإلى نشأته وتطوره في المطلب الثاني، إلى جانب مبادئه في المطلب الثالث، وأخيرا طرق حسابه ومحدداته في المطلب الرابع.

المطلب الأول: تعريف نموذج RAROC

يمكن تعريف RAROC بشكل مبسط على أنه: "تقييم مدى فعالية المشاريع والاستثمارات من حيث الربحية مقارنة بالمخاطر التي تتضمنها، يتم ذلك عبر حساب نسبة العائد المعدلة بالمخاطرة مقسومة على رأس المال الاقتصادي، وبمعنى آخر، يتم تعديل العائد ليعكس مستوى عدم اليقين المرتبط بكل مشروع، مما يتيح مقارنة عادلة بين مشاريع مختلفة تحمل مستويات مختلفة من المخاطرة". (Charles, 2004, p. 42)

ويعرف العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر بأنه "أداة تحليلية تستخدم لتقييم المخاطر الكامنة في أنشطة البنك وتحديد الحجم الأمثل لرأس المال المطلوب لتغطية هذه المخاطر وبهذه الطريقة، يمكن للبنك تقييم جدوى الصفقات الجديدة وتحديد قدرته على تحمل الخسائر المحتملة". (Gerhard, 2002, p. 242)

ويقصد به "قياس مدى جاذبية الاستثمار من منظور المخاطر والعوائد، يتم ذلك عن طريق حساب نسبة العائد المتوقع من المشروع إلى رأس المال الاقتصادي المطلوب لتغطية مخاطر هذا المشروع، كلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على أن العائد المتوقع يعوض المستثمر عن المخاطر التي يتحملها". (العامري، 2012، ص 182)

كما يعتبر من "من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية، ومن بينها البنوك، لتقييم حجم المخاطر التي قد تتعرض لها محفظتها الاستثمارية نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية تؤثر على سير عملياتها اليومية". (بن عمرو بن عمارة، 2018، ص 28)

تعتبر "أداة حيوية في عملية صنع القرار الاستثماري، إذ تساعد على تحقيق التوازن الأمثل بين تحقيق العوائد المرجوة وتجنب المخاطر غير الضرورية، فهي تمكن المسيرين من تقييم كل استثمار على

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

حدة، واختيار تلك التي تتوافق مع استراتيجية المؤسسة وتحملها قدرتها على تحمل المخاطر". (بن عمر و بن عمارة، 2018، ص 28)

ويمكن تعريفه أيضا على أنه " أي أنها عبارة عن " قياس للربحية المنتظرة نتيجة للقيام بعملية ما منسوبة إلى مبلغ مرجعي للأموال الخاصة يسمى الأموال الخاصة الاقتصادية التي يتم حسابها بحيث تسمح بتغطية الخسائر المحتملة حتى درجة معينة". (Rose, 2002, p. 3)

ومما سبق يمكننا أن نستنتج تعريفاً عاماً لمعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر بأنه: "أسلوب لتقييم الربحية المتوقعة من أي استثمار بالاعتماد على مفهوم رأس المال الاقتصادي، وهو مقدار من رأس المال المخصص لتغطية الخسائر المتوقعة بنسبة معينة. وتستخدم البنوك هذا المفهوم لتحليل العلاقة بين المخاطر والعائد على الاستثمار، وتحديد القيمة المضافة التي يوفرها الاستثمار والقيمة غير المولدة للقيمة".

المطلب الثاني: نشأة وتطور نموذج RAROC

يعد نموذج RAROC أحد أهم الأدوات التحليلية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية، لا سيما البنوك، لتقييم مدى كفاءة استثماراتها ومدى ملاءمتها لمستوى المخاطر المتضمنة، هذا النموذج يشكل ركيزة أساسية ضمن ما يعرف بالثالوث الذهبي في عالم الاستثمار والمتمثل في العائد والمخاطرة والسيولة، والذي تسعى جميع المؤسسات المالية لتحقيق التوازن الأمثل بين مكوناته.

الفرع الأول: نشأة نموذج RAROC

يعود تطوير نموذج العائد المعدل حسب المخاطر على رأس المال (RAROC) إلى بنك Bankers Trust في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، حيث استخدم كأداة داخلية لقياس الأداء وتخصيص رأس المال وفق مستوى المخاطر، قبل أن ينتشر لاحقاً في البنوك الدولية خلال تسعينيات القرن العشرين، حيث كان الهدف منه في الأساس هو تمكين البنك من مقارنة أداء مختلف استثماراته بشكل أكثر دقة، وذلك من خلال احتساب العائد المعدل بالمخاطرة بمعنى آخر، يسمح RAROC للمحللين بتقييم ما إذا كان العائد المتوقع من استثمار معين يعكس بشكل عادل مستوى المخاطرة المرتبط به (Gerhard, 2002, p. 242).

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

لطالما اعتمدت الشركات والمؤسسات على مقاييس تقليدية مثل الإيراد والعائد لتقييم أداء أعمالها ومشاريعها هذه المقاييس، رغم أهميتها، لم تكن كافية لقياس الأداء الشامل والمتكامل مع تزايد تعقيد الأعمال وزيادة المنافسة، برزت الحاجة إلى مقاييس أكثر شمولية ودقة في أواخر التسعينات.

ظهر مقياس RAROC (Risk Adjusted Return on Capital) كمعيار جديد للصناعة المالية ومنظمتها، وقد لاقى هذا المقياس قبولا واسعا نظرا لقدرته على تقييم العائد مقارنة بالمخاطر المتكبدة، مما يوفر صورة أكثر واقعية عن أداء الأعمال. (Gene, 2001, p. 24)

كما شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في أدوات قياس المخاطر، مما أحدث ثورة في قطاع الخدمات البنكية، فقد مكنت هذه الأدوات المتطورة البنوك من الانتقال من الطرق التقليدية في تقدير المخاطر إلى نهج علمي دقيق، ففضل هذه الأدوات، باتت البنوك قادرة على تحديد رأس المال الاقتصادي بشكل أكثر دقة، وقياس أدائها بشكل متكامل يأخذ في الاعتبار مستوى المخاطرة المتحمل، وقد أدى هذا التطور إلى تحول جذري في إدارة المخاطر في البنوك، حيث انتقلت من إدارة كل نوع من المخاطر على حدة إلى إدارة متكاملة للمحفظة بأكملها وبشكل خاص، ساهمت هذه الأدوات في فهم أعمق للعلاقة المعقدة بين المخاطر السوقية والمخاطر الائتمانية، مما أتاح للبنوك قياسها وتقييمها بشكل متزامن وبشكل آني، مما يعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة.

إن تطبيق نموذج RAROC (العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر) يتطلب مزيجا متكاملًا من المعرفة المتخصصة والمهارات التقنية العالية منذ عام 1998، اعتمدت المؤسسات المالية على رأس المال الاقتصادي كأساس لحساب متطلبات رأس المال وتطوير مقاييس أداء شاملة للأعمال والأنشطة، هذا الاختيار الاستراتيجي للبنوك يمنحها القدرة على تحديد وتنفيذ الأعمال والأنشطة التي تتوافق مع استراتيجيتها وتساهم في تقليل المخاطر الكلية.

شهد نموذج RAROC تطورا ملحوظا على مر السنين، حيث توسع نطاق تطبيقه ليشمل إدارة المخاطر المالية والتأمينية والائتمانية، الهدف الأساسي من تطوير هذا النموذج هو تحسين قدرة المؤسسات المالية على إدارة مخاطرها بكفاءة، وذلك من خلال ربط العائد المتوقع بكل نشاط بالكمية المناسبة من رأس المال المخصص لتغطية المخاطر المرتبطة به وبالتالي، فإن RAROC لا يقتصر على قياس الربحية

فحسب، بل يتعداه إلى توفير أداة قوية لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحسين تخصيص الموارد. (Crouhy, Galai, & Mark, 2002, p. 531)

أخذ النموذج في اعتباره الترابط الإيجابي المحتمل بين المخاطر السوقية والمخاطر الائتمانية عند تحليل سيناريوهات الحالة الأسوأ، هذا الترابط يعني أنه في ظل ظروف سلبية، من المحتمل أن تزداد المخاطر السوقية والائتمانية معاً، مما يؤثر بشكل أكبر على صحة المؤسسة المالية من خلال هذه المقاربة، يأمل الباحثون أن تتمكن المؤسسات من تقييم قدرتها على تحمل المخاطر بشكل أكثر دقة علاوة على ذلك، يتوقع أن تساعد هذه النتائج المؤسسات على مقارنة أدائها المالي (كما يقاس بنسبة) RAROC بأداء منافسيها بشكل أكثر موضوعية، مما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية وإدارية أفضل.

الفرع الثاني: مراحل تطور نموذج RAROC

ومن خلال ما سبق نستنتج أن معدل العائد على رأس المال المعدل بالخطر قد مر بعدد من المراحل أبرزها: (العامري، 2012، ص ص 182-183)

1- النشأة والتطور العائد على رأس المال المعدل بالخطر المبكر:

- قد ظهر نموذج RAROC في أواخر الثمانينات القرن الماضي، حيث تم تطويره من قبل بنك "بانكرز تراست" بهدف تقييم أداء المحافظ الاستثمارية بشكل أفضل.
- كان يركز على تقييم المخاطر الائتمانية، ولكن سرعان ما تم توسيع النموذج ليشمل أنواعاً أخرى من المخاطر مثل مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

2- التوسع في التسعينات:

- شهدت التسعينات توسعاً كبيراً في استخدام نموذج RAROC، خاصة مع زيادة الاهتمام بإدارة المخاطر في القطاع المالي.
- تم تطوير نماذج RAROC أكثر تعقيداً، والتي أخذت في الاعتبار عوامل مثل توزيع الأرباح، والتكاليف التشغيلية، وتأثير الضرائب.

3- التكامل مع معايير بازل:

- مع صدور اتفاقيات بازل للرقابة البنكية، أصبح نموذج RAROC جزءا لا يتجزأ من الأطر التنظيمية للعديد من المؤسسات المالية.
- أدى ذلك إلى تطوير نماذج RAROC أكثر دقة ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية.

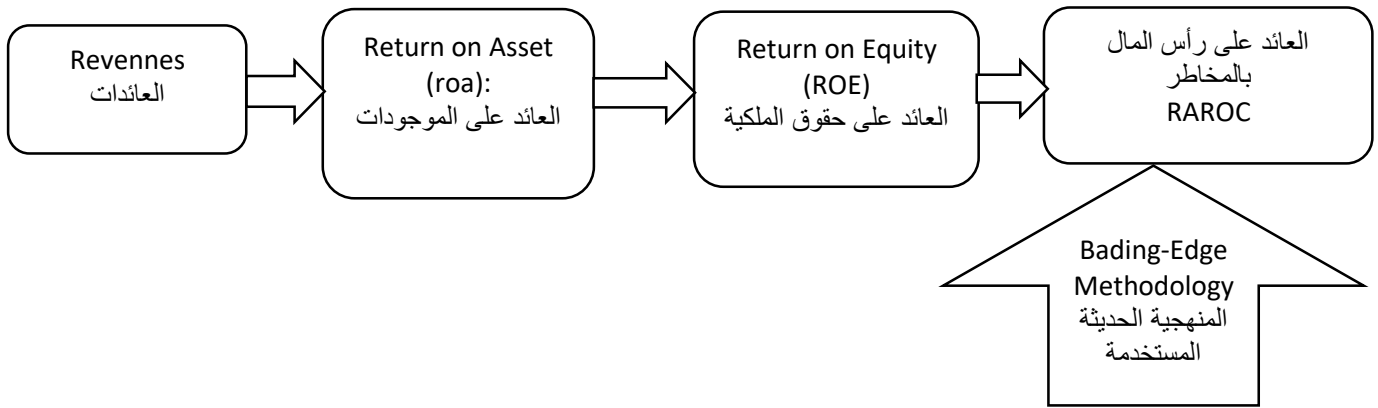
4- التطور في الألفية الجديدة:

- شهدت الألفية الجديدة تطورات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما ساهم في تطوير أدوات وأنظمة أكثر كفاءة لحساب RAROC.
- تم دمج نماذج RAROC مع أنظمة إدارة المخاطر الشاملة، مما سمح للمؤسسات المالية بتقييم مخاطرها بشكل أكثر شمولية.

والشكل التالي يبرز لنا طرق تطور نموذج معدل العائد على رأس المال المعدل بالخطر: (Gouly,

Dan, & Robert, 2002, p. 530)

الشكل رقم (2): تطور معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر



Source: Michel Gouly , Dan Galai, Robert Mark, Risk Management comprehensive chapter son market, Credit and operational risk, McGraw-Hill, New York Etats-Unis, 2002,p530.

ومن خلال الشكل السابق يتضح لنا أن نموذج عدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر قد مر بعدد من المراحل والمحطات والتي أدت إلى تطور مفهومه حيث لم يعد مفهومه مقتصرًا على تقييم

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

مخاطر القروض وحسب، بل تتجاوز ذلك ليصبح أداة قوية لإدارة المخاطر بشكل شامل، فن خلال تحليل مخاطر المحفظة بأكملها، يتيح RAROC للمؤسسات المالية تقييم تأثير تقلبات السوق على أدائها المالي، وبدلاً من مجرد التركيز على تغطية مخاطر القروض الفردية، فإن النموذج يوفر رؤية أوسع تشمل تقييم أداء الاستثمارات المختلفة ضمن المحفظة، وبما أن نموذج RAROC يربط بين العائد المتوقع والمخاطرة المتعلقة بكل استثمار، فإنه يقدم للمساهمين صورة واضحة عن القيمة الحقيقية التي تحققها استثماراتهم علاوة على ذلك، فإن النموذج ليس مجرد أداة قياس، بل هو منهجية كاملة لإدارة المخاطر، حيث يساعد في تحديد الاستثمارات ذات العائد المرتفع والمخاطرة المنخفضة، مما يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وزيادة الربحية على المدى الطويل. (DUMONTIER & DUPRE, 2005, pp. 262-264)

كما يسعى نموذج تسعير الأصول المالية (CAPM) إلى توفير إطار تحليلي لتقدير الحد الأدنى للعائد المطلوب على أي أصل مالي، بما في ذلك أسهم البنوك، من منظور المستثمر مقابل مستوى معين من المخاطرة السوقية (المنتظمة) التي يتحملها عند الاستثمار في هذا الأصل. وتقاس هذه المخاطرة عادة بمعامل بيتا (β)، الذي يعكس درجة حساسية عائد الأصل لتقلبات عائد السوق ككل. وتُترجم هذه المخاطرة داخل البنك إلى تكلفة حقوق الملكية (Re) التي ينبغي أن يغطيها العائد المحقق لضمان خلق قيمة للمساهمين.

وبمعنى آخر، يهدف (CAPM) إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما العائد الأدنى الذي ينبغي أن يحصل عليه المستثمر مقابل تحمل مستوى معين من المخاطرة السوقية المرتبطة بالاستثمار في أصل محدد؟ وبناءً على ذلك، يمكن للمستثمرين مقارنة العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة واختيار ما يحقق أفضل عائد مقابل مستوى المخاطرة المقبول لديهم.

المطلب الثالث: المبادئ التي يقوم عليها نموذج RAROC

تعتمد فعالية نموذج RAROC على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن دقة وشمولية التقييم: (أحمد حسن شحاتة الدالي و علي محمد، 2022، ص ص 85-86) (Gerhard, 2002, p. 242)

الفرع الأول: قياس العائد المعدل بالمخاطر

المبدأ الجوهرى لـ RAROC هو أنه لا يكفي قياس العائد الإجمالي وحده. يجب تعديل هذا العائد ليأخذ في الحسبان المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة المرتبطة بالنشاط أو الصفقة. هذا يعني خصم الخسائر المتوقعة وتخصيص رأس المال لمواجهة الخسائر غير المتوقعة؛

الفرع الثاني: تخصيص رأس المال الاقتصادي (Economic Capital Allocation)

يعتبر عنصر أساسي في نموذج RAROC بدلاً من الاعتماد على رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital) الذي تفرضه الجهات الرقابية، يركز RAROC على رأس المال الاقتصادي (رأس المال الاقتصادي هو مقدار رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة لتغطية الخسائر غير المتوقعة بمستوى ثقة معين، يتم تخصيص هذا الرأسمال لكل وحدة عمل أو منتج أو صفقة بما يتناسب مع مستوى المخاطر التي تنطوي عليها)؛

الفرع الثالث: تحديد جميع أنواع المخاطر

لا يقتصر RAROC على نوع واحد من المخاطر. بل يشمل النموذج عادةً قياس وتضمين الأنواع الرئيسية للمخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية على غرار مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة...إلخ؛

الفرع الرابع: الربحية والتحكم في المخاطر

يهدف نموذج RAROC إلى تحقيق توازن بين الربحية وإدارة المخاطر. إنه يسمح للمؤسسات بتحديد الأنشطة الأكثر ربحية بعد الأخذ في الاعتبار المخاطر. فمشروع ذو عائد مرتفع قد لا يكون جذاباً إذا كانت المخاطر المرتبطة به تتطلب تخصيصاً كبيراً لرأس المال الاقتصادي؛

الفرع الخامس: المقارنة واتخاذ القرارات

يوفر RAROC مقياساً موحدًا ومقارناً للأداء المعدل بالمخاطر عبر مختلف الوحدات والأعمال. هذا يمكن الإدارة من:

- ✓ تقييم الأداء: مقارنة RAROC للوحدات المختلفة لتحديد الأداء الفعلي؛
- ✓ تخصيص رأس المال: توجيه رأس المال نحو الأنشطة التي تحقق أعلى RAROC ، مما يزيد من كفاءة استخدام رأس المال؛

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

- ✓ تسعير المنتجات: تحديد الأسعار التي تغطي التكلفة الحقيقية للمخاطر ورأس المال؛
- ✓ اتخاذ قرارات الاستثمار: تحديد المشاريع والصفقات التي تستحق الاستثمار بناءً على نسبة المخاطرة إلى العائد؛

✓ تحفيز الأداء: ربط مكافآت المديرين بالأداء المعدل بالمخاطر.

الفرع السادس: نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk - VaR)

يُستخدم نموذج VaR بشكل شائع كأداة رئيسية لتقدير رأس المال الاقتصادي. يقيس VaR أقصى خسارة محتملة يمكن أن تتكبدها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عند مستوى ثقة محدد. هذا التقدير هو أساس تحديد "المقام" في معادلة RAROC.

المطلب الرابع: طرق حساب نموذج RAROC ومحدداته

سنتناول ضمن هذا المطلب كل من طرق حساب نموذج RAROC ومحدداته.

الفرع الأول: طرق حساب نموذج RAROC

تعتبر عملية حساب RAROC عملية معقدة تتطلب اختيار الصيغة والأساليب الحسابية المناسبة، ومن بين هذه الطرق الأكثر تداولاً نذكر:

أولاً: الطريقة الأولى لحساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر:

تعتمد على مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، فالبنوك تستخدم معادلة خاصة تجمع بين معدل الخصم والقيمة الاقتصادية المضافة لتقييم أداء الاستثمارات وتحديد مدى كفاءة استخدام رأس المال. بعبارة أخرى، تساعد هذه الطريقة البنوك على معرفة ما إذا كانت الاستثمارات التي تقوم بها تحقق عوائد تفوق التكلفة الحقيقية لرأس المال المستخدم ويتم حسابها وفق المعادلة التالية: (أحمد حسن شحاتة الدالي و علي محمد، 2022، ص 86)

$$RAROC = \text{الربح} - (\text{رأس المال} \times K / \text{رأس المال}) = (EVA / \text{رأس المال})$$

حيث أن:

- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): هي الفرق بين الأرباح التي حققتها الاستثمارات وبين التكلفة الحقيقية لرأس المال المستخدم في هذه الاستثمارات، بما في ذلك تكلفة الفرصة البديلة. بعبارة أخرى، EVA تمثل القيمة التي أضافتها الاستثمارات للمساهمين بعد تغطية جميع التكاليف.

- رأس المال: هو المبلغ المستثمر في المشروع أو الاستثمار، والذي يتضمن عادةً رأس المال المساهمين ورأس المال المقترض.
- معدل الخصم (K): هو معدل العائد المطلوب على الاستثمار، والذي يعكس تكلفة رأس المال وتوقعات المستثمرين.

ثانيا: الطريقة الثانية لحساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر:

تعتمد هذه الطريقة على مجموعة من المعادلات المترابطة، والتي تهدف جميعها إلى تقييم الأداء المالي للبنوك واستثماراتها بشكل دقيق، مع الأخذ في الاعتبار مستوى المخاطر المرتبط بكل نشاط. جوهر هذه الطريقة يكمن في مقارنة العائد المتوقع من أي مشروع أو استثمار بالمخاطر المتوقعة المرتبطة به، يتم ذلك عن طريق قسمة العائد المعدل بالمخاطر (الذي يمثل العائد المتوقع بعد تعديله لمراعاة المخاطر) على رأس المال الاقتصادي (وهو القيمة السوقية للأصول التي تستخدم لتوليد هذا العائد). تتنوع المعادلات المستخدمة في حساب RAROC، ولكنها جميعها تشترك في فكرة أساسية واحدة، الاختلاف بين هذه المعادلات يكمن في المؤشرات والمتغيرات التي يتم تضمينها في الحساب، والتي قد تختلف باختلاف طبيعة الاستثمار والنموذج المستخدم، ويمكن إعطاء معادلة عامة لهذه المعادلات والتي تكمن أساسا في: (Fabiano, Sant, Tabajara, & Eduardo Goia, 2014, p. 91) (Hull Johnnet, 2002, p. 234)

RAROC=العائد الصافي المعدل بالمخاطر / رأس المال الاقتصادي

حيث العائد الصافي المعدل بالمخاطر في البنوك هو مقياس رئيسي للأرباح التي تحققها البنوك بعد تعديلها لمستوى المخاطر التي تتضمنها الأنشطة البنكية. يحسب هذا العائد من خلال طرح تكاليف التمويل (مثل الفوائد المدفوعة على الودائع والقروض) وجميع النفقات التشغيلية (كالرواتب، والإيجارات، والمصاريف العامة والإدارية) من إجمالي الدخل الذي يتكون من دخل الفوائد (الفوائد المكتسبة من القروض) والإيرادات الأخرى (مثل رسوم الخدمات). بالإضافة إلى ذلك، يتم خصم الخسائر المتوقعة على القروض المشكوك في تحصيلها، وتعوض هذه الخسائر ب منافع رأس المال التي تمثل عائد المساهمين على استثماراتهم في البنك.

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

ومنه فإن العلاقة تكتب على الشكل التالي: (سعيدى، 2017، ص 21) (أحمد حسن شحاتة

الدالي و على محمد، 2022، ص 21)

العائد الصافي المعدل بالمخاطر = (الإيرادات إجمالي دخل الفائدة + الإيرادات الأخرى) -
تكاليف التمويل - النفقات الأخرى غير نفقات الفائدة النفقات المباشرة وغير المباشرة + المصاريف
الإدارية المخصصة) - الخسائر المتوقعة + منافع رأس المال

ومنه يمكن كتابة نموذج RAROC على الشكل التالي: (Philippe, 2003, pp. 556-557)

$RAROC = (\text{العوائد} - \text{التكاليف} - \text{الخسارة المتوقعة} - \text{الضرائب}) / \text{رأس المال الاقتصادي}$

$RAROC = \text{العائد المعدل} / \text{رأس المال الاقتصادي}$

$RAROC = \text{العائد المعدل وفق المخاطر} / \text{رأس المال المخاطر}$

وبناءً على هذه الطريقة، يمكن للبنوك تطوير صيغة رياضية أكثر دقة وكفاءة لحساب هذا

النموذج، حيث تأخذ هذه الصيغة في الاعتبار مجموعة واسعة من المتغيرات البنكية وهي:

$RAROC = \text{العائد المتوقع} / \text{رأس المال الاقتصادي}$

ويتم حساب رأس المال الاقتصادي بالعلاقة الموالية:

$\text{رأس المال الاقتصادي} = \text{الخسائر غير المتوقعة} \times \text{الانحراف المعياري}$

ثالثاً: الطريقة الثالثة لحساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر:

تعتبر طريقة حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) من أهم الأدوات التي

تستخدمها البنوك لتقييم أداء الأصول والمبادرات الاستثمارية المختلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، يتم حساب

RAROC بقسمة الربح المحقق من الاستثمار (بعد خصم المؤونات الاقتصادية اللازمة لتغطية الخسائر

المحتملة) على رأس المال الاقتصادي المستثمر في هذا الاستثمار. بعبارة أخرى، يعكس RAROC

العائد المتوقع من كل وحدة رأس مال مستخدمة، مع الأخذ في الاعتبار مستوى المخاطرة المرتبط بهذا

الاستثمار. (Mathieu, 1995, p. 158) (Muriel & Philippe, 2005, p. 68)

$RAROC = (\text{النتيجة} - \text{المؤونات الاقتصادية}) / \text{رأس المال الخاص الاقتصادي}$

الفرع الثاني: محددات طريقة نموذج RAROC

تُعتبر نسبة RAROC أداة أساسية للرقابة الداخلية، إلا أن تطبيقها يختلف من بنك لآخر نظراً لاختلاف طبيعة كل مؤسسة واحتياجاتها. ورغم هذا التنوع، تتفق جميع البنوك على مجموعة من المبادئ العامة التي تشكل الإطار الأساسي لحساب هذه النسبة وتقييمها، وهي: (Lunnquemard, 2005, p. 346)

أولاً: تحديد مستوى الخسارة المقبول لدى البنوك: هي عملية بالغة الدقة تتطلب دراسة متأنية لمجموعة متنوعة من العوامل. فمن ناحية، تلعب خصائص العملاء دوراً حاسماً، حيث تختلف المخاطر المرتبطة بعملاء الشركات الكبرى عن تلك المرتبطة بالعملاء الأفراد. كما أن حجم المعاملات ونوعية الأنشطة التي يقوم بها العميل تؤثر بشكل مباشر على مستوى الخطر المحتمل. ومن ناحية أخرى، تلعب الضمانات التي يتخذها البنك دوراً حيوياً في تقليل المخاطر، سواء كانت هذه الضمانات مادية (مثل العقارات أو الأوراق المالية) أو ضمانات شخصية.

وتعتمد البنوك على مجموعة من الأدوات والنماذج الداخلية لتقييم المخاطر وتحمل الخسارة، حيث تسعى إلى تحديد الأخطار الحادة (كالأزمات الاقتصادية العالمية، الفشل المفاجئ للعميل، وغيرها) التي قد تؤثر بشكل كبير على أدائها المالي. هذه الأخطار عادة ما تكون غير متوقعة وتندرج بحجم خسائر كبير يتجاوز قدرة البنك على امتصاصه من خلال مخصصاته الاحتياطية.

ثانياً: تحديد الأفق الزمني للخطأ: يعد قراراً بالغ الأهمية في إدارة المخاطر البنكية، إذ يمثل الفترة الزمنية التي يتم خلالها تقييم المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك. عادة ما يتم اختيار سنة واحدة كأفق زمني أساسي، إلا أن هذا الاختيار قد يتغير تبعاً لطبيعة الأصول التي يتعامل معها البنك ومدى تعقيدها، فإذا كانت محفظة قروض البنك تتكون بالكامل من قروض قصيرة الأجل، أي أقل من سنة، فقد يكون من المنطقي اختيار أفق زمني أقصر. ومع ذلك، نظراً لأن غالبية القروض البنكية تمتد لفترات زمنية أطول من سنة، فإن الأفق الزمني المعتاد يميل إلى أن يكون أطول (Lunnquemard, 2005, p. 346)

إن تحديد الأفق الزمني الأمثل يتطلب من إدارة البنك مراعاة مجموعة من العوامل المتداخلة، بما في ذلك:

الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية

- طبيعة المخاطر: تختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك باختلاف أنشطته وطبيعة عملائه. فالمخاطر الائتمانية، على سبيل المثال، قد تتطلب أفقاً زمنياً أطول من المخاطر السوقية.
- قدرات البنك: يجب أن يكون البنك قادراً على توفير الموارد اللازمة لتغطية الخسائر المحتملة خلال الأفق الزمني المحدد، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية.
- البيئة الاقتصادية: تؤثر التغيرات في البيئة الاقتصادية بشكل كبير على المخاطر البنكية، ولذلك يجب أن تأخذ إدارة البنك هذه التغيرات بعين الاعتبار عند تحديد الأفق الزمني.
- المعلومات المتاحة: يجب أن يتمتع البنك بمعلومات كافية حول الأعوان الاقتصاديين الذين يتعامل معهم، مثل الشركات والأفراد، وذلك لتقييم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم.

خلاصة:

ختاماً، وفي ظل اشتداد المحيط التنافسي وتزايد حدة التعقيد المالي، الذي دفع البنوك نحو التحرر من القيود التقليدية وطرح منتجات مبتكرة والدخول في مجالات عمل تتسم بدرجات متفاوتة من المخاطر، بات الولوج الفعّال والمنهجي نحو إدارة المخاطر أمراً حتمياً وليس خياراً.

لقد اتضح أن إدارة المخاطر تمثل دورة حيوية تبدأ بالتحديد الشامل والتحليلي لمختلف أنواع المخاطر (أثمان، سيولة، سوق، تشغيل)؛ مروراً بالقياس الكمي الدقيق لدرجة الخطورة باستخدام منهجيات متطورة؛ لتليها مرحلة التحكم الاستراتيجي في تلك المخاطر بواسطة التخطيط والإدارة، وتُختتم بالمراقبة المستمرة عن طريق أنظمة الرقابة الداخلية والتقارير الدورية.

إن تحقيق فاعلية هذه الدورة يتطلب بنية مؤسسية راسخة، حيث تُعد الحوكمة البنكية السليمة التي يضطلع بها مجلس الإدارة والإدارة العليا هي الضمانة الأساسية. كما يستلزم الأمر تطبيق إجراءات مُحكمة ونظم معلومات متقدمة قادرة على مواكبة التغيرات الحاصلة في بيئة العمل وتوفير البيانات الدقيقة اللازمة لتخصيص رأس المال الاقتصادي بشكل أمثل. فهدف الإدارة الحديثة لا يقتصر على مجرد تجنب الخسائر، بل يتعداه إلى تعظيم العائد مقابل وحدة المخاطرة المأخوذة.

إن نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) أداة محورية وضرورية لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المتكامل في المؤسسات المالية، خاصة مع تزايد تعقيد الأعمال والمنافسة. وقد شهد هذا المقياس تطوراً كبيراً ليغطي أنواعاً مختلفة من المخاطر ويربط العائد المتوقع برأس المال الاقتصادي اللازم لتغطيتها. يتيح تطبيق RAROC، المرتكز على مبادئ أساسية كقياس العائد المعدل بالمخاطر وتخصيص رأس المال الاقتصادي، للمؤسسات اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة، وتخصيص الموارد بكفاءة، وتحقيق التوازن بين الربحية وإدارة المخاطر. وبالتالي، يتجاوز RAROC كونه مجرد مقياس للربحية ليصبح منهجية متكاملة ودعامة استراتيجية لتعزيز القيمة للمساهمين وتحسين الكفاءة التشغيلية على المدى الطويل.

الفصل الثاني:

آليات اتخاذ القرارات التمويلية في البنوك التجارية

تمهيد:

ان اتخاذ القرارات التمويلية هو عملية حيوية تتطلب تخطيطا دقيقا وتحليلا عميقا للموقف المالي الحالي والمستقبلي فهو يشبه بناء منزل، حيث يجب وضع الأسس القوية (الأهداف المالية) وتحديد المواد المستخدمة (الخيارات التمويلية) قبل البدء في البناء تتضمن عملية اتخاذ القرارات التمويلية تحديد الأهداف المالية بدقة، سواء كانت توفير لمستقبل آمن، أو شراء منزل، أو تأسيس عمل تجاري، أو حتى تحقيق أقصى عائد على الاستثمار بعد تحديد الهدف، يأتي دور جمع المعلومات المالية ذات الصلة، كالدخل الشهري، والمصروفات الثابتة والمتغيرة، والديون الحالية، وذلك لتكوين صورة واضحة عن الوضع المالي ثم يتم تقييم الخيارات التمويلية المتاحة، والتي تشمل القروض بأنواعها المختلفة، والاستثمارات في الأسهم والسندات والعقارات، والمنتجات التأمينية، وغيرها كل خيار يحمل معه مجموعة من المزايا والعيوب، من حيث التكاليف والفوائد والمخاطر المحتملة هنا يأتي دور التحليل الدقيق للمخاطر، حيث يجب تقييم احتمالية حدوث أي ظرف طارئ قد يؤثر على القرار المالي، مثل فقدان الوظيفة أو ارتفاع أسعار الفائدة أخيرا، يتم اختيار الخيار الأمثل الذي يتناسب مع الأهداف المالية الشخصية أو المؤسسية، مع الأخذ في الاعتبار التوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية المتغيرة ومع ذلك، فإن عملية اتخاذ القرارات التمويلية ليست سهلة، فهي تتطلب فهما عميقا للمبادئ المالية، وقد تواجه العديد من التحديات، مثل التعقيد المتزايد للمنتجات المالية، وعدم اليقين بشأن المستقبل الاقتصادي، وقلة الوعي المالي لدى الكثيرين لذلك، فإن الاستعانة بخبراء ماليين قد يكون أمرا ضروريا لاتخاذ القرارات الصائبة، والتي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل وتحقيق الأهداف المالية المنشودة.

استنادا لما سبق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وفق الترتيب الموالي:

- المبحث الأول: الإطار النظري لاتخاذ القرار التمويلي في البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: آليات اتخاذ القرارات التمويلية ومصادرها وصيغها في البنوك.
- للمبحث الثالث: آليات وأدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار التمويلي في البنوك.

المبحث الأول: الإطار النظري لاتخاذ القرار التمويلي في البنوك التجارية

يعد اتخاذ القرارات التمويلية السليمة حجر الأساس لنجاح واستقرار أي مؤسسة مالية، وبخاصة البنوك، حيث تهدف هذه القرارات إلى تحديد مزيج المصادر الأمثل لتمويل استثمارات البنك، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والمالية والتنظيمية، بهدف تحقيق أقصى قدر من الربحية مع تحمل مخاطر مقبولة.

المطلب الأول: تعريف اتخاذ القرار التمويلي

لفهم آلية عمل المراحل الأساسية لاتخاذ القرار التمويلي، يجب علينا أولاً تحديد مفهوم هذا المصطلح.

يعرف بأنه "مجموعة القرارات التي تحدد وتصيغ هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة ويشترك هذا الهيكل من خلال تحديد المزيج الأمثل لمصادر تمويل الاستثمارات، مع تحديد النسبة المخصصة لكل مصدر داخل هيكل رأس المال للمؤسسة". (الزبيدي، 2008، ص 15)

يمكن تعريف اتخاذ قرار التمويل بأنه "الخطوة التي تتخذ لتوفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسة في الوقت المناسب، وذلك لضمان استمرارية عملها وتحقيق أهدافها". (الحاج، 2002، ص 7)

يشير اتخاذ قرار التمويل في البنك إلى قرار منح التمويل وتحديد شروطه (المبلغ، الأجل، سعر الفائدة، الضمانات)، ويقوم هذا القرار على تقديم مبلغ حاضر مقابل التزام بسداد أصل القرض وتكلفة التمويل في المستقبل، بحيث يكون المبلغ المستحق غالباً أكبر من المبلغ الأصلي بسبب الفائدة. (زينب حسن، 1995، ص 77)

وفقاً لما جاءت به التعريفات السابقة، يمكن القول أن اتخاذ قرار التمويل يتمثل في مجموعة من القرارات الاستراتيجية التي تتخذها المؤسسة بهدف تحديد هيكل التمويل الأمثل لعملياتها، ويشمل ذلك تحديد مصادر التمويل، تحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل، وكذا ضمان استمرارية عمل المؤسسة وتحقيق أهدافها على المدى الطويل.

المطلب الثاني: أهمية اتخاذ القرار التمويلي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من أهمية اتخاذ القرار التمويلي إلى جانب العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: أهمية اتخاذ القرار التمويلي التقليدي:

تلعب اتخاذ القرارات التمويلية السليمة دورا هاما في ضمان استقرار أي بنك، وهذا راجع للأهمية التالية:

أولا: تحسين الربحية

تساهم القرارات التمويلية السليمة في زيادة أرباح البنك من خلال:

- استثمار الأموال بكفاءة: من خلال تخصيص الموارد المالية المتاحة لتحقيق أفضل عائد ممكن مع تحمل مخاطر مقبولة بيد أنه كفاءة الاستثمار تتعلق بعوامل نوجزها فيما يلي: (عبد العزيز، 1997، ص133) (رضواني، خير الدين وصيب، وبوعافية، 2017) (بصبوص، 2019، ص237)
- أهداف المستثمر: تختلف أهداف المستثمرين من شخص لآخر، فهناك من يسعى لتحقيق أعلى عائد ممكن، بينما يركز البعض الآخر على الحفاظ على رأس المال مع تحقيق عائد مقبول.
- القدرة على تحمل المخاطر: تختلف قدرة المستثمرين على تحمل المخاطر، فبعضهم يميل للمخاطرة أكثر من غيرهم.
- الأفق الزمني للاستثمار: تختلف مدة الاستثمار من مستثمر لآخر، فهناك استثمارات قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل.
- الظروف الاقتصادية: تؤثر الظروف الاقتصادية على عوائد الاستثمار ومخاطره.
- ولغرض تحقيق كفاءة الاستثمار وجب المرور بالخطوات التالية:
- تحديد الأهداف: تحديد أهداف الاستثمار بشكل واضح ودقيق.
- تقييم القدرة على تحمل المخاطر: تحديد مستوى المخاطر التي يمكن للمستثمر تحملها.
- اختيار أفق زمني مناسب: تحديد مدة الاستثمار.

الفصل الثاني: آليات اتخاذ القرارات التمويلية في البنوك التجارية

- البحث عن فرص الاستثمار: البحث عن فرص استثمارية تتناسب مع أهداف المستثمر وقدرته على تحمل المخاطر وأفق زمني الاستثمار.
 - تقييم المخاطر والعوائد: تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بكل فرصة استثمارية.
 - تنويع الاستثمارات: توزيع الأموال على مختلف فئات الأصول لتقليل المخاطر.
 - مراجعة الاستثمارات بشكل دوري: مراجعة الاستثمارات بشكل دوري وإجراء التعديلات اللازمة.
- إدارة المخاطر بكفاءة: يقصد بها عملية تحديد، تحليل، تقييم، ومراقبة المخاطر التي قد تنشأ عن تلك القرارات، وذلك بهدف اتخاذ قرارات مستنيرة تقلل من الخسائر المحتملة وتعزز الربحية على المدى الطويل. (وهيب الروي، 2009، ص 10)
- ثانياً: تلبية احتياجات العملاء عبر المنتجات والخدمات المالية.**
- بمعنى الممارسة الأساسية التي تضع احتياجات العملاء على رأس الأولويات عند تصميم وتقديم المنتجات والخدمات المالية، ونظير ما سبق فإن تقديم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات العملاء له العديد من فوائد لعل أهمها: (الدراركة، 2006، ص 181)
- تحسين رضا العملاء: يؤدي تلقي العملاء لمنتجات وخدمات تلبي احتياجاتهم إلى شعورهم بالرضا والإخلاص للبنك.
 - زيادة الولاء: العملاء الراضون هم أكثر عرضة للبقاء مع البنك واستخدام منتجات وخدمات إضافية.
 - جذب عملاء جدد: تساعد المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً لاحتياجات العملاء في جذب عملاء جدد إلى البنك.
 - تعزيز الميزة التنافسية: يمكن للبنوك التي تقدم منتجات وخدمات تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل التميز عن منافسيها.

- **تخفيف المخاطر:** يمكن للبنوك التي تفهم احتياجات عملائها بشكل أفضل تقييم مخاطر الائتمان بشكل أفضل واتخاذ قرارات تمويلية سليمة.

ثالثاً: ضمان استقرار البنك

تساعد القرارات التمويلية السليمة في حماية البنك من المخاطر المالية التي قد تهدد استقراره، على غرار:

- **الإفلاس:** يشير إفلاس البنك إلى عجزه عن الوفاء بالتزاماته المالية، أي أنه غير قادر على سداد ودائع عملائه أو الوفاء بقروض هو نتيجة لذلك، يصبح البنك غير قادر على ممارسة مهامه الأساسية كمؤسسة مالية عدم قدرة البنك على سداد ديونه لعملائه تعود العوامل التي تؤدي بالبنك إلى الإفلاس إلى: (عمرو، 2000، ص ص 89-90)

- **سوء إدارة المخاطر:** من خلال منح قروض عالية المخاطر (إقراض عملاء غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم). المضاربة المالية (المخاطرة بأموال البنك في استثمارات محفوفة بالمخاطر)، نقص السيولة (عدم قدرة البنك على توفير أموال كافية لتلبية احتياجات العملاء).
- **الأزمات الاقتصادية:** ونخص بالذكر الركود (انخفاض الطلب على القروض وزيادة معدلات التعثر عن السداد). الأزمات المالية (مثل انهيار أسواق الأسهم أو الأزمات البنكية).
- **الاحتيال والفساد:** وذلك باختلاس الأموال (سرقة الأموال من قبل موظفي البنك)، الممارسات غير الأخلاقية (مثل تقديم قروض وهمية أو تزوير البيانات المالية).
- **التغيرات التنظيمية:** سواء بفرض قواعد جديدة (تكلف البنوك تكاليف إضافية أو تحد من قدرتها على تقديم الخدمات)، أو التغيرات في أسعار الفائدة (تؤثر على ربحية البنك).

رابعاً: تعزيز الثقة في البنك

- تساهم القرارات التمويلية السليمة في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في البنك، مما يشجعهم على التعامل معه وإيداع أموالهم فيه، مما يساهم في: (أوصغير، 2018، ص ص 92-93)
- **زيادة ودائع العملاء:** وهي استراتيجية تهدف إلى جذب المزيد من الأموال من العملاء من خلال:

الفصل الثاني: آليات اتخاذ القرارات التمويلية في البنوك التجارية

- ✓ تقديم عروض وودائع ذات أسعار فائدة منافسة: يمكن للبنك تقديم عروض خاصة أو برامج وودائع تقدم فوائد أعلى من المعتاد لجذب العملاء الجدد.
 - ✓ إنشاء منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء: مثل حسابات توفير عالية العائد أو الحسابات الإسلامية أو الحسابات المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
 - ✓ تحسين تجربة العملاء: من خلال تقديم خدمات إلكترونية متقدمة وتسهيل عملية فتح الحسابات وإدارة الودائع.
 - ✓ تعزيز العلامة التجارية للبنك: من خلال الحملات الإعلانية والتسويقية التي تبرز مزايا وسمعة البنك.
 - ✓ بناء علاقات قوية مع العملاء: من خلال تقديم خدمات استشارية مالية متخصصة وفهم احتياجاتهم بشكل دقيق.
 - جذب المزيد من المستثمرين: زيادة رأس مال البنك وتعزيز قدرته على التوسع.
 - تحسين سمعة البنك: وتعزيز قدرته على المنافسة في السوق.
- رابعا: دعم النمو الاقتصادي: من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية وخلق فرص عمل جديدة، تقديم خدمات الدفع والتحويلات المالية، تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة تلبي احتياجات السوق. (أبو شادي، 2000، ص 135) (بلعدي، 2007، ص ص 11-12)
- خامسا: الوفاء بالتزامات البنك: تساعد القرارات التمويلية السليمة في ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء (سداد الودائع والقروض في الوقت المحدد)، بالإضافة إلى الدائنين (سداد الديون المستحقة على البنك)، إلى جانب المستثمرين (توزيع الأرباح على المساهمين)، وكذلك الجهات التنظيمية (الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لعمل البنوك).

المبحث الثاني: آليات اتخاذ القرارات التمويلية ومصادرها وصيغها في البنوك

تعد اتخاذ القرارات التمويلية عملية حاسمة في حياة الأفراد والشركات على حد سواء، فهي تتطلب تقييماً دقيقاً للأهداف المالية، وتحديد الخيارات المتاحة، وتقييم المخاطر والعوائد المتوقعة، تتضمن هذه العملية مجموعة من الخطوات والنماذج التي تساعد في الوصول إلى القرارات الأمثل، تبدأ هذه العملية بتحديد الهدف المالي المراد تحقيقه، سواء كان شراء منزل، أو إنشاء مشروع تجاري، أو توسيع أعمال قائمة، ثم يتم جمع المعلومات اللازمة عن الخيارات التمويلية المتاحة، مثل القروض، والاستثمارات، والتأمين، وغيرها بعد ذلك، يتم تقييم كل خيار من حيث تكلفته، ومخاطره، وعائده المتوقع وأخيراً، يتم اختيار الخيار الذي يتوافق مع الأهداف المالية للفرد أو الشركة، مع مراعاة العوامل الشخصية والمؤسسية. على ضوء ما سبق سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، أين سنتناول في الأول تطبيقات اتخاذ القرارات التمويلية في البنوك، في حين سنستعرض في الثاني مصادر الموارد المالية للبنك وصيغ تمويلاته.

المطلب الأول: تطبيقات اتخاذ القرارات التمويلية في البنوك

إن قرارات التمويل التي تتخذها البنوك لها تأثير مباشر على صحتها المالية ونموها فن خلال تقييم طلبات القروض والمشاريع الاستثمارية بعناية، تستطيع البنوك بناء محفظة قروض متوازنة وتجنب المخاطر غير الضرورية وبالتالي، تساهم هذه القرارات في تحقيق أرباح مستدامة وتعزيز مكانة البنك في السوق. وفي هذا الصدد سنتطرق إلى اتخاذ قرارات منح الائتمان.

الفرع الأول: اتخاذ قرارات منح التمويل

تعتبر عملية منح القروض من أهم العمليات البنكية، حيث تتطلب تقييماً دقيقاً لمخاطر التخلف عن السداد تقوم البنوك بتحليل شامل للبيانات المالية للمقترضين وتقييم قدرتهم على سداد القرض قبل الموافقة عليه.

أولاً: الشروط الأساسية لقرارات منح التمويل في البنوك

هي مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تحدد شروط منح القروض للعملاء، تشمل هذه الشروط: (علي سعد، 2012، ص32)

- حد الائتمان الأقصى: وهو القيمة القصوى للقرض الذي يمكن للبنك منحه للعميل.
- شروط تقديم الضمانات: تحدد الظروف التي يتوجب على العميل فيها تقديم ضمانات (مثل العقارات أو الأوراق المالية) لضمان سداد القرض.
- أنواع الضمانات المقبولة: تحدد أنواع الأصول التي يقبلها البنك كضمان للقرض.
- نسبة التمويل إلى القيمة: هي النسبة المئوية للقرض مقارنة بقيمة الضمان، وتختلف حسب نوع القرض وطبيعة الضمان.
- الإجراءات عند انخفاض قيمة الضمان: تحدد الإجراءات التي يتخذها البنك في حالة انخفاض قيمة الضمان عن القيمة المتفق عليها.
- الرصيد التعويضي: هو الحد الأدنى من المبلغ الذي يجب أن يحتفظ به العميل في حسابه لدى البنك.
- البدائل الضامنة: هي خيارات أخرى يمكن للبنك اللجوء إليها لضمان استرداد قيمة القرض.

ثانيا: خصائص اتخاذ قرار منح التمويل

يعتمد قرار منح التمويل على تحليل دقيق لعدة عوامل أهمها: (الشواربي، 2002، ص 552-554)

- السيولة: تشير إلى مدى قدرة المقترض على توفير المبلغ اللازم لسداد القرض في المواعيد المتفق عليها، مع التأكد من أن المقترض لديه خطة واضحة لاستخدام القرض بشكل مثمر، وأن لديه مصادر دخل مستقرة تغطي تكاليف الاقتراض.
- الربحية: يقصد بها تحقيق توازن دقيق بين تحقيق أرباح مجزية وتقليل المخاطر المحتملة، وذلك من خلال اتباع سياسة ائتمانية حكيمة تتماشى مع أفضل الممارسات البنكية العالمية، مع الحرص على حماية حقوق وحصص مساهمينها.
- الأمان: يتمثل في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض بشكل شامل ودقيق، وتنوع محفظة القروض لتقليل التعرض للمخاطر الائتمانية.

- الضمان: تعتبر الضمانات خط الدفاع الأخير لحماية حقوق المقرض، حيث يتم اللجوء إليها عند فشل كل الإجراءات الأخرى لاسترداد القرض، ويتم اختيار نوع الضمان بناء على دراسة دقيقة للمخاطر الائتمانية المرتبطة بالقرض.

ثالثا: خطوات اتخاذ قرار منح التمويل في البنوك

تعد عملية اتخاذ قرار منح التمويل خطوة حاسمة في البنوك والمصاريف، حيث تتطلب تقييما دقيقا للمخاطر والتحقق من قدرة المقترض على سداد القرض، تتضمن هذه العملية سلسلة من الخطوات المتسلسلة، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي: (أحمد ميلي، دور التدقيق في التقليل من مخاطر عمليات منح التمويل في البنوك التجارية الجزائرية، 2021، ص42) (أحمد ميلي، دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح التمويل في البنوك التجارية الجزائرية، 2018، ص256)

أ- تقديم طلب الائتمان:

- الطلب الأولي: لتقديم طلب الحصول على قرض، يتوجب على المتقدم تقديم استمارة طلب تتضمن مجموعة من البيانات الشخصية والمالية، تشمل هذه البيانات الاسم رباعي للمقترض، وعنوانه الدقيق، وبيانات تفصيلية عن دخله الشهري الثابت ومصادر دخله المختلفة، بالإضافة إلى بيان واضح ومفصل عن الغرض المحدد من القرض.

- الوثائق المطلوبة: وفقا لشروط البنك، يتوجب على المقترض تقديم مجموعة من المستندات التي تثبت أهلية الحصول على القرض، والتي تتمثل في كشف حساب بنكي، وإقرار ضريبي، وسجلات دخل موثقة.

ب- التحليل الأولي للطلب:

- التحقق من الهوية: قوم البنك بإجراء عملية تحقق شاملة من هوية المقترض للتأكد من مطابقتها للبيانات المقدمة في الطلب.
- التحقق من المعلومات: تتم مطابقة المعلومات الواردة في الطلب مع المعلومات الواردة في الوثائق المقدمة للتحقق من صحتها.

الفصل الثاني: آليات اتخاذ القرارات التمويلية في البنوك التجارية

- التحقق من السجل الائتماني: يقوم البنك بمراجعة التاريخ الائتماني للمقترض لمعرفة سجله في سداد الالتزامات المالية.
- تقييم القدرة على السداد: ويتضمن المهام التالية: (أحمد ميلي، دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح التمويل في البنوك التجارية الجزائرية، 2018، ص 256)
- تحليل الدخل: يتم فحص دخل المقترض بدقة من قبل البنك لضمان قدرته على سداد القرض دون تأخير، مما يضمن استمرارية العلاقة البنكية.
- تقييم الأعباء المالية: يخضع دخل المقترض ونفقاته الشهرية لتحليل دقيق لتحديد القدرة على سداد القرض المقترح.
- نسبة الدين إلى الدخل: هي أداة تستخدم لتقييم الوضع المالي للمقترض، حيث تقارن بين إجمالي ديونه ودخله الشهري لتحديد قدرته على إدارة الديون.
- ت- تقييم الضمانات:
 - الأصول: يقوم البنك بتقييم مختلف أنواع الأصول التي يقدمها المقترض كضمان للقرض لذا يتم تقييمها بدقة لتحديد مدى كفايتها لتغطية القرض في حالة عدم سداد المقترض.
 - الضامنون: يشترط البنك تقديم الضامين يتم تقييم وضعهم المالي بدقة، وذلك لضمان قدرتهم على سداد القرض في حال تعذر على المقترض القيام بذلك.
- ث- تقييم المخاطر: (أحمد ميلي، دور التدقيق في التقليل من مخاطر عمليات منح التمويل في البنوك التجارية الجزائرية، 2021، ص 42)
 - مخاطر الائتمان: يتم تحليل احتمالية أن يصبح المقترض غير قادر على سداد القرض.
 - مخاطر السوق: تقيس حجم الخطر الذي يواجهه الدائن نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية التي قد تؤثر على قدرة المقترضين على السداد، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية.

ج- اتخاذ القرار:

- الموافقة على القرض: في حال توافر الشروط المطلوبة لدى المقترض، يصدر البنك موافقته على منح القرض وفي هذه الحالة يتم تحديد تفاصيل القرض بدقة، بما في ذلك المبلغ الممنوح، والمدة الزمنية المحددة لسداد القرض، ونسبة الفائدة المطبقة.
- رفض الطلب: عند عدم استيفاء المقترض للمعايير المحددة للحصول على القرض أي عدم استيفائه لشروط المطلوبة، يبلغه البنك مباشرة بقرار الرفض مع ذكر الأسباب.

الفرع الثاني: اتخاذ قرارات الاستثمار في البنوك

تسعى البنوك دائماً لمساعدة عملائها على تحقيق أقصى عائد على استثماراتهم ولأن الاستثمار هو رحلة طويلة الأمد، فإن اتخاذ القرارات الصائبة يتطلب تخطيطاً استراتيجياً ودراسة متعمقة، وهذا ما سنتعرف عليه في الخطوات التالية: (سعيدة بورديمة، 2015، ص 367).

أ- تحديد الأهداف الاستثمارية: وتتمثل أساساً فيما يلي: (هوشيار معروف، 2003، ص 20)

يُقصد بتحديد الأهداف الاستثمارية في البنوك ضبط ثلاثة عناصر مترابطة: أولاً تحديد الأولويات بين تعظيم ربحية المساهمين وحماية أموال المودعين، وما إذا كان البنك سيتجه لاستثمارات عالية المخاطر لتحقيق عوائد أكبر أو يفضل نهجاً أكثر تحفظاً لضمان الاستقرار. ثانياً تحديد الأفق الزمني للاستثمار وفق تفضيلات العميل بين استثمارات قصيرة الأجل منخفضة المخاطر والعائد، أو طويلة الأجل أعلى مخاطرة وعائد. ثالثاً تقدير قدرة التحمل للمخاطر لدى البنك، أي مقدار الخسائر التي يمكنه استيعابها دون الإضرار باستقراره المالي، وهو ما يرتبط بمتانة هيكله وسياساته الداخلية لإدارة المخاطر.

ب- تحليل السوق: يقوم البنك بتحليل السوق عبر ثلاثة محاور رئيسية (مؤيد العلق، 2008،

ص 166)

1. دراسة الأوضاع الاقتصادية الكلية من خلال متابعة مؤشرات مثل النمو والتضخم وأسعار الفائدة لتقدير أثرها على نشاط البنك وتوجيه قراراته الاستثمارية.
2. تقييم القطاعات والمناطق عبر تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر واعدية والمجالات الجغرافية ذات الإمكانيات الأعلى، بهدف توجيه الاستثمار نحو الفرص الأكثر ربحية وتقليل المخاطر.

3. تقييم المنافسين عبر تحليل أدائهم ومقارنة عناصر قوتهم مثل تنوع المنتجات والخدمات، شبكة الفروع والصرافات، ومستوى الاستثمار التكنولوجي، بما يساعد البنك على تحديد نقاط القوة والفرص والتهديدات عند اتخاذ القرار الاستثماري.

ج- تقييم المخاطر: ويقصد بها ما يلي (هباش فارس، 2018، ص 635)

يرتكز البنك في اتخاذ قراره الاستثماري على ثلاث خطوات مترابطة:

1. تحديد المخاطر المرتبطة بكل استثمار مقترح (مخاطر السوق، الائتمان، السيولة...) لتقدير مستوى المخاطرة واتخاذ قرار الاستثمار وكيفية التعامل معها.
2. تقييم حجم المخاطر عبر تحليل درجة كل خطر وتأثيره المحتمل على عوائد الاستثمار، مع مراعاة دور المنافسين وقدرتهم على التأثير في جدوى الاستثمار.
3. وضع خطط لإدارة المخاطر من خلال إعداد إجراءات واستراتيجيات للحد من الآثار السلبية على الأرباح والسمعة، بالاستناد إلى تقييم تهديدات المنافسين وموقع البنك في السوق.

د- تقييم الفرص الاستثمارية:

يقوم البنك بتقييم الفرص الاستثمارية عبر ثلاث مراحل أساسية: (محمد البشير بن عمر، 2020، ص 322)

- 1- تحديد الفرص من خلال حصر البدائل المتاحة وتحليل بيئة السوق والمنافسين لتكوين رؤية واضحة عن الخيارات الممكنة.
- 2- تقييم جدوى كل فرصة بالاعتماد على تقدير العائد المتوقع والمخاطر المحتملة، مع دراسة ظروف السوق لتفادي الفرص عالية المخاطر دون مبرر.
- 3- مقارنة الفرص عبر تحليل منهجي لأهم عناصر كل بديل، بما يمكن البنك من اختيار (أو توصية) الفرص التي تحقق أفضل توازن بين العائد والمخاطرة.

المطلب الثاني: موارد المالية للبنك وصيغ تمويلاته

تعد البنوك الركيزة الأساسية في النظام المالي، كونها تقوم بوظيفة حيوية تتمثل في تسهيل تدفق الأموال بين من يمتلكون فائضا نقديا ومن يحتاجون إلى تمويل، من خلال توفير القروض والخدمات المالية اللازمة لتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الخاص وفي هذا الصدد فإن البنوك تواجه تحديا مستمرا في إدارة مواردها المالية بكفاءة لضمان توافر السيولة اللازمة لتلبية احتياجات عملائها والاستثمار الأمثل لأموالهم. انطلاقا مما سبق سنوجه هذا المطلب في التطرق إلى كل من مصادر الموارد المالية للبنك وصيغ تمويله.

الفرع الأول: موارد المالية للبنك

سيتمركز هذا المطلب إلى المصادر المالية للبنك المتمثلة في الأموال التي يتعامل بها البنك والتي يستخدمها في مختلف أنشطته هذه الأموال تأتي من مصادر داخلية أو خارجية أو من مصادر أخرى.

أولا- الموارد الداخلية للبنك

تتكون المصادر الداخلية للموارد المالية للبنك من:

1- رأس المال المدفوع: هو أحد أهم مصادر تمويل البنوك، وهو المبلغ الفعلي الذي دفعه المساهمون في البنك مقابل شراء أسهمه بعبارة أبسط، هو القيمة النقدية التي تم تحويلها إلى البنك مقابل حصول المساهمين على ملكية جزء منه وبالتالي يتكون رأس المال المدفوع بشكل من: (R.Glenn & Anthony, 2012, p. 287)

- القيمة الاسمية للأسهم: وهي القيمة المحددة لكل سهم عند إصداره.
- العلاوة الإصدارية: وهي المبلغ الإضافي الذي يدفعه المساهم فوق القيمة الاسمية للسهم، وغالبا ما يستخدم لزيادة رأسمال البنك.

لرأس المال المدفوع أهمية بالغة في البنك كونه: (رمضان و جودة، 2003، ص53)

- الأساس المالي للبنك: يشكل رأس المال المدفوع العمود الفقري للمركز المالي للبنك، فهو يمثل المبلغ الذي يمكن للبنك الاعتماد عليه في تغطية خسائره المحتملة.

- ضمان مصالح المودعين: يطمئن المودعون إلى وجود رأس مال مدفوع كافٍ في البنك، مما يعزز ثقتهم في قدرة البنك على سداد ودائعهم عند الطلب.
- القدرة على التوسع: يسمح رأس المال المدفوع للبنك بالاستثمار في مشاريع جديدة والتوسع في نشاطاته، مما يساهم في تحقيق نمو مستدام.
- الاستقرار المالي: يعتبر رأس المال المدفوع مؤشرا على استقرار البنك وقدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

2- الاحتياطات: هي مبالغ مالية يتم تخصيصها من أرباح البنك أو من خلال الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع، بهدف تعزيز المركز المالي للبنك، وتقليل المخاطر التي يتعرض لها، وضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه في جميع الظروف (الصيرفي م.، 2004، ص 350) ويمكن تقسيم الاحتياطات إلى: (الموسوي، 1993، ص ص 1975-1976) (بوعتروس، 2000، ص 7) (عريقات و عقل، إدارة المصارف الإسلامية -مدخل حديث، 2010، ص 138)

• الاحتياطي القانوني: حصة إلزامية من أرباح البنك السنوية، يفرضها البنك المركزي بموجب التشريعات البنكية ويمثل هذا الاحتياطي في مبلغ نقدي محدد يودعه البنك لدى البنك المركزي، ولا يجوز للبنك التصرف فيه بحرية.

• الاحتياطي الاختياري: يشكل الاحتياطي الاختياري في البنك صندوقا استثماريا يتم تغذية من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تتجاوز 20 % هذا الصندوق، الذي يعتبر بمثابة وسادة مالية للبنك، يتم استخدامه لتلبية احتياجات البنك المستقبلية وتقوية مركزه المالي يقرر مجلس الإدارة كيفية استثمار أموال هذا الصندوق، مع الاحتفاظ بحق الهيئة العامة في الموافقة على توزيع كامل أو جزء منه كأرباح على المساهمين.

• احتياطي خاص: هو حساب مرن يتم تغذية من الأرباح السنوية، ويهدف إلى تغطية أي التزامات طارئة قد تواجهها البنك، هذا الاحتياطي يمثل جزءا من رأس مال البنك، وهو قابل للتوزيع على المساهمين كأرباح عند اتخاذ القرار المناسب من قبل مجلس الإدارة.

- احتياطي مخاطر بنكية عامة: وفقا لتعليمات البنك المركزي، يتم تخصيص هذا البند من أموال البنك لتشكيل احتياطي مالي يهدف إلى تغطية أي خسائر محتملة قد يتعرض لها البنك بسبب عدم سداد القروض التي يقدمها للعملاء، خاصة تلك المتعلقة بعمليات البيع المؤجل والتمويلات الذاتية. يمكن أن تتأثر حجم الاحتياطيات بالعوامل التالية: (المغربي، 2004، ص 2004)
- حجم الأصول: كلما زاد حجم أصول البنك، زادت الحاجة إلى احتياطيات أكبر لتغطية المخاطر.
- نوعية الأصول: الأصول عالية المخاطر، مثل القروض الاستهلاكية، تتطلب احتياطيات أكبر من الأصول ذات المخاطر المنخفضة، مثل السندات الحكومية.
- البيئة الاقتصادية: خلال فترات الاضطرابات الاقتصادية، يحتاج البنك إلى احتياطيات أكبر لتغطية المخاطر المتزايدة.
- اللوائح الرقابية: التغيرات في اللوائح الرقابية تؤثر بشكل مباشر على حجم الاحتياطيات التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها.
- 3- الأرباح المحتجزة: هي جزء من أرباح البنك التي يتم الاحتفاظ بها داخل البنك بدلا من توزيعها على المساهمين كأرباح نقدية هذه الأرباح تعتبر من أهم مصادر تمويل البنك الداخلي، وهي تلعب دورا حيويا في تعزيز استقراره ونموه. وبالتالي يؤثر على الأرباح المحتجزة العوامل التالية: (رمضان و جودة، 2003، ص ص 55-74)
- الأرباح الصافية: كلما زادت الأرباح الصافية للبنك، زادت الأموال المتاحة للاحتفاظ بها كأرباح محتجزة.
- سياسة توزيع الأرباح: تتأثر الأرباح المحتجزة بسياسة البنك في توزيع الأرباح على المساهمين فكلما زادت نسبة الأرباح التي يتم توزيعها، قلت نسبة الأرباح التي يتم الاحتفاظ بها.
- الاحتياجات التمويلية: تتأثر الأرباح المحتجزة باحتياجات البنك التمويلية فإذا كان البنك بحاجة إلى تمويل مشاريع جديدة أو توسيع نشاطاته، فإنه قد يفضل الاحتفاظ بجزء أكبر من أرباحه.

ثانيا- الموارد الخارجية لموارد البنك:

نوجز المصادر الخارجية للموارد المالية للبنك في:

1- الودائع: هي أموال حقيقية أو أرصدة نقدية يسلمها الأفراد أو الشركات إلى البنوك، وتخضع لعقود واضحة تحدد شروط استرجاعها هذه الودائع قد تكون قابلة للسحب عند الطلب، أو بعد فترة زمنية محددة مسبقا (ودائع لأجل) من الجدير بالذكر أن كل الأموال المودعة في البنك لا تصنف ضمن الودائع البنكية فمثلا، المبالغ التي تودع لفتح الاعتمادات المستندية أو إصدار الكفالات البنكية، أو تلك المودعة بالعملات الأجنبية كغطاء للاعتمادات، أو التي يتم تحويلها بين فروع البنك نفسه، لا تعتبر ودائع بالمعنى البنكي التقليدي، حيث لها طبيعة ووظائف مختلفة. (جلدة، 2009، ص110)

يمكن تصنيف الودائع البنكية إلى عدة أنواع أهمها الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، الودائع لأجل وحسابات التوفير وسيتم عرض ملخص لهذه الأنواع فيما يلي:

• الودائع تحت الطلب: أو كما تعرف بالحسابات الجارية في المصطلحات البنكية كونها حسابات نتيح لحاملها حرية تامة في سحب أموالهم متى شاءوا وبأي قدر يرغبون، دون الحاجة إلى أي إشعار مسبق للبنك يتم تنفيذ عمليات السحب هذه عادة عن طريق الشيكات أو بطاقات الصرف الآلي، مما يمنح العملاء مرونة كبيرة في إدارة أموالهم اليومية نظرا لهذه المرونة، يتعين على البنوك الاحتفاظ بحصص كافية من السيولة لتلبية طلبات السحب المفاجئة من قبل عملائها، الأمر الذي يتطلب من الإدارة البنكية اتباع سياسات استثمارية حذرة تضمن استمرارية أعمال البنك وقدرته على تلبية احتياجات عملائه في أي وقت. (جابر طه، 2010، ص151)

• الودائع لأجل: هي اتفاق قانوني يبرمه الفرد مع البنك، حيث يقوم بوضع مبلغ مالي محدد تحت تصرف البنك لمدة زمنية محددة سلفا في مقابل هذا الإيداع، يلتزم البنك بدفع فائدة محددة للمودع عند انتهاء المدة وتعتبر هذه الفائدة حافزا للعملاء لتأجيل إنفاق أموالهم، مما يساهم في نمو مدخراتهم وتجدر الإشارة إلى أن معظم العقود الحديثة نتيح للمودع سحب أمواله قبل انتهاء المدة، وإن كان ذلك قد يؤدي إلى فقدان جزء من الفائدة المتفق عليها. (الشمري، 2009، ص349)

• **حسابات التوفير:** تعد ودائع التوفير عقداً مالياً يبرمه العميل مع البنك، يتعهد بموجبه العميل بإيداع مبلغ من المال لدى البنك، ويتعهد البنك بدوره بصرف فائدة دورية على هذا المبلغ يتميز هذا النوع من الودائع بمرونة عالية تتيح للعميل حرية سحب أمواله متى شاء دون قيود زمنية، وذلك مقابل عائد مالي قد يكون أقل من أنواع الودائع الأخرى ذات الأجل المحدد ورغم أن التشريعات البنكية عادة ما تحدد سقوفاً قصوى لسحوبات العملاء الشهرية، إلا أن البنوك غالباً ما تتساهل في تطبيق هذه الشروط بهدف تعزيز ثقافة الادخار وجذب المزيد من الودائع. (K. Dilly, 2008, p. 10)

2- **آليات البنك المركزي:** يعد البنك المركزي جهة ذات أهمية في توفير التمويل الخارجي للبنوك، وذلك من خلال أدائه لمجموعة من الأدوات والآليات المتمثلة في: (الصيرفي م.، 2004، ص 48) (محمود و مبارك، 2003، ص 250)

• **القروض والتسليف:** يعتبر البنك المركزي بمثابة الداعم المالي الأخير للبنوك التجارية، إذ تلجأ إليه هذه البنوك كمنقذ في الأوقات العصيبة، لا سيما عندما تتزايد طلبات الأفراد على القروض بشكل كبير ويتخذ البنك المركزي قراراته بشأن إقراض البنوك التجارية بناءً على تقييمه الدقيق للأوضاع الاقتصادية والهدف الذي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقه ففي بعض الأحيان، يوافق البنك المركزي على توفير السيولة اللازمة للبنوك، وفي أحيان أخرى، يضطر إلى تقييد الإقراض للحفاظ على استقرار الأسعار والاقتصاد ككل.

• **إعادة الخصم:** تقوم البنوك التجارية بعمليات خصم للأوراق التجارية المقدمة إليها من العملاء، بدلاً من الاحتفاظ بها حتى موعد استحقاقها ويتم ذلك عن طريق إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي، أي تقديمها كضمان للحصول على سيولة فورية في المقابل، يتحمل البنك التجاري فائدة إعادة الخصم التي يحددها البنك المركزي وبالتالي، يربح البنك من الفرق بين الفائدة التي يحصل عليها من عملائه والفائدة التي يدفعها للبنك المركزي ومن هنا يتضح لماذا يكون معدل إعادة الخصم، الذي يحدده البنك المركزي، أقل من معدل الخصم الذي يتقاضاه البنك التجاري من عملائه.

• التسهيلات الائتمانية الخارجية: تمثل التسهيلات الائتمانية التي تأتي على شكل قروض واعتمادات تحصل عليها البنوك من مؤسساتها المراسلة في الخارج، شريان حياة للعديد من العمليات البنكية، خاصة تلك التي تتم بالعملات الأجنبية ورغم أنها ليست مصدرا مباشرا للتمويل، إلا أنها تؤدي دورا حيويا في تسهيل التحويلات البنكية وتوسيع نطاق تعاملات البنك مع العالم الخارجي هذه العلاقة المتبادلة مع البنوك المراسلة لا تقتصر على الحصول على التمويل، بل تشمل أيضا ترسيخ مكانة البنك في السوق الدولية، مما يتيح له فرصة أن يصبح بدوره بنك مراسل للآخرين، والاستفادة من العملات المتأتية من تقديم هذه الخدمات.

3- مصادر التمويل الأخرى: تتمثل مصادر التمويل الأخرى في: (رمضان و جودة، 2003، ص 55-78) (الصيرفي م.، 2004، ص 48)

- القروض المتبادلة بين البنوك المحلية: هي عملية مالية تتمثل في قيام بنك أجنبي بإقراض بنك آخر أجنبي، والعكس صحيح هذه القروض تشبه إلى حد كبير القروض التي يقدمها البنك للعملاء الأفراد والشركات، ولكنها تتم في إطار مؤسسات مالية كبيرة تؤثر في عملية القروض المتبادلة بين البنوك المحلية العوامل التالية:

• الوضع الاقتصادي العالمي: يؤثر الوضع الاقتصادي العالمي بشكل كبير على حجم وطبيعة القروض المتبادلة بين البنوك.

• السياسات النقدية: تتأثر أسعار الفائدة وشروط القروض بالسياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية.

• العلاقات بين الدول: تؤثر العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول على حجم التبادل التجاري والمالي بينها، وبالتالي على حجم القروض المتبادلة بين المصار.

• تصنيف الائتمان: يلعب تصنيف الائتمان الذي يمنحه وكالات التصنيف الائتماني للبنوك دورا هاما في تحديد شروط القرض والفائدة.

الفصل الثاني: آليات اتخاذ القرارات التمويلية في البنوك التجارية

- **التأمينات المختلفة:** تشكل التأمينات البنكية على غرار تلك المتعلقة بالاعتمادات المستندية بمثابة ضمانات مالية يتم إيداعها في البنوك، وتخضع لقيد الودائع المقيدة، مما يضمن التزام الأطراف المتعاقدة بالتزاماتها المالية.
- **ودائع البنوك من الخارج في البنوك المحلية:** رغم أهمية الودائع الأجنبية في دعم السيولة البنكية، إلا أنها لا تشكل حجر الزاوية في هيكل الودائع المحلية. وتتمثل هذه الودائع بطبيعتها المتقلبة، مما يحد من الاعتماد عليها كمصدر مستدام للتمويل.
- **الشيكات وكذا السحوبات برسم مدفوع:** نظرا لعدم استقرار هذا المصدر وتقلباته المتكررة، فإن الاعتماد عليه في العمليات التمويلية أمر محفوف بالمخاطر، مما يحد من دوره الفاعل في ضمان تدفقات نقدية مستدامة.
- **سندات الدين طويل الأجل:** تمثل سندات الدين طويلة الأجل أحد أبرز مصادر التمويل الخارجية الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات المالية لتمثل جوهر هذه السندات في قيام البنك بإصدارها وعرضها للبيع على الجمهور والمؤسسات، حيث يستحوذ على الأموال التي يجنيها من هذه العملية ليدمجها في أصوله ورغم ذلك، يحافظ المودعون على حقهم الأول في استرداد أموالهم في حال تعرض البنك للإفلاس، وذلك قبل سداد أصحاب السندات.

الفرع الثاني: صيغ التمويل في البنوك التجارية

تقدم البنوك مجموعة واسعة من صيغ التمويل، مثل القروض قصيرة وطويلة الأجل، وخطابات الضمان، والتأجير التمويلي بكل صيغة من هذه الصيغ مصممة لتلبية احتياجات محددة للمؤسسات ومع ذلك، فإن اختيار الصيغة المناسبة يتطلب دراسة متأنية من قبل المؤسسة، حيث يجب أن تتناسب الصيغة المختارة مع طبيعة المشروع، وحجم الاستثمار، والوضع المالي للمؤسسة والتنوع في صيغ التمويل يمنح المؤسسات مرونة أكبر في اختيار الحلول التمويلية التي تلبي احتياجاتها، فيما يلي صيغ التمويل في البنوك التقليدية:

أولاً: القروض

1- تعريف القروض:

تعرف على أنها عند منح قرض، يقوم المقرض بتحويل ملكية سلعة أو مبلغ مالي للمقترض، مع حقه في استرداد قيمة ما أعطى زائداً، وهي الفائدة التي تعوضه عن قيمة المال خلال فترة القرض والمخاطر المحتملة مثل عدم السداد بعبارة أخرى، القرض هو عقد يركز على الثقة المتبادلة بين الطرفين، حيث يمنح المقرض المقترض حرية التصرف في المبلغ المقترض مقابل التزام بسداده في المستقبل. (David, 2010, p.7)

ويمكن تعريفه أيضاً بأنها " العملية التي يتم من خلالها تزويد الأفراد والشركات بالأموال التي يحتاجونها، مع الالتزام بعقد قانوني يقضي بسداد المبالغ المقرضة بفوائد محددة خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه الخدمة مجموعة من الضمانات التي يقدمها المقترض للبنك لضمان سداد الدين في حال التخلف عن السداد. (علي الجزراوي، 2010، ص6)

أما قانون النقد والقرض فيعرفه على أنه " القرض هو عملية تبادل مالي يقوم على مبدأ الثقة المتبادلة بين الطرفين، ولضمان استعادة المبلغ المقرض في حالة عدم قدرة المدين على السداد، يلجأ المقرض غالباً إلى الحصول على ضمانات من المدين أو من طرف ثالث، مثل الكفالة أو الرهن، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالقرض. (الأمر 03/11 المتعلق بقانون النقد والقرض، 2003)

2- أنواع القروض الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي: وتنقسم بذاتها إلى:

- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

تتميز قروض تمويل الاستغلال بمرونتها وقصر مدتها، حيث لا تتجاوز عادة 18 شهراً، وتغطي هذه القروض مجموعة واسعة من الأنشطة الاستغلالية في مختلف القطاعات الاقتصادية تجاري، صناعي زراعي، أو حرفي، وتصمم البنوك هذه القروض لتلبية احتياجات متنوعة من المؤسسات، مع إمكانية تكييف الشروط المالية لتناسب كل حالة على حدة، وهي تنقسم إلى ما يلي: (لطرش أ، 2005، ص58)

- **القروض العامة:** هي قروض تهدف بشكل عام إلى تمويل الاحتياجات التشغيلية اليومية للدولة، مثل رواتب الموظفين ودفع الفواتير، بدلا من تمويل مشاريع استثمارية محددة، ومن بين هذه القروض نجد: (بلهادي، 2013، ص50) (لطرش ا.، 2005، ص ص58-61)
- **تسهيلات الصندوق:** التي تهدف إلى سد العجز المؤقت في سيولة العميل الناتج عن تأخر تحصيل مستحقاته، يتم سداد القرض من أول إيراد يتوفر لدى العميل.
- **المكشوف:** والتي تعني منح قرض قصير الأجل للزبون لتغطية نقص في سيولته النقدية، مما يسمح له بالإبقاء على حسابه مدينا لفترة تصل إلى سنة. (بن حراث، 2012، ص47)
- **القرض الموسمي:** عندما يواجه أحد العملاء حاجة لتمويل نشاط موسمي، يتدخل البنك من خلال تقديم القروض الموسمية، هذه القروض مصممة لمساعدة المؤسسات على تغطية نفقاتها التشغيلية خلال الفترات التي تشهد زيادة في الإنتاج أو الاستعدادات للإنتاج، مما يضمن استمرارية نشاطها على مدار العام.
- **قروض الربط:** يقرر البنك تقديم هذه القروض للمؤسسات التي تعاني من نقص حاد في السيولة اللازمة لتنفيذ عمليات مالية واعدة، هذه العمليات تمتلك إمكانيات عالية للنجاح، إلا أنها تواجه بعض التحديات المؤقتة التي حالت دون إتمامها.
- **القروض الخاصة:** هذه القروض لا تغطي جميع الأصول المتداولة، بل تخصص لتمويل أصل معين منها، سنتعرف في هذا الجزء على ثلاثة أنواع من هذه القروض المتخصصة:
- **قروض الخصم:** هي عملية يقوم بها البنك حيث يشتري ورقة تجارية من صاحبها قبل تاريخ استحقاقها، مقابل دفع مبلغ أقل من القيمة الاسمية للورقة، ويحتفظ البنك بالورقة لحين استحقاقها لتحصيل المبلغ الكامل من الدائن. (بن جواد، 2017، ص165)
- **قروض الاعتمادات على البضائع:** يمكن للمؤسسات التي تسعى إلى تمويل مخزونها أن تتقدم بطلب للحصول على اعتماد بنكي، وذلك برهن بضائعها المتاحة لدى البنك، وبهذه الطريقة، يمكن للمؤسسة الحصول على التمويل المطلوب مقابل قيمة البضائع المرهونة.

- **قروض الاعتمادات بالإمضاء:** يقصد به أن البنك يقدم ضمانا ماليا للمؤسسة أو فرد، هذا الضمان لا يعني أن البنك سيقوم بتحويل مبلغ مالي إلى حساب العميل، بل إنه يتعهد بسديد مبلغ معين إذا لم يتمكن العميل من الوفاء بالتزاماته، ويتم توثيق هذا التعهد بتوقيع البنك على الوثائق ذات الصلة.
- **قروض تسبيقات على الصفقات العمومية:** عرف الصفقات العمومية بأنها عقود تبرمها الإدارات العامة، مثل الوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، مع المقاولين لتنفيذ أعمال أو شراء سلع وخدمات، نظرا لحجم هذه الصفقات وأهميتها، غالبا ما يحتاج المقاولون إلى تمويل كبير لتنفيذ التزاماتهم العقدية لذلك، يلجؤون إلى البنوك للحصول على القروض اللازمة، مما يخلق علاقة ثلاثية بين الإدارة العامة والمقاول والبنك. (بن جواد، 2017، ص 165) (المرسوم الرئاسي رقم 247/15، 2015)
- **قروض الكفالة:** هي أداة مالية تقدمها البنوك لعملائها، وتعمل كشبكة أمان تضمن سداد الديون في حالة العجز عن ذلك، تستفيد الشركات والأفراد من الكفالات البنكية في العديد من المجالات، مثل التعاملات التجارية مع الجهات الحكومية، والمناقصات، والحصول على قروض، فهي تعزز الثقة بين الأطراف المعنية وتسهل إجراء المعاملات المالية.
- **قروض الأفراد:** بالإضافة إلى القروض التقليدية، يقدم البنك حلولاً مرنة لتمويل احتياجات الأفراد اليومية، تتمثل إحدى هذه الحلول في بطاقات الائتمان، التي تتيح للعملاء الاستمتاع بحرية الشراء وتأجيل السداد، كما يوفر البنك قروضا شخصية تقليدية لتلبية احتياجات أخرى، مع مراعاة الدخل الشهري للمقترض.
- **القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:** وتنقسم هذه القروض إلى ما يلي: (بوخاري، 2013، ص 243) (لطرش ا، 2005، ص 113)
- **القروض المخصصة لتمويل الصادرات:** ترتبط هذه القروض بشكل مباشر بعملية تصدير البضائع، حيث يتم منحها بعد إتمام إجراءات التصدير الجمركية وتسمى أيضا بالقروض القابلة للخصم، وذلك لأنها يمكن خصمها من قيمة القرض الأصلي، عادة ما تكون هذه القروض مخصصة للصادرات التي تمنح فيها مهلة للدفع لا تتجاوز 18 شهر.

• **القروض بالعملة الصعبة:** عندما تمنح مؤسسة تصدير مهلة لسداد عملائها الأجانب، يمكنها طلب تسبيق من البنك بالعملة الصعبة مقابل مستحقاتها المستقبلية، بهذه الطريقة، تحصل المؤسسة على سيولة فورية بالعملة المحلية يمكنها من خلالها تغطية نفقاتها التشغيلية، وعندما يستحق السداد، يقوم العميل بسداد المبلغ للبنك بالعملة الصعبة، وبالتالي يسدد المصدر التزاماته تجاه البنك.

• **عملية تحويل الفاتورة:** تعتبر عملية تحويل الفاتورة أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تعثر المنشآت التجارية وإفلاسها، فارتباط تحصيل قيمة البضاعة بأجل استحقاق الأوراق التجارية يعرض المؤسسات لضغوط مالية كبيرة، مما يقلل من فرص بقائها في السوق ويهدد استقرار الاقتصاد.

ثانيا: خطابات الضمان البنكية:

يعرفها التشريع القانوني بأنها "كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان". (المادة 1/68 من الأمر 11/03 المتعلق بقانون النقد والقرض، 2003)

وعرف أيضا بأنه "وثيقة بنكية رسمية يصدرها البنك بناء على طلب أحد عملائه، يتضمن هذا الخطاب تعهدا ملزما من قبل البنك بدفع مبلغ محدد إلى طرف ثالث عند طلبه، وذلك في حال عدم وفاء العميل بالتزاماته المتفق عليها، وحتى لو قدم العميل اعتراضات على ذلك". (عبد النور، 2009، ص 8-9)

ثالثا: الاكتتاب في الأسهم:

يعمل البنك كوسيط مالي لتسهيل عملية طرح العام الأولي للأسهم (IPO)، يعتبر السهم أداة مالية تمثل حصة في رأس مال الشركة، وتمنح حاملها حقوقا معينة مثل الحق في التصويت والتوزيعات الأرباح، (الزحيلي، 2002، ص 362) تنقسم الأسهم إلى فئتين رئيسيتين: (لعمارة و رايس، 2006، ص 16) الأسهم العادية التي تتمتع بحقوق تصويت كاملة، والأسهم الممتازة التي تتمتع بأولوية في توزيع الأرباح.

رابعاً: التأجير التمويلي:

يعرفه المشرع الجزائري بأنها " عقد إيجار قانوني يبرم بين مؤسسة مالية مرخصة وعميل، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، يشمل إيجار أصول مملوكة مثل الآلات والمباني، أو غير مملوكة تستخدم في الأنشطة الاقتصادية، يتضمن العقد شروطاً مفصلة، بما في ذلك مدة الإيجار وحق الخيار بالشراء، ويخضع لأحكام التشريعات المعمول بها". (الأمر 96/09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، 1996)

ويأخذ هذا النوع من التأجير التمويلي عدد من أشكال أهمها:

- حسب طبيعة العقد: ينقسم التأجير التمويلي إلى ما يلي:
- الاستئجار الرأسمالي: يتعهد المستأجر بدفع قيمة إجمالية للإيجار تغطي تكلفة الأصل بالكامل بالإضافة إلى عائد للمؤجر، هذا يعني أن المستأجر يحصل على ملكية الأصل فعلياً بنهاية العقد، من المميزات الأخرى لهذا النوع من التأجير أنه يفرض التزاماً ملزماً على الطرفين، حيث لا يمكن إلغاء العقد بسهولة، كما أن المؤجر لا يتحمل مسؤولية صيانة الأصل، وعادة ما يبدأ هذا النوع من التأجير بطلب المستأجر للأصل المطلوب، ثم يقوم المؤجر بشرائه وتأجيره للمستأجر وفقاً للشروط المتفق عليها. (زغيب، 2007، ص 7-8)

- التأجير التشغيلي: هو عقد يتم بموجبه شراء أصل ثابت، مثل مبنى أو أرض، من قبل مؤسسة مالية (المؤجر) بهدف تأجيره لشخص آخر (المستأجر) لمدة زمنية محددة وبمقابل مادي (إيجار)، بعد انتهاء فترة الإيجار، يعود الملكية الأصلية للأصل إلى المؤجر الذي يمكنه تأجيره لشخص آخر أو بيعه. (مرزوق و غربي، 2006، ص 464)

- حسب الإقامة: وينقسم إلى: (مرزوق و غربي، 2006، ص 464)
- الاستئجار المحلي: يعتبر الاستئجار محلياً عندما تتم جميع العمليات المتعلقة به داخل حدود دولة واحدة، أي عندما تكون كل الأطراف المعنية (المؤسسة المؤجرة والمستأجر) مقيمة في نفس البلد، وبالتالي، فإن قيام شركات التمويل التأجير بفتح فروع في دول أخرى يجعلها تمارس عملاً تأجيرياً محلياً في تلك الدول.

- الاستئجار الدولي: يعتبر الاستئجار الدولي عندما يكون أحد طرفي العقد مقيما في بلد مختلف عن بلد الطرف الآخر، ويتميز هذا النوع من الاستئجار بتوريد سلعة من قبل مصدر إلى مؤسسة متخصصة أجنبية تتولى بدورها التفاوض وإبرام عقد الإيجار مع المستورد النهائي.

خامسا- التوريق:

تعتمد تقنية التوريق على مبدأ تحويل الأصول غير السائلة (مثل الديون) إلى أصول مالية قابلة للتداول، يتم تحقيق ذلك من خلال عملية هندسية مالية معقدة تتضمن تجميع الديون، وتقييمها، وتقسيمها إلى شرائح ذات مستويات مختلفة من المخاطر، تباع هذه الشرائح في الأسواق المالية، مما يوفر للمقرضين سيولة جديدة ويسمح بتوزيع مخاطر الائتمان على مجموعة واسعة من المستثمرين، شرط أساسي لنجاح هذه العملية هو جودة الأصول المورقة، والتي تقاس عادة بسجل الائتمان للمقرضين. (بن رجم، 2010، ص55)

وتتم عملية التوريق من خلال إحدى هذه الأساليب:

- استبدال الدين: هو الأسلوب الأمثل لتحويل الحقوق والالتزامات الأصلية لأوراق مالية قابلة للتداول، تماما كما يحدث في بيع ديون بطاقات الائتمان، ومع ذلك يتطلب هذا الإجراء موافقة جميع الأطراف المعنية على تحويل القرض إلى ورقة مالية لضمان حقوق المشتري المستقبلي.
- التنازل: يتم تحويل ديون العملاء إلى أصول مالية يمكن بيعها لشركات استثمارية، يستمر العملاء في دفع أقساطهم كالمعتاد، ولكن المستفيد من هذه الأقساط يتغير، يمكن تنفيذ هذه العملية بطريقتين: إما بإبلاغ العملاء بالتغيير، أو دون إبلاغهم.
- المشاركة الجزئية: بدلا من الانتظار لتسديد العملاء، يمكن للشركة بيع فواتيرها المستحقة (الذمم المدينة) إلى بنك متخصص، البنك بدوره يدفع للشركة قيمة هذه الفواتير مباشرة، ويقوم هو بطلب السداد من العملاء، هذا يعني أن الشركة تتخلص من مشكلة الانتظار للحصول على أموالها، والبنك يتحمل مسؤولية تحصيل الديون.

المبحث الثالث: آليات وأدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار التمويلي في البنوك

تعدد الطرق والأدوات المستخدمة في التحليل المالي ماضيا وحاضرا بحيث يكون بإمكان المحلل المالي أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الطرق والأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات اللازمة ومن أهم هذه الأدوات: النسب المالية، المؤشرات المالية. وفي هذا الصدد سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التحليل المالي بواسطة النسب المالية في المطلب الأول، والتحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي في المطلب الثاني، لنعرج في الأخير في المبحث الثالث إلى استخدام أدوات التحليل المالي لاتخاذ قرار منح القروض لدى البنك.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم طرق التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها. لذا سنتطرق إلى إعطاء مفهوم للنسب المالية وكذا أنواعها.

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

تعرف النسب المالية على أنها: "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية وقد تتواجد هاته البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها وكما تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين". (عقل، 2006، ص 357)

"تعرف النسب المالية كذلك على أنها العلاقة بين قيمتين هامتين القيمتان تستطيعان الكشف عن معطيات خاصة مثل المخزونات أو إحدى المراكز، وكذلك المعطيات الأكثر إعدادا مثل رأس المال العامل أو القيمة المضافة". (الصرفي، 2014، ص 231)

"النسب المالية عبارة عن علاقة بين القيم المحاسبية في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة أداء نشاط معين عند نقطة زمنية ما معينة". (تابه النعيمي، 2008، ص 83)

"تعبر النسبة المالية عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، وتستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى". (بلعور، 2016، ص 67)

اذن يمكن ان نعرف النسب المالية بأنها علاقة رياضية أو مقياس تربط بين بندين أو أكثر من القيم المحاسبية الموجودة في القوائم المالية أو التقارير المحاسبية الأخرى، حيث يتم ترتيب وتنظيم هذه القيم لتمثيل أداء نشاط معين أو الكشف عن معطيات ومراكز مالية محددة عند نقطة زمنية معينة، وتستخدم لإضفاء دلالات على محتويات هذه القوائم والتقارير.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية

وتتمثل أهم النسب المالية لتحليل المالي في: (حميد العلي، 2013، ص ص 185-191)

- **نسب السيولة:** تبين لنا قدرة المؤسسة على توفير السيولة للوفاء بالتزاماتها المتنوعة اتجاه الغير وتبين لنا قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بما لديه من نقدية وأصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية ومن الالتزامات القصيرة الأجل نجد الودائع تحت الطلب، أما الأصول سريعة التحول إلى نقدية فنأبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى وفائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي المتمثل في الأوراق المالية قصيرة الأجل التي يتم تحويلها إلى نقدية دون خسائر، يمكن تلخيص نسب السيولة فيما يأتي:

- **نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب:** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تلبية مسحوبات المودعين في أي وقت وبأي حجم من ودائعهم، وتأتي أهمية هذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح في المؤسسة وبين الودائع تحت الطلب التي تخضع للسحب الفوري من طرف المودعين، ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقد إلى الودائع تحت الطلب} = (\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية}) / \text{الودائع تحت الطلب}$$

- **نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع:** تربط هذه النسبة بين النقد المتاح لدى المؤسسة وبين إجمالي الودائع المتوقع سحبها من قبل مودعيها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الأصول} = (\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية}) / \text{إجمالي الودائع}$$

- **نسبة السيولة التجارية:** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من الأصول السائلة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة التجارية} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي المطلوبات}}$$

- نسبة السيولة القانونية: تستخدم نسبة السيولة القانونية ضمن قواعد الرقابة على المؤسسات من البنك المركزي، من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها المؤسسات التجارية ويمكن حساب نسبة السيولة القانونية كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي التزامات البنك}}$$

- نسب الربحية: وهي النسب التي تقيس ربحية البنك وتتلخص أهم هذه النسب فيما يلي: (حميد العلي، 2013، ص 194)

- نسبة العائد الإجمالي إلى الأصول: تقيس نسبة العائد الإجمالي على الأصول ما يحصل عليه الملاك من وراء استثماراتهم كإيداعات في نشاط المؤسسة ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- تبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول المؤسسة من الربح فهي تمثل نسبة صافي الربح للأصول سواء كانت أصولاً محققة للإيرادات أو غير محققة لها.
- نسبة العائد إلى الأموال الخاصة: تبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر من الأموال الخاصة من الربح في المؤسسة، والأموال الخاصة هي عبارة عن رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة والمخصصات وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأموال الخاصة} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

- نسبة هامش الربح الصافي: تعبر هذه النسبة على ما يحققه دينار من الإيرادات من الربح الصافي فهي نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي إيرادات المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الواردات}}$$

- نسب المردودية: تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن نذكر من أهمها:

أولاً. رأس المال العامل FR:

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة وهذا ما نعني به التوازن المالي. (دادى عدون، 1998، ص44)

1. تعريف رأس المال العامل:

يعرف رأس مال العامل: "هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة من دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والمتداولة". (هندي، 2003، ص46)

رأس المال العامل هو: "مؤشر للتوازن وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير". (Pierre , 2002, p.198)

ويمكن تعريفه أيضاً على أنه: "هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على ضمان استمرار توازن هيكلها المالي". (دادى عدون، 1998، ص13)

من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نعرف رأس المال العامل هو هامش سيولة وأمان يمثل جزءاً من رؤوس الأموال المخصصة لتمويل الاحتياجات التشغيلية. يسمح هذا المؤشر للمؤسسة بضمان استمرارية النشاط بشكل طبيعي دون ضغوطات على الخزينة، ويعمل كنقطة توازن بين المشاكل المالية على المدينين الطويل والقصير.

ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين: (لسلوس، 2012، ص 33)

- في الأجل الطويل:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- في الأجل القصير:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

حتى وإن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان، ومن العوامل التي تتغير في حجمه نذكر:

- زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل.

- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية.

بالنقصان:

- اقتناء أصول إنتاجية جديدة.

- تسديد القروض طويلة الأجل.

- نقصان قيمة الأموال الخاصة.

2. أنواع رأس المال العامل:

تمثل أنواع رأس مال العامل فيما يلي: (نويلي، 2015، ص ص 113-114)

أ- رأس المال العامل الخاص: يعبر رأس المال العامل الخاص عن الفائض من تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة من أجل تمويل الأصول المتداولة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل تمويل أيضا جزءا من الأصول المتداولة، يمكن حساب رأس المال العامل الخاص بالعلاقتين التاليتين:

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة}) - (\text{الأصول الثابتة})$$

أو

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = (\text{الأموال المتداولة}) - (\text{مجموع الديون})$$

ب- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة في دورة الاستغلال، أي الأصول التي تتداول في أقل من سنة، أو العناصر التي يتم تحويلها في أقرب وقت إلى سيولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل الإجمالي} = (\text{مجموع الأصول المتداولة})$$

أو

$$\text{رأس مال العامل الإجمالي} = (\text{الأموال الخاصة}) - (\text{الأصول الثابتة})$$

ت- رأس المال العامل الأجنبي: يمثل رأس المال العامل الأجنبي مصادر التمويل الخارجية، وهو عبارة عن مجموع الديون التي تحصلت عليها المؤسسة من الخارج قصد تمويل نشاطها، ويحسب بالطرق التالية:

$$\text{رأس مال العامل الأجنبي} = (\text{مجموع الديون})$$

أو

$$\text{رأس مال العامل الأجنبي} = (\text{مجموع الخصوم}) - (\text{الأموال})$$

الخاصة)

أو

رأس مال العامل الأجنبي = (رأس المال العامل الإجمالي) - (رأس المال العامل الخاص)

ثانيا: احتياجات رأس مال العامل BFR

إن رأس المال العامل لوحده غير كاف لدراسة التوازن المالي بحيث لا يقدم بصفة دقيقة قدرة المؤسسة في الوفاء بديونها، لذا عند تحديد الوضعية المالية للمؤسسة لابد للمحلل من دراسة الاحتياجات الحقيقية من رأس المال العامل التي تحقق التوازن المالي.

يعرف احتياج رأس المال العامل على أنه: "هو الاحتياج الذي يتولد عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتا ويتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز". (بن ساسي، 2011، ص ص 83-84)

ويعرف كذلك بأنه: "إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها القصيرة عند مواعيد استحقاقها، وهي تمثل الفرق بين إجمالي قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقق من جهة ومن جهة أخرى الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات البنكية"، وبهذا تعطى العلاقة كالتالي:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقق) - (الديون القصيرة الأجل - سلفات بنكية)

أو

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة + القيم الجاهزة) - (الديون القصيرة الأجل - سلفات بنكية)

ثالثاً: الخزينة

1. تعريف الخزينة: يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها: "مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة". (دادى عدون، 1998، ص 51)

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلاً، حيث تفوق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها. تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض البنكية}$$

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافاً إليها القروض البنكية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض البنكية للحفاظ على توازنها المالي. (معوج، 2016، ص ص 95-96)

2. مكونات الخزينة:

ومن الميزانية المالية يمكننا تحديد مكونات الخزينة من عناصر الآتية: (دادى عدون، 1998،

ص 53)

عناصر الأصول: وتتكون من:

- خصم الأوراق التجارية: ويكون ذلك عن الخصم المباشر لتلك الأوراق أمام البنوك.
- سندات الخزينة: تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها للاكتتاب، وهذه السندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا يزيد عن 3 أشهر.
- الحسابات الجارية: وهي عبارة عن تلك الأموال الجاهزة التي تكون تحت تصرف المؤسسة في أي وقت.

عناصر الخصوم: وتتكون من:

- تسهيلات الصندوق وهي: تمثل جميع المساعدات البنكية التي تحصل عليها المؤسسة من قبل البنوك لفترة قصيرة من الزمن عندما يكون رصيدها سالباً.
- السحب على المكشوف: يسمح البنك للمؤسسة بسحب أموال دون وجود رصيد، وهذه العملية لا تتطلب فترة طويلة لخطورتها.

المطلب الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل

إن التحليل باستخدام النسب المالية وكذا مؤشرات التوازن المالي من أكثر أساليب التحليل المالي انتشاراً وسهولة والمستخدم من طرف البنوك التجارية والتي تعتمد في اتخاذ قراراتها في منح الائتمان.

الفرع الأول: مساهمة مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ قرار منح التمويل

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها البنوك التجارية في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، والمشاكل التي قد تتعرض لها أثناء ممارستها لعملياتها الروتينية أثناء قيامها بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحليل المالي بواسطة رأس المال العامل FR

رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال والهدف من قيام البنوك بدراسة هذا المؤشر هو التأكد من أن المؤسسة قادرة على تحقيق السير العادي لأنشطتها أي ضمان رؤوس أموال كافية لتمويل أصولها الثابتة

وأصولها المتداولة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية وجب على البنوك التجارية النظر إلى الحالات التي يكون عليها هذا المؤشر على النحو التالي:

- رأس المال العامل < 0: وهذه الحالة تعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها وأيضا على قدرتها في مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.
- رأس المال العامل > 0: هذه الحالة تعبر عن الصعوبات التي تواجهها المؤسسة في المدى القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، وهنا يجب على المؤسسة القيام بتعديلات أو تصحيحات من أجل تحقيق التوازن المالي.
- رأس المال العامل = 0: وهذه الحالة تعبر عن وضعية التوازن الأدنى للمؤسسة، وتعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، ولكن هذه الحالة صعبة التحقق نتيجة لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

ثانيا: التحليل المالي بواسطة احتياجات رأس المال العامل والخزينة

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة بدورة الاستغلال والتي لم تغطي من طرف الموارد الدورية. أما الخزينة فهي تمثل الفرق أو التفاوت الموجود بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل ونظرا لكون البنوك التجارية تهدف من وراء دراسة هذا المؤشر إلى معرفة ما إذا كانت المؤسسة تواجه احتياجات في دورتها الاستغلالية أو لا، ومن أجل تحقيق هذه الغاية وجب على البنوك التجارية النظر إلى الحالات التي سيكون عليها هذا المؤشر وارتباطه برأس المال العامل وذلك على النحو التالي:

- رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل «الخزينة» = 0: أي الخزينة مثلى، وتظهر هذه الحالة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى المؤسسة وفقا للإمكانات المتاحة، وذلك عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.
- رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل «الخزينة» < 0: هذه الحالة تظهر أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية

أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء موارد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل ← الخزينة > 0: تظهر هذه الحالة عجز المؤسسة، أي أنها غير قادرة على تصدير ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته تطالب بأموالها الموجودة لدى الغير أو تفترض من البنوك.

الفرع الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ قرار منح التمويل

تتضمن النسب المالية الخاصة باتخاذ قرار منح التمويل من عدمه فيما يلي:

أولاً: نسب السيولة

هناك العديد من النسب التي يمكن لإدارة البنك استخدامها في قياس درجة سيولة المؤسسة وتمثل في:

1- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):

تقيس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول الجارية، هذه النسبة يجب ألا تقل عن "1" وكل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

تعكس هذه النسبة وضعية التدفق النقدي على المدى القريب حيث أن انخفاضها يدل على وجود مشكلة في التدفقات النقدية مما قد يؤدي إلى عسر مالي يتبعه في كثير من الحالات إفلاس المؤسسة في حين أن زيادة هذه النسبة تعني وضعاً أكثر أماناً بالنسبة للدائنين.

2- نسبة السيولة السريعة:

والتي تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها باستخدام الأصول الجارية سهلة التحويل إلى نقدية واستبعاد عنصر المخزونات نظراً لمشاكله المختلفة كفقْدان القيمة، طول فترة التسويق، التلف... إلخ وتحسب هذه النسبة:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الحقوق} + \text{خزينة الأصول}) / \text{الخصوم الجارية}$$

حسب المعايير البنكية فإن أفضلها يكون بين [0.6-0.5]

3- نسبة السيولة الجاهزة (نسبة النقد):

يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد هي موجودات سائلة وجاهزة، فهي تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصير الأجل متى استحققت الدفع، تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة النقد} = \text{خزينة الأصول} / \text{الخصوم الجارية}$$

ثانياً: نسب الربحية

وهي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، كما أن نسب الربحية تثير اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمقرضون مثلاً يشعرون بالأمان بالنسبة للمؤسسات التي تحقق ربحاً عالياً. (كراجة و ربابعة، 2006، ص 189)

وتقسم إلى: (العبيدي و نور، 2022، ص 119)

1- نسبة صافي الربح إلى المبيعات:

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد الربحية.

$$\text{نسبة صافي الربح إلى المبيعات} = \text{صافي الربح} / \text{المبيعات} \times 100\%$$

2- نسبة العائد على إجمالي الموجودات:

تقيس مدى استخدام الوحدة الاقتصادية للموجودات للحصول على الربحية.

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الموجودات} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الموجودات} \times 100\%$$

3- نسبة العائد على حقوق الملكية:

يقيس هذا النسبة مدى استخدام كل دينار واحد في تحقيق الأرباح للمساهمين، وكلما ارتفع النسبة دل على زيادة العائد المتحققة للمساهمين.

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{حقوق الملكية} \times 100\%$$

ثالثاً: نسب النشاط

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها، وتنقسم إلى: (السيد شحاته، 2018، ص 131)

1- معدل دوران الأصول:

ويقاس هذا المعدل عدد مرات استخدام الأصول في عمليات الشركة ونشاطها ويعكس مدى كفاءة الشركة في استغلال الأصول المتاحة لها حيث أن:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأصول}}$$

2- معدل دوران المخزون:

يشمل رقم المخزون الظاهر في قائمة المركز المالي لأي شركة صناعية على المخزون من الخامات والإنتاج تحت التشغيل والبضاعة التامة في حين يتضمن المخزون في المؤسسات التجارية على المخزون من البضاعة التامة فقط ويظهر المخزون بالتكلفة إلا إذا كان سعر السوق أقل تطبيقاً لقاعدة التحفظ أو الحيلة والحذر.

ويقاس معدل دوران المخزون عدد مرات بيع المخزون خلال العام حيث أن:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

3- نسبة مدة تسديد قروض الزبائن:

توضح لنا هذه النسبة السياسة الافتراضية للمؤسسة اتجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة (الأيام) الشهور الائتمان الممنوحة للعملاء، وتحسب بالعلاقة التالية: (لطرش، 2001، ص 158-159)

فإذا كانت النسبة المرتفعة هذا يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة للزبائن في التدين والعكس صحيح.

$$\text{معدل مدة تسديد قرض الزبائن} = \frac{\text{سنة القبض} + \text{مبيعات أوراق الزبائن}}{\text{مبيعات السنة}} \times 12 \text{ أشهر} \div 360 \text{ يوم}$$

4- نسبة قروض الموردين:

هذه النسبة تؤثر على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام والشهور للقروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين ويتم حسابها:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}{\text{مشتريات السنة}} \times 12 \text{ أشهر} \div 360 \text{ يوم}$$

رابعاً: نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، وتنقسم إلى: (لسلوس، 2012، ص ص 45-46)

1- نسبة التمويل الدائم:

هذه النسب تشير إلى مستوى تغطية استثمارات الصافية بالأموال الدائمة.

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \right) \times 100\%$$

إذا كانت النسبة 100% فإن رأس المال العامل يكون سالباً فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل.

2- نسبة التمويل الخاص:

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100\%$$

وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش لأمن.

3- نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموعة الديون}) \times 100\%$$

فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون.

4- نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموعة الأصول}) \times 100\%$$

خامسا: نسب المديونية:

تستعمل هذه النسب لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة وتبين العلاقة بين رأس المال الخاص والديون من جهة، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ومن أهم هذه النسب نجد: (الشيخ، 2008، ص ص 52-55)

1- نسبة المديونية:

تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = (\text{مجموع ديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100\%$$

- نسبة الدين أكبر من 100، تشير إلى أن مديونية الشركة أكبر من أصولها.

- نسبة 40% نسبة مقبولة، وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن الشركة ستمتلك أصولاً تزيد عن قيمة مديونيتها.

2- نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين:

طريقة الحساب:

$$\text{نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين} = \frac{\text{مجموع الديون}}{100X \text{ مجموع حقوق المساهمين}}$$

يقصد بمجموع الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير، وتمثل في القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل، وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين.

3- نسبة تغطية الأصول:

طريقة الحساب:

$$\text{نسبة تغطية الأصول} = \frac{\text{القيمة الملموسة للأصول الثابتة + رأسمال العامل}}{100X \text{ مجموع الديون}}$$

وتقاس هذه النسبة عدد مرات قدرة المؤسسة على تغطية ديونها، من خلال موجوداتها الملموسة وبعد تسديد الالتزامات قصيرة الأجل. ويسترشد المحللون كثيراً بالمعدل النمطي الذي يضع المعدل المقبول بما لا يقل عن 1.5 وبالنسبة للمؤسسات الصناعية ينبغي ألا يقل عن 2.

4- نسبة تغطية الفوائد:

طريقة الحساب:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الضرائب / أعباء الفوائد}}{\text{الفوائد}}$$

وتسمى أيضاً بعدد مرات تحقق الفائدة، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة الشركة على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقاس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد المؤسسة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها.

خلاصة:

ختاماً، يمكن القول إن المحيط المالي يشهد تطورات متسارعة، من ظهور تقنيات جديدة إلى تغير السياسات الاقتصادية، مما يجعل اتخاذ القرارات المالية أكثر تعقيداً فالأمر يتجاوز مجرد اختيار بين الاستثمار في الأسهم أو العقارات، بل يتطلب فهماً عميقاً للمخاطر المرتبطة بكل خيار، وقدرة على تقييم العوائد المتوقعة على المدى الطويل فليس من المستغرب أن يجد الكثيرون صعوبة في اتخاذ القرارات المالية الصائبة، فهي تتطلب مزيجاً من المعرفة النظرية والمهارات العملية، بالإضافة إلى القدرة على التحكم في العواطف التي قد تؤثر على الحكم السليم، فإن بناء ثقافة مالية قوية أمر بالغ الأهمية، فهي تمكننا من اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على معلومات موثوقة، وتساعدنا على تجنب الوقوع في المخاطر المالية الشائعة وفي النهاية، يمكن القول إن اتخاذ القرارات المالية هو عملية تعلم مستمرة، لا تنتهي عند تحقيق هدف معين، بل تستمر طوال الحياة، حيث تتغير الأهداف والأولويات مع مرور الوقت لذا يجب أن نكون مستعدين للتكيف مع هذه التغيرات وأن نواصل البحث عن المعرفة والمهارات التي تساعدنا على اتخاذ القرارات المالية الأفضل.

الفصل الثالث:

الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار
التمويل في البنوك الجزائرية

تمهيد:

إن فحص مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتبني نموذج RAROC يركز على تحليل معمق يربط بين ثلاثة أبعاد جوهرية ومتسلسلة: السياق التاريخي الذي يفسر الهيكلة، والإطار الرقابي الذي يحدد المتطلبات، والممارسات الإجرائية التي تعكس الواقع التطبيقي.

يسعى هذا الفصل إلى تحقيق الأهداف المترابطة عبر التأصيل التاريخي والتشريعي عبر رسم المسار التطوري للنظام البنكي الجزائري، بدءاً من مرحلة التأسيس وتأثير التخطيط المركزي، وصولاً إلى الإصلاحات الجوهرية التي فرضها قانون النقد والقرض. فهذا المسار ضروري لفهم البنية التنظيمية والثقافة البنكية السائدة. وتقييم الامتثال الرقابي وإدارة المخاطر بالإضافة إلى تحليل الإطار الرقابي الذي يشرف عليه بنك الجزائر، وتحديد مستوى مساهمة البنوك للمعايير الدولية، خصوصاً متطلبات بازل، في قياس وتغطية المخاطر.

إن هذا التقييم يوضح البنية التحتية الرقابية المطلوبة لنماذج تخصيص رأس المال الاقتصادي. والتشخيص التطبيقي لقرار التمويل حيث يهدف هذا التحليل إلى الكشف عن مدى هيمنة الأساليب التقليدية القائمة على الضمانات، وتحديد الفجوة المنهجية الفعلية التي تعيق الانتقال إلى نهج التقييم المرتكز على المخاطر المستقبلية.

إن هذا التشخيص الثلاثي الأبعاد سيوفر رؤية موضوعية للتحديات الهيكلية والمنهجية التي تواجه البنوك الجزائرية. وبذلك، يشكل نقطة ارتكاز حاسمة ومبرراً تجريبياً لتحديد المتطلبات الدقيقة والعملية لتطبيق نموذج RAROC في الفصل اللاحق، وذلك بهدف رفع كفاءة قرار التمويل وضمان الامتثال للمعايير الدولية.

ولبلوغ هذه الأهداف، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة وتطور النظام البنكي الجزائري.

المبحث الثاني: الإطار الرقابي وأساليب إدارة المخاطر في النظام البنكي الجزائري ومسارته للمعايير الدولية.

المبحث الثالث: واقع اتخاذ القرارات التمويلية لعينة من البنوك الجزائرية.

المبحث الأول: نشأة وتطور النظام البنكي الجزائري

قبل الاستقلال، كان النظام البنكي الجزائري يهيمن عليه 24 بنكاً أجنبياً، غالبيتها فرنسية، بالإضافة إلى شركات تأمين وصناديق بريد. ومع ذلك، وبعد نيل الاستقلال، واجه النظام البنكي تحديات جسام تتمثل في استمرار تقديم الخدمات البنكية في ظل ظروف استثنائية، حيث غابت الضمانات المعتادة لعمليات القرض والإقراض. هذا الوضع، الذي نتج عن سنوات طويلة من الحرب والتدمير، أدى إلى هجرة الخبرات الوطنية وتردد البنوك في تمويل الأنشطة الاقتصادية، خاصة الزراعية. نتيجة لذلك، شهدت الجزائر أزمة مالية وبنكية حادة في أعقاب الاستقلال، مما دفع النظام البنكي إلى المرور بثلاث مراحل (عبد المنعم، 2015، ص70) (فريدة، 2000، ص29) والتي سنقسمها في مطلبين، سنخصص المطلب الأول للمرحلة التأسيسية وتطور النظام بنكي جزائري (1962-1970)، والمطلب الثاني الذي سنتناول فيه الإصلاحات الجديدة للنظام البنكي بعد 1990.

المطلب الأول: تطور النظام البنكي قبل 1990

سنتناول تطور النظام البنكي خلال الفترة (1962-1988) الى مرحلتين سيتم استعراضهما بإيجاز:

الفرع الأول: مرحلة التأسيس (1962-1970)

في أعقاب الاستقلال عام 1962، واجهت الجزائر تحدياً مزدوجاً يتمثل في السيطرة المطلقة للبنوك الفرنسية والأجنبية على مفاصل الاقتصاد والتمويل، بالإضافة إلى الضعف الحاد في الكوادر والإطارات الوطنية القادرة على إدارة جهاز بنكي حديث. كانت البنوك الأجنبية تمثل المصدر الوحيد للتمويل وتعمل ضمن إطار ليبرالي يخدم مصالحها، مما أدى إلى فشل بنك الجزائر في بداية الأمر في ضبط النظام المالي أو توفير التمويل اللازم للتنمية الوطنية، مع حصر وظائف البنوك التجارية في تنفيذ العمليات المالية دون منحها سلطة اتخاذ القرارات الاستراتيجية. (تركي و مخلوفي، 2006، ص5)

في سعيها إلى بناء اقتصاد وطني مستقل، قامت الجزائر بتنظيم قطاعها البنكي من خلال تأميم المؤسسات المالية الموروثة عن الاستعمار، واستعادة السيادة النقدية بإنشاء بنوك عمومية والتي لعبت دوراً محورياً في تمويل المشاريع التنموية ودعم القطاعات الإنتاجية: (نجار، إدارة المخاطر البنكية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، 2014، ص226)

البنك الوطني الجزائري: أنشئ البنك بموجب القانون رقم 144/66 الصادر في 13 يونيو 1966، بهدف أساسي هو دعم وتنمية القطاع الفلاحي.

القرض الشعبي الجزائري: تأسس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 366/66 بتاريخ 29 ديسمبر 1966، ليشمل في نطاق أعماله مجموعة واسعة من القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني.

البنك الخارجي الجزائري: تأسس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 204/67 الصادر في الأول من أكتوبر 1967، ليؤدي دوراً محورياً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تسهيل المعاملات التجارية مع الخارج.

البنك الجزائري للتنمية: بموجب القانون رقم 63-195 لسنة 1963، ولد صندوق التنمية الجزائري ليلعب دوراً محورياً في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد

الصندوق الوطني للتوفير الاحتياطي: تأسس بموجب القانون رقم 227/64 في العاشر من أغسطس عام 1964، ليقوم بدور محوري في جمع مدخرات الجزائريين وتوجيهها نحو الاستثمار في مشاريع التنمية، لا سيما في قطاع السكن.

الفرع الثاني: مرحلة التخطيط وثبيت التخصيص البنكي (1970-1988)

شهدت الفترة بين (1970-1988) تحولا في النظام البنكي الجزائري ليصبح متلائما مع نموذج الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزي والتركيز على التنمية الصناعية، وكانت الخزينة العامة تهيمن على القطاع، مما أدى إلى تجريد البنك المركزي من صلاحياته وتحويله إلى أداة تنفيذية. أدى هذا إلى تداخل كبير في الصلاحيات بين المؤسسات المالية، حيث كانت كل جهة تتجاوز اختصاصها التقليدي، مما أوجد حالة من الغموض وغياب الفعالية. في ظل هذا النظام، لم تكن هناك معايير بنكية واضحة لمنح القروض، بل كان توزيعها على المؤسسات العامة يعتمد على توجيهات الدولة، مما أدى إلى تراكم الديون وتدهور الاستقرار المالي. وعلى الرغم من تطبيق مبدأ التخصيص البنكي الذي قيد دور كل بنك بقطاع محدد، إلا أن إلزامية توطين العمليات فرضت على البنوك منح القروض للمؤسسات حتى لو لم تستوف المعايير اللازمة، مما كشف عن نقاط ضعف جوهرية في النظام ككل. (لطرش، 2005، ص184-185)

وشهدت فترة السبعينات والثمانينات العديد من الإصلاحات التي مست النظام البنكي الجزائري، نوجز بعضها فيما يلي:

أولاً: في إطار المخطط الرباعي الأول شهد القطاع البنكي إصلاحاً مصرفياً ومالياً طموحاً، تمثل في:

(Mansouri , 2006 , p 10)

- إنشاء مجلس وطني للقروض ليضطلع بدور استشاري في رسم السياسات المتعلقة بالقروض، وإيجاد آلية رقابة فعالة من خلال تشكيل لجنة تقنية للمؤسسات البنكية؛

- في 7 جوان 1972، شهدت الجزائر تأسيس البنك الجزائري للتنمية، والذي تولى منذ ذلك الحين مهمة تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية، مما أثر بشكل مباشر على مسار الاقتصاد الوطني؛

- قد حدد قانون المالية لسنة 1971، وتحديدًا في مادته السابعة، الآليات القانونية لتمويل الاستثمارات العمومية المخططة، مع التركيز على دور القروض البنكية المتوسطة والطويلة الأجل، وكذلك القروض الأخرى، في هذا السياق.

- حتى منتصف الثمانينات، اتبعت الجزائر نموذجاً اقتصادياً قائماً على التخطيط المركزي والتوجه نحو الصناعة. هذا النهج، الذي كان يسعى إلى بناء قاعدة صناعية قوية وتسيير الاقتصاد بطريقة مركزية، شهد تحولات جوهرية بعد عام 1982 مع ظهور بنوك وطنية جديدة. من أبرز هذه البنوك التي أسست خلال هذه الفترة: (Naas , 2003, p12) (الطاهر، 2007، ص190) (حميدات ، 2014، ص135)

- أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتطوير القطاع الزراعي والريفي في الجزائر. وقد أسند إليه مهمة أساسية تتمثل في تمويل مختلف القطاعات المرتبطة بالفلاحة والصناعة، وذلك استجابة للحاجة المتزايدة إلى دعم هذا القطاع الحيوي للاقتصاد الوطني؛

- تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 85-85 الصادر في 30 أبريل 1985، ليشكل بذلك منارة جديدة في سماء القطاع البنكي الجزائري. وقد جاء هذا التأسيس في إطار عملية

إعادة هيكلة شاملة للقرض الشعبي الجزائري، حيث ورث البنك الجديد حصة من أسهمه ليبدأ مسيرته الطويلة في خدمة الاقتصاد الوطني والمساهمة في تنميته.

ثانيا: شكّل الإصلاح النقدي لعام 1986 حجر الأساس لتطوير النظام البنكي الجزائري، حيث مهد الطريق نحو فصل الأدوار وتحديد المسؤوليات بين البنك المركزي والبنوك التجارية العمومية. وقد جاء هذا الإصلاح استجابة لمتطلبات اقتصاد السوق، ووضع أسساً جديدة لعمل البنوك: (ملاوي وبراوي، 2016، ص 110-111) (حميدات، 2014، ص 137)

ثالثا: صدر القانون رقم 06/88 الخاص باستقلالية المؤسسات العمومية في 12 يناير 1988، ليشكل حجر الزاوية في الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي شهدتها البلاد. وقد جاء هذا القانون، الذي عدل وأضاف إلى القانون رقم 12/86، بهدف أساسي هو تمكين المؤسسات العمومية، ولا سيما البنوك، من التمتع باستقلالية أكبر في إدارة شؤونها، وذلك في إطار التحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع المبادرة الخاصة. (لطرش، تقنيات البنوك، الجزائر، ص 195)

المطلب الثاني: الإصلاحات الجديدة للنظام البنكي بعد 1990

بالرغم من سلسلة الإصلاحات التي طالت القطاع البنكي الجزائري قبل تسعينيات القرن الماضي، فإن الأداء العام للبنوك والمؤسسات الإنتاجية ظل دون المستوى المطلوب. وقد دفعت هذه المعطيات إلى ضرورة إعادة هيكلة عميقة للمنظومة البنكية الجزائرية، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية التي فرضتها تذبذبات أسعار النفط وزيادة عبء الديون الخارجية. وكان أولى الخطوات في هذا الاتجاه هو إصدار قانون النقد والقرض لسنة 1990 (النيل، 2005، ص 29) ؛ لذا سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى كل من بنود قانون النقد والقرض 90-10، أهدافه، مبادئه، الإصلاحات والتعديلات التي طرأت عليه، إلى جانب إيجابياته وسلبياته.

الفرع الأول: بنود قانون النقد والقرض 90-10

ومن أبرز بنود الإصلاح التي جاء بها قانون النقد والقرض نذكر ما يلي: (قانون النقد والقرض 90-10، المواد 11، 110، 113، 114، 127)

- بنك الجزائر: كيان قانوني مستقل مالياً، يضطلع بمسؤولية حماية القوة الشرائية للعملة الوطنية، وإدارة السياسة النقدية، وتنظيم القطاع البنكي، مما يعزز الثقة في النظام المالي الجزائري؛

- ينص قانون النقد والقرض في مادته 114 على أن البنوك، بصفتها أشخاص معنوية، تتولى بشكل أساسي وأساسي تنفيذ مجموعة واسعة من العمليات البنكية المحددة بدقة في المواد من 110 إلى 113. وتشمل هذه العمليات، مما يجعلها المحرك الرئيسي للدورة الاقتصادية؛
- القيام بإنشاء هياكل جديدة متخصصة في المراقبة البنكية، وهي:
 - شكل إنشاء مجلس النقد والقرض نقلة نوعية بارزة في منظومة الإصلاحات البنكية، إذ أحدث تحولاً جذرياً في هيكل إدارة البنك المركزي، من خلال توسيع صلاحياته ومسؤولياته. فقد ارتقى المجلس إلى مصاف السلطة النقدية العليا، مما أضفى عليه دوراً محورياً في رسم السياسات النقدية وتوجيه عمل النظام البنكي بأكمله؛
 - للجنة البنكية: هي الجهة الرقابية المكلفة بمراقبة مدى التزام المؤسسات المالية بالقوانين والأنظمة البنكية، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة 11 من قانون النقد والقرض، حيث تعمل على ضمان سلامة النظام البنكي وحماية حقوق المودعين.
- أتاح قانون النقد والقرض المجال لإنشاء فروع للبنوك الأجنبية في البلاد، سواء كانت هذه الفروع مستقلة بالكامل أو مشتركة مع مؤسسات محلية. وتقع مسؤولية منح التراخيص لهذه الفروع على عاتق مجلس النقد والقرض الذي يتخذ قراراته بناءً على المعايير والشروط المحددة في المادة 127 من القانون؛
- شكلت إنشاء سوق مالي جزائري، ممثلاً في بورصة الجزائر، نقلة نوعية في المشهد الاقتصادي الوطني. فقد أتاح هذه المنصة الحيوية لجميع الفاعلين الاقتصاديين، من شركات وأفراد، فرصاً واسعة لتمويل مشاريعهم وتوسيع أعمالهم، وذلك من خلال توفير بيئة آمنة وشفافة للتداول بالأوراق المالية. وبذلك، ساهمت البورصة في تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وترسيخ أسس اقتصاد السوق الحر.

الفرع الثاني- الإصلاحات وتعديلات قانون النقد والقرض 90-10

شهدت الجزائر محاولات لتحرير المنظومة البنكية، إلا أن ذلك تم دون دراسة عميقة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، مما أدى إلى أزمة هيكلية متعددة الأوجه. وقد دفع هذا الواقع صانع القرار إلى تعديل قانون النقد والقرض بشكل متكرر، سعياً لتلافي الآثار السلبية لهذه السياسات

ووضع إطار تنظيمي أكثر مرونة وقادر على مواجهة التحديات المتجددة. وتأتي هذه التعديلات في إطار سعي الدولة إلى تحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز كفاءة النظام البنكي، وتشجيع الادخار والاستثمار، وتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني المتنامية؛ وتشمل هذه الإصلاحات في:

أولاً: الإصلاحات البنكية في ظل برنامج التعديل الهيكلي

لم تكف الإجراءات المالية السابقة لتحقيق كفاءة القطاع المالي والبنكي. لذا، بدأت الجزائر منذ 1994 بتطبيق برنامج شامل لإصلاح القطاع، بدعم من صندوق النقد الدولي، بهدف تحويله إلى نظام فعال وقادر على تعبئة الموارد. وشمل ذلك إعادة رسملة البنوك، وتطبيق معايير دولية لإدارة المخاطر، ووضع آليات جديدة للمساءلة. (بهناس وبن أحمد، 2013، ص36) (بوعتروس، 2002، ص68)

ثانياً: إصلاحات سنة 2001

يهدف تعديل عام 2001 إلى تحقيق توازن دقيق بين السلطات، حيث سمح بتعزيز التكامل بين السلطة التنفيذية وبنك الجزائر، وذلك من خلال آليات تنسيق أكثر فعالية، وفي الوقت نفسه، عزز استقلال السلطة النقدية بفصل مجلس الإدارة عن مجلس النقد والقرض، مما أتاح للأخير حرية أكبر في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، وهو ما تجسد في الأمر الرقم 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 الذي تضمن أحكاماً واضحة في هذا الشأن. (الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون، 90-10، 2001، ص4-5)

ثالثاً: تعديلات الأمر 11/03 سنة 2003

في ظل الأزمة البنكية التي شهدتها الجزائر عام 2001، والتي أدت إلى إفلاس بنوك كبرى مثل بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري للجزائر (BICA)، صدر الأمر 11/03 في 26 أغسطس 2003 بهدف إعادة هيكلة النظام البنكي وتعزيز استقراره. وقد جاء هذا الأمر ليحل محل القانون القديم 10/90، ويعمل على تعديل وتكملة الأمر 01/01 الصادر عام 2001. ويهدف هذا الإطار القانوني الجديد إلى تشديد الرقابة على القطاع البنكي، وتعزيز أدواته وآلياته، من خلال: (زواوي، شدري، وقرتلي، 2021، ص83) (لطرش أ، الاقتصاد النقدي والبنكي، 2009، ص423) (فالي، 2016/2017، ص179-184) (Sadeg، 2004، ص24-25)

- تعزيز التعاون بين بنك الجزائر والحكومة من خلال إنشاء لجنة مشتركة لتسيير العمليات الخارجية وإدارة الدين العام، وتحسين تدفق المعلومات المالية، وتطوير جودة التقارير الاقتصادية والمالية، بما يضمن إدارة أكثر كفاءة لموارد البنك المركزي؛
- عزز الأمر 11/03 استقلال بنك الجزائر وتوسيع صلاحياته. فقد تم الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض ومجلس الإدارة، كما تم تدعيم دور مجلس النقد والقرض بإضافة خبراء ماليين إلى عضويته. وبالتزامن مع ذلك، تم تعزيز استقلالية اللجنة البنكية وتزويدها بالوسائل اللازمة لمراقبة أنشطة البنوك، مما يساهم في تعزيز الثقة في القطاع البنكي وضمان استقراره؛
- تم تحديد نشاط المؤسسات المالية بدقة متناهية في المادة 71، حيث تم رفع كل لبس حول طبيعة أعمالها. نصت المادة على حظر واضح للحصول على ودائع الجمهور واستخدام أو إدارة وسائل الدفع، مع السماح بعمليات الإقراض بشرط أن تكون بتمويل ذاتي حصرياً؛
- قاعدة الحد الأدنى رأس المال: نصت المادة 88 من الأمر 03/11 صراحة على أن عملية تحرير رأس المال للشركات يجب أن تتم بشكل كامل وبأصول نقدية، مما يمثل تبايناً واضحاً مع أحكام المادة 115 من القانون 90/10 التي كانت أكثر غموضاً في هذا الشأن، حيث لم تحدد بشكل قطعي طريقة تحرير رأس المال؛
- شهدت مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في الشركات الأخرى تحولاً جوهرياً مع التعديلات الأخيرة على المادة 118 من القانون 90/10. ففي حين كانت هذه المساهمة مقيدة بنسبة 50% من أموالها الخاصة، ألغى التعديل هذا السقف الثابت، وترك تحديد الحد الأقصى لمساهمة البنوك إلى مجلس النقد والقرض. هذا التغيير يمنح المؤسسات المالية، وخاصة غير البنكية منها، حرية أكبر في توجيه استثماراتها، سواء من خلال منح القروض أو المشاركة في رأسمال الشركات الأخرى؛
- شهد النظام البنكي والمالي تعديلاً جوهرياً مع المادة 104 من الأمر 03/11، حيث ألغت الإمكانية السابقة التي كانت منصوصاً عليها في المادة 168 من القانون 90/10 والتي كانت تسمح بمنح قروض محدودة لمسيرى المؤسسات المالية ومساهميها. هذا التعديل يأتي لضمان نزاهة القطاع البنكي وحماية حقوق جميع الأطراف؛

- أكد الأمر 03/11 في مادته 27 على أهمية الرقابة الشاملة على عمليات بنك الجزائر، حيث نص على تكليف مراقبين بحراسة عامة لمصالح البنك وعملياته، مع التركيز بشكل خاص على حراسة مركزي المخاطر والمستحقات غير المدفوعة. وتقوم هذه الحراسة على مراقبة دقيقة لكافة الأنشطة التي تتم في هذين المركزين، وإعداد تقارير دورية مفصلة لوزير المالية لضمان سلامة العمليات وحماية مصالح البنك؛
- تم استبعاد الخزنة العامة من نظام ضمان الودائع، الذي كان يفرض عليها بموجب القانون 90/10 تحمل جزء من أعباء تمويل الصندوق مساو لما تسدده البنوك مجتمعة. ومع ذلك، وبسبب الضغوط المتزايدة على الموارد العامة، قرر المشرع في القانون 03/11 إلزام البنوك بتحمل كامل مسؤولية تمويل هذا الصندوق الذي يشرف عليه بنك الجزائر ويغذى بالعملة الوطنية؛
- من منطلق إيمانه بأهمية التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية، قام بنك الجزائر بتأسيس جمعية تضم كافة البنوك والمؤسسات المالية العاملة في البلاد. وقد حفز المشرع على ذلك من خلال تعديلات قانونية، حيث حددت المادة 96 من القانون الجديد أهدافاً أوسع نطاقاً لتلك الجمعية، تتجاوز بكثير الأهداف المنصوص عليها في القانون رقم 90/10؛
- استثنى المشرع في المادة 77 بعض الهيئات من تطبيق القوانين والتشريعات البنكية، وذلك في إطار مرونة تشريعية تهدف إلى تمكين هذه الهيئات من القيام ببعض العمليات البنكية دون الحاجة إلى الخضوع لجميع القيود التنظيمية المفروضة على البنوك. وتشمل هذه الهيئات الخزينة العمومية وبعض المؤسسات غير الربحية التي تقوم بعمليات بنكية في إطار مهامها الاجتماعية. كما أتاح المشرع لمجلس النقد والقرض صلاحية منح استثناءات إضافية لهيئات أخرى، مثل هيئات السكن، وذلك لتشجيعها على القيام بعملياتها.

رابعاً: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010

صدر الأمر رقم 10/04 في 26 أغسطس 2010، ليُكَمَّل ويُعَدَّل أحكام الأمر السابق رقم 03/11 المتعلق بكل ما يتصل بشؤون النقد والقرض. وقد تضمن هذا الأمر الجديد مجموعة من التعديلات الهامة استكمالاً لمسيرة الإصلاح البنكي الشاملة بغية تعزيز الرقابة وتوسيع نطاق تدخل الدولة من خلال: (المادتين 6 و 7 من الأمر 10/04، 2010، ص 11-12)

- يشترط القانون الجزائري، لترخيص المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية، أن تكون نسبة المساهمة الوطنية ضمن إطار الشراكة مساوية أو أكبر من 51% من رأس المال الإجمالي للمؤسسة، وذلك لضمان السيطرة الوطنية على القطاع البنكي وحماية الاقتصاد الوطني؛
- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال إنشاء جهاز رقابة داخلي فاعل يساهم في حماية الأصول، وضمان دقة المعلومات، وتحسين كفاءة العمليات، والحد من المخاطر؛
- منذ إصدار الأمر 03/11 سنة 2003، الذي شكل نقطة تحول في تعزيز الإطار القانوني للنشاط البنكي، عمد بنك الجزائر إلى ترسيخ استقرار النظام المالي باعتباره ركيزة أساسية لسياساته. وقد تم تدعيم هذا الإطار بشكل أكبر في سنة 2010 عبر الأمر 10/04، الذي أكد على مسؤولية البنك في الحفاظ على سلامة وصلابة الجهاز البنكي. وبهذا، يكون بنك الجزائر قد رسم لنفسه مساراً واضحاً يمثّل في ضمان الاستقرار المالي واستدامة النظام البنكي، وذلك حمايةً لمصالح المودعين وتعزيزاً للثقة في القطاع المالي؛
- يهدف المقترح إلى تطوير الأطر القانونية الحالية لتعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على إدارة المخاطر بكفاءة، وذلك من خلال وضع أحكام قانونية واضحة تحدد مسؤوليات هذه المؤسسات في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي تواجهها، وتضمن اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة.

خامساً: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017

في طيات هذا الجزء سنتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية الدافعة لتعديل قانون النقد والقرض 10-90 سنة 2017 ومن ثم محتوى هذا التعديل.

1- محتوى تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017

فضل التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض في عام 2017، توسعت خيارات الخزينة العامة في الاستفادة من الخدمات المالية التي يقدمها البنك المركزي بشكل ملحوظ. فلم تعد مقتصرة على القروض والسلفيات التقليدية، بل باتت قادرة على تنويع مصادر تمويلها عبر آليات مرنة ومباشرة، تتجاوز القيود التي كانت مفروضة سابقاً في ظل القانون القديم، مما يمنحها حرية أكبر في إدارة مواردها المالية؛ هذه التعديلات تكمن في: (رملي، 2018، ص222) (سعودي و كزار ، 2020، ص452) (بودبودة و مصداق، 2022، ص502)

- نصت المادة 45 من قانون النقد والقرض على إمكانية قيام بنك الجزائر بمنح قروض للخرينة العمومية، مع وضع شروط محددة لسقف الاقتراض. ومع ذلك، جاءت التعديلات الأخيرة على القانون لتمنح الخزينة مرونة أكبر في إدارة مواردها المالية، حيث ألغت شرط السقف المحدد للأئتمان. وبذلك، اكتسبت الخزينة أداة تمويلية جديدة، تتيح لها مواجهة التحديات الاقتصادية بمرونة أكبر، وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية؛
- قبل إدخال التعديلات على قانون النقد والقرض في عام 2017، كانت سياسة البنك المركزي مقيدة في شراء سندات الخزينة، حيث كان يقتصر على السوق الثانوية فقط، أي شرائها من البنوك التجارية والمؤسسات المالية. ومع ذلك، فإن التعديلات الجديدة قد منحت البنك المركزي مرونة أكبر، إذ أصبح بإمكانه الآن شراء هذه السندات مباشرة من السوق الأولية، وهو ما يمثل تحولاً نوعياً في آليات التمويل الحكومي، ويقربه من الممارسات العالمية المتعارف عليها؛
- قبل إقرار تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017، كان بنك الجزائر ملتزماً بشدة بمعايير الاستثمار التقليدية، حيث كان يقتصر على شراء الأوراق المالية عالية الجودة فقط. إلا أن التعديلات الجديدة قد منحت البنك مرونة أكبر للتدخل في السوق، مما دفعه إلى تبني سياسة نقدية غير تقليدية تتمثل في شراء سندات الخزينة، بغض النظر عن تقييمها الائتماني. هذا التحول الاستراتيجي يهدف إلى ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد وتوفير الدعم المالي للخزينة العامة، ولكن قد يترتب عليه مخاطر على استقرار النظام المالي؛
- لقد كسر التعديل الجديد للقانون النقد والقرض القيود التقليدية التي كانت تحكم عملية طباعة النقود في الجزائر. فبعد أن كان بنك الجزائر مقيداً بحسابات اقتصادية دقيقة، أصبح بإمكانه الآن اللجوء إلى الطباعة النقدية كأداة سريعة لتمويل الخزينة، وهو ما يفتح الباب أمام مخاوف من تضخم مالي قد يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني؛
- بحسب أحكام الأمر الرئاسي رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، كان بنك الجزائر مخولاً بمنح الخزينة العمومية مكشوفات على الحساب الجاري لفترة لا تتجاوز 240 يوماً متتالية أو متقطعة. إلا أن التعديلات التي أدخلت على هذا القانون سنة 2017 قد وسعت نطاق هذه الصلاحيات، مما أتاح لبنك الجزائر تمديد مدة هذه المكشوفات لتصل إلى خمس سنوات كحد أقصى.

سادسا: القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

صدر القانون النقدي والبنكي رقم 09-23 في 21 يونيو 2023، ليُشكل إطاراً قانونياً جديداً يحل محل الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أغسطس 2003.

1- دوافع صدور القانون النقدي والمصرفي 09-23:

يمكن إبراز أهم دوافع تبني القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 في النقاط التالية: (رنان، 2023، ص 286)

- يدخل الدافع السياسي للقانون النقدي والمصرفي الجديد ضمن تنفيذ التعهدات الرئاسية الـ 54 لتطوير القطاع، حيث يهدف إلى معالجة تدخلات السلطة التنفيذية وتعزيز استقلالية القرار النقدي. وقد جاء التشريع بعد مناقشة برلمانية، عاكساً رغبة في الانفتاح السياسي وتلبية للطموحات الشعبية، خصوصاً في مجال الصيرفة الإسلامية وفتح مكاتب الصرف.

- الدافع الاقتصادي للقانون إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن المحروقات عبر تعزيز الاستثمارات والانفتاح المالي ومواكبة التطورات التكنولوجية مثل العملة الرقمية. كما يسعى إلى تعزيز الشمول المالي وزيادة تنافسية القطاع البنكي من خلال فتح رأس مال البنوك العمومية وإنشاء لجنة للاستقرار المالي.

- الدافع القانوني للقانون 09-23 إلى معالجة الاختلالات القانونية السابقة في مجالي الصرف والنشاط البنكي، وتحديداً في الصيرفة الإسلامية بمنحها طابعاً قانونياً خاصاً. كما يسعى القانون إلى تعزيز حوكمة البنوك ورقابتها، واسترجاع استقلالية بنك الجزائر وتزويده بالأدوات القانونية اللازمة لإدارة السياسة النقدية. الهدف الأسمى هو سد الثغرات القانونية المتعلقة بمعالجة الأزمات البنكية للمحافظة على استقرار النظام البنكي كعصب للاقتصاد الوطني.

2- محتوى القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

يُمثل القانون رقم 09-23 نتيجاً لمسار الإصلاحات النقدية والبنكية في الجزائر منذ عام 1990، كما يشكل نقطة تحول نوعية ترسي قواعد الجيل الثالث من هذه الإصلاحات. ويمكن استعراض أبرز مضامين هذا القانون الجوهري من خلال المحاور الآتية: (القانون النقدي والمصرفي 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 ، 2023)

- استبدل القانون الجديد 09-23 التسمية السابقة 'قانون النقد والقرض' بالتسمية جديدة 'القانون النقدي والمصرفي' إذ يرى الخبراء أنه أكثر دلالة وشمولاً لمهام البنك المركزي الحديثة، التي تتجاوز مجرد الإقراض لتشمل الرقابة على كامل القطاع البنكي.
- يلاحظ أن القانون 23 - 09 يتضمن تعزيز استقلالية بنك الجزائر حوكمة بنك الجزائر، ويقترح إعادة اعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ لمدة 5 سنوات، وهو ما يمثل رجوع لما كان عليه الأمر في قانون 90 - 10، الأمر الذي يعزز من استقلالية بنك الجزائر، كما حدد المادة 22 منه تشكيلة مجلس الإدارة وتكون:
 - المحافظ، رئيساً؛
 - نواب المحافظ؛
 - أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.
- أصبح بنك الجزائر ملزماً بالإضافة عن مجال السياسة النقدية والإشراف البنكي مساهمته في الاستقرار المالي، المساهمة في ميزان المدفوعات مع الوضعية المالية الخارجية للجزائر، كما أكد القانون على حرص بنك الجزائر على نظم ووسائل الدفع، ولقد تم تعزيز مهامه من خلال العمليات التالية:
 - العمليات على الذهب وتسيير احتياطات الصرف؛
 - عمليات السياسة النقدية، ولقد منح هذا القانون كل الأدوات الممكنة لبنك الجزائر من أجل تنفيذ السياسة النقدية مع مراعاة العمليات المرتبطة بالصيرفة الإسلامية؛
 - منح السيولة الاستعجالية، فقد أدرج هذا التعديل أدوات جديدة للسياسة النقدية بهدف جعلها أكثر نجاعة وتعزيزاً للآليات حفاظاً على الاستقرار على البنكي، من خلال منح السيولة الاستعجالية، كملاذ أخير لبنك يواجه غوط سيولة مؤقتة؛
 - عملياته مع الدولة والهيئات العمومية والبنوك المركزية، نلاحظ بشكل واضح الرجوع إلى تحديد حجم تمويل بنك الجزائر إلى الخزينة العمومية في حدود 10 % من الإيرادات العادية للدولة خلال السنة السابقة؛
 - عمليات الاستثمار وعمليات أخرى.

- يخول القانون إلى المجلس النقدي والمصرفي صلاحيات جديدة بهدف مرافقة للتحويلات التي تشهدها البيئة البنكية إذ يوسع صلاحياته إلى اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع، ويمكن تلخص أهم صلاحيات المجلس الجديدة للمجلس فيما يلي:
 - منتجات التوفير والقرض الجديدة، وكذا الخدمات البنكية.
 - إعداد المعايير وسير نظم الدفع وسالمتها.
 - بالإضافة إلى المعايير الاحترازية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، يضع كذلك المعايير والقواعد التي تطبق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع.
 - قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المستقلين، ومكاتب الصرف، إضافة إلى مزودي خدمات الدفع.
 - شروط اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى من رأس المال وكذا كفاءات إبرائه.
 - شروط اعتماد وإنشاء مزودي خدمات الدفع، ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى لرأس المال، وكذا كفاءات إبرائه وحماية زبائنهم، وكذا المعايير والقواعد المحاسبية التي تطبق عليهم.
- تكريس الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية في القانون 23 - 09، حيث رسخ للصيرفة الإسلامية من خلال تحديد مفهومها وممارستها، كما أنه يتيح تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات البنكية، وعززها من خلال تعيين شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية في المجلس النقدي والمصرفي وهذا يجعل السياسات تراعي خصوصيات المنتجات والخدمات البنكية الإسلامية، كما أجبر القانون 23 - 09 تسويق المنتجات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر.
- منح هذا القانون اللجنة البنكية سلطة الإشراف البنكي، حيث أصبحت هي الجهة الوحيدة المخولة بالبت في أي إخلال من طرف البنوك والمؤسسات المالية بأحكام هذا القانون وأنظمتها المتعلقة بـ التعرض للمخاطر، لا سيما مخاطر القرض، وكذلك أعمال التسيير المترتبة عليها.

- تم استحداث لجنة الاستقرار المالي وتكليفها بالسياسة والمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات، حيث تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى السهر على الرفع من قابلية صمود النظام المالي من خلال معالجة واحتواء نقاط الضعف النظامية التي يمكن أن تهدده ومن خلال تعزيز صلابة النظام المالي في مواجهة الصدمات المجمعة، ولقد حدد مهامها في حالتين:

(1) المهام المتعلقة بالمراقبة الاحترازية الكلية:

- تحديد وتقييم المخاطر التي يحتمل أن تضر باستقرار النظام المالي في مجمله؛
- الحرص على تعزيز شفافية النظام المالي من خلال تشجيع إنتاج ونشر المعلومات والإحصائيات المفيدة للمراقبة الاحترازية الكلية من طرف الفاعلين في النظام المالي؛
- إصدار كل القرارات أو التعليمات الكفيلة بضمان السير الحسن للنظام المالي وفعاليته، وتقليل مخاطر حدوث أزمات مالية؛
- السهر على تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها الوقاية من المخاطر النظامية والتخفيف من آثارها؛
- وضع الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها، وضمان تناسقها ومتابعتها.

(2) المهام المتعلقة في حالة حدوث أزمة مالية:

- تقديم تقييم للتأثير المحتمل للأزمة على النظام المالي وكذا على مختلف قطاعات الاقتصاد؛
- وضع استراتيجية للخروج من الأزمة واقتراح خطة لإدارتها من خلال تحديد رزمة للإجراءات الواجب اتخاذها والأدوات الواجب استخدامها للتخفيف من أثر الأزمة؛
- تنسيق الإجراءات التي تسمح باستعادة الاستقرار المالي.

- إنشاء اللجنة الوطنية للدفع، وهذه اللجنة مكلفة بوضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكأبية، الذي يهدف إلى تعزيز المعاملات البنكية وكذا تقوية الشمول المالي ويقدم هذا المشروع للمصادقة عليه من قبل السلطات العمومية وتمثل مهمة اللجنة الوطنية للدفع فيما يأتي:
 - متابعة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بوسائل الدفع الكأبية من طرف الفاعلين المعنيين؛
 - مراقبة تطور استخدام ونشر وسائل الدفع الكأبية؛
 - مراقبة استخدام وسائل الدفع الدولية في الجزائر؛
 - متابعة الابتكار في مجال وسائل الدفع الكأبية؛
 - إعداد مشروع تحيين الاستراتيجية الوطنية لوسائل الدفع الكأبية.
 - رقنة النشاط النقدي والمصرفي حيث دعا هذا القانون إلى رقنة المدفوعات من خلال إدخال شكل رقمي إلى العملة النقدية ممثلة في الدينار الرقمي الجزائري الذي يطره ويصدره ويسيره ويراقبه بنك الجزائر، كما وسع من وسائل الدفع لتشمل العملة الإلكترونية، كما رخص للبنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع وكل هذا يصب في انفتاح النشاط لبنكي الجزائري على التطورات التكنولوجية الحاصلة وتعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والبنكية في بلادنا.
 - قرر المجلس النقدي والمصرفي خفض المعدل التوجيهي ونسبة الاحتياطي الإلزامي في اجتماعه يوم 28 أوت 2025 مايلى: (بيان المجلس النقدي والمصرفي في موقع بنك الجزائر bank-of-algeria.dz)
 - خفض المعدل التوجيهي بـ 25 نقطة أساس ليستقر عند 2,75٪ بدلاً من 3٪ سابقاً؛
 - خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بـ 100 نقطة أساس لتبلغ 2٪ بدلاً من 3٪ سابقاً.
- ويهدف هذا التيسير في السياسة النقدية إلى تعزيز قدرة النظام البنكي على تمويل الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: الإطار الرقابي وأساليب إدارة المخاطر في النظام البنكي الجزائري ومسأليته للمعايير الدولية

يشكل القطاع البنكي عصب الاقتصاد الوطني، ودوره المحوري في التنمية الاقتصادية يجعله عرضة لمجموعة متنوعة من المخاطر التي تهدد استقراره وأداءه. في هذا السياق، تكتسب إدارة المخاطر أهمية بالغة في حماية البنوك الجزائرية من التحديات المتزايدة، وضمان استمرارية أعمالها، من خلال تحديد وتقييم وقياس المخاطر التي قد تواجهها، ثم وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة للحد منها والسيطرة عليها. كما تعمل على تطوير أنظمة رقابية فعالة لمراقبة المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة عند الحاجة. انطلاقا من هذا الطرح سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية، أين سنتطرق في المطلب الأول إلى ممارسات إدارة المخاطر المتبعة في القطاع البنكي الجزائري، وفي المطلب الثاني سنستعرض أنواع الرقابة البنكية المطبقة والتدابير المعتمدة، في حين سنتناول في المطلب الثالث أنواع الرقابة البنكية المطبقة والتدابير المعتمدة.

المطلب الأول: ممارسات إدارة المخاطر المتبعة في القطاع البنكي الجزائري

انسجاما مع التوجيهات الدولية التي حددتها لجنة بازل للرقابة البنكية، والتي أبرزت أهمية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في تعزيز استقرار النظام المالي، قامت الجزائر بتبني هذه المبادئ، وقد تجسد ذلك في إصدار العديد من الأنظمة واللوائح التي تهدف إلى رفع مستوى الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي.

الفرع الأول: النظام رقم 03-02 في 14 نوفمبر 2002

تم وضع النظام رقم 03-02 في 14 نوفمبر 2002 كإطار أساسي لتحديد متطلبات الرقابة الداخلية في القطاع البنكي، مع التركيز على تقييم وتحليل المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها، وقد شهد هذا النظام تطورا ملحوظا عبر التعديل رقم 08-11 الصادر في 28 نوفمبر 2011، (النظام 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، 2011، ص 8) والذي وسع نطاق الرقابة الداخلية ليشمل جميع المخاطر التي تواجه البنوك، وبشكل عام، تحدد هذه الأنظمة الرقابة الداخلية بأنها مجموعة من الممارسات والإجراءات المستمرة التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، وفقا للنظام رقم 08-11،

يتوجب على جهاز الرقابة الداخلية أن يتضمن مجموعة متكاملة من الأنظمة، والتي سيتم توضيحها بالتفصيل فيما يلي:

1- نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية: لكي يكون هذا النظام فعالاً، يجب أن يتضمن: (المادتين 7 و 11 والمواد من 16 إلى 20 والمادة 25 من النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، 2011، ص ص 18-19)

- يتحمل الموظف مسؤولية المراقبة المستمرة لجميع العمليات لضمان مطابقتها للإجراءات الأمنية والمعايير المعمول بها، يشمل ذلك التحقق من صحة المصادقات والعمليات المنفذة، والالتزام الدقيق بجميع التعليمات والإجراءات الداخلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتقييم المخاطر وإدارتها، علاوة على ذلك، يتوجب على الموظف إعداد تقارير تفصيلية دورية عن أدائه ونتائج عمله، وتقديمها للهيئة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق بناء على طلبهم؛

- أولت لجنة بازل أهمية متزايدة للتدقيق الداخلي الدوري، وخاصة في إصداراتها لعام 2015، حيث أكدت المبدأ العاشر على ضرورة قيام التدقيق الداخلي بضمان انتظام وأمن العمليات، واحترام الإجراءات الداخلية، وفعالية الرقابة المستمرة، كما شددت على أهمية تقييم مستوى المخاطر الفعلي وفعالية آليات التحكم في هذه المخاطر، ولتحقيق أقصى استفادة من عملية التدقيق، يجب أن يقوم بها موظفون متخصصون مستقلون عن الأنشطة التي يتم تدقيقها، وأن يتم إعداد برنامج عمل سنوي على الأقل، وتقديم تقارير دورية إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق؛

- تكليف موظف بمهمة مراقبة مدى التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين المعمول بها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي انحرافات، وإبلاغ الجهة الرقابية بذلك،

2- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات: ينص هذا التنظيم على ضرورة التزام البنوك بما يلي: (المواد من 31 إلى 33 والمادة 36 من النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، 2011، ص ص 21-22)

- الإطار القانوني والتنظيمي الكامل الذي يوجه النظام المحاسبي المالي؛

- إن الاحتفاظ بجميع الملفات والمستندات الداعمة للبيانات المالية والتقارير الدورية المقدمة إلى بنك الجزائر واللجنة البنكية، من تاريخ آخر إغلاق وحتى تاريخ الإغلاق اللاحق، هو أمر إلزامي وضروري لضمان الامتثال للتشريعات والأنظمة البنكية؛
- التأكد من أن المعلومات المقدمة شاملة ودقيقة وموثوقة، مع مراعاة تطبيق المنهجيات المحاسبية الصحيحة في عملية التقييم والتسجيل؛
- يتم إجراء تقييم شامل لأمن أنظمة المعلومات بشكل دوري ومستمر، مع تطبيق الإصلاحات اللازمة للحفاظ على سلامتها، كما يتم وضع خطط طوارئ شاملة لضمان استمرارية الأعمال في حالة حدوث أي تهديدات أمنية؛
- 3- أنظمة قياس المخاطر والنتائج: ينص هذا النظام على وجوب قيام البنوك بوضع الأنظمة التالية: (المواد من 37 إلى 37 والمادة 50 من النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، 2011، ص ص 22-23)
- من أجل ضمان استمرارية أعمالها، تعتمد البنوك على أنظمة متقدمة لقياس وتحليل المخاطر، تعمل هذه الأنظمة على تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها بانتظام، مما يساعد في اتخاذ قرارات استباقية للحد من تأثيرها، بالإضافة إلى ذلك، تسمح هذه الأنظمة بتحليل نتائج العمليات بشكل دوري، مما يساهم في تحسين الأداء وتقليل التعرض للمخاطر في المستقبل؛
- تتطلب إدارة المخاطر البنكية بفعالية وجود أنظمة وإجراءات متكاملة تتيح إنشاء خرائط تفصيلية للمخاطر، هذه الخرائط تساهم في تحديد وتقييم المخاطر المتنوعة التي قد تواجه البنوك، سواء كانت نابعة من عوامل داخلية تتعلق بعملياتها وأنشطتها، أو عوامل خارجية مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والتشريعية؛
- أوصت لجنة بازل، في مبدأها السابع حول تحديد المخاطر ورصدها ومراقبتها، بضرورة تطوير أنظمة متقدمة للإنذار المبكر، بالإضافة إلى وضع سيناريوهات محدثة للأزمات المحتملة، تهدف هذه الأنظمة إلى اكتشاف المخاطر الناشئة في وقت مبكر واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تأثيرها،
- 4- أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر: من الضروري أن تكون البنوك مجهزة بآليات فعالة للحد من المخاطر التشغيلية والقانونية التي قد تعرقل سير أعمالها أو تلحق بسمعتها ضرراً، ولتحقيق هذا

الهدف، يجب عليها وضع خطط مفصلة لاستمرارية الأعمال وإجراء اختبارات دورية للتأكد من جاهزيتها للتعامل مع أي طارئ؛ (المادة رقم 59 من النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، 2011، ص ص 24-25)

5- نظام حفظ الوثائق والأرشيف: من الضروري أن تستند البنوك إلى أدلة إجرائية دقيقة تغطي جميع جوانب أعمالها، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن توثق البنوك الإجراءات والضوابط التي تضمن فعالية نظام الرقابة الداخلية، مما يساهم في حماية مصالح البنك وعملائه. (المادتين 61 و62 من النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، 2011، ص 25)

الفرع الثاني: النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014

يهدف هذا التنظيم إلى ضمان استقرار النظام المالي وصلابته من خلال تحديد نسب ملاءة محددة، يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تحافظ على نسبة ملاءة مجمعة لا تقل عن 9,5%، ما يعني أن مجموع أموالها الخاصة القانونية يجب أن يكون كافيا لتغطية مجموع مخاطرها المرحجة الناتجة عن القروض، والعمليات اليومية، والتغيرات في أسعار السوق، علاوة على ذلك، يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية 7% على الأقل من هذه المخاطر، مع تخصيص نسبة إضافية قدرها 2,5% كوسادة أمان لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة؛ (المواد من 1 إلى 4 من النظام 14/01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، 2014، ص 1)

الفرع الثالث: النظام رقم 02-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، يخص المخاطر الكبرى والمساهمات المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

الذي ينص على مجموعة من القواعد التي تهدف إلى إدارة المخاطر الكبرى التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، ويشمل ذلك تحديد حجم هذه المخاطر وتصنيفها وفقا لمستوى خطورتها، بالإضافة إلى فرض متطلبات رأس المال الكافية لتغطية هذه المخاطر، كما يلزم النظام هذه المؤسسات بتكوين مؤونات كافية لتغطية الخسائر المتوقعة على القروض وغيرها من الأصول؛ (النظام رقم 14/02 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، 2014، ص 9)

الفرع الرابع: النظام رقم 03-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014 يتعلق بتصنيف وتخصيص المستحقات والالتزامات التوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها في الجزائر
ينص هذا النظام على مجموعة من الإجراءات التفصيلية التي تنظم عملية تصنيف المستحقات والالتزامات البنكية، فهو يحدد المعايير الواجب توافرها لتصنيف كل نوع من هذه المستحقات والالتزامات في الفئة المحاسبية الصحيحة، كما يوضح الآليات التي تعتمد عليها البنوك لتكوين المؤونات اللازمة لتغطية الخسائر المتوقعة من هذه المستحقات، مع تحديد أسس حساب قيمة هذه المؤونات، بالإضافة إلى ذلك، يقدم النظام إرشادات واضحة حول كيفية تسجيل جميع هذه العمليات المحاسبية في دفاتر البنوك، بما يضمن دقة المعلومات المالية وعرضها بشكل متوافق مع المعايير المحاسبية المعمول بها. (المادة 1 من النظام رقم 14/03 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية، 2014، ص 12)

المطلب الثاني: تقييم التنظيم الاحترازي وإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية في ضوء متطلبات لجنة بازل

تسعى البنوك جاهدة للحفاظ على استقرارها المالي وحماية مصالح عملائها، ولذلك تلجأ إلى مجموعة متنوعة من أدوات الرقابة والإجراءات الاحترازي، وهي:

الفرع الأول: التدابير المعتمدة للحد من المخاطر البنكية الجزائرية

سنتطرق في مضمون هذا الفرع التدابير المعتمدة للحد من المخاطر التالية:

أولاً: التدابير المعتمدة للحد من مخاطر الائتمان

وفقاً للقواعد التي وضعها بنك الجزائر عام 2014، (النظام رقم 14/03 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية، 2014) يتم تصنيف القروض والديون التي تقدمها البنوك التجارية إلى فئات مختلفة، الهدف من هذا التصنيف هو تحديد المخاطر المرتبطة بكل قرض وتكوين مخصصات مالية كافية لتغطية أي خسائر محتملة في حال عدم سداد القرض.

تقسم القروض إلى نوعين رئيسيين: قروض جارية وقروض مصنفة، القروض الجارية هي قروض يتوقع سدادها بالكامل في الوقت المحدد، بينما القروض المصنفة هي قروض تحمل خطر عدم السداد الكلي أو الجزئي، ولتحديد مدى خطورة كل قرض، تستخدم البنوك برامج حاسوبية متطورة مثل

(DELTA) و (SAB) و (SAYRON)، هذه البرامج تساعد البنوك على تقييم سلوك العملاء السابق ووضع توقعات حول قدرتهم على السداد في المستقبل، وبفضل هذه الأنظمة يمكن للبنوك اكتشاف مبكراً أي علامات تدل على احتمال عدم سداد القرض واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الخسائر، كما تساعد هذه الأنظمة البنوك على تكوين مخصصات مالية بشكل أكثر دقة، مما يحافظ على استقرار النظام البنكي، بناء على خطر كل قرض، نقسم القروض إلى ثلاث مجموعات وهي: (المادة 5 من النظام رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، 2003، ص 2)

1- الفئة الأولى: المستحقات المشكوك في تحصيلها (أو القروض المتعثرة)

وهي القروض التي ترتفع فيها درجة احتمال عدم السداد نتيجة تأخر العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية لمدة تفوق 90 يوماً، سواء تعلق الأمر بقروض قصيرة أو طويلة الأجل (مثل القروض العقارية). وتشمل هذه الفئة كذلك الاعتمادات التجارية المتأخرة، والأرصدة المدينة التي لم تشهد حركة مالية لمدة تتراوح بين 90 و180 يوماً، والقروض العقارية للأفراد التي تأخرت أقساطها لأكثر من ستة أشهر.

كما تندرج ضمنها المستحقات التي تتدهور جودتها الائتمانية بسبب تراجع الوضع المالي للعميل أو تأثر نشاطه بالظروف الاقتصادية، بما يجعل تحصيلها الكامل محل شك ويستوجب تكوين مخصصات لمواجهة.

2- الفئة الثانية المستحقات ذات المخاطر العالية:

تضم الفئة الثانية الأصول المشكوك في تحصيلها بدرجة كبيرة، والتي تنسم بمخاطر ائتمانية عالية، تشمل هذه الفئة: (المادة 5 من النظام رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، 2003، ص 2)

- القروض المتعثرة: القروض التي تأخرت أقساطها لأكثر من 180 يوماً، سواء كانت قروضا طويلة الأجل أو قصيرة الأجل؛

- الحسابات الجارية المتعثرة: الحسابات التي لم تشهد أي أنشطة ائتمانية إيجابية لفترة طويلة (180-360 يوماً)،

- الإيجارات المتأخرة: عقود الإيجار التي لم يتم سداد أقساطها المستحقة منذ 180 يوماً على الأقل؛

- القروض العقارية المتعثرة: القروض العقارية التي تأخرت أقساطها لمدة عام كامل أو أكثر؛
- المستحقات المتنازع عليها قضائيا: جميع المستحقات التي تخضع لإجراءات قضائية أو معترض عليها قانونيا؛
- المستحقات ذات الوضع المالي المتدهور: المستحقات المستحقة لأطراف مقابلة تعاني من أزمة مالية حادة، أو سبق إنذارها بشأن عدم سداد ديونها،
- 3- المستحقات المتعثرة:** تضمن في هذه الفئة الديون التي تواجه صعوبات في تحصيلها، سواء بشكل كامل أو جزئي، ولا يرجح تصنيفها كديون مستحقة السداد في الوقت الحالي، وتشمل هذه الديون تحديدا: (المادة 5 من النظام رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، 2003، ص 3)
- تشمل هذه الفئة جميع القروض التي لم يتم سداد أي من أقساطها المستحقة لمدة سنة كاملة (360 يوما)، سواء كانت قروضا طويلة الأجل يتم سدادها على أقساط شهرية، أو قروضا قصيرة الأجل تستحق السداد دفعة واحدة في تاريخ محدد؛
- الاعتمادات الإيجارية التي لم يتم سداد أي من أقساطها المستحقة خلال الـ 360 يوما الماضية؛
- القروض العقارية للأفراد التي تحولت إلى قروض متعثرة منذ 18 شهرا على الأقل بسبب عدم سداد الأقساط الشهرية؛
- الأرصدة المدينة المتراكمة في الحسابات الجارية، والتي لم تسجل عليها أي حركات دائنة منذ فترة تجاوزت 360 يوما، تغطي بالكامل الأعباء البنكية المتوجبة، كما تتضمن جزءا كبيرا من قيمة الأصل الأصلي؛
- الالتزامات المالية التي تم إسقاط أجل سدادها؛
- الأموال المستحقة والمحجوزة على طرف آخر في حالة إعلانه إفلاسه أو توقف نشاطه التجاري، والتي تشمل الديون التجارية والأجور المتأخرة وغيرها من الحقوق المالية، وفي سياق مواجهة هذا الوضع، تقوم البنوك التجارية بتنفيذ الإجراءات الآتية: (دحدوح، 2021، ص ص 224-225)
- يتم تخصيص مخصصات للمستحقات وفقا لمستوى المخاطر المتوقع، حيث تقدر المخصصات بـ 20% كحد أدنى للمستحقات ذات المخاطر المنخفضة، و50% كحد أدنى للمستحقات ذات

المخاطر المرتفعة، و100% كحد أدنى للمستحقات المتعثرة، وتحسب هذه المخصصات على القيمة الإجمالية للمستحقات بعد استبعاد الفوائد غير المحصلة والقيم الدفترية للضمانات المتاحة، (دحدوح، 2021، ص ص 224-225)

- مخطط استمرارية النشاط هو وثيقة شاملة تحتوي على مجموعة من الإجراءات والخطوات التي يجب اتخاذها عند مواجهة أي أزمة أو حادث طارئ قد يؤثر على عمل البنك، يهدف هذا المخطط إلى تحديد الوظائف والعمليات الأساسية التي يجب الحفاظ عليها، وتوفير خطط عمل بديلة لضمان استمرارية تقديم الخدمات للعملاء بأقل قدر من الانقطاع، وبموجب أحكام النظام رقم 01-14 الصادر بتاريخ 16 فبراير 2014، تخضع البنوك لمجموعة من المعايير المتعلقة بنسب الملاءة المالية، والتي تحدد الحد الأدنى من السيولة التي يجب أن تحتفظ بها لتغطية التزاماتها، (النظام 01/14 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك، 2014)، ولتعزيز استقرار النظام البنكي، تفرض اللوائح على البنوك التجارية الحفاظ على نسبة ملاءة لا تقل عن 9,5%، بحيث تغطي أموالها الخاصة القانونية بمجموع مخاطرها (القروض، السوق، العمليات)، كما يشترط أن تغطي هذه الأموال الخاصة 7% على الأقل من هذه المخاطر بشكل أساسي، مع تخصيص 2,5% إضافية كـ "وسادة أمان" لمواجهة أي تقلبات محتملة، كما تعتمد البنوك على طريقتين لتقييم مخاطر القروض: الأولى تعتمد على تقارير هيئات خارجية متخصصة، والتي توفر تقييما رقيقا لقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية، أما الطريقة الثانية، فتقوم على تقديرات داخلية تقوم بها البنوك نفسها، حيث يتم تقييم العميل بناء على مجموعة من المعايير مثل تاريخه الائتماني، وضعه المالي، وطبيعة المشروع المراد تمويله.

ثانيا: التدابير المعتمدة للحد من مخاطر السوق

تمثل متطلبات التمويل في تغطية المخاطر المتعددة التي تواجه محفظة التداول، بما في ذلك تقلبات أسعار السوق، والتغيرات في القيمة الإجمالية للمحفظة نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية، والتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي، وتشمل هذه المحفظة مجموعة متنوعة من الأوراق المالية، أبرزها السندات التي لا تخضع لتقييم اختياري بالقيمة الحقيقية، مما يعني أن قيمتها تتأثر بشكل مباشر بتغيرات أسعار الفائدة

وحركة السوق، ويمكن قياس تأثير مخاطر السوق على محفظة التداول من خلال هذين العاملين الرئيسيين:

- 1- يشكل التوسع السريع والمتزايد في الأسواق العالمية خطرا عاما يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي، فالتقلبات الحادة في الأسعار وتزايد الترابط بين الأسواق المختلفة يمكن أن يؤدي إلى أزمات مالية واسعة النطاق، مما يؤثر سلبا على الاقتصادات الوطنية وسبل عيش الأفراد.
 - 2- الخطر الخاص المرتبط بالوضع الخاصة بالمقترض؛ وتختلف درجة المخاطرة المرتبطة بسندات الدين وسندات الملكية، ففي سندات الدين، ترتبط المخاطرة بشكل مباشر بمدة استحقاق السند، أي الفترة الزمنية التي تنتظرها حتى تستعيد قيمته الأصلية، أما في سندات الملكية، فتقدير المخاطرة يكون أكثر صعوبة ويعتمد على عوامل متعددة يصعب تحديدها بدقة، ويتم تقييم مستوى الخطر الخاص بصفة جزافية من خلال تنقيط المصدر.
- يهدف حساب المخاطر الإجمالية، تم ترتيب سندات الديون حسب تاريخ استحقاقها، وتم تخصيص درجات أولوية مختلفة لكل منها،
- 0,5% بالنسبة لأجل الاستحقاق الأقل من سنة واحدة؛
 - 1% بالنسبة لأجل الاستحقاق المحصورة بين سنة وخمسة سنوات؛
 - 2% بالنسبة لأجل الاستحقاق التي تفوق خمسة سنوات،
- ولحساب الخطر الخاص تطبق التريجيات التالية:
- 0% المخاطر على الدولة الجزائرية وتجزئتها؛
 - 0,5% بالنسبة للمصدرين المنقطين من AAA إلى A+ ؛
 - 1% بالنسبة للمصدرين المنقطين من A إلى BB ؛
 - 2% للمصدرين المنقطين الذين يقل تنقيطهم عن BB ؛
 - 2% للمصدرين غير المنقطين.

البنوك التجارية التي حافظت على قيمة متوسطة لمحفظة تداولها أقل من 6% من إجمالي أصولها، سواء المدرجة في الميزانية العمومية أو خارجها، خلال النصف الثاني من العام، معفاة من متطلبات

تغطية مخاطر الوضعية للمحفظة، وبدلاً من ذلك، يتم تقييم سندات محفظة التداول وفقاً لمخاطر الائتمان المتعلقة بها. (دحدوح، 2021، ص 225)

ثالثاً: التدابير المعتمدة للحد من مخاطر التشغيلية

وفقاً لنظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية رقم 08-11 الصادر في 28 نوفمبر 2011، تسعى البنوك إلى بناء وتطبيق نظام رقابة داخلي متكامل، يهدف هذا النظام إلى تكييف آليات الرقابة مع خصوصية كل بنك، بما يتناسب مع حجم أعماله وأهميته ومستوى المخاطر التي يتعرض لها، وتشمل الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات والعمليات والمناهج التي تضمن تحقيق أهداف عدة، من بينها:

- الإشراف على جميع جوانب العمل البنكي، بما في ذلك الأنشطة اليومية والإجراءات الداخلية، لضمان الامتثال للأنظمة والقوانين؛
 - تقييم شامل لجميع المخاطر المحتملة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالعمليات اليومية، لضمان اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة؛
 - الالتزام الدقيق بالإجراءات الداخلية والتأكد من مطابقة جميع الأعمال مع الأنظمة والقوانين المعمول بها؛
 - تعزيز مبدأ الشفافية في القطاع البنكي، وتطبيق آليات متابعة صارمة للعمليات، مع ضمان جودة البيانات المالية؛
 - تبني ممارسات مستدامة للحفاظ على الأصول وتحسين كفاءة استخدام الموارد.
- تعتمد البنوك التجارية على أنظمة وإجراءات متطورة لتوقع وتقييم المخاطر المحتملة التي قد تواجهها، تسهم هذه الأنظمة في رسم خريطة شاملة للمخاطر، حيث تحدد وتقيس مجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على استقرارها، تشمل هذه العوامل طبيعة الأعمال التي تقوم بها، وكفاءة أنظمتها الداخلية، بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية العالمية والأحداث غير المتوقعة.
- (النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك التجارية، 2011)

المطلب الثاني: مدى مساهمة التنظيم الاحترازي المطبق من قبل البنوك مع معايير بازل

تعتبر معايير بازل بمثابة الإطار المرجعي الدولي للتنظيم البنكي، حيث تسعى إلى تعزيز استقرار النظام المالي العالمي عبر وضع معايير موحدة لرأس المال البنوك وإدارتها للمخاطر، وسنحاول في هذا المطلب التعرف على مدى مساهمة التنظيم الاحترازي المطبق من قبل النظام البنكي الجزائري لتوجهات بازل.

الفرع الأول: الأساليب الرقابية والاحترازية المطبقة من طرف النظام البنكي الجزائري وفق معايير بازل 2

في الوقت الذي كانت الجزائر تبذل فيه جهودا لتطبيق معايير اتفاقية بازل 1، كانت الساحة البنكية العالمية تشهد تحولات سريعة نحو اعتماد إطار تنظيمي أكثر شمولية، تمثلت في اتفاقية بازل 2، وفي هذا السياق، سعت مؤسسة النقد والأئتمان الجزائرية جاهدة لمواكبة هذه التطورات من خلال:

أولا: إصدار النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية

تهدف اتفاقية بازل 2، كما نصت مادتها الأولى، إلى تعزيز استقرار النظام المالي العالمي من خلال وضع معايير صارمة للرقابة البنكية، وتعتبر الرقابة الداخلية حجر الزاوية في هذه الاتفاقية، حيث تهدف إلى بناء نظام رقابي فعال داخل المؤسسات المالية لضمان سلامة عملياتها وحماية حقوق المساهمين والعملاء،

1- تواجه البنوك مجموعة متنوعة من المخاطر، منها خطر الاعتماد وخطر تقلبات أسعار الفائدة وخطر التسوية الناتج عن عمليات الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى مخاطر السوق الشاملة ومخاطر التشغيل ومخاطر الالتزام بالقوانين والأنظمة؛

2- تتمثل الرقابة الداخلية في هذا النظام في قيام البنوك والمؤسسات المالية بوضع وتطبيق مجموعة من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى:

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية؛
- نظام المحاسبة ومعالجة المعلومات؛
- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر؛
- نظام التوثيق والإعلام.

رغم تطوير نظام إدارة المخاطر البنكية، إلا أن تطبيقه في البنوك الجزائرية كان محدودا ومواجهها بتحديات كبيرة، خاصة في مجال تقييم ومتابعة المخاطر، لتحقيق تطبيق فعال، يتعين على البنوك تبني نظام متكامل لإدارة المخاطر يتماشى مع أساليب المخاطر المقترحة في المحور الأول، مع مراعاة خصوصية كل بنك وموارده المتاحة. (النظام رقم 02/03 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، 2002، ص ص 25-31)

كما أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03-11 سنة 2011، يهدف هذا التنظيم بشكل خاص إلى تكثيف الرقابة الداخلية على عمليات الإقراض والاقتراض بين البنوك، لا سيما في السوق النقدية، وقد جاء هذا التنظيم استكمالاً للتنظيم رقم 03-02، ليشمل تحديد سقف محدد للقروض الممنوحة والمتلقاة، وشروط كل عملية، ويهدف هذا التنظيم إلى ضمان استخدام التمويلات المتحصلة بشكل أمثل، مع مراعاة مبادئ إدارة المخاطر والسيولة، وذلك انسجاماً مع متطلبات اتفاقية بازل2.

وفي 28 نوفمبر 2011، أصدر بنك الجزائر للتنظيم رقم 08-11، الذي استهدف تعزيز الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، وعلى الرغم من استمرارية بعض المبادئ الأساسية الواردة في التنظيم السابق رقم 03-02، إلا أن التنظيم الجديد قدم رؤى أكثر وضوحاً حول تصنيف المخاطر، حيث اعتبر مخاطر سعر الفائدة جزءاً من مخاطر السوق والأحداث الخارجية جزءاً من مخاطر التشغيل، كما قدم تفاصيل إضافية حول طرق قياس هذه المخاطر، ورغم ذلك، لم يتضمن التنظيم تعليمات مفصلة لإدراج هذه المخاطر ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال، ومع ذلك، يمكن القول إن التنظيم 08-11 شكل خطوة هامة نحو مواءمة الممارسات الرقابية المحلية مع المعايير الدولية، حيث جاء التنظيم رقم 101-14 لاحقاً ليشمل هذه المخاطر ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال، مسيراً بذلك اتفاقيتي بازل 2 و3. (النظام رقم 11/03 المتضمن مراقبة مخاطر ما بين البنوك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2011) (النظام رقم 11/08 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، 2011)

ثانياً: رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية

سعيًا إلى تعزيز متانة النظام البنكي، أصدر بنك الجزائر قراراً بزيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 500 مليون دينار إلى 2,5 مليار دينار، والمؤسسات المالية من 100 مليون دينار إلى 500

مليون دينار، ولتسهيل تطبيق هذا القرار، ستقوم الدولة بتوفير رأس المال الإضافي المطلوب للبنوك العامة، في حين ستتولى البنوك الأم توفير الأموال اللازمة لفروعها الخاصة العاملة في الجزائر. على الرغم من مساعي بنك الجزائر لتطبيق معايير بازل 2، واجهت البنوك الجزائرية تحديات كبيرة في تنفيذ متطلباتها المتعلقة بتقييم المخاطر وتطوير نماذج لها، ويعود ذلك إلى الحاجة إلى تقنيات متقدمة لا تتوفر بشكل واسع في النظام البنكي الجزائري، لذا، سعى بنك الجزائر إلى تبني بعض جوانب بازل 3 الأكثر حداثة، مع مراعاة الإمكانيات المتاحة. (النظام رقم 04/01 المتضمن بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، 2004)

الفرع الثالث: الأساليب الرقابية والاحترازية المطبقة من طرف النظام البنكي الجزائري وفق معايير بازل 3 أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 04/11 سنة 24 ماي 2011، والذي يعتبر نقطة تحول في مجال إدارة السيولة، هذا التنظيم، الذي يهدف إلى تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، قد فرض على البنوك التزاما صارما بوضع نسبة سيولة لا تقل عن 100% في الأجل القصير، علاوة على ذلك، فقد أوجب على المؤسسات المالية وضع مؤشرات دقيقة لقياس وتسيير ومراقبة مستويات السيولة، مما يساهم في حمايتها من أي صدمات مفاجئة قد تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء. وتأتي هذه الخطوة التنظيمية تماشيا مع التوجهات الدولية، حيث تدعو اتفاقية بازل 3 البنوك إلى اعتماد نهج أكثر شمولية في إدارة السيولة، من خلال تطبيق نسبتين للسيولة؛ إحداهما قصيرة الأجل والأخرى طويلة الأجل، وبالتالي، فإن التنظيم الجزائري يمثل خطوة مهمة في مواكبة هذه المعايير الدولية، ويعكس التزام السلطات النقدية بضمان سلامة واستقرار النظام البنكي. (بابا أحمد، 2021، ص 215)

كما هدف التنظيم رقم 01-14 الصادر بتاريخ 16 فبراير 2014 (المادة 34 من النظام رقم 14/01 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، 2014) إلى تعزيز استقرار النظام المالي الجزائري من خلال رفع معايير الملاءة لدى البنوك والمؤسسات المالية، وقد نص هذا التنظيم على زيادة نسبة الملاءة الإجمالية المطلوبة من 8% إلى 9,5% ابتداء من أول أكتوبر 2014.

هذا الرفع في نسبة الملاءة يهدف إلى تقوية قدرة البنوك على تحمل الخسائر المحتملة الناجمة عن التقلبات الاقتصادية أو الأزمات المالية، وذلك من خلال إلزامها بامتلاك رأسمال أكبر كنسبة من

أصولها، كما يتضمن التنظيم شرطا إضافيا يقضي بأن يغطي رأس المال القاعدي للبنك على الأقل 7% من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، وهي المخاطر الرئيسية التي تواجهها المؤسسات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فرض التنظيم هامشا إضافيا بنسبة 2,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، والذي يمثل ما يسمى بـ "وسادة الأمان"، هذا الهامش يهدف إلى توفير حماية إضافية للبنوك في مواجهة صدمات غير متوقعة، مما يعزز قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها المالية للعملاء حتى في ظل ظروف صعبة.

تعمقا في تنظيم القطاع البنكي، صدرت التعليمات رقم 04/14 بتاريخ 30 ديسمبر 2014 لتحديد الإجراءات التفصيلية لتطبيق النظام رقم 01/14 المتعلق بنسب الملاءة، وتشمل هذه التعليمات مجموعة من النماذج التفصيلية، تصل إلى 11 نموذجا، يتم ملؤها بشكل دوري كل ثلاثة أشهر، هذه النماذج، التي تغطي جوانب مختلفة من حسابات الملاءة، تساهم في تقديم صورة واضحة عن الوضع المالي للبنوك والمؤسسات المالية، وعليه، فإن البنوك ملزمة بتقديم هذه النماذج إلى اللجنة البنكية وبنك الجزائر والمديرية العامة للمفتشية العامة خلال مدة أقصاها 30 يوما من نهاية كل ثلاثي، أما الملحق رقم 12 من هذه التعليمات، فيقدم شرحا وافيا للعناصر التي تدخل في حساب نسب الملاءة والطرق الصحيحة لحسابها، مما يضمن تطبيقا دقيقا لهذه المعايير. (هاني، 2017، ص 312).

- تطبيق معيار الملاءة لبازل 3 على نشاط البنوك الجزائرية: (يحيوي، 2018، ص 165-167)

أ- تعديل نسب الأموال الخاصة: من أجل تحديد كفاءات تطبيق التنظيم رقم 01-14 المتعلق بنسبة الملاءة المطبقة على المصاريف والمؤسسات المالية الجزائرية، قام بنك الجزائر بإصدار التعليمات رقم 04-14 الموافق ل 30 ديسمبر 2014 المتعلقة بنسب الملاءة حيث جاءت كالتالي:

فسرت المادة 02 من التعليمات رقم 04-14 مضمون المادة رقم 14 من التنظيم رقم 01-14 بخصوص مبلغ المستحقات التي يؤخذ بعين الاعتبار لحساب خطر القرض (القروض ما بين البنوك والقروض المقدمة للزبائن والسندات)، والذي يشمل مايلي:

مبلغ المستحقات = لاصل القرض + الفوائد السارية والتي لم يحن أجل استحقاقها.

يتم حساب العناصر المكونة لنسب الملاءة المالية وفق ما حددته اتفاقية بازل 3 كالتالي:

نسبة الملاءة $MAC\ DONOUNGH =$ الأموال الخاصة القانونية / مجموع التعرضات المرجح
(مخاطر القروض+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل)

$$\%12 \leq MAC\ DONOUNGH$$

في إطار التطلع للتوافق مع اتفاقية بازل 3 التي شددت على المعايير الاحترازية وخاصة المتعلقة بكفاية رأس المال، قامت السلطات النقدية الجزائرية من خلال اصدار تنظيم 01-14 الموافق ل 16 ديسمبر 2014 بوضع ثلاث مستويات لمعاملات الملاءة، تسمح بضمان ملاءة مالية جيدة للمصارف والمؤسسات المالية وهي كيلي:

- معامل أدنى عام للملاءة في حدود 9,5%؛
- معامل أدنى خاص للملاءة في حدود 7%؛
- وسادة أمان أو معامل أمان في حدود 2,5%.

حسب المادة 06 من التنظيم رقم 01-14 الموافق ل 16 ديسمبر 2014 والتعلق بنسب الملاءة تمنع للجنة البنكية بخصوص منح مهلة للمؤسسات الخاضعة لتمكينها من الامتثال التي نصت عليها اتفاقية بازل 3 على أن يكون آخر أجل لتطبيقها مع بداية سنة 2019، وبالمقابل حدد التنظيم ثلاث فئات للمخاطري: مخاطر القرض، مخاطر السوق والمخاطر العملية أو التشغيلية.

ب- المعدل الأدنى المطلوب:

- ارتفاع نسبة الأموال الخاصة القانونية المفروضة ضمن اتفاقية بازل 3، حيث انتقلت من نسبة 8% التي جاءت في اتفاقية بازل 2 الى نسبة 10,5% حسب بازل 3، وذلك بسبب فرض وسادة أمان بنسبة 2,5% . دون أن ننسى تغير في مستويات مكونات الأموال الخاصة القانونية خاصة الأسهم العادية التي ارتفعت بنسبة 2% . وهو ما يبين تدعيم في نوعية الأموال الخاصة المطلوبة.
- مخصصات رؤوس الأموال التي تضطر البنوك إلى تكوينها يستوجب اقتطاع المزيد من أموالها الخاصة للتوافق مع المعدل الأدنى المطلوب وفق بازل 3، ولو أن عملية التوافق مع هذه النسبة تتم بصفة تدرجية الى غاية 2018، إلا أن ذلك يشكل عبئا إضافيا على البنوك ويؤدي بدوره إلى التأثير على قدرتها التمويلية.

- تراجع القدرة التمويلية الكلية للبنوك حسب المتطلبات المفروضة في إطار بازل 3.

- تطبيق معيار السيولة لبازل 3 على نشاط البنوك الجزائرية: (يحياوي ، 2018 ، ص 174-180)

عمدت السلطات النقدية الى اصدار التنظيم رقم 04-11 الموافق ل 24 أفريل 2011 المتضمن لعملية تحديد قياس إدارة والرقابة على خطر السيولة. كما قامت أيضا بإصدار التعلية رقم 07-11 الموافقة ل 21 ديسمبر 2011 التي جاءت بهدف توضيح آليات وطرق حساب هذه النسبة وفق نماذج محددة، مع تبيان عملية ترجيح العناصر المكونة لها وآجال التصريح بها للهيئات الرقابية. حددت هذه التعلية في موادها العناصر المكونة لمعامل السيولة الأدنى وبينت كيفية حسابه وآجال إرساله إلى هيئات الرقابة البنكية مثله في بنك الجزائر.

ويحسب معامل السيولة على المدى القصير وفق المعادلة التالية:
معامل السيولة الدنيا = (الأصول السائلة المحققة على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة) / (الخصوم المستحقة لدى الطلب وعلى المدى القصير والتزامات المقدمة)
معامل السيولة الدنيا > 100.

يتم التصريح بمعامل السيولة وفق الملاحق المذكورة ضمن جدول يتضمن تفصيل عناصر البسط والمقام.

كون عملية تطبيق معامل السيولة على المدى القصير انطلق بصفة تدريجية منذ سنة 2015 الا انها عرفت صعوبات واجهتها البنوك التجارية لاعتماد مكونات هذه النسبة لذا وقف فريق صندوق النقد الدولي عند قيامه بعملية تقييم القطاع المالي.

وتتضمن عملية تقييم السيولة للبنوك في اطار مهمة مراقبي بنك الجزائر (الرقابة الميدانية) على المراحل التالية :

- مرحلة تحضير المهمة : يقوم المراقبون بالاستناد الى الاطار التنظيمي المتعلق بالسيولة وكافة التنظيمات المرتبطة بها، خاصة المتعلقة بمعيار الملاءة، المخاطر الكبرى، تصنيف المستحقات والمساهمات، والقيام بتجميع المعلومات من مختلف المصادر المتكونة من التقارير الدورية المصرح بها والتقارير الداخلية للبنك.

- مرحلة تنفيذ المهمة: يقوم المراقبون بإجراء الأول نوعي والآخر كمي:

التحليل النوعي: يجرى استناد الى استبيان خاص بإدارة السيولة الذي يقدمه المراقبين التابعين للمديرية العامة للمفتشية الخارجية الى المسؤولين على السيولة على مستوى البنك، ويتضمن خمس محاور:

- 1- تنظيم، السياسات، الإجراءات والتقارير؛
- 2- مخطط التمويل لحالات الطوارئ؛
- 3- اختبارات الضغط الداخلية المعدة من طرف البنك؛
- 4- إدارة مخاطر السيولة؛
- 5- الرقابة الداخلية.

عند الانتهاء المراقبين من عملية تحليل عناصر النوعية بتقييم مخاطر السيولة والوقوف على مدى تحقق الأهداف المحددة لكل عنصر من عناصر الاستبيان، ينتقلون إلى التحليل الكمي الذي يعتبر مكمل للتحليل النوعي.

التحليل الكمي: يركز على تحليل ومراقبة النسب القانونية التي تنص عليها تنظيمات بنك الجزائر

وهي:

- نسبة السيولة؛
- السقف الكمي (يبين قدرة البنك على التمويل)؛
- القدرة على الاستدانة؛
- معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة؛
- هيكل الأصول والخصوم.

بعد الانتهاء من عملية التحليل الكمي ومراقبة النسب الاحترازية ينتقل المراقبون الى المرحلة الثالثة الخاصة بالتنقيط.

3- مرحلة التنقيط: بعد الانتهاء عملية العناصر الكمية والعناصر النوعية، يقوم المراقبون بمنح

نقطة تتراوح من 01 الى 05 تعكس وضعية السيولة لدى البنك موضوع التقييم في المحاور التالية:

نسبة السيولة، والحدود الكمية (قروض/الودائع)، والقدرة على الاستدانة، هيكل الأصول، هيكل الخصوم، مخطط إدارة الأموال الخاصة.

اذن من خلال الاطار التنظيمي الجديد للسيولة البنكية وخاصة اعتماد بنك الجزائر على الرقابة بالتركيز على المخاطر لتقييم السيولة، نستنتج أن قياس وإدارة المخاطر السيولة قد سجلت تحسنا كبيرا وخطوة هامة نحو التوافق مع توصيات لجنة بازل ضمن إطار اتفاقية بازل 3 وخاصة معيار السيولة العالمي التي اعتمدته.

المبحث الثالث: واقع اتخاذ قرار التمويل لعينة من البنوك الجزائرية

يعد اتخاذ قرار التمويل من بين أبرز المهام الجوهرية في العمل البنكي، نظراً لما يترتب عنه من آثار مباشرة على الأداء المالي للمؤسسة البنكية وعلى البيئة الاقتصادية بشكل عام. وفي السياق الجزائري، يكتسي هذا القرار أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها البنوك العمومية، ما يستدعي دراسة معمقة لآليات اتخاذ هذا النوع من القرارات داخل هذه المؤسسات. وعليه، سيندرج هذا المبحث ضمن إطار تشخيص وتحليل واقع اتخاذ القرارات التمويلية في بعض البنوك الجزائرية، من خلال دراسة عينة مكونة من بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، والبنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR).

وسوف نسلط الضوء تحديداً على الكيفيات المعتمدة في معالجة طلبات التمويل، والهياكل التنظيمية المسؤولة عن اتخاذ القرار، وكذا طبيعة المعايير المعتمدة في تقييم المخاطر ومراقبة الالتزامات، وابتداءً سنتناول بالتفصيل واقع اتخاذ القرارات التمويلية في بنك القرض الشعبي الجزائري، مع التوقف عند مهام المجموعة الجهوية للاستغلال لولاية سطيف كنموذج عملي، ثم ننتقل إلى تحليل التجربة التمويلية لكل من بنك التنمية المحلية والبنك الفلاحي للتنمية الريفية، مستندين إلى بيانات ووثائق داخلية تم جمعها من هذه المؤسسات، مما يسمح بتكوين صورة أكثر واقعية عن طرق العمل المتبعة في الميدان.

المطلب الأول: واقع اتخاذ القرارات التمويلية في بنك القرض الشعبي الجزائري

من خلال طيات هذا المطلب سنتطرق إلى واقع اتخاذ القرارات التمويلية في بنك القرض الشعبي الجزائري من خلال الخوض في تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري وكذا مهام مجموعة الاستغلال لولاية سطيف، بالإضافة إلى مستويات اتخاذ قرار التمويل لذات المجموعة، لنستعرض بعدها دراسة حالة اتخاذ القرارات التمويلية وفقاً لما تم الحصول عليه من وثائق داخلية من طرف ذات المجموعة.

الفرع الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري

سنستعرض من خلال تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري كل من نبذة حول هذا البنك، بالإضافة إلى هيكله التنظيمي.

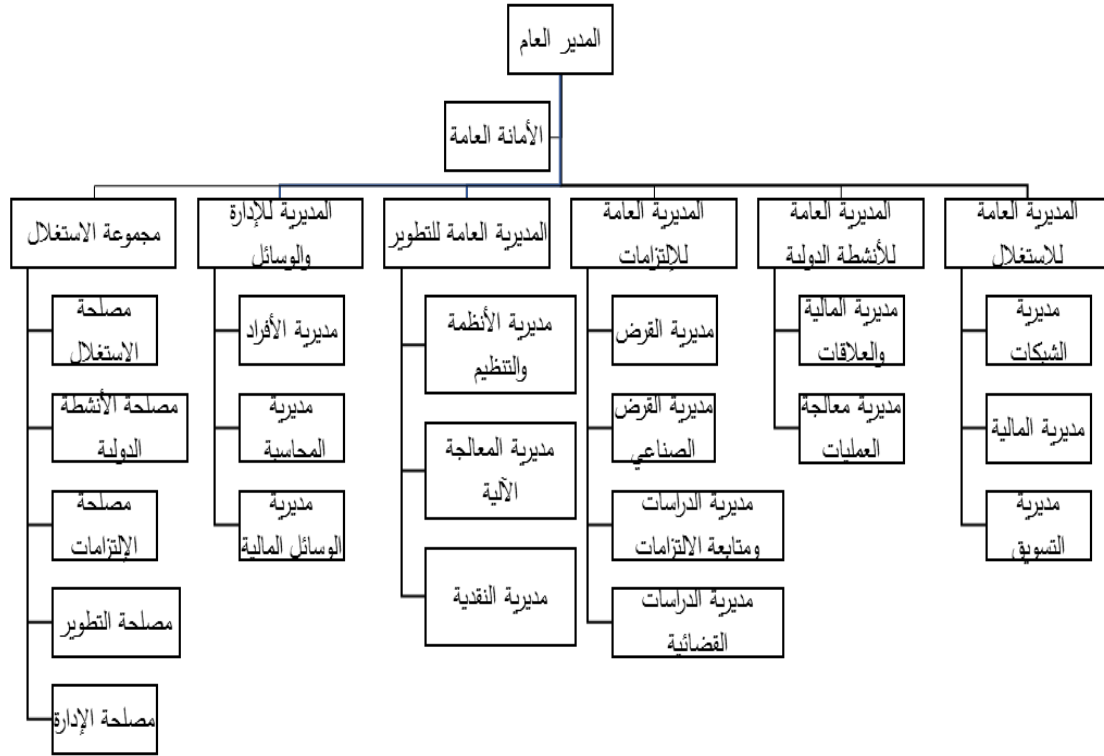
أولاً: نبذة عن بنك القرض الشعبي الجزائري

بتاريخ عريق يعود إلى عام 1966، وبفضل رأسمال اجتماعي قوي يقدر بـ 200 مليار دينار، استطاع بنك القرض الشعبي الجزائري أن يبني سمعة طيبة كأحد أبرز المؤسسات المالية في الجزائر. وقد كان هذا التميز نتيجة للاستثمار المستمر في الموارد البشرية وتطوير الخدمات البنكية المقدمة. انطلاقاً مما سبق يتميز بنك القرض الشعبي الجزائري بمجموعة من الصفات المميزة التي تتمثل في: (نبذة عن البنك، 2024)

- الحداثة والخبرة والمهارة والالتزام بالخدمة الجوارية؛
- يسعى بنك القرض الشعبي الجزائري جاهداً لتلبية احتياجات عملائه من مختلف القطاعات (خاصة، مؤسسات، مهنيين) من خلال تقديم باقة متنوعة من المنتجات والخدمات البنكية؛
- يشمل بنك القرض الشعبي الجزائري شبكة واسعة من الفروع، حيث يتجاوز عدد وكالاته المنتشرة في كافة أنحاء الوطن 162 وكالة؛
- يعزز البنك تواجده الرقمي من خلال منصات إلكترونية وخطوط اتصال مباشرة؛
- بلوغ الأهداف المنشودة، يعتمد البنك على فريق عمل ضخم يتجاوز 4451 موظفاً؛
- يتميز بنك القرض الشعبي الجزائري بخدماته البنكية الشاملة والمخصصة لجميع أنواع المؤسسات؛
- بلغ إجمالي حجم الأعمال البنكية في عام 2022 مبلغ 70.148 مليون دينار جزائري، محققاً أرباحاً صافية قدرها 37.500 مليون دينار جزائري؛
- يتميز البنك الشعبي الجزائري بدوره النشط في المجتمع، حيث يعتبر شريكاً رئيسياً في تمويل المشاريع التي تهدف إلى التطوير والارتقاء بالاقتصاد.
- يحظى بنك القرض الشعبي الجزائري بسمعة جيدة على المستوى الدولي نظير ما يلي:
- يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري حلولاً تمويلية شاملة للعمليات الدولية؛
- يتعهد البنك بتغطية مخاطر عدم سداد المستوردين للموردين؛
- يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري لعملائه ثلاث طرق رئيسية للسداد على الصعيد الدولي، وهي:

- القروض المستندية؛
 - الدفع عن طريق القرض المستندي؛
 - التحويلات الحرة.
- تضمن البنك فريقاً من 20 مراسلاً أجنبياً ذوي سمعة دولية، ويتعاملون على نطاق واسع بالعديد من البنوك الأجنبية، مثل:
- فيما يتعلق بالتعاملات بالعملة الأوروبية: نجد أسماء بارزة مثل: بي إن بي باريس، سويسيتي جنرال، ناتيكسيس، دوتش بنك، فورتيس بنك، القرض الفلاحي، أبي سي بنك، كورمز بنك، بيلوس بنك، يوني كريدي... إلخ
 - للتعاملات بالدولار الأمريكي: نجد أسماء بارزة مثل جي بي مورجان تشيس، بنك مانهاتن، ستاندرد تشارترد، سيتي بنك، وبنك أمريكا؛
 - للتعاملات بالعملة البريطانية: هناك بنك باركليز وميدلاند؛
 - بالنسبة للتعاملات بالفرنك السويسري: يتعامل البنك مع بنوك متخصصة ككريدي سويس، اتحاد البنوك السويسرية، وBACE أما بالنسبة للتعاملات بالدولار الكندي فيتعامل البنك مع البنك الوطني الكندي.
- ثانياً: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري
- الشكل أدناه يلخص ما سبق:

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية من بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف.

الفرع الثاني: مهام مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف وواقع اتخاذ قراراتها التمويلية

في طيات هذا الجزء من الدراسة سنتناول مهام مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف وكذا واقع اتخاذ قراراتها التمويلية.

أولاً: مهام حول مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف

من خلال مهام مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف سنستعرض كل من نبذة حول هذه المديرية وهيكلها التنظيمي، وكذا الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة لها.

1. نبذة عن مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف:

في يوم عيد الثورة المجيدة، 8 جويلية 1999، وفي خطوة تاريخية لتعزيز الخدمات البنكية المقدمة لسكان ولاية سطيف، تم تدشين مقر مجموعة الاستغلال والوكالة الرئيسية لبنك القرض الشعبي الجزائري (الرمز البريدي 832) على يد وزير المالية آنذاك، السيد عبد الكريم حشاوي. وقد مثل هذا

الحدث نقطة تحول في تاريخ البنوك بالولاية، حيث باتت المديرية تشرف على شبكة واسعة تضم الوكالات التالية: وكالة 303، وكالة 364، وكالة 376، وكالة 347، المسيلة، بوسعادة، عين الكبيرة، برج بوعريريج، عين أزال، عين ولان، وذلك بهدف تسهيل ولوج المواطنين إلى الخدمات البنكية وتلبية احتياجاتهم المتزايدة. (وفقا لوثائق داخلية لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف).

وتقوم هذه المجموعة بمجموعة واسعة من المهام، من بينها:

- تقديم القروض: لتلبية احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات، سواء كانت قروضا استهلاكية أو استثمارية أو عقارية؛
- إدارة الحسابات: وتوفير الخدمات البنكية الأساسية كالحسابات الجارية والتوفير والبطاقات البنكية؛
- تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية: لتسهيل معاملات العملاء وتوفير الوقت والجهد؛
- المشاركة في التمويل: للمشاريع الاستثمارية والاقتصادية التي تساهم في تنمية الولاية؛
- دعم المؤسسات: الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل والتوجيه اللازمين؛
- التعاون مع المؤسسات المحلية: للعمل على تطوير القطاع المالي بالولاية.

2. الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف

يشمل الهيكل التنظيمي لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف ما يلي: (وفقا لوثائق داخلية لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف).

- المدير: يتحمل المدير مسؤولية الإشراف العام على كافة العمليات البنكية والأنشطة التي يقوم بها البنك على مستوى المنطقة الجغرافية المحددة للمجموعة. تتضمن مهامه الرئيسية التخطيط والاستراتيجية لتطوير أعمال البنك، الإشراف على تنفيذ السياسات البنكية، ضمان تقديم خدمات بنكية عالية الجودة للزبائن، إدارة الموارد البشرية، المتابعة الدورية للأداء المالي، والتنسيق مع الإدارة المركزية للبنك؛

- الأمانة: تعد الأمانة العامة لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري بمثابة العمود الفقري للإدارة، حيث تتولى مجموعة واسعة من المهام الإدارية والقانونية والمالية. تشمل مهامها الإشراف على سير العمل اليومي للمديرية، وتنسيق الأنشطة بين مختلف الإدارات، وإعداد التقارير

الإدارية والمالية، ومتابعة تنفيذ القرارات والإجراءات، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والإداري للموظفين. كما تلعب دوراً حيوياً في ضمان الامتثال للتشريعات والقوانين المعمول بها في القطاع البنكي، وحفظ السجلات والمستندات الرسمية للمديرية؛

• المديرية الفرعية للاستغلال: وهي تضم:

- خلية الدراسات وتحليل القرض: تتولى خلية الدراسات وتحليل القرض في مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري مهمة دراسة وتحليل جميع طلبات القروض المقدمة للبنك على مستوى المنطقة، وذلك بهدف تقييم جدوى هذه المشاريع وتحديد المخاطر المرتبطة بها. وتشمل مهام الخلية أيضاً متابعة تنفيذ المشاريع الممولة وتقييم أدائها، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات والدعم الفني للمقترضين. وبذلك تساهم الخلية بشكل فعال في اتخاذ القرارات الائتمانية الصائبة وحماية مصالح البنك وضمان استدامة المشاريع الممولة؛

- الخلية القانونية: تتولى الخلية القانونية لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري مهمة تقديم الدعم القانوني الشامل لكافة الأنشطة والمهام التي تقوم بها المديرية. تتجلى هذه المهام في تقديم الاستشارات القانونية في مختلف المجالات المتعلقة بالعمل البنكي، وإعداد العقود والمراسلات القانونية، ومتابعة القضايا القانونية المتعلقة بالمديرية، والتأكد من التزام المديرية بالقوانين والأنظمة المعمول بها، بالإضافة إلى القيام بأي مهمة قانونية أخرى تكلف بها من قبل الإدارة؛

- خلية المنازعات: تتولى خلية المنازعات في مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري مهمة دراسة وتسوية جميع المنازعات والشكاوى التي يرفعها زبائن البنك، سواء كانت تتعلق بعمليات القرض أو أي خدمات بنكية أخرى. تعمل الخلية على إيجاد حلول عادلة وسريعة لهذه المنازعات، وذلك من خلال التحقيق في الوقائع، والاستماع إلى جميع الأطراف، وتطبيق الإجراءات القانونية المعمول بها. كما تسعى الخلية إلى منع تكرار هذه المنازعات من خلال اقتراح الحلول المناسبة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للزبائن؛

- خلية التنشيط التجاري: تُعنى خلية التنشيط التجاري في مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري بتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي وتطويره من خلال مجموعة من المهام المتكاملة، والتي تشمل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وتقديم الاستشارات المالية للمؤسسات

والشركات، وتسويق المنتجات البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تنظيم اللقاءات والورشات التكوينية لتوعية المؤسسات بأهمية التمويل البنكي وأدواته، وذلك بهدف المساهمة في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاستثمار في المنطقة؛

- **خلية الهندسة المعمارية:** تتولى خلية الهندسة المعمارية في مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري مهمة التخطيط والإشراف على جميع المشاريع العقارية والبنائية التابعة للبنك على مستوى المنطقة، بما في ذلك تصميم الفروع الجديدة وتجديد الفروع القائمة، وإعداد الدراسات المعمارية والهندسية اللازمة، ومتابعة تنفيذ المشاريع وفق المعايير المحددة، وضمان جودة العمل والتسليم في الوقت المحدد، وذلك بهدف توفير بيئة عمل مناسبة للموظفين وخدمات بنكية ذات جودة عالية للزبائن، وتعزيز الهوية البصرية للبنك؛

• **المديرية الفرعية للإدارة:** وهي تشمل ما يلي:

- **خلية المستخدمين:** تُعد خلية المستخدمين في مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري حلقة الوصل الأساسية بين الموظفين والنظم المعلوماتية للبنك. تتولى الخلية مهام متنوعة تشمل تقديم الدعم الفني للمستخدمين في حل المشكلات التي تواجههم أثناء استخدام التطبيقات والبرامج، وتوفير التدريب اللازم على هذه التطبيقات، بالإضافة إلى تلقي مقترحات المستخدمين وتحليلها وتقديم الحلول المناسبة. كما تساهم الخلية في تطوير وتحديث النظم المعلوماتية بما يتلاءم مع احتياجات العمل المتغيرة، وتعمل على ضمان استمرارية عمل هذه النظم وكفاءتها؛

- **خلية المراقبة:** تُعتبر خلية المراقبة في مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري بمثابة العين الساهرة على العمليات البنكية اليومية، حيث تتولى مهمة متابعة وتقييم أداء مختلف الوحدات التابعة للمديرية، وضمان امتثالها للإجراءات والقوانين البنكية المعمول بها. كما تعمل الخلية على اكتشاف أي خروقات أو مخالفات محتملة، وتقديم التوصيات اللازمة لتصحيحها، بالإضافة إلى دورها في تحليل المخاطر التي قد تواجه البنك واقتراح الحلول المناسبة للحد منها. وبالتالي، تساهم خلية المراقبة بشكل فعال في الحفاظ على سلامة وصحة النظام البنكي وتعزيز الثقة في البنك؛

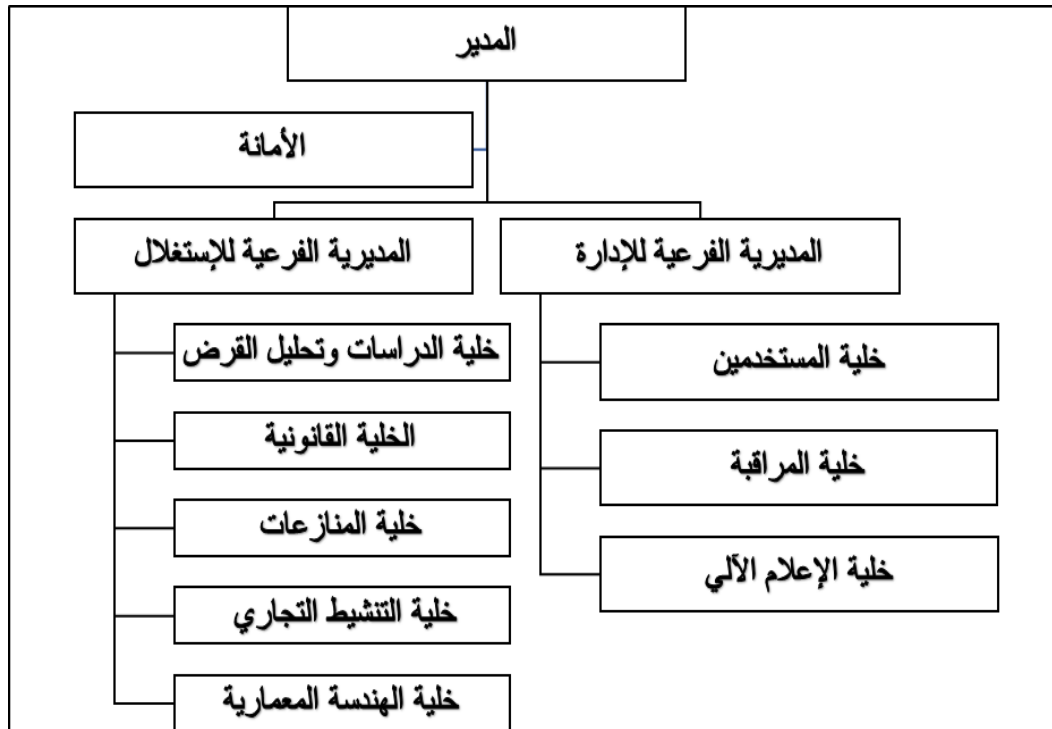
- **خلية الإعلام الآلي:** تُعتبر خلية الإعلام الآلي في مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري بمثابة القلب النابض للتواصل الرقمي للمؤسسة على مستوى المنطقة. تساهم هذه الخلية

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

بشكل فعال في إدارة وتطوير المنظومة الإعلامية للمديرية، حيث تتولى مهام حيوية تشمل تصميم وتطوير المواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية، وإدارة المحتوى الرقمي، وتنظيم الحملات التسويقية والإعلانية عبر القنوات الرقمية، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني للمستخدمين وتلبية احتياجاتهم المتعلقة بالخدمات الإلكترونية. كما تعمل الخلية على رصد وتحليل البيانات الرقمية لتقييم الأداء وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن، مما يساهم في تعزيز الكفاءة والشفافية في عمليات البنك.

وفقا لما سبق يمكن وضع الهيكل التنظيمي لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لوفقا للشكل الموالي:

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف.

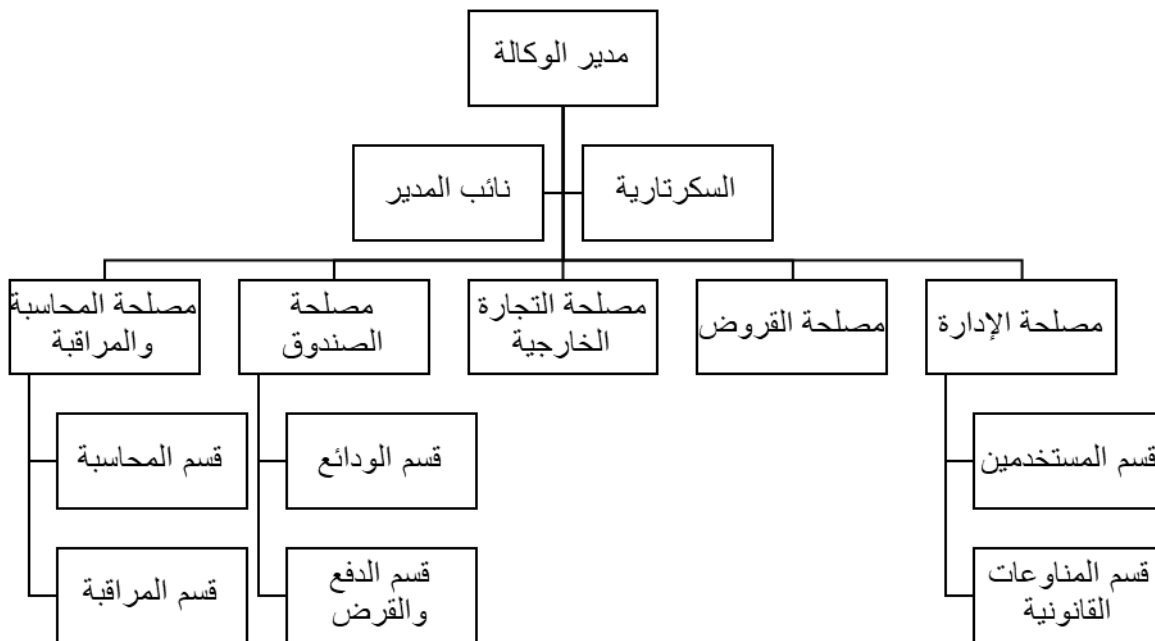
3. الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري

لولاية سطيف

يندرج ضمن الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري ما يلي:

الشكل أدناه يوضح الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف:

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية من بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف.

ثانيا: مستويات اتخاذ قرار التمويل في مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية

سطيف

سنتطرق وفقا لهذه الجزئية من الدراسة إلى مستويات اتخاذ قرار التمويل في مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف، وذلك من خلال التعرض إلى الأسس التنظيمية لمنح الائتمان في بنك القرض الشعبي الجزائري، وكذا استعراض دراسة حالة اتخاذ القرارات التمويلية في المديرية الجهوية لذات البنك، مع تقييم نقاط قوة وضعف اتخاذ القرارات التمويلية في ذات المديرية.

1. الأسس التنظيمية لمنح الائتمان في بنك القرض الشعبي الجزائري: سنتطرق من خلال الأسس التنظيمية لمنح الائتمان لبنك القرض الشعبي الجزائري إلى:

أ. هيكلية توزيع منح الائتمان: يتم توزيع الاعتمادات في إطار النصوص التنظيمية المنظمة لأنواع القروض المختلفة. وتحدد هذه النصوص شروط وإجراءات منحها وتنفيذها ومعايير مراقبة هذه الاعتمادات، وذلك وفقا للضوابط الاحترازية على مستويين هما:

✓ على المستوى المركزي: يتم ضمان توزيع الائتمان، على المستوى المركزي، من خلال:

- مديرية الائتمان للصناعات والخدمات؛
- مديرية الائتمان للبناء والأشغال العمومية والري؛
- مديرية تمويل المؤسسات الكبرى؛
- مديرية القروض النوعية والخواص.

✓ على المستوى لامركزي: يتم توزيع الائتمان على المستوى لامركزي من خلال مجموعات

الاستغلال والوكالات التابعة لها، مع لجنة الائتمان.

ب. الضوابط الأساسية لمنح الائتمان: الضوابط الأساسية لمنح الائتمان مبينة أدناه:

- الغرض التنفيذي لهذه الصلاحيات هو التصديق على الملفات الائتمانية المحدثة طبقا للنصوص التنظيمية المعمول بها، ولا يجوز المصادقة بأي قرض في حالة عدم وجود ملف كامل ومنتظم؛

- يجب أن تدخل قرارات منح الائتمان في إطار قواعد الإدارة الاحترازية التي أقرها بنك الجزائر. نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر الذي وضعه البنك، وفقاً لتعليمات بنك الجزائر رقم 11/08 المؤرخة في 28 نوفمبر 2011، يجب احترامها بدقة؛
- يجب أن تكون خطوط الائتمان التي سيتم منحها مرتبطة بحركات الأعمال تم تطويره فعلياً من خلال العلاقة على مستوى مكاتب البنك بالإضافة إلى خطة عبء العمل الفعالة وفي حدود المعايير المقبولة من قبل البنك؛
- يجب فحص حالة حقوق الملكية وصافي الأصول للعملاء المتقدمين للحصول على الائتمان بعناية؛
- يجب فحص الاحتياجات الائتمانية للعملاء متعددي الوكالات والمصادقة عليها وفقاً لمستويات التفويض ويجب إنشاء تفويضات ائتمانية لصالح الوكالة التي تدير الحساب المركزي المفتوح لصالح المكتب الرئيسي للشركة.
- عندما تطلب العلاقة إقامة منافسات لصالح وحداتها المقيمة لدى عدة وكالات تابعة لنفس مجموعة التشغيل أو عدة مجموعات تشغيل، بعد موافقة الملف، ستقوم الوكالة التي تدير الحساب المركزي بإرسال نسخ من خطابات الاعتماد إلى الوكالات إدارة الحسابات الثانوية لتوفير الائتمان، مع التوسع في مجموعة التشغيل المرفقة بها، مع إضفاء الشروط التالية:
- يجب سداد السحب على المكشوف في تاريخ استحقاقه ويجب أن تتغير طبيعته تدريجياً لتصبح اعتمادات نقدية استثنائية تهدف إلى تلبية الاحتياجات الفورية للعملاء؛
- يجب أن يكون الجمع المنهجي للضمانات لتغطية مخاطر الائتمان إلزامياً، وفقاً لمتطلبات البنك، ويجب أن تكون مرتبطة بالشكل القانوني للشركة، وسلامتها المالية، والمخاطر الكامنة في سوقها، وأهمية أصولها أيضاً. حسب طبيعة الاعتمادات الممنوحة أو المقرر منحها؛
- يجب التحقق من وثائق الضمان القانوني والاحتفاظ بها على مستوى الخدمات القانونية الإقليمية وتحديثها عند انتهاء صلاحيتها. يتم إرسالها من خلال وسيلة تنظيمية، تسمى عادة جدول نقل الضمان، والتي يجب أن تتضمن عبارة "نظامية ومحفوظة؛

- يجب ألا تتعرض شروط التأسيس والتقييم من قبل خبراءنا المعتمدين والتحقق من الضمانات الحقيقية المكتتب بها لتغطية مساعدات البنك إلى أي إخلال؛
- ويجب تعزيز وتطوير استخدام الضمانات المالية؛ التي تشكل الوسيلة المثلى لتغطية مخاطر الائتمان، وتطويرها باستمرار؛
- إن استشارة المركز المركزي لمخاطر المؤسسات والعائلات لبنك الجزائر هو التزام يجب أن تلتزم به هياكل البنك المخولة بتوزيع القروض، قبل منح الائتمان المتعلق بتنظيم وتشغيل مركزية مخاطر المؤسسات والعائلات.

ج. مستويات التفويضات الائتمانية: تكمن مستويات التفويضات الائتمانية في:

- ✓ معايير التقدير: يتم تحديد التصنيفات الائتمانية بناءً على عناصر التقييم التالية:
- العناصر التجارية: وهي كل من محفظة الأعمال الموكلة إلى شباكها، إلى جانب حجم ونوعية الالتزامات الجارية؛
- العناصر المهنية: وهي تشمل مستوى مؤهلات إدارة مجموعات التشغيل والوكالات، ناهيك عن دراسة القدرات الموجودة على مستوى الهياكل الائتمانية.
- ✓ جهات اتخاذ القرار في منح الائتمان: تتولى هيئات اتخاذ القرار في مسائل توزيع الائتمان (لجان الائتمان) المنشأة مسؤولية فحص ملفات الائتمان وإبداء موافقتها أو رأيها على مستويين، هما:
- على المستوى لامركزي: يقع اتخاذ قرارات منح الائتمان من اختصاصات اللجان التالية، وفي حدود الحدود المسموح بها:

➤ لجنة ائتمان الوكالة وتتكون من:

- مدير الوكالة؛
- عضو من مصلحة الصندوق؛
- عضو من مصلحة القرض؛
- عضو من مصلحة التجارة الخارجية.

- لجنة مجموعة الاستغلال للمجموعة وتضم:
 - مدير مجموعة الاستغلال؛
 - عضو من المديرية الفرعية للاستغلال؛
 - عضو من خلية متابعة وتحليل الائتمان؛
 - عضو من خلية المتابعة القانونية؛
 - عضوان من بين المكلفين بالدراسات والتحليل.
- على المستوى المركزي: يقع اتخاذ القرار بشأن منح الائتمان ضمن صلاحيات اللجان التالية:
 - لجنة أئتمان التزامات المديرية العامة للبنك، في الحدود المصرح بها وتتكون من:
 - المدير العام المساعد للالتزامات رئيساً؛
 - المدير العام المساعد للإدارة، مدير التمويل للمؤسسات الكبرى عضواً؛
 - مدير قروض الاستثمار والخدمات؛
 - مدير تمويل البناء والأشغال العمومية والري.
 - لجنة الإدارة العامة للائتمان، لجميع الملفات التي يتجاوز فيها مبلغ الائتمان تصنيف لجان الائتمان الأخرى.
- د. الطعن: يجوز للعملاء الطعن في القرارات التي اتخذتها لجان الائتمان المختلفة أمام اللجنة الهرمية الأعلى مباشرة من تلك التي قررت في البداية، باستثناء لجنة الائتمان التابعة للإدارة العامة التي تقوم بنفسها بفحص طلبات الاستئناف التي تقع ضمن تفويضها.
- يجب تقديم الطعن لدى الوكالة المحلية. وتقوم الأخيرة، بعد التأكد من مبررات هذه الطعون وإصدار رأي مسبب، بإرسالها إلى مجموعة التشغيل ذات الصلة، مصحوبة إذا لزم الأمر بملف الائتمان، الذي سيتم فحصه من قبل لجنة الائتمان المختصة، على أساس الآراء المنطقية.
- ه. سقف الائتمان: تختلف نسب الدعم اعتماداً على ما القروض استثمارية، كما يلي:
 - ✓ اعتمادات الاستثمار: لا يمكن تقييم تحديد عتبة تدخل البنك في تمويل المشروع باستخدام نفس المعايير المنصوص عليها لتمويل دورة التشغيل. كذلك البيانات المحاسبية المقدمة من قبل

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

المروجين التي يتم التنبؤ بها، يجب أن يعتمد نهج تقييم المخاطر على دراسة الربحية التي يجب أن تسلط الضوء على المؤشرات الإيجابية القادرة على طمأنة البنك فيما يتعلق بسداد الائتمان المحتمل.

على الرغم من الاستنتاجات المستخلصة من تحليل ربحية المشروع، فإن اتخاذ القرار يجب أن يأخذ في الاعتبار التكلفة الإجمالية للمشروع وتكلفة المعدات التي سيتم تمويلها وكذلك تحليل جميع مكونات المخاطر المرتبطة بالمشروع. تمويل المشروع (قدرات العميل وفريق الإدارة على تنفيذ المشروع، والسوق والمنافسة، والمنتج واتساق الضمانات لتغطية المخاطر).

وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن تتجاوز مستويات التمويل، في حدود النسبة الدنيا، معدلات التدخل المدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): معدلات التدخل لتمويل الاستثمارات

النشاط	تكلفة المشروع	قيمة المعدات
صناعي	60% إلى 70%	80% إلى 100%
سياحي	60%	80% إلى 100%
العقاري	80%	-
المواصلات	-	50%
العيادات ومراكز التصوير	60%	80% إلى 100%
B.T.P.H	70%	80%
أخرى	50% إلى 70%	50% إلى 70%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف.

مدة طلبات التمويل لعمليات التطوير العقاري الاعتماد هي أربع (04) سنوات ويمكن أن تصل إلى سبع (07) سنوات، اعتماداً على اتساق المشروع وتعقيده؛ يتم تحديد مدة الاستخدام والتأجيل بثلاث (03) سنوات ويمكن تمديدتها، على أساس كل حالة على حدة، لمدة أقصاها سنتين (02) إضافيتين؛ تبدأ فترة السداد من نهاية فترة الاستخدام والتأجيل. تم تحديده بسنة واحدة (01)، موزعة على أقساط ربع سنوية ويمكن تمديدتها مرة واحدة لمدة سنة (01) إضافية، وفقاً لتقدير لجنة الائتمان الإدارية العامة.

ويبقى من المفهوم أن جزء التمويل الذاتي يجب أن يدفع في الحساب من قبل المستفيد من القرض، بهدف استخدامه في إطار المشروع، تحت رقابة البنك.

بالنسبة للمشاريع التي بدأ تنفيذها دون مرور مبلغ المصاريف عبر الحساب البنكي، يجب تحديد تقييم حصة لها في التمويل الذاتي من خلال تقييم خبير.

لن يقوم البنك بإعداد الاعتمادات البنكية إلا بعد الاستخدام الفعال أو الدفع في حساب حصة التمويل الذاتي (أو بما يتناسب مع تحرير الائتمان). كذلك يمكن إعادة هيكلة القروض (إعادة الجدولة والدمج والتوحيد) لغرض تسهيل سداد القروض الأولية عندما يواجه العملاء صعوبات.

وتقع القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة الاعتمادات ضمن مسؤولية لجنة الائتمان التي تتفوق بشكل هرمي على تلك التي سمحت بالائتمان الأولي ويجب أن تكون مصحوبة بملف رسمي وخطة عمل محدثة.

الخطوات المؤدية إلى تنفيذ القرض المعاد هيكلته بمثابة لمنح القرض (المصادقة عليه من قبل لجنة الائتمان المعتمدة) وتخضع لشروط البنك العامة المعمول بها.

و. تطبيق القواعد الاحترازية: تحترم لجان الائتمان في إطار تفويضها، حدود المخاطر التي تحددها اللوائح الاحترازية التي تحدد المخاطر على الطرف المقابل (العميل) على أنها جميع الالتزامات التي تم التعهد بها تجاه الطرف المقابل أو مجموعة من الأطراف المقابلة المستفيدة: المستفيدون (الطبيعيون أو الاعتباريون) (الأشخاص). المنتمين إلى نفس مجموعة الأعمال، يجب اعتبارهم نفس المستفيد كما هو محدد في المادة 2 من المرسوم رقم 14/02 المؤرخة في 16 فبراير 2014 المتعلقة بالمخاطر الكبرى والمشاركة.

2. دراسة حالة اتخاذ القرارات التمويلية في مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري

في طيات هذا الجزء من الدراسة سنتطرق إلى مستويات اتخاذ قرار التمويل وفقا للقانون الداخلي لبنك القرض الشعبي الجزائري، ومن ثم الدراسة الائتمانية لملف قرض استثماري تم الحصول عليه من مجموعة الاستغلال التابعة لولاية سطيف لذات البنك، وفي الأخير سنخلص إلى أهم نقاط قوة وضعف (تقييم) في اتخاذ القرارات التمويلية في البنك محل الدراسة.

أ. مستويات اتخاذ قرار التمويل: بعدما يتوجه العميل لإحدى وكالات بنك القرض الشعبي الجزائري للاستفسار عن كيفية الحصول على القرض، تقوم الوكالة بتزويده بقائمة الوثائق المطلوبة لإرفاقها في ملفه. بعد أن يُعيد العميل زيارة الوكالة مرة أخرى حاملاً ملفه كاملاً، يتم دراسة

طلبه واتخاذ قرار التمويل وفقاً للقانون الداخلي للبنك، وذلك على المستويات (أنظر الشكل الموالي) التالية:

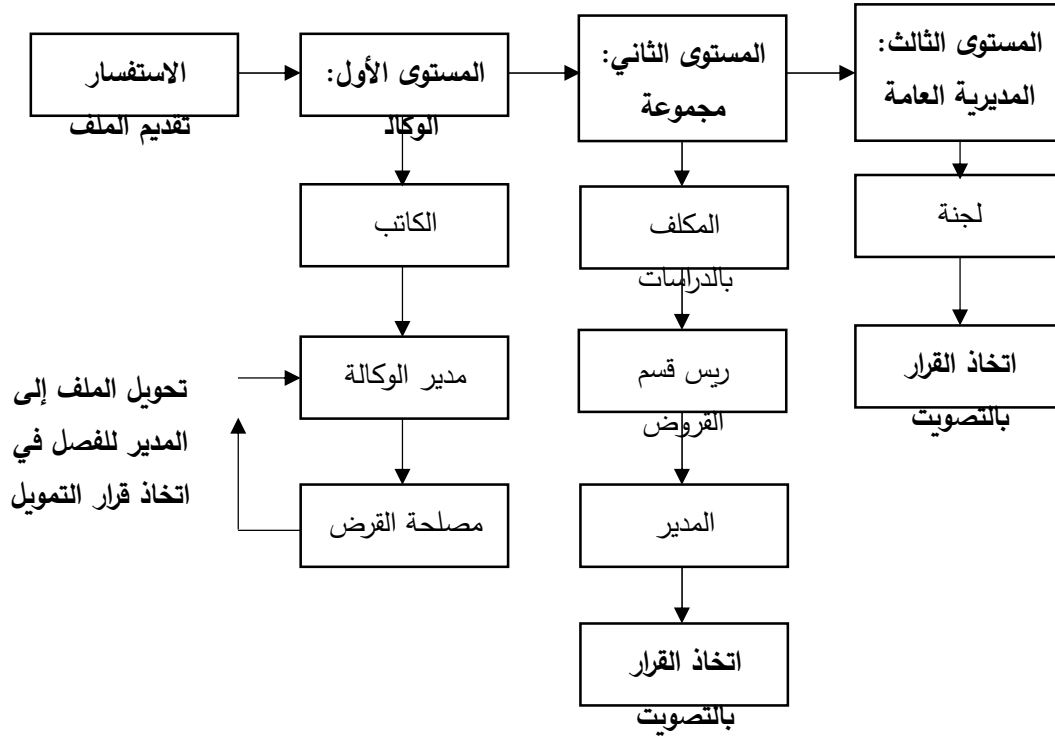
- **على مستوى الوكالة:** يبدأ مسار الملف بوصوله إلى كاتب مديرية الوكالة، الذي يسلمه بدوره إلى مدير الوكالة. يقوم المدير بتحويل الملف إلى مصلحة القروض، حيث يتولى المكلف بالدراسات الاطلاع عليه ودراسته وتحليله بدقة، مع إجراء دراسة معمقة لمردودية المشروع، وتقديم ملخص عن الدراسة وفقاً للبطاقة التقنية بعد ذلك، يعيد المكلف بالدراسات الملف إلى المدير، ويتم الدراسة في مدة أقصاها 30 يوماً. وفي حال كان مبلغ القرض متاحاً لدى الوكالة، وكان العميل يستوفي الشروط ويغطي جميع الضمانات المطلوبة، تتم الموافقة على منح القرض؛
- **على مستوى مجموعة الاستغلال:** تُعيد هذه الأخيرة دراسة الملف، وبالاستناد إلى المعلومات السابقة، يُعالج الملف على مستوى مجموعة الاستغلال من قبل المكلف بالدراسات، الذي يُبدي رأيه، ثم يُعرض على رئيس قسم القروض لإبداء رأيه، وأخيراً على المدير الذي يُبدي رأيه أيضاً. بعد ذلك، يجتمعون على شكل لجنة (مجموعة الاستغلال)، ويُتخذ القرار بالتصويت، حيث يُعتمد رأي الأغلبية. على عكس ذلك، في الوكالة، يعود القرار إلى مدير الوكالة، وإذا كان المبلغ يفوق قدرتها يتم إرسال الملف عن طريق المنصة الرقمية إلى المديرية العامة؛
- **على مستوى المديرية العامة:** تتمحور مهمتها حول اتخاذ القرارات، وذلك بالاستناد إلى التوصيات والبيانات المقدمة من المستويات الأدنى. تتمتع اللجنة بصلاحيات غير محدودة في هذا السياق. تتشكل اللجنة من مديري مختلف القطاعات في البنك، ويرأسها كل من المدير العام والأمين العام. يتم اتخاذ القرارات من خلال عملية التصويت، وفي حالة تعادل الأصوات، يكون صوت الرئيس هو الفيصل.

منح قرار التمويل يكون إما:

- **بالرفض:** عند دراسة طلب ما، قد يتم رفضه لعدة أسباب من بينها عدم وجود ضمانات كافية لتقليل نسبة المخاطرة، أو عدم توفر معلومات ائتمانية كافية للبنوك لتقييم السجل الائتماني للعميل، بالإضافة إلى أسباب أخرى. وفي هذه الحالة، يُعاد الملف إلى صاحبه؛

- بالقبول: بعد أن يقدم الزبون جميع الضمانات، ستقوم اللجنة بمراجعة طلبه. وفي حال الموافقة، سيحصل على وثيقة منح القرض.

الشكل رقم (6): مراحل اتخاذ قرار التمويل حسب المستويات في بنك القرض الشعبي الجزائري



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف.

ب. الدراسة الائتمانية لملف قرض استثماري: حسب الوثائق التي استلناها من طرف مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف فإن العميل في هذه الدراسة تقدم إلى الوكالة 303 التابعة لذات مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف للاستفسار بخصوص الوثائق اللازمة لغرض الحصول على تمويل استثمار CMT بمبلغ يعادل 23.275.000 دينار جزائري لنشاطه المتمثل في نقل الأشخاص وبالضبط رغبته في توسيعه، أين طلب منه إرفاق ملفه بالوثائق.

الوثائق المطلوبة هي:

- 4- طلب القرض مقدراً ومبرراً موقعاً من الشخص المرخص له بذلك؛

- 5- مذكرة عرض الشركة (مع ورقة مجموعة الأعمال للشركات ذات الصلة)، ومؤهلات الشركاء والمديرين؛
- 6- دراسة فنية واقتصادية مفصلة (تعيين المنتجات، وتحليل السوق التفصيلي والكمي، والتحليل التجاري، والتحليل الفني وتحليل الأقسام التي تشكل الاستثمار المخطط له)؛
- 7- وضعية أصول الشركاء؛
- 8- الميزانية العامة وجداول بيان الدخل (TCR) وملاحقها للسنوات المالية الثلاث (03) الأخيرة وكذلك تقرير مراقب الحسابات الذي تزيد مبيعاته على عشرة (10) ملايين دج وللشركات النشطة؛
- 9- الميزانية الافتتاحية؛
- 10- الميزانيات العامة المتوقعة وجداول بيانات الدخل (TCR) خلال فترة الائتمان؛
- 11- توقع ميزانية التشغيل وخطة التدفق النقدي للسنة المالية؛
- 12- شهادة الخضوع للضريبة مستخرجة من عند مصالح الضرائب؛
- 13- شهادة الانتساب إلى صناديق الضمان الاجتماعي؛
- 14- نسخة من NIF وNIS؛
- 15- نسخة مصادقة من سندات ملكية العقارات التابعة للشركة وعقد الإيجار؛
- 16- النظام الأساسي للشركة؛
- 17- السجل التجاري؛
- 18- شهادة المطابقة للشركات التي تمارس نشاط الاستيراد؛
- 19- أي تصريح تشغيل محدد يصدر من الجهات المختصة؛
- 20- خطة التمويل المتوقعة خلال فترة الائتمان؛
- 21- التقدير التقديري والكمي للأعمال المنفذة والمزمع تنفيذها؛
- 22- الفاتورة الأولية أو العقد النهائي للمعدات المراد اقتناؤها؛
- 23- قرار منح المزايا الضريبية وشبه المالية من الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار؛
- 24- سندات ملكية الأرض أو صكوك الامتياز الصحيحة؛

- 25- نسخة من رخصة البناء وشهادة المطابقة؛
- 26- خبرة الوحدة والعقار الذي تم أخذه أو عرضه للرهن العقاري من قبل الشركة المعتمدة؛
- 27- الترخيص بالتشاور بمركز المخاطر بينك الجزائر (فيما يتعلق بالقروض بقيمة اثنين (02) مليون دج وما فوق).
- بتاريخ 26 ديسمبر 2024 عاد العميل مرفقا بالملف المطلوب، وهو ما تطلب من الوكالة وبالضبط محل الائتمان للمشروع (المكلف بالدراسة) بتحليل ملف وفقا لمجموعة من الجوانب ليكن غرضها كما يلي:
- الغرض من هذا الطلب:
- تطلبت العلاقة تمويلا جزئيا قدره (50%) من تكلفة مشروع توسيع نقل الركاب المقدر بـ 350.000 دولار أمريكي أي 46.550.000.000 دينار جزائري.
- في الواقع، يرغب العميل في الحصول على مساعدة البنك في شكل استثمار CMT بقيمة 23.275.000.000.000 دينار جزائري، يتعلق باقتناء 04 حافلات من ماركة HIGER. بمدة ائتمان قدرها 5 سنوات، ولتغطية هذا الائتمان قدم العميل ضمان رهن عقاري على فيلا مملوكة له (وديعة رهن عقاري مقاس 1 بوصة على عقار مبني بطابقين في ولاية سطيف). الأمر الذي استدعى تقييم ذات العقار المعني من قبل خبيرة معتمدة بتاريخ 2023/10/07 مقابل 87840000000 دينار (105225000000 دينار عند الانتهاء من أعمال البناء).
- نظرة عامة على العلاقة:
- الجدير بالذكر إلى أن العلاقة استفادت من دعم البنك بقرض استثماري في شكل CMT داخلي بقيمة 21.750.000.000 دينار ما يعادل 50% من التكلفة الإجمالية للمشروع البالغة 43.500.000.000 دينار، مخصصة لاستيراد 04 حافلات HIGER.
- حالة الالتزامات: الجدول الوالي يوضح نوع الائتمان والمبالغ المصرح بها مع تواريخ استحقاقها وقيمة الالتزامات الناتجة عن ذلك:

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

الجدول رقم (2): حالة الالتزامات

نوع الائتمان	المبلغ المصرح به	تاريخ الاستحقاق	الالتزام اعتبارا من 2024/04/12	الالتزام
CREDOC/REMDO C	500.000.000,43 دينار	2024/07/31	/	46.550.000.000 دينار
نتائج CMT	21.750.000.000 دينار	2029/04/01	21.582.000.000 دينار	23.275.000.000 دينار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- حالة الضمانات: الجدول التالي يتطرق إلى طبيعة الضمانات التي سلبها العميل مع مبالغها المطلوبة والتي تم تجميعها وفقا لتواريخ استحقاقها:

الجدول (3): حالة الضمانات

طبيعة الضمان	المبلغ المطلوب	المبلغ الذي تم جمعه	تاريخ الاستحقاق	الملاحظات
ضمان الرهن الأولي S/T+C	21.750.000.000	21.750.000.000	-	محفوظ
مبلغ التأمين TR	43.500.000.000	43.500.000.000	2025/05/07	محفوظ
المعدات المتداولة	43.500.000.000	43.500.000.000	REMB	محفوظ
إيداع CGCI	21.750.000.000	21.750.000.000	REMB	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- الوضع الضريبي وشبه المالي: فيما يلي الجدول رقم (3-5) الوثائق التي طلب من العميل استخراجها لغرض التأكد من وضعيته الضريبية وشبه مالية:

الجدول رقم (4): الوثائق المطلوب لتأكيد الوضع الضريبي وشبه المالي للعميل

الشهادة	تاريخ الاصدار	تاريخ الصلاحية	الملاحظة
شهادة الخضوع للضريبة	2024/12/05	3 أشهر	حتى الآن
شهادة الانتساب لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجاء	2025/01/02	2025/12/31	حتى الآن
شهادة الانتساب لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2024/12/31	2025/01/31	حتى الآن

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

وفقا لإجابة مركزية المخاطر لشهر أكتوبر 2024، تظهر علاقة العميل الطالب للقرض بالتزامات قائمة في بنك القرض الشعبي الجزائري بقيمة 21.582.000.000 دينار (تستخدم بقيمة 21.582.000.000 دينار).

- معلومات إضافية:

بدأت العلاقة منذ عام 2004 وهذا الائتمان مخصص لشراء أربع حافلات جديدة من ماركة HIGER من أجل ضمها إلى حافلات العميل المقدر عددها بـ 16 حافلة. تضم العلاقة 6 اتفاقيات في إطار نقل الركاب على النحو الموالي:

الجدول رقم (5): الاتفاقيات التي قام العميل بعقدها في إطار نقل الركاب

صاحب المشروع	الغرض من العقد
EPE-SCAEEK SPA (GICA)	نقل موظفي الشركة
مصنع SANIAK مجموعة BCR	نقل موظفي الشركة
مديرية الخدمات الجامعية	نقل الطلبة
مديرية الخدمات الجامعية	نقل الطلبة
بلدية عين الكبيرة	النقل المدرسي
بلدية أولاد عدوان	النقل المدرسي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- الغرض من المشروع المخطط له: يرغب العميل في اقتناء 4 حافلات من نوع HIGER COLTD من الصين بمبلغ إجمالي قدره 46.000.000.000 دينار جزائري، وهو ما يوضحه الشكل أدناه:

الجدول رقم (06): الغرض من المشروع المخطط له

رقم الفاتورة	المورد	الشكل	المبلغ بالدولار الأمريكي	المبلغ بالمليون دينار
AF2023001/37B	حافلات من نوع HIGER COLTD (الصين)	3 حافلات HIGER AUTOCAR V91	216.000	28.944
		حافلة واحدة HIGER AUTOCAR H92	99.000	13.266
	الشحن		35.000	4.690
	المجموع (1 دولار=134 دج)		350.000	46.900

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- تقرير الزيارة:

قامت مصالح وكالة سطيف 303 يوم الاثنين 2024/11/20 بزيارة إلى المقر الرئيسي الذي تديره العلاقة من أجل ملاحظة وجود ومطابقة المعلومات المقدمة من طرف العميل. وتم خلال هذه الزيارة ملاحظة ما يلي:

- تقوم العلاقة بتشغيل مبنى بمساحة 32 متراً مربعاً للمكتب الرئيسي على أساس الإيجار لفترة سنتين اعتباراً من 2023/07/15؛
- يستخدم المسار المحيط بمباني المكتب الرئيسي لمواقف الحافلات؛
- كما يتم استخدام غرفة صغيرة أخرى لتخزين قطع الغيار والمعدات والمنتجات المتعلقة بصيانة الحافلات.

الجدول رقم (7): الوضع المالي المتوقع للعميل خلال الخمس سنوات المخصصة للائتمان

الوحدة: مليون دينار

المبالغ / السنة	01	02	03	04	05
الدوران	55.770	57.443	59.166	60.941	62.770
القيمة المضافة	45.038	46.565	47.879	47.944	49.505
EBE	24.848	25.382	25.654	24.625	25.039
مخصصات الاستهلاك	8.975	8.975	8.975	8.975	8.987
صافي الربح	13.181	14.253	15.063	14.573	15.525
التدفق النقدي	13.181	14.253	15.063	14.573	15.525
معامل الخصم (8%)	12.204	13.197	13.947	13.493	14.375
التدفقات النقدية الحديثة	12.204	25.402	39.349	52.843	67.218
المخزنة	11.137	7.479	39.349	816	293
التعويضات	/	8975	8975	8975	8975

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

تم تحديث VAN مساو 124.283 مليون دينار؛ صافي القيمة الحالية = 144,628 + مليون دينار.

- قرار الوكالة:

ومع مراعاة الدراسة المقدمة ونظرا لربحية المشروع، ومن أجل إتاحة العلاقة لتعزيز العميل مجموع حافلاته، تقترح الوكالة رأي إيجابي بتاريخ 1 سبتمبر 2025 لمنح العميل خلال خمس سنوات ائتمان منها سنة واحدة مؤجلة ما يلي:

- Crédoc/Remdoc مخزون متداول (4 حافلات) بقيمة 350.000 دولار أمريكي مقابل 46.872.000.000 دينار بهامش يعادل نسبة 50% عند الافتتاح و50% يتم ترحيلها بواسطة CMT؛

- نتابع CMT لـ 23.272.000.000 دينار هادفة إلى ترحيل 50% من مخزون

Crédoc/ Remdoc المتداول.

هذا الرأي الإيجابي تمت تغطيته بالضمانات التالية:

- 28- الضمان الأول المتعلق بالرهن عقاري على عقار مبنى على الطابق الثاني بولاية سطيف، تم تثمينها بتاريخ 2023/10/07 بمبلغ 87.840.000.000 دينار (سيتم تحديثه ليصل إلى الالتزامات) بهامش ربح يعادل نسبة 50%؛
- 29- Crédoc/Remdoc (الأسهم المتداولة) ما يصل إلى 350.000 دولاراً أمريكياً، و46.900.000.000 دينار بهامش ربح يعادل نسبة 50%؛
- 30- وفد التأمين TR؛
- 31- ضمان CGCI (قديم)؛
- 32- ضمان CGCI (جديد) .
- بالرغم من الضمانات التي عرضها العميل الوكالة 303 لولاية سطيف فرضت الشروط التالية:
- الدفع المباشر للمورد؛
 - الدفع مقدماً لجزء التمويل الذاتي؛
 - تقديم السندات الضريبية وشبه المالية الصالحة؛
 - عرض عقد الإيجار خلال فترة الائتمان.

ت. تقييم اتخاذ القرارات التمويلية في بنك القرض الشعبي الجزائري حسب ما ورد في عرض الدراسة الائتمانية لملف القرض الاستثماري لدى البنك الوطني الجزائري، يمكن تحديد نقاط القوة والضعف المدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): تقييم اتخاذ القرارات التمويلية في بنك القرض الشعبي الجزائري

نقاط القوة	نقاط الضعف
• التركيز على المتغيرات الكمية (المخاطر المالية) من خلال تحليل البيانات المالية للمشروع، مما يوفر تقييماً موضوعياً للجوانب المالية؛ • يساعد تحليل بنك القرض الشعبي الجزائري في تحديد قدرة المقترض على سداد القرض وتقليل مخاطر التعثر؛ • يطلب البنك عادةً ضمانات لتقليل مخاطر القروض. يمكن أن تشمل هذه الضمانات العقارات، والمركبات، والأصول الأخرى (توفر الضمانات حماية إضافية للبنك في حالة تخلف المقترض عن السداد)؛ • توجه البنك إلى رقنة خدماتها، وتقديم خدماتها عبر الإنترنت، مما يسهل على العملاء الحصول على القروض؛ • يمكن للعملاء الحصول على معلومات مفصلة حول شروط القروض وإجراءاتها من خلال زيارة فروع البنك أو المواقع الإلكترونية الخاصة به.	• إهمال المتغيرات النوعية (وضعية السوق، الحصة السوقية الفعلية للنشاط) مما يؤدي إلى تقييم غير شامل للمخاطر، حيث لا يتم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية التي قد تؤثر على نجاح المشروع؛ • عدم التركيز الكافي على الجانب الإداري والتأطير الإداري، مما يغفل عن تقييم قدرة فريق الإدارة على تنفيذ المشروع بكفاءة وفعالية، وهذا جانب حاسم لنجاح أي مشروع استثماري؛ • يميل البنك إلى الاعتماد بشكل كبير على الضمانات التقليدية، مثل العقارات، مما قد يحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل؛ • قد لا يقدم بعض العملاء معلومات مالية دقيقة وشفافة، مما يعيق عملية التحليل؛ • يركز البنك على المؤشرات المالية التقليدية فقط، وتتجاهل المؤشرات الأخرى التي قد تكون مهمة لتقييم المخاطر؛ • تستغرق عملية دراسة طلبات القروض وقتاً طويلاً، مما يؤدي إلى تأخير المشاريع وفقدان فرص استثمارية؛ • يتركز اتخاذ القرارات في المستويات العليا، مما يؤدي إلى بطء الإجراءات وعدم المرونة.

المصدر: من إعداد الباحث.

إن الاعتماد على النهج التقليدي في اتخاذ القرارات التمويلية، الذي يفتقر إلى التحليل الشامل للمخاطر الائتمانية، يمثل قصوراً جوهرياً يعيق الإدارة الفعالة لهذه المخاطر. هذا القصور يتجلى بوضوح في ارتفاع متوسط نسبة التغير في القروض إلى ما يزيد عن 10%، وهو معدل يتجاوز بشكل ملحوظ المتوسط في دول البحر المتوسط وأوروبا. هذا التباين يعكس اختلافاً جوهرياً في المنهجيات، حيث تعتمد بنوك الدول السابقة الذكر على نماذج داخلية متطورة لتصنيف المخاطر، تتماشى بشكل كامل مع

متطلبات بازل 3، التي تشدد على تبني نموذج RAROC (العائد المعدل للمخاطر على رأس المال) كأداة أساسية لتقييم المخاطر واتخاذ القرارات التمويلية الرشيدة.

المطلب الثاني: واقع اتخاذ القرارات التمويلية في بنك التنمية المحلية

سيتناول في طيات هذا المطلب واقع القرارات التمويلية في بنك التنمية المحلية، وذلك من خلال تقديم البنك نفسه ومهام المديرية الجهوية للاستغلال لولاية سطيف التابعة لذات البنك، بالإضافة إلى تحديد مستويات اتخاذ قرارات التمويل داخل المديرية. كما سيتم عرض دراسة حالة لملف قرض استثماري استناداً إلى الوثائق الداخلية التي تم الحصول عليها من المديرية.

الفرع الأول: تقديم بنك التنمية المحلية

وفقاً لهذا الفرع سنتطرق إلى تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري من خلال استعراض نبذة حول ذات البنك، إلى جانب هيكله التنظيمي.

أولاً: نبذة عن بنك التنمية المحلية (اعتماد على وثائق داخلية لبنك التنمية المحلية)

بنك التنمية المحلية (BDL) هو بنك عمومي أنشئ بموجب المرسوم رقم 84/85 بتاريخ 1985/04/30، بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري (CPA)، الذي باع له 39 فرعاً، كانت المهمة الرئيسية لشركة BDL عند ولادتها هي الاستحواذ على محفظة الشركات العامة المحلية. حتى عام 1995، شاركت هذا الشركات في 90% من وظائف بنك (BDL)، أما الباقي فكان يتألف من زبائن متنوعين للغاية. مع حلول استقلالية الشركات تم تحويل بنك التنمية المحلية، في 20 فيفري 1989، إلى شركة مساهمة، برأسمال قدره 1440 مليون دينار، والذي تم تخصيص مهامه الرئيسية له هي:

- تمويل المؤسسات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية كجزء من التخطيط؛

- تمويل المؤسسات غير الزراعية الخاصة؛

- احتكار القروض المرهونة؛

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية.

وكأداة للتخطيط المالي، ظلت ميادين عمل بنك BDL مقيدة حتى عام 1990 بالتغيير الذي

أدخله قانون النقد والقرض على النظام المالي الجزائري الذي إعطاء هذا القانون استقلالية مالية.

في الوقت الحالي يعد بنك التنمية المحلية (BDL) من المؤسسات المالية الرائدة في الجزائر، ملتزمة بتوفير خدمات بنكية متكاملة ومتطورة تلبي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء. بفضل رأسمال قدره 36800 مليون دينار جزائري، وشبكة واسعة من الفروع تغطي كافة أنحاء الوطن، يقدم البنك مجموعة متنوعة من الحلول البنكية المبتكرة. وعلى هذا الأساس يهدف بنك التنمية المحلية إلى المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية من خلال مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تتجسد في تمويل وتشجيع المشاريع والاستثمارات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- دعم المؤسسات المحلية: بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية التي تقوم بها الهيئات المحلية، مثل الولايات والبلديات، بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين ودفع عجلة التنمية المحلية؛
 - تمويل الاستثمارات المنتجة: دعم المشاريع الاستثمارية التي تحقق عائداً اقتصادياً وتساهم في خلق فرص عمل جديدة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشاريع؛
 - تقديم القروض: سواء كانت قروضاً عقارية أو قروضاً قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل، وذلك لتلبية احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات؛
 - دعم التجارة المحلية: بتوفير التمويل اللازم لتطوير التجارة الداخلية والجهوية، مما يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية وتعزيز الروابط بين مختلف المناطق؛
 - المشاركة في التنمية الوطنية: من خلال المشاركة في تمويل المشاريع والبرامج التنموية التي تطلقها الدولة، بهدف تحقيق الأهداف التنموية الوطنية؛
 - تقديم الخدمات البنكية المتكاملة: بما في ذلك خدمات الحسابات الجارية والتوفير والتحويلات والبطاقات البنكية، وذلك لتلبية جميع الاحتياجات البنكية للعملاء.
- وعليه ما يميز بنك التنمية المحلية ما يلي:

- الخبرة: سنوات من الخبرة في القطاع البنكي؛
- الشبكة الواسعة: تغطي كافة أنحاء الوطن؛

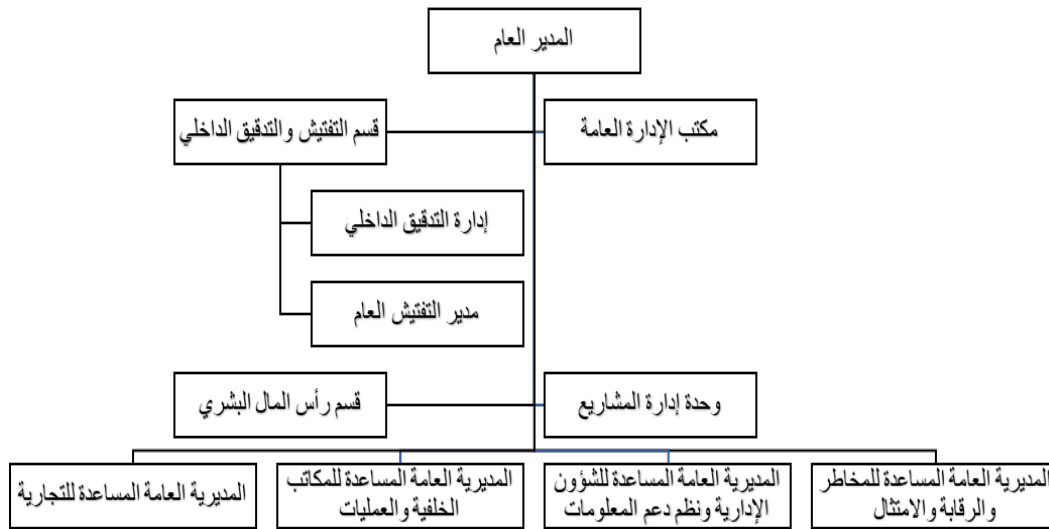
- المنتجات المتنوعة: تلبية احتياجات شرائح واسعة من العملاء؛
- الالتزام بالخدمة: فريق عمل متفاني لتقديم أفضل خدمة للعملاء.

ثانيا- الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

يشمل الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية ما يلي:

يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (7): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف.

الفرع الثاني: مفاهيم عامة حول المديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية

سطيف وواقع اتخاذ قراراتها التمويلية

ضمن هذا الفرع سنتطرق إلى المهام المتعلقة بالمديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية

لولاية سطيف إلى جانب واقع اتخاذ قراراتها التمويلية.

أولا: مهام المديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف

سنتطرق من خلال مهام المديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف

سنستعرض كل من نبذة هذه المجموعة وكذا هيكلها التنظيمي والهيكل التنظيمي للوكالات التابعة لها.

1. نبذة عن المديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف
في الأول من أوت 2004، شهد القطاع البنكي في ولاية سطيف حدثاً هاماً تمثل في تدشين المديرية الجهوية للاستغلال التابعة لبنك التنمية المحلية. هذه الخطوة الاستراتيجية كانت بمثابة إرساء لقواعد البنية التحتية المالية المتينة التي تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. تضمنت هذه المجموعة شبكة واسعة من الوكالات موزعة بشكل استراتيجي لتغطية مختلف المناطق الحيوية في الولاية، وهي: وكالة برج بوعريش، المسيلة، رأس الوادي، بوسعادة، العلة، وكالة سطيف 374، وبوقاعة. هذا الانتشار المدروس يعكس رؤية بنك التنمية المحلية في تقديم خدماته البنكية الشاملة لأكبر شريحة ممكنة من العملاء، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات.
تُعتبر المديرية الجهوية للاستغلال في بنك التنمية المحلية (BDL) لولاية سطيف الجهة المسؤولة عن تنفيذ العمليات البنكية اليومية وتقديم الخدمات للعملاء. تتركز مهامها على الجانب التشغيلي، حيث تقوم بترجمة السياسات والاستراتيجيات التي تضعها الإدارة العامة إلى إجراءات عملية على النحو الموالي:
 - تنفيذ العمليات البنكية اليومية: من خلال إدارة الحسابات الجارية وحسابات التوفير، تنفيذ التحويلات المالية المحلية والدولية، إصدار وإدارة البطاقات البنكية، تنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني؛
 - إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية: بواسطة تنفيذ إجراءات صرف القروض والتسهيلات الائتمانية المعتمدة، متابعة سداد القروض والتأكد من الالتزام بشروط السداد، إدارة ملفات القروض والتأكد من صحة وسلامة الوثائق؛
 - تقديم الخدمات البنكية للعملاء: تبعا لرد على استفسارات العملاء وتقديم المعلومات اللازمة، حل مشاكل العملاء المتعلقة بالعمليات البنكية، تقديم المشورة المالية للعملاء؛
 - إدارة المخاطر التشغيلية: بواسطة التأكد من تطبيق الإجراءات والضوابط الداخلية للحد من المخاطر التشغيلية، متابعة العمليات البنكية والتأكد من سلامتها، التأكد من تطبيق قواعد مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛

- تحقيق الأهداف التجارية: وذلك بتحقيق الأهداف التجارية المحددة من قبل الإدارة العامة للبنك، تنمية قاعدة العملاء وزيادة حجم الأعمال البنكية، المساهمة في تحقيق الشمول المالي؛

- تطبيق السياسات والإجراءات: نظير تطبيق السياسات والإجراءات الصادرة من طرف الإدارة العامة للبنك، العمل على رقنة كل الخدمات المقدمة.

2. الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف:

يتضمن الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف ما يلي:

- المدير: يتولى المدير مسؤولية الإدارة الشاملة لكل العمليات البنكية والفعاليات التي ينفذها البنك ضمن النطاق الجغرافي المحدد للمديرية. وتشمل واجباته الأساسية وضع الخطط والاستراتيجيات لتنمية أعمال البنك، ومراقبة تطبيق السياسات البنكية، وضمان تقديم خدمات بنكية ممتازة للعملاء، وتسيير الموارد البشرية، والمراجعة المنتظمة للأداء المالي، والتواصل مع الإدارة العامة للبنك؛

- الأمانة: تتركز مهام الأمانة على ضمان سير العمل الإداري بكفاءة وفعالية، وتشمل مهامها تنظيم المراسلات والوثائق، استقبال وتوجيه الزوار والمتعاملين، تنسيق المواعيد والاجتماعات، إعداد التقارير والمحاضر، حفظ الملفات والسجلات، والتأكد من تطبيق الإجراءات الإدارية والقانونية، بالإضافة إلى توفير الدعم الإداري لكافة أقسام المديرية؛

• قسم الإدارة: الذي يضم:

- خدمة المحاسبة: تتولى مسؤولية إدارة جميع العمليات المحاسبية والمالية للمديرية، بما في ذلك تسجيل المعاملات المالية، وإعداد التقارير المالية الدورية، ومراقبة الميزانية، والتأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين المالية، بالإضافة إلى ضمان دقة وسلامة البيانات المالية لتقديمها إلى الإدارة العامة للبنك؛

- خدمة الإدارة والأرشفة: تهتم بتنظيم وتسيير العمليات الإدارية والمحافظة على الوثائق والأرشفة، وذلك من خلال استقبال وتوجيه المراسلات، وإعداد التقارير الإدارية، وتنظيم الاجتماعات، وتسيير الملفات الإدارية، وتصنيف وحفظ الوثائق والأرشفة،

وتطبيق إجراءات الأرشفة الإلكترونية، وتوفير المعلومات والوثائق اللازمة للموظفين والعملاء، والتنسيق مع مختلف المصالح والأقسام في المديرية؛

- خدمة الإعلام الآلي: تعنى بمسؤولية إدارة وصيانة الأنظمة المعلوماتية والبنية التحتية التقنية للبنك على المستوى الجهوي، بما في ذلك ضمان تشغيل الشبكات وقواعد البيانات والأجهزة، وتقديم الدعم الفني للموظفين، وتنفيذ السياسات الأمنية لحماية المعلومات، وتطوير الأنظمة البرمجية لتلبية احتياجات العمل، والمساهمة في رقنة الخدمات البنكية.

• قسم إدارة الاسترداد والشؤون القانونية: وهو مقسم إلى:

- خدمة الضمانات والخلافة: تضم جميع أنواع الضمانات المقدمة للبنك، وتنفيذ إجراءات الخلافة في حالات الوفاة أو الإعسار، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق البنك في حال تعثر العملاء في السداد، بما في ذلك رفع الدعاوى القضائية وتنفيذ الأحكام، وذلك بهدف استرداد الديون المتعثرة بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية؛

- خدمة الاسترداد والتقاضي: تركز على اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لاسترداد الديون المتعثرة والمستحقة للبنك، بما في ذلك رفع الدعاوى القضائية، ومتابعة تنفيذ الأحكام القضائية، وإجراء التسويات الودية، وحماية مصالح البنك في جميع القضايا القانونية المتعلقة بالاسترداد؛

- خدمة الدخول في العلاقات: تركز على إدارة العلاقات مع العملاء المتعثرين في السداد، حيث تقوم هذه الخدمة بإنشاء قنوات اتصال فعالة للتفاوض وإيجاد حلول ودية لتسوية الديون، مع الحفاظ على مصالح البنك وتطبيق الإجراءات القانونية اللازمة في حال عدم التوصل إلى تسوية.

• قسم تنفيذ الإنتاج: وهي تشمل:

- خدمة الإنتاج: تهتم بتنفيذ العمليات البنكية المتعلقة بالإنتاج، وتشمل هذه المهام تنفيذ عمليات صرف القروض المعتمدة للمشاريع الإنتاجية، ومتابعة تنفيذ هذه المشاريع والتأكد من تحقيقها للأهداف المرجوة، ومتابعة سداد القروض والتأكد من الالتزام بشروط السداد، وإدارة ملفات القروض والتأكد من صحة وسلامة الوثائق، بالإضافة إلى

تقديم الخدمات البنكية للعملاء المتعلقة بالإنتاج، والرد على استفساراتهم وتقديم المعلومات اللازمة لهم؛

- خدمة المالية الإسلامية: يتولى المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بدءاً من استلام طلبات التمويل الإسلامي، مروراً بتقييمها ودراستها وفقاً للمعايير الشرعية، وصولاً إلى تنفيذ عمليات التمويل المختلفة (مثل المراجعة، المشاركة، الإجارة)، ومتابعة سدادها، مع ضمان الالتزام بالضوابط الشرعية في جميع مراحل العملية، وتقديم الخدمات البنكية الإسلامية للعملاء، وتوعيتهم بمزاياها؛

- خدمة أمانة العلاقات: تهتم بضمان سلاسة الاتصال والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بعمليات الإنتاج، بما في ذلك العملاء والإدارات الداخلية والموردين، وذلك من خلال إدارة المراسلات والوثائق، وتنظيم الاجتماعات والمواعيد، وتوفير الدعم الإداري اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج الإنتاجية بكفاءة وفعالية؛

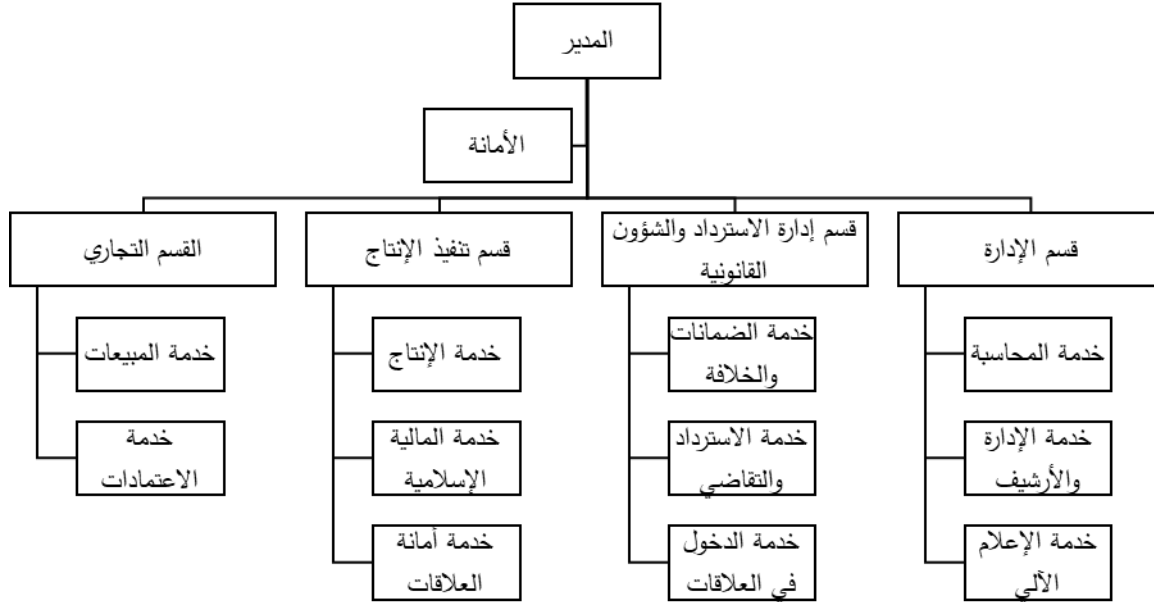
• القسم التجاري: يضم:

- خدمة المبيعات: تمثل مهامها في تسويق وبيع منتجات وخدمات البنك للعملاء من الشركات والمؤسسات، وذلك من خلال تحديد احتياجات العملاء وتقديم الحلول البنكية المناسبة لهم، وبناء علاقات قوية مع العملاء الحاليين والمحتملين، وتحقيق أهداف المبيعات المحددة، والمساهمة في زيادة حصة البنك السوقية في المنطق؛

- خدمة الاعتمادات: تتولى إدارة كافة العمليات المتعلقة بالاعتمادات المستندية، بدءاً من استلام طلبات العملاء ودراستها، مروراً بإصدار الاعتمادات وتعديلها، وصولاً إلى تنفيذ عمليات الدفع والتسوية، مع التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات البنكية والقوانين واللوائح المعمول بها، وتقديم الدعم والمشورة للعملاء بشأن مختلف أنواع الاعتمادات.

وفقاً لما سبق يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال في الشكل الموالي:

الشكل رقم (8): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية من المديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف.

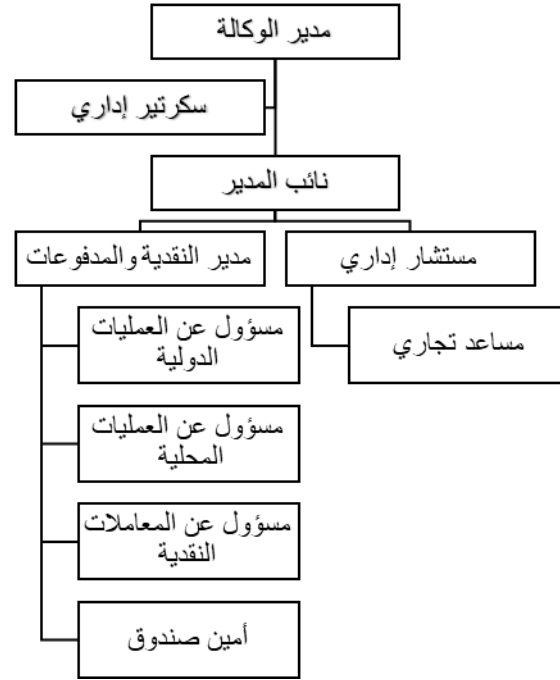
3. الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف:

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف ما يلي:

الشكل التالي ينطوي على مكونات الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف:

الشكل رقم (9): الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية

المحلية لولاية سطيف



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف.

ثانيا: مستويات اتخاذ قرار التمويل في المديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة مستويات اتخاذ قرارات التمويل في المديرية الجهوية للاستغلال التابعة لبنك التنمية المحلية بولاية سطيف. وذلك من خلال تحليل الأسس التنظيمية لمنح الائتمان في بنك التنمية المحلية، وكذا تقديم دراسة حالة عملية لعملية اتخاذ القرارات التمويلية في المديرية الجهوية للاستغلال التابعة للبنك المذكور، بالإضافة إلى ذلك سننوه على نقاط قوة وضعف اتخاذ القرارات التمويلية لهذه المديرية.

1- الأسس التنظيمية لمنح الائتمان في بنك التنمية المحلية: سوف نُفَصِّل من خلال الأسس التنظيمية لمنح الائتمان لبنك التنمية المحلية ما يلي:

- موجب التنظيم الجديد الذي أنشأه البنك، فإن الغرض من هذا القرار هو إنشاء تفويضات صلاحيات الائتمان المنسوبة إلى لجان الائتمان في المديريات والوكالات التشغيلية الإقليمية. ويحدد صلاحيات مختلف هياكل القطاع التجاري بالبنك، فيما يتعلق بمنح الائتمان، وكذلك الشروط التي

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

يجب أن يتم بموجبها تنفيذها. والهدف دائماً هو ضمان إدارة سلسلة لطلبات الائتمان، مع احترام أوقات المعالجة التي تحددها الإدارة العامة.

- تقتصر تفويضات صلاحيات الائتمان للوكالات على:
- الاعتمادات التشغيلية: 10.000.000 دينار جزائري؛
- اعتمادات الاستثمار: 10.000.000 دينار جزائري؛
- الاعتمادات التوقعية بدون تخصيص أو المخصصة جزئياً: 10.000.000 دينار جزائري؛

- اعتمادات التوقيع المخصصة بنسبة 100٪ أو أكثر: 50.000.000 دينار جزائري؛
 - القروض العقارية: 12.000.000 دينار جزائري.
- وتجدر الإشارة إلى أن التراكم بين قروض التشغيل وقروض الاستثمار محدد في سقف 20.000.000 دينار جزائري. ولذلك، بمجرد الوصول إلى هذا الحد، ستصبح ملفات التمويل جزءاً من صلاحيات لجنة الائتمان في إدارة التشغيل الإقليمية.

أما فيما يتعلق بالقروض الممنوحة في إطار الأنظمة المساعدة (ANADE -CNAC-) (ANGEM)، وكذلك القروض الاستهلاكية، فإنها تظل من مسؤولية تفويض صلاحيات الائتمان للوكالات.

تقتصر إدارة التجاوزات في حساب الحركات المعلقة < في نظام NASR SI.BDL على 500000 دينار جزائري.

- تقتصر صلاحيات تفويض الائتمان للمديريات التشغيلية الإقليمية على ما يلي:

- الاعتمادات التشغيلية: 50.000.000 دينار جزائري؛
- اعتمادات الاستثمار: 50.000.000 دينار جزائري؛
- الاعتمادات التوقعية بدون مخصصات أو مخصصة جزئياً: 20.000.000 دينار جزائري؛

- اعتمادات التوقيع المخصصة بنسبة 100٪ أو أكثر: 100.000.000 دينار جزائري؛
- القروض العقارية: 18.000.000 دينار جزائري.

وتجدر الإشارة إلى أن التراكم بين قروض التشغيل وقروض الاستثمار محدد في حدود 50.000.000 دينار جزائري، ولذلك بمجرد الوصول إلى هذا الحد، ستصبح ملفات التمويل جزءاً من صلاحيات لجنة الائتمان المركزية.

تقتصر إدارة التجاوزات في حساب الحركات المعلقة في نظام NASR SI.BDL على 1.000.000 دينار جزائري.

- كل ائتمان يتجاوز مبلغه الحدود المحددة أعلاه يدخل ضمن اختصاصات لجنة الائتمان المركزية. علاوة على ذلك، تظل الائتمانات الممنوحة لشركات التطوير العقاري والشركات الكبرى والمؤسسات العامة من اختصاصات لجنة الائتمان المركزية وحدها. كما يفهم من المؤسسة الكبيرة ما يلي:

- شركة تضم أكثر من مائتين وخمسين (250) موظفاً؛
- الشركة التي يتجاوز رقم معاملاتها السنوي أربعة (04) مليارات دينار أو يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية مليار (01) دينار.

➤ لم يعد هناك سقف لمبلغ القرض العقاري الذي تمنحه لجنة الائتمان المركزية.

➤ تبحث لجان الائتمان التابعة للوكالة في طلبات العملاء، وفقاً لتفويض الصلاحيات ضمن نطاق اختصاصها، وتصوغ آرائها بشأن الملفات غير المدرجة في تفويضات صلاحياتها عن طريق إحالتها إلى مديرية التشغيل الإقليمية ذات الصلة.

ومن غير الضروري أن نقول معالجة طلبات الائتمان المقدمة من العملاء واتخاذ القرارات بشأنها تتوافق مع القواعد المعتادة للأرثوذكسية المالية، وأخذ الضمانات، فضلاً عن مراعاة القواعد الحسيفة واحترامها.

تتكون لجنة الائتمان على مستوى كل وكالة رئيسية أو فئة واحدة من الأعضاء التاليين:

- مدير الوكالة؛
- نائب مدير الوكالة؛
- رئيس قسم النقد والمدفوعات؛
- المدير أو مساعد المبيعات الذي تعامل مع فحص الملف.

في حالة عدم شغل منصب نائب المدير، يحل محله أعلى رتبة وأعلى منصب تنفيذي من حيث التوظيف.

وسوف يظل هذا الاستبدال في مكانه حتى يتم تعيين نائب المدير.

يتم توفير أمانة هذه اللجنة من قبل مدير يعينه مدير الوكالة.

✓ تكون لجنة الائتمان في كل وكالة من الفئة الثانية من الأعضاء التاليين:

- مدير الوكالة رئيساً؛
- أعلى رتبة وأقدم موظف من حيث التوظيف عضواً؛
- رئيس قسم النقد والمدفوعات عضواً؛
- المدير أو مساعد المبيعات الذي تعامل مع الملف عضواً.

يتم توفير أمانة هذه اللجنة من قبل مدير يعينه مدير الوكالة.

✓ تكون لجنة الائتمان على مستوى كل مديرية جهوية للاستغلال، من أجل معالجة

الملفات الصادرة عن الوكالات التابعة لها، والتي تندرج تحت تفويض صلاحيات الائتمان الخاصة بها، من الأعضاء المعيّنين أدناه:

- مدير العمليات الإقليمية رئيساً؛
- رئيس القسم التجاري عضواً؛
- رئيس قسم إدارة الائتمان عضواً؛
- رئيس خدمة الائتمان عضواً.

يتم توفير أمانة هذه اللجنة من قبل رئيس خدمة أمانة الالتزامات أو مدير هذه الخدمة.

✓ تخضع الملفات التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الائتمان المركزية للفحص والرأي من

قبل الوكالات والمديريات الجهوية للاستغلال.

✓ من أجل تجنب مضاعفة عدد المشاركين في وحدة ICO على مستوى المديريات

والوكالات، فإن صاحب الملف ورئيس لجنة الائتمان المعنية هما الوحيدان اللذان لديهما ترخيص، لدى NASR SI.BDL، للقيام على التوالي بما يلي:

- رأي اللجنة والقرار المتخذ بشأن الملف إذا كان تابعا لتفويض الوكالة أو للمديرية العامة؛

- رأي اللجنة عندما يقع الملف تحت تفويض أعلى من تفويض الوكالة أو المديرية الجهوية للاستغلال.

✓ تتولى كل لجنة ائتمان مسؤولية إعداد إشعار الائتمان، وكذلك تفويض الائتمان وفقاً لتفويضات صلاحيات الائتمان المحددة لها.

✓ يجب إبلاغ التشكيل الاسمي للجان الائتمان التي تم إنشاؤها على مستوى الوكالات والمديريات الجهوية للاستغلال إلى إدارة تحليل الائتمان ومراقبته (DASC)، وإدارة الشركات الكبرى (DGE)، وإدارة المخاطر المالية (DRF)، وإدارة الخدمات البنكية التقليدية (DBC)، مع إرسال نسخة إلى إدارة التفتيش العام (DIG) وإدارة الرقابة الدائمة (DCP).

✓ يجب أن يتم عرض أي تغيير في التركيبة الاسمية للجان الائتمان المنشأة على مستوى الوكالات والمديريات الجهوية للاستغلال، لأي سبب كان (نقل، استقالة، تقاعد، إلخ)، على الهيكل المركزية المذكورة في المادة السابقة.

✓ يكون نائب المدير العام "التجاري"، ونائب المدير العام للمخاطر والرقابة والامتثال، ونائب المدير العام للمكتب الخلفي والعمليات، والتفتيش والتدقيق القسمي، ومدير الخدمات البنكية الكلاسيكية، ومدير المؤسسات الكبرى، ومدير تحليل الائتمان ومراقبته، ومدير الائتمان للمكتب الخلفي، ومدير المخاطر المالية، ومدير التفتيش العام، ومدير الرقابة الدائمة، فضلاً عن جميع المديرين المعنيين مسؤولين، كل في مجاله، عن ضمان التطبيق الصارم لكل الأحكام والتنظيمات السابقة الذكر.

2. دراسة حالة اتخاذ القرارات التمويلية في المديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة مستويات اتخاذ قرار التمويل وفقاً للقانون الداخلي لبنك التنمية المحلية، ثم ندرس ملف قرض استثماري تم الحصول عليه المديرية الجهوية للاستغلال التابعة لولاية سطيف من البنك نفسه، وأخيراً سنقيم نقاط القوة والضعف في اتخاذ قرارات التمويل بالبنك محل البحث.

أ. مستويات اتخاذ قرار التمويل: عندما يزور العميل إحدى وكالات بنك التنمية المحلية للاستفسار حول كيفية الحصول على قرض، يقدم له موظف الوكالة شرحاً وافياً لجميع أنواع القروض المتاحة، وشروط كل منها، والفوائد والمزايا التي يحصل عليها العميل. بعد ذلك، يتم تزويد العميل بقائمة

مفصلة للوثائق المطلوبة ، مع شرح كيفية الحصول على كل وثيقة، وأهمية كل منها في عملية دراسة طلب القرض. بعد أن يقوم العميل بتجميع جميع الوثائق المطلوبة، يعود إلى الوكالة لتقديم ملفه الكامل. يقوم موظف الوكالة بمراجعة الملف والتأكد من استيفائه لجميع الشروط، ثم يتم إرساله إلى الجهات المختصة في البنك لدراسته واتخاذ قرار التمويل. تتم دراسة طلب القرض على عدة مستويات (انظر الشكل رقم (8))، تبدأ بمستوى الوكالة، ثم تنتقل إلى مستوى المديرية الجهوية للاستغلال، وأخيراً إلى مستوى المديرية العامة. في كل مستوى، يتم تقييم طلب القرض بناءً على مجموعة من المعايير، مثل القدرة المالية للعميل، وجدوى المشروع الذي يموله القرض، والتاريخ الائتماني للعميل. يتم اتخاذ قرار التمويل النهائي بناءً على القانون الداخلي للبنك، والذي يهدف إلى ضمان منح القروض للعملاء الذين يستوفون جميع الشروط، والذين لديهم القدرة على سداد القرض في الوقت المحدد. فيما يلي شرح مفصل للمستويات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات التمويلية لبنك التنمية المحلية:

- **على مستوى الوكالة:** يبدأ مسار الملف بوصوله إلى مساعد المبيعات (أو مدير المبيعات) بالوكالة، الذي يتولى تفحصه وتسليمه إلى مدير الوكالة. يقوم هذا الأخير رفقة لجنة الائتمان المتكونة من نائبه، رئيس قسم النقد والمدفوعات، المدير أو مساعد المبيعات الذي تعامل مع فحص الملف، بدراسته وتحليله بدقة، مع إجراء دراسة معمقة لمردودية المشروع، وتقديم ملخص عن الدراسة وفقاً للبطاقة التقنية لبنك التنمية المحلية. بعد ذلك، يعاد الملف إلى المدير الذي له سلطة الفصل فيه. وفي حال كان مبلغ القرض متاحاً لدى الوكالة، وكان العميل يستوفي الشروط ويغطي جميع الضمانات المطلوبة، وتتم الموافقة على منح القرض؛

- **على مستوى المديرية الجهوية للاستغلال:** يُعاد النظر في الملف، واعتماداً على البيانات السابقة، يُدرس الملف في المديرية الجهوية للاستغلال من قِبل لجنة مكونة رئيس القسم التجاري عضواً، رئيس قسم إدارة الائتمان عضواً، رئيس خدمة الائتمان عضواً، مسؤول الدراسات، أين تجتمع هذه اللجنة بعد سماع رأي كل طرف، ويُتخذ القرار بالتصويت، حيث يُعتمد رأي الأغلبية. بخلاف ذلك، في الوكالة، يعود القرار إلى مدير الوكالة، وإذا تجاوز المبلغ صلاحياتها، يُرسل الملف إلى المديرية العامة؛

- على مستوى المديرية العامة: تستند مهمتها إلى اتخاذ القرارات بناءً على التوصيات والبيانات الواردة من المستويات الأدنى، وتمتتع بصلاحيات واسعة في هذا المجال. تتألف اللجنة من مديري مختلف قطاعات البنك، ويترأسها المدير العام والأمين العام. تُتخذ القرارات من خلال التصويت، وفي حال تعادل الأصوات، يكون صوت الرئيس هو الفيصل.

الشكل رقم (10): مراحل اتخاذ قرار التمويل حسب المستويات في بنك التنمية المحلية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية المديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف.

ب. الدراسة الائتمانية لملف قرض استثماري: بناءً على الوثائق الواردة من المديرية الجهوية للاستغلال التابعة لبنك التنمية المحلية في ولاية سطيف، تقدم العميل موضوع هذا التحليل إلى الوكالة رقم 374 التابعة للمديرية المذكورة بطلب تمويل شامل لمشروعه الاستثماري المتمثل في إنشاء مركز لغسيل الكلى بتكلفة تقدر بـ 65.400.000 دينار جزائري، أين طُلب منه تقديم مجموعة من الوثائق لإكمال ملفه.

الوثائق التي وجب على العميل ارفاقها في ملفه تخلص فيما يلي:

- الطلبات الإدارية والقانونية وهي:
 - طلب الائتمان المكتوب للشركة، موقعاً ومختوماً من قبل الشخص الذي اشترك في الائتمانات من الشركة؛
 - تقرير من AGEX يخول المدير التعاقد على قروض بنكية؛
 - لا ينص النظام الأساسي للشركة على تقييم (خبرة) العقار المعروض كرهن؛
 - صورة مصادقة من السجل التجاري؛
 - نسخة مصادقة من النظام الأساسي للكيانات القانونية؛
 - نسخة مصادقة من A.O.L؛
 - شهادة تقديم حسابات الشركة؛
 - صورة مصادقة من سند الملكية أو عقد إيجار العقار للاستخدام المهني (شهادة النظافة، سند البيع، سجل الأراضي أو غير ذلك)؛
- ✓ المستندات المحاسبية والمالية وتمثل في:
 - نسخة من آخر ثلاث ميزانيات مالية وملاحقها مختومة من قبل إدارة الضرائب (يجب أن تظهر الضرائب في جميع صفحات التي تشكل الميزانية العمومية)؛
 - حالة محاسبية حديثة مختومة بشكل صحيح من قبل المدقق؛
 - دراسة فنية اقتصادية (ميزانيات عمومية مؤقتة للأصول/الخصوم/نسبة تغطية القروض لكامل مدة الائتمان)؛
 - الفواتير المهنية للمعدات الخاضعة لطلب التمويل؛
 - تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية الأخيرة لشركات رأس المال SARL، SPAJ؛
 - تقرير افتتاحي للشركات الناشئة؛
 - خطة التمويل المتوقعة للسنة المالية المراد تمويلها؛
 - بيان مطالبات العملاء التفصيلية؛
 - حالة المخزون الأخيرة؛
 - خطة التدفق النقدي؛

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

- جدول الاستيراد المتوقع (للشركات التي تطلب فتح خطابات الاعتماد).
- الوثائق الضريبية وشبه الضريبية وهي:
 - وثيقة ضريبية حديثة مطروحة منها الرسوم لثلاثة أشهر؛
 - وثائق شبه مالية حديثة لأقل من أشهر (CNAS/CASNOS/CACOBATH)؛
 - صورة مصادق عليها من بطاقة التسجيل الضريبي؛
 - ✓ صورة مصادق عليها من سند الملكية أو عقد الإيجار للمكان المخصص للاستخدام المهني
- (صك الملكية، صك البيع، السجل العقاري أو غيره)؛
- ✓ الميزانية العامة الافتتاحية للشركات الناشئة؛
- ✓ حالة الالتزامات تجاه البنوك؛
- ✓ الخبرة المهنية للمدير مرفقة بالسيرة الذاتية؛
- ✓ سندات الملكية؛
- ✓ السلبية لقطعة الأرض.
- قائمة ملفات العقود التأسيسية
 - ✓ من الاستثمار فيجب إرفاق الملف بالوثائق التالية:
 - طلب موقع ومختوم من قبل الشخص المخول بطلب الائتمان، بالنسبة للكيانات القانونية، بما في ذلك الوثيقة القانونية التي تبرر تفويض المدير بطلب الائتمان (مثال: تقرير AGEX موقع من قبل الشركاء والذي يخول المدير التعاقد على الائتمان ونقل أصول شركته)؛
 - إثبات ملكية أو تنازل عن الموقع لإقامة المشروع والعمل الذي تم تنفيذه في الموقع؛
 - سند الملكية أو عقد الإيجار؛
 - نسخة من النظام الأساسي للشركاء الذين يتمتعون بالشخصية الاعتبارية؛
 - إثبات تقييم الأصول الأخرى المقدمة كضمان (القيمة السوقية)؛
 - شهادة تصنيف مهني صالحة لشركات قطاع البناء؛
 - رخصة بناء صالحة للأنشطة التي تتطلب هذه الوثيقة أو شهادة المطابقة؛
 - نسخة من شهادة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، والقرار المتضمن قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الضريبية إن وجدت؛
 - الموافقات و/أو أي وثيقة تخول العميل القيام بالنشاط المخطط له للأنشطة المصنفة؛

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

- نسخة من آخر ثلاث ميزانيات مالية وملاحقها محتومة من قبل السلطات الضريبية (يجب أن يظهر ختم الضريبة على جميع صفحات المكونة للميزانية العمومية) أو الميزانية العمومية الافتتاحية للشركات الناشئة؛
- تقرير رقابي للحسابات عن السنة المالية الأخيرة لشركات شركة العاصمة (SPA، SARL) التي يتجاوز رقم أعمالها 10,000,000.00 دج؛
- دراسة فنية واقتصادية مفصلة (إنشاء أو توسيع)؛
- الفواتير النموذجية الحديثة (أقل من 6 أشهر) و/أو عروض الأسعار التقديرية والكمية المتوقعة من قبل مكتب التصميم للعمل الذي سيتم تنفيذه؛
- التحديثات (شهادة الخضوع للضريبة، CNAS، CASNOS، CACOBATH) أو جدول سداد الديون؛
- السيرة الذاتية والمؤهلات والخبرة المهنية لمدير الحالة؛
- حالة الالتزامات تجاه الشركاء المقدمة من قبل العميل؛
- تفويض استشارة مركز المخاطر موقع من قبل العميل، صورة مصادقة من سند الملكية أو عقد الإيجار للمكان المخصص للاستخدام المهني (صك الملكية، صك البيع، السجل العقاري أو غيره)؛
- بيان افتتاحي للشركات الناشئة؛
- حالة الالتزامات تجاه البنوك؛
- الخبرة المهنية للمدير السيرة الذاتية؛
- سند الملكية؛
- السلبية لقطعة الأرض؛
- رخصة البناء، مخطط الموقع، مخطط الموقع دراسة التربة؛
- الاتفاقية مع التفتيش الفني CTC؛
- عقد الأداء، عقد الدراسة، عقد المتابعة.
- رخصة البناء؛
- مخطط الموقع؛
- دراسة التربة؛
- الاتفاقية مع التفتيش الفني CTC؛

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

- عقد الأداء؛
 - عقد الدراسة؛
 - عقد المتابعة؛
 - ورقة معلومات المشروع مكتملة وموقعة من قبل مقدم الطلب؛
 - الوثائق الضريبية وشبه الضريبية والوثائق المدققة التي يعود تاريخها إلى أقل من ثلاث سنوات؛
 - دراسة فنية اقتصادية مفصلة؛
 - صورة مصادق عليها من سند ملكية الأرض التي سيقام عليها المشروع؛
 - شهادة عدم تسجيل الامتياز (شهادة سلبية)؛
 - صورة مصادق عليها من استمارة التسجيل في جدول المصدرين الوطنيين؛
 - عقد التنفيذ مع مرصد الترويج؛
 - إثبات تقييم الأرض والعمل الذي تم تنفيذه والعمل الذي سيتم تنفيذه؛
 - السعر التقديري والكمي لمعاملة العقار مع تحديد المبلغ التفصيلي؛
 - عن طريق التجارة لتبرير تكلفة تنفيذ المشروع.
- في 06 سبتمبر 2023، قدم العميل الملف المطلوب، مما استدعى من الوكالة، وتحديدًا محلل الائتمان المكلف بدراسة المشروع، إجراء تحليل شامل للملف، وذلك بهدف تحقيق ما يلي:
- طلب الائتمان: تطلبت العلاقة قرضا استثماريا بقيمة 65.400.000 دينار جزائري على فترة 7 سنوات مع تأجيل لمدة عامين مخصصة لتمويل 100% من المعدات اللازمة لمشروع بناء مركز لغسيل الكلى.
 - الضمانات المقدمة: يوضح الجدول الموالي الضمانات المقدمة:

الجدول رقم (9): الضمانات المقدمة

القيمة التقديرية	الطبيعة
ضمان الرهن العقاري من الدرجة الأولى على الأرض والبناء	64.352.250,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- الاعتمادات الممنوحة سابقا: فيما يلي الجدول الذي يوضح الاعتمادات الممنوحة سابقا:

الجدول رقم (10): الاعتمادات الممنوحة سابقا

شكل الائتمان	القيمة	تاريخ الاستحقاق	رقم وتاريخ الترخيص	الالتزامات اعتبارا من 2023/10/01
علاقة جديدة	/	/	/	+27000400

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- الوضع الضريبي وشبه الضريبي: يشير الجدول التالي إلى الوضع الضريبي وشبه الضريبي للعميل:

الجدول رقم (11): الوضع الضريبي وشبه الضريبي

الوثيقة المقدمة	تاريخ الصلاحية	الملاحظات
شهادة الخضوع للضريبة	2024/02/14	محدثة
تحديث casnos	2024/02/21	محدثة
تحديث Cnas	مستخرجة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- نشاط المقترض: هي شركة ذات مسؤولية محدودة تم إنشاؤها في عام 2018 مدير الشركة، برأس مال قدره 100000 دينار جزائري. الشركة عبارة عن منشأة رعاية صحية خاصة ومركز غسيل الكلى. العقار الذي يحتضن المشروع مملوك من طرف العميل الذي قام بتأجيره للشركة لمدة 36 شهراً اعتباراً من 2023/08/16.

- الجانب العلائقي: هذه علاقة جديدة بدأت مع الوكالة منذ سبتمبر 2023. ومن المتوقع أن تحظى العلاقة بدعم مالي لأول مرة من بنك التنمية المحلية.

- تقرير الزيارة: وجاءت الزيارة في إطار طلب التمويل الذي تقدم به المدير لبناء مركز غسيل الكلى. تم تنفيذها بتاريخ 2004/05/13 مدير الفرع، المدير التنفيذي للبنك اللذان وجدوا:

- ✓ مكونات البناء: يضمن المبنى ما يلي:
- أرض بمساحة إجمالية 236 متر مربع. تم بناؤه لبناء مركز غسيل الكلى،
- تم تشييد المبنى على النحو التالي:

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

- القبو: ينقسم إلى قسمين: الأول عبارة عن مرآب، والثاني يحتوي على خمس غرف. الغرفة الأولى: مكتب المدير، الثانية: غرفة الطبيب، الثالثة: تستخدم لمعالجة المياه، الرابعة: بمثابة مخزن والخامسة: مخصصة لتعقيم الأجهزة. ويحتوي أيضاً على حمامين؛
- الطابق الأرضي: يتكون من غرفة كبيرة للمرضى جاهزة لاستقبال 09 أسر مع 09 مولدات غسيل كلوي، غرفة عزل، واحدة للعناية بالإضافة إلى دورات المياه؛
- في الطابق الأول: نفس التوزيع لهذا الطابق.
- أعمال البناء والمرافق الضرورية اكتملت بنسبة 99%.
- قسم المعدات: بالنسبة لاقتناء المعدات، وقع الاختيار في العلاقة على الموردين المحليين، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (12): العلاقة مع الموردين

العدد	رقم الفاتورة الأولية	المورد	المبلغ بدون ضريبة القيمة المضافة
01	2024MA/BL/213 بتاريخ 2024/05/02	IMC	35.700.000 دج
02	2023/40 بتاريخ 2024/05/02	المعدات الطبية الشرقية	2.622.325 دج
03	RN20240918 بتاريخ 2024/05/02	TECHN-EAUX	2.350.000 دج
04	094-S بتاريخ 2024/05/05	حميدي للطاقة	1.428.571,43 دج
05	2024/01 بتاريخ 2024/05/06	GUETAL Zakaria	1.090.000 دج
06	2024/17 بتاريخ 2024/05/05	Eurl gma trading	2.550.000 دج
07	2024 بتاريخ 2024/05/09	بوضياف ع	124.400 دج
08	24/69 بتاريخ 2024/05/18	Eurl gma trading	350.000 دج
المجموع			46.250.296,43 دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- آفاق تطوير الشركة حسب العميل: نظرا لقلّة عدد مراكز غسيل الكلى في الولاية والتي لا تضم سوى 14 مركزا، ونظرا لكثافة السكان في المنطقة وانتشار الفشل الكلوي فإن الطلب على هذه المراكز يتزايد باستمرار.
- المتنافسون: 14 مركزا مماثلا في ولاية سطيف.
- الرد من مركز المخاطر بتاريخ 2024/05/19: يشير الجدول التالي على رد مركز المخاطر:

الجدول رقم (13): رد مركزية المخاطر

نموذج الائتمان	الائتمان	الائتمان المستخدم
لا شيء		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- عرض المشروع: تتطلب العلاقة من الوكالة قرضاً استثمارياً بقيمة 46.215.296,00 دج على مدى فترة 7 سنوات مع تأجيل لمدة عامين مخصص لتمويل 100%. المشروع عبارة عن مركز غسيل الكلي بسعة 21 سريراً. يديرها طبيب يبلغ من العمر 38 عاماً، هذا الأخير موجود في الخارج وقد فوض والده، المتخصص في أمراض الرئة، ليحل محله في إدارة SAEL ومراقبة الملف الائتماني عن طريق توكيل رسمي أنشأه كاتب العدل.
- الوثائق الإدارية الموجودة في الملف: تم إرفاق الملف بالوثائق الإدارية التالية:

- فاتورة أولية؛
- دراسة فنية اقتصادية؛
- موافقة الوزارة؛
- شهادة + قائمة ANDI؛
- الميزانية العمومية الافتتاحية؛
- ترخيص من إدارة الحماية المدنية؛
- شهادة المطابقة؛
- السيرة الذاتية للمدير.

➤ خطة الاستثمار: تم تخطيط تمويل المشروع بمستوى 46.215.296,00 دينار جزائري، موزعاً

على النحو التالي:

الجدول رقم (14): خطة الاستثمار

الاستثمار	القيمة	المورد
المعدات	46.215.296,00	الائتمان البنكي
46.215.296,00		المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- خطة التمويل: يتم تقديم هيكل التمويل المتعلق بالمشروع المعني على النحو الموالي:
- مدة الائتمان: 7 سنوات مع سنتين مؤجلتي مع خطة التمويل المدرجة في الجدول التالي:

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

الجدول رقم (15): مصادر مبلغ التمويل

100%	46.215.296,00 دج	التمويل الإجمالي
00	00	مساهمة العميل
100%	46.215.296,00 دج	القرض البنكي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- جدول التسديد: فيما يلي الجدول (17) الذي يوضح التدفقات النقدية الموجهة للتسديد:

الجدول رقم (16): التدفقات النقدية الموجهة للتسديد

01	46.2515.269		1.386.458,88	
02	46.2515.269		1.386.458,88	
03	46.2515.269	6.602.185,14	1.386.458,88	7.988.644,02
04	39.613.110,86	6.602.185,00	1.188.393,33	7.790.578,33
05	33.010.925,86	6.602.185,00	990.327,78	7.592.512,78
06	26.408.740,86	6.602.185,00	792.262,23	7.394.447,23
07	19.806.555,86	6.602.185,00	594.196,66	7.196.381,66
08	13.204.370,86	6.602.185,00	396.131,13	6.998.316,13
09	6.602.185,86	6.602.185,00	198.065,58	6.800.250,58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- جدول الاستهلاك: الجدول أدناه يتناول مختلف الاستهلاك:

الجدول رقم (17): تقسيمات الاستهلاك

التعيين	التكلفة	المعدل	الدفع السنوي
الانطلاق	0	20%	0
الإنشاءات	0	5%	-
المركبات المتحركة	0	20%	-
معدات	46.215.296	10%	4.621.530
أثاث المكاتب	0	20%	0
الرسوم الجمركية		10%	0
إجمالي الدفع السنوي			4.621.530

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

➤ دراسة الربحية: الجدولين الموالين يتفحصان ربحية المشروع:

الجدول رقم (18): دراسة الربحية

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
رقم الأعمال	13608000	17010000	20412000	27216000	34020000	340200000	34020000	34020000	34020000
الاستهلاكات	2721600	3402000	4082400	5443200	6804000	6804000	6804000	6804000	6804000
الخدمة	136080	170100	204120	272160	340200	340200	340200	340200	340200
القيمة المضافة	10750320	13437900	16125480	21500640	26875800	26875800	26875800	26875800	26875800
تكاليف الموظفين	2041200	2551500	3061800	4082400	51030000	51030000	51030000	51030000	51030000
الضرائب والرسوم	272160	340200	408240	544320	680400	680400	680400	680400	680400
التكاليف المالية	1386459	1386459	1386459	1980656	1980656	1320437	990328	660219	330109
تكاليف متفرقة	136080	170100	204120	272160	340200	340200	340200	340200	340200
الاستهلاك	4621530	4621530	4621530	4621530	4621530	4621530	4621530	4621530	4621530
RBE	2292892	4368112	6443332	9999575	14480124	14810233	15140343	15470452	15800561
الضرائب	596152	1135709	1675266	2599889	3764832	3850661	3936489	4022317	4108146
النتائج الصافية	1696740	3232403	4768065	7399685	10715292	10959573	11203854	11448134	11692415
التدفقات النقدية الإجمالية	6318269	7853932	9386595	12021215	15336821	15581102	15825383	16069664	16313945
تراكمات التدفقات النقدية الإجمالية	6318269	7853932	9389595	12021215	15335821	15581102	15825383	16069664	16313945
BDL، Rem	0	0	0	0	0	0	0	0	0
التدفقات النقدية الصافية	6318269	7853932	9389595	12021215	15336821	15581102	15825383	16069664	16313945
تراكمات التدفقات النقدية الصافية	6318269	14172201	23561796	35583011	50919833	66500935	82326318	98395982	114709927

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

الجدول رقم (19): حساب مؤشر الربحية

السنوات	التدفقات النقدية الإجمالية	المعدل	التدفقات النقدية الجارية	تراكم التدفقات النقدية الجارية
1	6318569	%8	5850249	5850249
2	7853932	%8	6733481	12583730
3	9389595	%8	7453763	20037493
4	12021215	%8	8835952	28873445
5	15336821	%8	10467983	39311428
6	15581102	%8	9818737	49130166
7	15825383	%8	9233959	58364125
8	16069664	%8	8681939	67045064

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

75207098	8161034	%8	16313945	9
75207098			الإجمالي الجاري	
13854589			القيمة المتبقية	
46215296			تكلفة المشروع	
32350707			تكلفة المشروع (القيمة الحقيقية)	
معايير التقييم				
42856391			القيمة الحالية الصافية (V.A.N)	
3 سنوات و7 أشهر			فترة الإسترداد	
%29			T.I.R	
1,63			مؤشر الربحية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

بعد دراسة الملف تم استخلاص ما يلي:

- من حيث الربحية، تشير دراسة الربحية إلى أن المشروع مربح (القيمة الحالية الصافية الإيجابية)؛
 - فترة استرداد أقصر من فترة السداد؛
 - يغطي الضمان الموجود في الملف المخاطر؛
 - العدد المحدود لهذه العيادات - 14 مركزاً - مقارنة بالعدد الكبير للسكان.
- إشعار الوكالة: رأي إيجابي بشأن تمويل المعدات المطلوبة بمبلغ 46.200.000,00 دينار جزائري والذي يمثل 100% من التكلفة الإجمالية للمعدات على مدى فترة 7 سنوات بما في ذلك 24 شهراً مؤجلة.

ت. تقييم اتخاذ القرارات التمويلية في بنك التنمية المحلية

وفقاً لما جاء في دراسة الائتمان الخاصة بملف القرض الاستثماري المقدم إلى بنك التنمية المحلية، يمكن

تحديد نقاط القوة والضعف كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): تقييم اتخاذ القرارات التمويلية في بنك التنمية المحلية

نقاط القوة	نقاط الضعف
• يستخدم البنك الضمانات العينية (عقارات، مركبات، أصول قيمة) كأداة احترازية للحد من مخاطر الائتمان. وتتجلى أهميتها في توفير حماية مالية تتيح للبنك استرداد حقوقه من خلال تسهيل هذه الأصول في حال تعثر المقرض عن السداد، مما يضمن تقليل الخسائر المحتملة. • تعتبر مؤشرات تقييم المشاريع ركيزة استراتيجية في إدارة المخاطر البنكية، حيث تمنح البنك القدرة على التمييز بين المشاريع وتقدير عوائدها بدقة لاتخاذ قرارات تمويلية مستنيرة. تكمن أهميتها في ضمان الجدوى الاقتصادية والقدرة على توليد التدفقات النقدية اللازمة للسداد، مما يقلل احتمالات الخسارة ويحقق كفاءة عالية في تخصيص الموارد المالية بما يخدم أهداف البنك الاستثمارية.	• يؤدي تجاهل المتغيرات النوعية (مثل تقلبات السوق، السياسات الحكومية، والتطور التكنولوجي) إلى تقييم قاصر للمخاطر؛ لكونه يغفل تأثير العوامل الخارجية التي تتحكم في نجاح المشروع. هذا القصور يجعل الاستثمار عرضة لمفاجآت غير محسوبة، مما يرفع من احتمالية الفشل نتيجة عدم القدرة على التكيف مع الديناميكيات المتغيرة للحصة السوقية والبيئة الاقتصادية. • يُعد إهمال تقييم الجوانب الإدارية قصوراً جوهرياً يهدد نجاح الاستثمار، إذ إن الكفاءة الإدارية هي "حجر الزاوية" في تحويل الموارد إلى نتائج. فالإدارة ليست روتيناً بل عملية ديناميكية تشمل التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، لذا فإن التحقق من قدرات الفريق القيادي يظل الضمانة الأساسية لتفادي المخاطر وتحقيق أهداف المشروع بفعالية • يُشكل التمسك المفرط بالضمانات العقارية التقليدية كشرط أساسي للتمويل عائقاً أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يحد من قدرتها على الحصول على السيولة اللازمة لنموها بسبب صعوبة توفير هذه الأصول، مما يؤدي في النهاية إلى تقليص فرص توسعها في السوق وتنافسيتها. • يؤدي الاقتصر على المؤشرات المالية التقليدية (مثل الربحية و VAN) وتجاهل النماذج المتقدمة مثل نموذج RAROC إلى قصور في تقدير المخاطر الحقيقية. هذا التوجه يحرم البنك من رؤية شاملة وقد يعرضه لمخاطر مفاجئة، مما يستدعي تبني منهج تقييمي متكامل يضمن اتخاذ قرارات استثمارية مستدامة ومسؤولة على المدى البعيد. • يؤدي اشتراط البنك لتقديم عدد كبير من الوثائق إلى تعقيد المسار الإداري، مما يشكل عبئاً إجرائياً على العملاء ويزيد من صعوبة الحصول على التمويل، وهو ما قد يؤثر سلباً على تجربة العميل وسرعة تنفيذ المشاريع.

المصدر: من إعداد الباحث.

إن اعتماد البنك على مؤشرات تقييم المشاريع التقليدية كأساس وحيد لاتخاذ القرارات التمويلية يحمل في طياته العديد من السلبيات. فغالباً ما تركز هذه المؤشرات على الجوانب المالية الظاهرة للمشروع، متجاهلةً المخاطر الكامنة التي قد تؤثر سلباً على قدرة المقترض على السداد. هذا النقص في التحليل الشامل للمخاطر الائتمانية قد يؤدي إلى منح قروض لمشاريع ذات مخاطر عالية، مما يزيد من احتمالية التعثر عن السداد وتكبد البنك خسائر مالية فادحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المؤشرات قد لا تعكس بدقة التغيرات في الظروف الاقتصادية أو الصناعية، مما يجعلها أقل فعالية في تقييم المخاطر على المدى الطويل. لذلك، يجب على البنك أن يتجاوز هذه المؤشرات التقليدية ويعتمد على نماذج داخلية متطورة لتقييم المخاطر، مثل نموذج RAROC، الذي يأخذ في الاعتبار العائد المعدل للمخاطر على رأس المال، مما يساعد في اتخاذ قرارات تمويلية أكثر دقة وفعالية.

المطلب الثالث: واقع اتخاذ القرارات التمويلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنطرق من خلال هذا المطلب واقع اتخاذ القرارات التمويلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لذا سنقوم بتقديم ذات البنك ومهام المجموعة الجهوية لاستغلال لولاية سطيف التابعة للبنك محل الدراسة، ناهيك عن مستويات اتخاذ قرارات التمويل، إلى جانب دراسة ملف قرض استثماري تم الحصول عليها من ذات المجموعة.

الفرع الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تبعاً لتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنتناول نبذة حول هذا البنك وهيكله التنظيمي.

أولاً: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2025)

يتبوأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) مكانة مرموقة كمؤسسة مالية رائدة في الجزائر، حيث تأسس في 13 مارس 1982، ويعمل وفق الإطار القانوني لشركة مساهمة. على مدار 41 عاماً، عزز البنك حضوره كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية في البلاد، مسخراً جهوده لترقية القطاع الفلاحي، ودعم التنمية الريفية، وتطوير قطاع الأغذية الزراعية، وتعزيز أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات. يقدم البنك لعملائه باقة متكاملة ومتنوعة من المنتجات والخدمات المالية والرقمية المبتكرة، والتي صُممت خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المتنوعة، وتمكينهم من الارتقاء بأنشطتهم وتوسيع نطاقها.

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

سعيًا لتحقيق أهدافه التنموية الطموحة، يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنية تحتية واسعة النطاق، تتجسد في شبكة متكاملة تضم 340 وكالة منتشرة استراتيجيًا في جميع أنحاء التراب الوطني، مما يضمن وصول خدماته إلى كافة شرائح المجتمع، ويعمل في هذه الشبكة أكثر من 8000 موظف مؤهل ومدرّب، يتمتعون بخبرات وكفاءات عالية في مجال العمل البنكي.

يحرص البنك على تقديم تجربة بنكية متميزة لعملائه، تتسم بالأمان والسرعة والكفاءة، وذلك من خلال استثماراته المتواصلة في تطوير البنية التحتية التكنولوجية، واعتماد أحدث الأنظمة المعلوماتية التي تواكب التطورات المتسارعة في القطاع البنكي الرقمي.

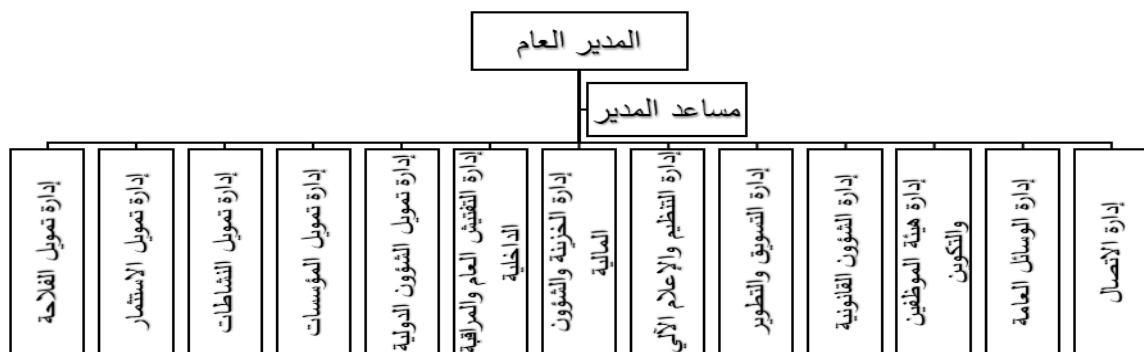
بالإضافة إلى ذلك، يولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية اهتماماً بالغاً بتقديم حلول تمويلية مبتكرة، مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الفلاحي والريفي. كما يحرص البنك على إطلاق برامج دعم ومراقبة مخصصة للمشاريع التنموية، تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في المناطق الريفية.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يضم الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف.

الفرع الثاني: مفاهيم عامة حول المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف وواقع اتخاذ قراراتها التمويلية

سنترك في خضم هذا الفرع إلى مهام المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف بالإضافة إلى واقع اتخاذ قراراتها التمويلية.

أولاً: مهام المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف ضمن مهام المديرية الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف سنستعرض نبذة لهذه المجموعة وهيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة لها.

1. نبذة عن المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف

في 19 مارس 1982، شهدت ولاية سطيف حدثاً اقتصادياً هاماً بتدشين المجموعة الجهوية للاستغلال التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، والتي تحمل الترميز 019، وقد جاء إنشاء هذه المجموعة لتعزيز التنمية الفلاحية في المنطقة وتوفير الدعم المالي اللازم للمزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي. ضمت المجموعة في بدايتها 14 وكالة موزعة على مختلف مناطق الولاية، تحمل كل منها رمزاً خاصاً، وهي: بوقاعة 693، عين الكبيرة 694، العلة، سطيف 696، عين أزال 697، عين ولان 700، بوعنداس (701)، بني ورثيلان 702، بني عزيز 707، وكالة 709، عين أرناث 711، صالح باي 712، حمام السخنة 713، جميلة 714. وقد كان إنشاء هذه الوكالات خطوة حاسمة في تقريب الخدمات البنكية من المواطنين في المناطق الريفية، وتسهيل حصولهم على التمويل اللازم لتطوير مشاريعهم الزراعية.

تكمّن مهام المجموعة الجهوية للاستغلال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:

- الإشراف العام على سير العمل في الفروع والوكالات التابعة للمجموعة، وتنسيق جهودها لتحقيق الأهداف المحددة.
- تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة العامة، ومتابعة تطبيقها في جميع الوحدات التابعة؛
- مراقبة الأداء المالي للوحدات التابعة، وتحليل البيانات المالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء؛

- ضمان جودة الخدمات المقدمة للعملاء، والعمل على تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم؛
- تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه الوحدات التابعة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها؛
- اقتراح وتنفيذ برامج التنمية والتطوير للوحدات التابعة، بهدف تحسين الأداء وزيادة الكفاءة؛
- تمثيل البنك أمام الجهات الرسمية والمحلية في المنطقة الجغرافية التي تغطيها المجموعة؛
- تحقيق الأهداف المحددة من الإدارة العامة للبنك في القطاعات المستهدفة كالزراعة والتنمية الريفية.

2. الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية

سطيف

- يشتمل الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف على ما يلي: (وفقا لوثائق داخلية للمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف).
- المدير: تتضمن مهام مدير المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الإشراف العام على سير العمل في المجموعة، وتوجيه وتنسيق جهود الوحدات التابعة لتحقيق أهداف البنك على المستوى الجهوي، وتطبيق السياسات والإجراءات المعتمدة، ومراقبة الأداء المالي والإداري، وضمان جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وتمثيل البنك أمام الجهات الرسمية والمحلية، واتخاذ القرارات اللازمة لضمان فعالية العمل وتحقيق النمو المستدام؛
 - المديرية الفرعية للرقابة والمراقبة الدائمة: وتشمل:

- خدمة مراقبة التزامات التجارة الخارجية: وهي تعمل على التحقق من التزام العملاء بالقوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة الخارجية، مراقبة العمليات التجارية الخارجية التي يقوم بها البنك وعملاؤه، التأكد من سلامة العمليات التجارية الخارجية وتوافقها مع المعايير الدولية؛

- خدمة الامتثال ومراقبة المخاطر التشغيلية: مهمتها تكمن في ضمان التزام البنك بالقوانين واللوائح المعمول بها، وتقييم وإدارة المخاطر التشغيلية التي قد تواجه البنك؛

- خدمة الرقابة المحاسبية والعمليات: تتمثل مهمة خدمة الرقابة المحاسبية والعمليات في المديرية الفرعية للرقابة والمراقبة الدائمة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ضمان سلامة العمليات المحاسبية والمالية للبنك، والتحقق من التزامها بالمعايير والقوانين المعمول بها. تشمل هذه الخدمة مهام تدقيق العمليات اليومية، ومراجعة السجلات المحاسبية، واكتشاف الأخطاء أو المخالفات، وتقديم التقارير والتوصيات اللازمة لتحسين الأداء وتقليل المخاطر.

• المديرية الفرعية للدعم: وتتضمن ما يلي:

- قسم المحاسبة: مهمة قسم المحاسبة في المديرية الفرعية للدعم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكمن في ضمان سلامة العمليات المالية والمحاسبية للبنك، وذلك من خلال تسجيل وتوثيق جميع المعاملات المالية، وإعداد التقارير المالية الدورية والسنوية، ومراقبة الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين المالية، بالإضافة إلى إدارة الميزانية والتأكد من صحة البيانات المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات؛

- قسم الموارد البشرية: يعمل على إدارة وتطوير رأس المال البشري للمؤسسة، ويشمل ذلك تخطيط القوى العاملة، والتوظيف، والتدريب والتطوير، وإدارة الأداء، وتقديم الدعم للموظفين في مختلف جوانب حياتهم المهنية، بالإضافة إلى ضمان الامتثال لقوانين العمل واللوائح الداخلية للبنك؛

- الخدمات العامة والأمنية: تتمثل مهمة الخدمات العامة والأمنية في المديرية الفرعية للدعم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في توفير بيئة عمل آمنة وفعالة، وذلك من خلال ضمان سلامة الموظفين والممتلكات، وتوفير الخدمات اللوجستية اللازمة لسير العمل اليومي. وتشمل هذه الخدمات مجموعة من المهام، مثل: إدارة الأمن والحراسة، وصيانة المباني والمرافق، وتوفير خدمات النظافة، وإدارة المخزون، وتوفير خدمات النقل والاتصالات؛

- خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعنى خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المديرية الفرعية للدعم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ضمان التشغيل السلس

والفعال للبنية التحتية التكنولوجية للبنك، وتقديم الدعم الفني اللازم للموظفين، وتطوير وتنفيذ الحلول التقنية التي تلبي احتياجات البنك وتساهم في تحقيق أهدافه.

• المديرية الفرعية للتمويل ومراقبة الالتزامات: وتكون من:

- خدمة التمويل والمتكافئ: تعمل على تقديم الدعم المالي اللازم للمشاريع الفلاحية والتنمية الريفية، مع ضمان تحقيق التوازن بين التمويل المقدم والالتزامات المالية للبنك، وذلك من خلال دراسة طلبات التمويل، وتقييم المخاطر، ومراقبة الالتزام بشروط القروض، وتقديم المشورة للعملاء بشأن أفضل الخيارات التمويلية المتاحة؛
- الخدمات القانونية: تستدعي مهمتها ضمان سلامة الإجراءات القانونية المتعلقة بالتمويل ومراقبة الالتزامات، من خلال تقديم الاستشارات القانونية، ومراجعة العقود والاتفاقيات، وتمثيل البنك في النزاعات القانونية، والتأكد من توافق العمليات مع القوانين واللوائح المعمول بها، وذلك بهدف حماية مصالح البنك وتقليل المخاطر القانونية؛
- خدمة الاسترداد والتقاضي: تنأى مهمة خدمة الاسترداد والتقاضي في المديرية الفرعية للتمويل ومراقبة الالتزامات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية في القيام بالإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لاسترداد الديون المتعثرة أو المتأخرة، بالإضافة إلى متابعة القضايا المرفوعة من قبل البنك أو ضده أمام الجهات القضائية المختصة، وذلك بهدف حماية حقوق البنك والحفاظ على سلامة محفظته الائتمانية.

• المديرية الفرعية للتجارة: وتشمل:

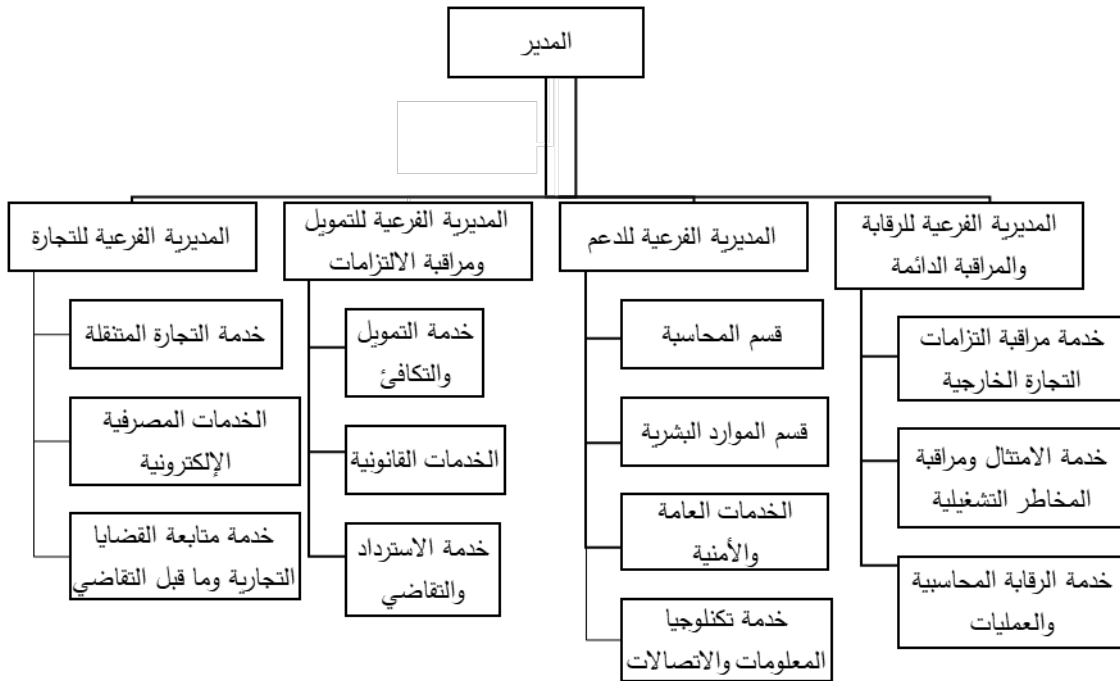
- خدمة المبيعات: تكمن في الترويج لمنتجات وخدمات البنك المختلفة، وجذب عملاء جدد، والحفاظ على العملاء الحاليين، وذلك من خلال تقديم عروض تنافسية، وتلبية احتياجات العملاء، وتحقيق أهداف المبيعات المحددة؛
- خدمة التجارة المتنقلة: تسهر على توفير الخدمات البنكية الأساسية للمزارعين والتجار في المناطق الريفية النائية، وذلك من خلال استخدام وحدات متنقلة مجهزة بأحدث التقنيات. تهدف هذه الخدمة إلى تسهيل المعاملات المالية، وتوفير التمويل، وتقديم الاستشارات المالية للمستفيدين، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية؛

- خدمة متابعة القضايا التجارية وما قبل التقاضي: تتمثل مهمة خدمة متابعة القضايا التجارية وما قبل التقاضي في المديرية الفرعية للتجارة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ضمان حماية المصالح المالية للبنك من خلال متابعة جميع القضايا التجارية المتعلقة بالعملاء، سواء كانت في مرحلة ما قبل التقاضي أو في مرحلة التقاضي، وذلك بهدف تسوية النزاعات وتحصيل الديون المستحقة بأسرع وأكثر الطرق فعالية.

بناءً على ما تقدم، يتضح الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال في الشكل الآتي:

الشكل رقم (12): الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية

الريفية لولاية سطيف



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية من المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف.

3. الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة للمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية

الريفية لولاية سطيف

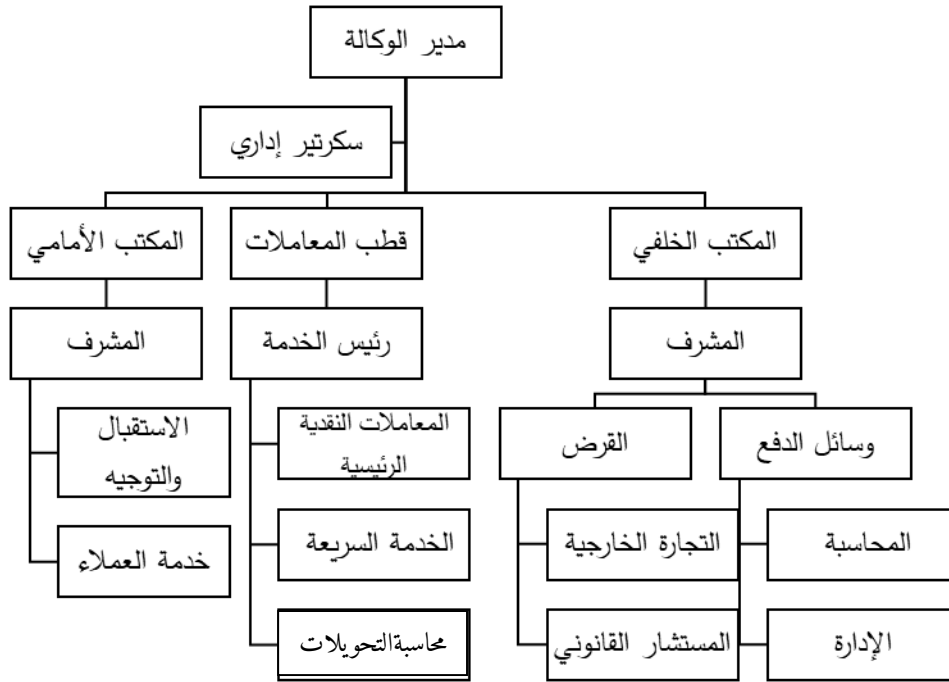
يتضمن الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة للمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية

الريفية التدرج الموالي:

الشكل أدناه ملخص للهيكل التنظيمي للوكالات التابعة للمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية سطيف والذي ورد شرحه سابقا:

الشكل رقم (13): الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة للمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك

الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية سطيف



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية من المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف.

ثانيا: مستويات اتخاذ قرار التمويل في المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف

سنستعرض مستويات اتخاذ قرارات التمويل في المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية سطيف، وفقا للتطرق إلى الأسس التنظيمية التي تحكم منح الائتمان في البنك محل الدراسة إلى جانب التطرق إلى دراسة أئتمانية لملف قرض استثماري لنفس البنك.

1. الأسس التنظيمية لمنح الائتمان في بنك الفلاحة وتنمية الريفية: فيما يلي، سنوضح الأسس التنظيمية لمنح الائتمان المعتمدة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

➤ بإمكان المدير التنفيذي، من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح من المديرية العامة/الالتزامات مدعوم بتقرير مفصل، تعليق صلاحيات الالتزامات المفوضة إلى لجنة الائتمان التابعة للحكومة أو الإدارة المركزية مؤقتاً إذا وجد أنها تُستخدم بشكل غير عقلاني.

خلال فترة تعليق صلاحيات الالتزام المفوضة إلى لجنة الائتمان، تتولى اللجنة الأعلى مستوى، حسب طبيعة الملف، على مستواها دراسة والموافقة على طلبات الائتمان المقدمة من قبل العملاء.

➤ إخطار صلاحيات المشاركة:

تقتصر مستويات صلاحيات الالتزام فيما يتعلق بلجان الائتمان والخزانة التابعة لهيئة الرقابة بالمديريات المركزية والمديرية العامة المساعدة على سقوف الالتزام التي يتم تحديدها وفقاً لطبيعة الائتمانات. والقواعد النافذة كما يلي:

• نائب الإدارة العامة المسؤول عن الالتزامات: من خلال:

✓ القروض الاستثمارية (الفترة متوسطة الأجل): بمبلغ 300.000.000 دينار جزائري؛

✓ الاعتمادات التشغيلية (بما في ذلك التزامات التوقيع والخصم): بمبلغ 200.000.000

دينار جزائري.

• المديرية المركزية DFAAPA ، DFAAPA ، DFGE: وفقاً لـ:

✓ اعتمادات الاستثمار (الفترة المتوسطة وطويلة الأجل): بمبلغ 80.000.000 دينار

جزائري؛

✓ الاعتمادات التشغيلية ((بما في ذلك خصم الأوراق التجارية): بمبلغ 35.000.000

دينار جزائري؛

✓ الاعتمادات بالتوقيع (الاعتمادات المستندية- الضمانات- المستحقات): بمبلغ

35.000.000 دينار جزائري؛

✓ خصم الأوراق التجارية (معتمد من قبل بنك الدرجة الأولى): فهو غير محدود.

• المجموعة الجهوية للاستغلال: وذلك كما يلي:

✓ اعتمادات الاستثمار (الفترة المتوسطة وطويلة الأجل): بمبلغ 20.000.000 دينار

جزائري؛

✓ الاعتمادات التشغيلية ((بما في ذلك خصم الأوراق التجارية): بمبلغ 10.000.000 دينار جزائري؛

✓ الاعتمادات بالتوقيع (الاعتمادات المستندية- الضمانات- التأديت): بمبلغ 5.000.000 دينار جزائري؛

✓ خصم الأوراق التجارية (معتمد من قبل بنك الدرجة الأولى): بمبلغ 5.000.000 دينار جزائري؛

✓ تسبيقات على سندات الصندوق (سندات الخزينة): فهو غير محدود (الحد الأقصى 80%).

• وكالات الاستغلال المحلية: يتم تحديد صلاحيات الالتزام المفوضة إلى لجان الوكالة وفقاً للتصنيف المخصص لها ويتم تحديدها ضمن الحدود الدنيا والقصى الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (21): صلاحيات الالتزام المفوضة إلى لجان الوكالة

نوع الائتمان	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الائتمان التشغيلي	300.000 دينار جزائري	5.000.000 دينار جزائري
الائتمان الاستثماري	1.000.000 دينار جزائري	5.000.000 دينار جزائري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

➤ معالجة ملفات المشاريع الصغيرة:

تتم معالجة ملفات المشاريع الصغيرة من قبل هياكل البنك بعد موافقة لجنة الرصد والتحقق المحلية، وفقاً للأحكام الخاصة التي تحكم منح الائتمانات للعملاء المشاركين في مخطط خلق فرص العمل. طبقاً للأحكام التعاقدية التي تحكم تمويل مخططات خلق فرص العمل، وبإستثناء الحالات الاستثنائية التي تنطوي على شذوذ كبير والتي يجب الإبلاغ عنها إلى الشركاء المسؤولين عن المخططات، فإن مهمة لجنة الائتمان تتمثل في المصادقة على القرارات التي يتم اعتمادها داخل المفوضية.

➤ تتكون لجنة الائتمان على مستوى الوكالة من الأعضاء التاليين:

- مدير الوكالة رئيساً؛
- مشرف الدراسات للمكاتب الأمامية عضواً؛
- مشرف الدراسات للمكاتب الخلفية عضواً؛

- رئيس مصلحة قبض المعاملات عضواً؛
 - رئيس مصلحة القرض عضواً.
- تتكون لجنة الائتمان على مستوى المجموعة الجهوية للاستغلال من الأعضاء التاليين:
- المدير الجهوي رئيساً؛
 - المدير الفرعي للمالية ومتابعة الالتزامات عضواً؛
 - المدير الفرعي التجاري عضواً؛
 - المدير الفرعي للدعم عضواً؛
 - المدير الفرعي للإعانة والمحاسبة عضواً.
- تتكون المركزية للقروض من الأعضاء التاليين:
- المدير العام رئيساً؛
 - المدير العام المساعد للمالية والالتزامات عضواً؛
 - المدير العام المساعد للاستغلال عضواً؛
 - المدير العام المساعد للإدارة والوسائل عضواً؛
 - المدير العام المساعد للتفتيش والمراقبة عضواً.

3. دراسة حالة اتخاذ القرارات التمويلية في المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة

والتنمية الريفية

في هذا القسم من البحث، سنقوم بتحليل مستويات اتخاذ القرار التمويلي وفقاً للإطار القانوني الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. بعد ذلك، سنقوم بدراسة تفصيلية لملف قرض استثماري تم منحه لوكالة عين آرنات 711 للمجموعة الجهوية للاستغلال في ولاية سطيف من قبل نفس البنك. وأخيراً، سنقوم بتقييم نقاط القوة والضعف في عملية اتخاذ القرارات التمويلية في البنك موضوع الدراسة.

أ. مستويات اتخاذ قرار التمويل: عندما يتوجه العميل إلى إحدى فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستفسار عن آليات الحصول على قرض، يقدم له موظف الفرع شرحاً شاملاً لجميع أنواع القروض المتوفرة، وشروط كل منها، والفوائد والمزايا التي يحصل عليها العميل. بعد ذلك، يتم تزويد الزبون بقائمة مفصلة للوثائق المطلوبة، مع توضيح كيفية استخراج كل وثيقة،

وأهمية كل منها في عملية تقييم طلب القرض. بعد أن يجمع العميل كافة الوثائق المطلوبة، يعود إلى الفرع لتقديم ملفه الكامل. يقوم موظف الفرع بفحص الملف والتأكد من استيفائه لكافة الشروط، ثم يتم إرساله إلى الجهات المعنية في البنك لتقييمه واتخاذ قرار التمويل. يتم تقييم طلب القرض على عدة مراحل (الشكل رقم 14))، تبدأ بمرحلة الفرع، ثم تنتقل إلى مرحلة المجموعة الجهوية للاستغلال، وأخيراً إلى مرحلة المديرية العامة. في كل مرحلة، يتم تقييم طلب القرض بناءً على مجموعة من المعايير، على غرار القدرة المالية للزبون، وجدوى المشروع الذي يموله القرض، والسجل الائتماني للزبون، ناهيك عن طبيعة الضمانات المقدمة من طرف العميل. يتم اتخاذ قرار التمويل النهائي بناءً على اللوائح الداخلية للبنك، والتي تهدف إلى ضمان منح القروض للعملاء الذين يستوفون كافة الشروط، والذين لديهم القدرة على سداد القرض في الموعد المحدد. فيما يلي شرح مفصل للمراحل التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات التمويلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- **على مستوى الوكالة:** تنطلق رحلة الملف بالوصول إلى أمانة الوكالة، أين تقوم بفحصه وتسليمه إلى محلل الائتمان. يقوم هذا الأخير بإعداد دراسة شاملة ودقيقة وإجراء تقييم شامل لجدوى المشروع، وتقديم ملخص للدراسة وفقاً للمعايير المحددة في البطاقة التقنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومن ثم يسلمها إلى المدير الذي يعطي رأيه فيه، وبعدها يجتمع المدير مع لجنة الائتمان التي تضم مدير الوكالة رئيساً، مشرف الدراسات للمكاتب الأمامية عضواً، مشرف الدراسات للمكاتب الخلفية عضواً، رئيس مصلحة قبض المعاملات عضواً، رئيس مصلحة القرض عضواً، أين يتم الفصل النهائي في الملف عن طريق التصويت؛ فإذا كان مبلغ القرض متوفراً في الوكالة، وكان العميل يستوفي الشروط ويقدم جميع الضمانات المطلوبة، يتم الموافقة على منح القرض؛

- **على مستوى المجموعة الجهوية للاستغلال:** إذا تجاوز المبلغ صلاحيات الوكالة، يتم إرسال الملف إلى المجموعة الجهوية للاستغلال بعد إعادة النظر في الملف، واعتماداً على البيانات السابقة، يتم دراسة الملف من قبل لجنة الائتمان المكونة من: المدير الجهوي رئيساً، المدير الفرعي للمالية ومتابعة الالتزامات عضواً، المدير الفرعي التجاري عضواً، المدير الفرعي للدعم عضواً، المدير الفرعي

للاعانة والمحاسبة عضوا. تجتمع هذه اللجنة بعد الاستماع إلى آراء جميع الأطراف، ويتم اتخاذ القرار بالتصويت، حيث يتم اعتماد رأي الأغلبية؛

- على مستوى المديرية العامة: تُنَاط بها مهمة اتخاذ القرارات بناءً على ما يُرفع إليها من توصيات وبيانات من المستويات الأدنى، وتتمتع بسلطات واسعة في هذا الشأن. تتشكل اللجنة من رؤساء مختلف قطاعات البنك، ويترأسها المدير العام. تُتخذ القرارات عبر التصويت.

الشكل رقم (14): مراحل اتخاذ قرار التمويل حسب المستويات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية من المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف.

ب. الدراسة الائتمانية لملف قرض استثماري: استنادا إلى الوثائق التي استلمناها من المجموعة الجهوية للاستغلال التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية سطيف، فإن العميل موضوع هذا التحليل تقدم إلى وكالة عين أرناث 711 التابعة للمديرية المذكورة بطلب تمويل جزئي للمشروع الاستثماري المتمثل في قرض التهادي بقيمة 18.328.810,00 دينار جزائري أو 80% من التكلفة الإجمالية للمشروع 22.911.012,50 دينار جزائري (شجيرات المشمش بقيمة 14.700.012,50 دينار جزائري، حوض تجميع المياه بقيمة

1.428.000,00 دينار جزائري، شبكة للسقي بالتقطير بقيمة 618.800,00 دينار جزائري، سياج معدني بقيمة بقيمة 1.760.000,00 دينار جزائري)، الوضع الذي تطلب من العميل تقديم الوثائق اللازمة لاستكم الدراسة الملف وإعطاء قرار منح الائتمان من عدمه.

تمثل الوثائق المطلوبة (الائتمان الاستثماري المتوسط والطويل الأجل (المدعوم وغير المدعوم)) من العميل في:

✓ الوثائق الإدارية والقانونية: وتمثل في:

• طلب ائتمان موقع من قبل الشخص المخول (يجب أن يحدد على وجه الخصوص تاريخ الطلب، وطبيعة التمويل المطلوب، والمبلغ، والغرض من التمويل، والمدة المطلوبة، والضمانات مع تقديرها)؛

• نسخة من أي وثيقة تثبت الترخيص بممارسة النشاط المخطط له أو الممارس (السجل التجاري، الموافقة، رخصة التشغيل، بطاقة الفلاح، بطاقة الحرفي، الخ.)؛
• نسخة من وثيقة الهوية سارية المفعول (للأفراد)؛
• محضر المداولات الذي يعين ويفوض المدير للتعاقد على القروض (بالنسبة للشركات ومجموعات المزارعين ورخصة البناء (إن وجدت)؛

• نسخة من النظام الأساسي (للكيانات القانونية)؛
• نسخة من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية؛
• صورة من عقد الملكية أو الامتياز أو الإيجار للمكان المخصص لتشغيل المهنة؛
• شهادة من الخدمات البيئية (إن وجدت)؛
• بطاقة التسجيل الضريبي.

✓ الوثائق المحاسبية والضريبية: وتكن في:

• القوائم المالية الضريبية للسنوات المالية الثلاث (03) الماضية أو الميزانية العامة الافتتاحية لأعمال الجديدة؛
• تقرير مراقب الحسابات للشركات المعنية؛

- الوضع المحاسبي المؤقت والنهائي؛
- التوقعات المالية لفترة التمويل المطلوبة؛
- الأوضاع الضريبية وشبه الضريبية الأخيرة أو المواعيد النهائية المحتملة.
- ✓ الوثائق الاقتصادية والمالية: وتشمل:
 - الدراسة الفنية والاقتصادية (يجب أن تظهر على وجه الخصوص طريقة حساب حجم الأعمال والنفقات، أبحاث السوق): على غرار الأرقام النموذجية للمعدات التي سيتم شراؤها و/أو عروض الأسعار و/أو العقود؛
 - ✓ متفرقات: وهي:
 - اتفاقية مبدئية مع وزارة السياحة بشأن مشاريع سياحية (إطار اتفاقية بنك الفلاحة والتنمية الريفية/وزارة السياحة والصناعات التقليدية)
 - الفوائد التي تم الحصول عليها (إن وجدت) في حال الحصول على تمويل من الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار؛
 - فوائد التصدير؛
 - الوثيقة التي يراها العميل مفيدة لدعم طلب التمويل الخاص به.
- بعد أن قدم العميل الملف المطلوب بتاريخ 10 نوفمبر 2021، قام محلل الائتمان في الوكالة بتحليل شامل للملف للوصول إلى ما يلي:
- 1. الالتزامات السابقة للعميل والضمانات المقدمة: وهي مدرجة كما يلي:
 - حالة الالتزامات حتى 2021/10/31: فيما يلي الجدول رقم (22) يوضح حالة التزامات العميل حتى تاريخ 2021/10/31 مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الجدول رقم (22): حالة الالتزامات حتى 2021/10/31

التفويض	الالتزامات
لا يوجد	لا يوجد

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- الضمانات المقدمة: تتمثل الضمانات المقدمة في:

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

• رهن أرض زراعية بمساحة إجمالية قدرها 43,82 هكتار بقيمة تعادل 30.190.000,00 دينار جزائري؛

• تعهد المعدات المراد شراؤها؛

• عقد التأمين الشامل متعدد المخاطر+ ملحق حلول أو إحلال لفائدة بنك الفلاحة

والتنمية الريفية؛

• اشتراك العميل لدى صندوق الضمان الزراعي.

- النشاطات المسجلة لثلاث سنوات الأخيرة: وهي مدرجة كما يلي:

• النشاطات المسجلة للعميل للسنة المالية 2018: لا توجد؛

• النشاطات المسجلة للعميل للسنة المالية 2019: لا توجد؛

• النشاطات المسجلة للعميل للسنة المالية 2020: لا توجد.

منه هذه علاقة جديدة وعمل تجاري قيد الإنشاء، ولم يتم تطوير أي أعمال أو نشاطات سابقة

للعيميل.

• عرض العملية: من خلال:

- الوضعية القانونية (خاص، امتياز): امتياز؛

- المساحة الاجمالية: 82,45 هكتار؛

- أرض صالحة للزراعة؛

- الاستخدامات الحالية للأرض: زراعة الحبوب؛

- الاستثمارات القائمة: محصورة في:

• علف للماشية؛

• 01 اسطبل يضم قطيف الماشية بمساحة تقدر بـ 100 متر مربع؛

• 01 مرآب مساحته 100 متر مربع للمعدات الزراعية.

- الثروة الحيوانية: وهي:

• 15 بقرة و15 عجل.

- المعدات الزراعية: محصورة في:

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

- 02 جراب؛
- 03 محراث؛
- 01 غطاء للمحصول؛
- 01 خزان؛
- 01 مقطورة؛
- 01 جزازة العشب؛
- 01 آلة للتبذير؛
- 01 بخاخ؛
- 01 طقم للرشاشات.
- طلب الائتمان: متمثل في قرض التهادي بقيمة 18.328.810,00 دينار جزائري أو 80% من التكلفة الإجمالية للمشروع 22.911.012,50 دينار جزائري على النحو التالي:
- شجيرات المشمش بقيمة 14.700.012,50 دينار جزائري؛
- حوض تجميع المياه بقيمة 1.428.000,00 دينار جزائري؛
- شبكة للسقي بالتقطير بقيمة 618.800,00 دينار جزائري؛
- سياج معدني بقيمة بقيمة 1.760.000,00 دينار جزائري.
- غرض القرض: الجدول أدناه يتطرق إلى الغرض من القرض:

الجدول رقم (23): الغرض من القرض

نظرة عامة على العمليات	الكمية	الوحدة	سعر الوحدة (دينار جزائري)	السعر (دينار جزائري)
شجيرات المشمش	15000	/	/	14.700.012,50
حوض لتجميع المياه	01	/	/	1.428.000,00
شبكة للسقي بالتقطير	25 هكتار	/	/	2.023.000,00
سياج معدني	25 هكتار	/	/	4.760.000,00
المجموع				22.911.012,50

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

- هيكل القرض: يندرج ضمن الجدول المالي هيكل القرض محل الدراسة:

الجدول رقم (24): هيكل القرض

نظرة عامة على العمليات	التكلفة الإجمالية (دينار جزائري)	القرض البنكي	المساهمة الشخصية للمعمل (دينار جزائري)	قرض التهادي
شجيرات المشمش	14.700.012,50	/	2.940.002,50	11.760.010,00
حوض لتجميع المياه	1.428.000,00	/	285.600,00	1.142.400,00
شبكة للسقي بالتقطير	2.023.000,00	/	404.600,00	1.618.400,00
سياج معدني	4.760.000,00	/	952.000,00	3.808.000,00
المجموع	22.911.012,50	/	4.582.202,50	18.328.810,00
النسبة (%)	%100	/	20%	80%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- حجم الأعمال المتوقعة: سنتطرق من خلال حجم الأعمال المتوقع إلى كل من الإنتاج

النباتي والحيواني:

➤ إنتاج النباتات: الجدول أدناه يتطرق إلى الإنتاج المتوقع للنباتات:

الجدول رقم (25): الإنتاج المتوقع للنباتات

التوقعات	المساحة (بالهكتار)	العائد (الكمية/الهكتار)	سعر البيع الوحدوي (دينار)	إجمالي التوقعات (دينار)
زراعة الأشجار	25	100	5000	12.500.000,00
الحبوب	18	40	4500	3.240.000,00
القش	18	200 حزمة قش/هكتار	علف الماشية	
المجموع				15.740.000,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

➤ الإنتاج الحيواني: الجدول أسفله يتناول إلى الإنتاج الحيواني المتوقع:

الجدول رقم (26): الإنتاج الحيواني المتوقع

نوع التربية	عدد الرؤوس	الإنتاج				إجمالي التوقعات (دينار)
		الحليب (لتر)	سعر البيع (دينار)	العجول والكباش	سعر البيع	
البقر						
الأغنام (نعجة)	15			15	200.000	3.000.000,00
أخرى	15	67500 لتر/سنة	60			4.050.000,00
المجموع						7.050.000,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

➤ التربية الصغيرة: سيتم حصره الإنتاج المتوقع للتربية الصغيرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): الإنتاج المتوقع للتربية الصغيرة

نوع التربية	عدد الرؤوس	الإنتاج				إجمالي التوقعات (دينار)
		عدد البيض	سعر البيع	الدجاج الموجه للبيع	سعر البيع	
الدجاج الأبيض						
دجاج التسمين						
الدجاج الأحمر						
أخرى						
لا يوجد						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- التحليل المالي: وتختصر في:
- جدول حسابات النتائج المتوقعة (يوضح المعايير لتحديد النتائج خلال مدة القرض).
- القيمة الحالية الصافية: المدرجة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (28): القيمة الحالية الصافية للمشروع

السنوات	0	1	2	3	4	5
التدفقات						
النقدية	0	9.966.000	9.370.000	8.812.000	8.287.000	7.789.000
الحالية						
رأس المال المستثمر	-22.911.000					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن صافي قيمة حالية موجبة قدرها 21.316.611 دينار جزائري. وهذا يعني أن الاستثمار المتوقع مربح نظراً لأن القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة من هذا المشروع أعلى بكثير من رأس المال المستثمر، وبالتالي فهو مجزٍ لكل من البنك والمستثمر.

- مؤشر الربحية: /
- فترة استرداد رأس المال: المدة اللازمة لاسترداد التكلفة المترتبة على الاستثمار هي 2.59 سنة.

- القرار:

تطلبت العلاقة في إطار مشروع التهادي طلب الحصول على قرض بهامش 20% بمبلغ مقدر بـ 18.328.810.00 دينار جزائري لشراء 15000 شجيرة وحوض وشبكة للسقي بالتقطير وسياس معدني.

لتغطية هذا الائتمان، تقترح العلاقة رهن حق الامتياز على أرض زراعية بمساحة تعادل 43,82 هكتار، بقيمة 80.190.000.00 دينار جزائري (تم تقدير قيمتها خبير معتمد ومتعاقد مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية) بالإضافة إلى رهن المعدات المملوكة، كما تستوجب العلاقة اللجوء إلى صندوق الضمان الزراعي.

ويمكن القول أن هذا الاستثمار مربحاً، ويتمتع بالعديد من المزايا على غرار قدرته الإنتاجية، الإدارة الجيدة للموارد البشرية والمادية، كذلك سيساعد المشروع على سد العجز الخاص المتعلق

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية

بالمنتجات الزراعية وخاصة الفواكه الطازجة، كما سيساهم في الحد من البطالة في المنطقة من خلال خلق العديد من فرص العمل.

ولتحقيق هذه الغاية، ومع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المقدمة، والوسائل المادية المتاحة للعلاقة، والنظر في المصلحة التشغيلية للبنك، فإن المدير يصدر رأياً إيجابياً لتمويل هذا المشروع، لكن يترك الرأي والقرار النهائي للجنة الائتمان في التسلسل الهرمي والتي أعطت هي الأخرى رأياً إيجابياً، ليم بعدها امضاء اتفاقية القرض .

ت.تقييم اتخاذ القرارات التمويلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال دراسة الائتمان لملف القرض الاستثماري المقدم إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تم تحديد نقاط القوة والضعف الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (29): تقييم اتخاذ القرارات التمويلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نقاط القوة	نقاط الضعف
• يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية استراتيجية احترازية لتقليل مخاطر الائتمان، من خلال اشتراط ضمانات عينية ومالية قوية مقابل منح القروض. وتتنوع هذه الضمانات لتشمل العقارات، المركبات، والأصول المالية كالأسهم والودائع، مما يمنح البنك غطاءً آمناً يتيح له استرداد مستحقاته عبر تسهيل هذه الأصول في حال عجز المقترض عن السداد. • يعد اعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مؤشرات تقييم المشاريع (مثل VAN وفترة الاسترداد) ركيزة أساسية لإدارة المخاطر واتخاذ قرارات تمويلية موضوعية . تساهم هذه الأدوات التحليلية في تقدير العوائد بدقة والحد من الخسائر المالية عبر التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع وقدرتها على سداد القروض، مما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد المالية بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للبنك.	• يؤدي تجاهل العوامل النوعية والبيئية (مثل تقلبات السوق، التطور التكنولوجي، والسياسات الحكومية) إلى قصور جوهري في تقييم المخاطر، حيث يحرم البنك من توقع الأزمات الخارجية التي قد تعصف بنجاح المشروع، مما يرفع من احتمالات الفشل نتيجة عدم الاستعداد للهفاجات الاقتصادية والحركية الفعلية للسوق. • يُعدّ إهمال تقييم الجوانب الإدارية والتنظيمية خلافاً هيكلياً يؤدي إلى العجز عن قياس كفاءة الفريق المسؤول عن التنفيذ. وبما أن الإدارة الحكيمة هي الركيزة الأساسية لنجاح أي استثمار، فإن التغاضي عن فحص قدرات الفريق في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات يعرض المشروع لمخاطر عالية، مما يجعل التقييم الشامل للبعد الإداري استثماراً جوهرياً لضمان تحقيق الأهداف بكفاءة. • يُشكل التمسك المتزايد بالضمانات العقارية التقليدية كشرط أساسي للتمويل عائقاً جوهرياً أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يؤدي هذا التوجه إلى تقليص فرصها في الحصول على الدعم المالي اللازم لتطوير أعمالها، نظراً لصعوبة توفير مثل هذه الأصول، مما يحد

من قدرتها التنافسية ونموها في السوق.

• يؤدي اعتماد البنك الحصري على المؤشرات المالية التقليدية (كالربحية و VAN) وتجاهله للنماذج المتطورة مثل نموذج RAROC إلى تقييم غير دقيق للمخاطر الحقيقية. هذا القصور المنهجي يرفع من احتمالية التعرض لمخاطر غير متوقعة ويُفقد البنك فرصاً استثمارية مستدامة، مما يستوجب تبني نهج تقييمي شامل يدمج المعايير المالية وغير المالية لضمان قرارات استثمارية مسؤولة تعزز قيمة البنك بعيدة المدى.

المصدر: من إعداد الباحث.

إن اعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المؤشرات التقليدية لتقييم المشاريع كأساس وحيد لقراراته التمويلية ينطوي على مخاطر جمة، إذ غالباً ما تقتصر هذه المؤشرات على تحليل الجوانب المالية الظاهرة للمشروع، متجاهلةً المخاطر الخفية التي قد تعصف بقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته. هذا القصور في التحليل الشامل للمخاطر الائتمانية قد يدفع البنك إلى منح قروض لمشاريع محفوفة بالمخاطر، مما يزيد من احتمالية التعثر عن السداد وتكبيد البنك خسائر مالية فادحة لا يمكن تداركها. علاوة على ذلك، قد لا تعكس هذه المؤشرات بدقة التقلبات السريعة في الأوضاع الاقتصادية أو التغيرات الجذرية في القطاعات الصناعية، مما يقلل من فعاليتها في تقييم المخاطر على المدى الطويل. لذا، يتعين على البنك أن يتجاوز هذه المؤشرات التقليدية وأن يعتمد على نماذج داخلية متطورة لتقييم المخاطر، مثل نموذج RAROC، الذي يدمج العائد المعدل للمخاطر على رأس المال، مما يمكنه من اتخاذ قرارات تمويلية أكثر دقة وفعالية، ويضمن استدامة عملياته في ظل بيئة اقتصادية متغيرة.

وعليه ومن خلال هذا المبحث فقد تبين لنا بأن عملية اتخاذ القرار التمويلي في البنوك الجزائرية محل الدراسة تخضع لمنظومة إدارية وتنظيمية مركبة، تتداخل فيها عدة مستويات من الرقابة والمصادقة، مع مراعاة جملة من المعايير المرتبطة بالجدارة الائتمانية، القدرة على السداد، وطبيعة الضمانات المقدمة.

ففي بنك القرض الشعبي الجزائري، يتضح أن الهيكل التنظيمي والبنية الوظيفية لمجموعة الاستغلال بسطيف تلعب دوراً محورياً في دراسة ملفات التمويل، ضمن مقارنة تقوم على التدرج في

اتخاذ القرار بدءاً من الفروع المحلية إلى المستويات المركزية، مع الاعتماد على وثائق ومعايير تقنية موحدة.

أما في بنك التنمية المحلية، فقد بينت المعطيات التاريخية والتنظيمية أن هذا البنك تطور من كونه أداة لتمويل المؤسسات العمومية إلى مؤسسة مالية تحاول التكيف مع متطلبات السوق واحتياجات الزبائن المتنوعين، مع المحافظة على ضوابط صارمة في منح القروض.

وبخصوص بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فقد أظهرت دراسة مجموعة الاستغلال بولاية سطيف أن اتخاذ القرار التمويلي يتم وفق خصوصيات النشاط الفلاحي والريفي، ما يتطلب مرونة في التقدير ودراية واسعة بطبيعة المشاريع الموسمية والمخاطر المرتبطة بها.

وعموماً، تبرز النتائج بأن هناك جهوداً ملموسة لتحديث آليات اتخاذ القرار التمويلي في البنوك الجزائرية، إلا أن تلك الآليات لا تزال تعاني من مركزية القرار، وتحتاج إلى مزيد من اللامركزية والسرعة في المعالجة، بالإضافة إلى تدعيم الكفاءات المحلية وتحديث الأدوات التكنولوجية المعتمدة في التقييم المالي والتحليل الائتماني.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل، تم التوصل إلى تشخيص شامل للبيئة البنكية الجزائرية من خلال تحليل متكامل لثلاثة أبعاد رئيسية: تطورها التاريخي، والإطار الرقابي المنظم لها، وواقع الممارسات التمويلية المطبقة داخل مؤسساتها البنكية. وقد مكّن هذا التحليل من تحديد طبيعة التحديات البنوية والمنهجية التي تعيق الانتقال الفعلي نحو نماذج إدارة المخاطر المتقدمة.

أن النظام البنكي الجزائري ما زال يحمل في بنيته المؤسسية إرثاً ناتجاً عن مرحلة الاقتصاد الموجه، وهو ما ولد مقاومة هيكلية أمام التحول الكامل نحو ممارسات تمويل مرنة ومبنية على تقييم المخاطر. أما المبحث الثاني فقد بين أن الإطار الرقابي الذي يشرف عليه بنك الجزائر يسعى بجدية لمواكبة التطورات العالمية، لا سيما في ظل مقررات لجنة بازل، غير أن هذا الجهد يواجه صعوبات في تحويل المتطلبات النظرية إلى آليات تطبيقية شاملة وفعّالة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى أدوات أكثر ديناميكية لقياس رأس المال وتعزيز الامتثال الرقابي.

كما تأكد وجود قصور منهجي واضح في صميم النشاط البنكي، حيث أظهرت الدراسة التطبيقية أن عملية اتخاذ القرار التمويلي ما تزال خاضعة بدرجة كبيرة للأساليب التقليدية المعتمدة على المؤشرات المحاسبية والضمانات المادية، مع إغفال لاعتبارات المخاطر المستقبلية وتخصيص رأس المال الاقتصادي لتغطية الخسائر غير المتوقعة وفق منطق نموذج العائد المعدل حسب المخاطر (RAROC) هذا الواقع يكشف عن فجوة هيكلية وإجرائية بين الأداء الفعلي للبنوك الجزائرية والمعايير الرقابية الدولية الحديثة.

-رغم توفر إطار رقابي طموح ومتماشٍ في خطوطه العريضة مع المقاييس الدولية، إلا أن الثقافة البنكية السائدة والآليات الإجرائية المعتمدة لا تزال تفتقر إلى الرؤية المستقبلية والديناميكية المطلوبة لتقييم المخاطر بصورة شاملة ومتكاملة.

-إن غياب النماذج المتقدمة لتقييم الأداء على أساس المخاطر، وعلى رأسها نموذج RAROC ، يحدّ من قدرة البنوك على تسعير الائتمان بدقة، ويؤثر سلباً في كفاءة تخصيص رأس المال واستدامة المؤسسات البنكية على المدى الطويل.

الفصل الرابع:

دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ

قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك

جزائرية

تمهيد:

من خلال التأصيل النظري الانظمة إدارة المخاطر وتأكيد الحاجة الاستراتيجية إلى تبني نموذج العائد المعدل حسب المخاطر (RAROC)، ثم من خلال التشخيص التطبيقي لواقع الممارسات التمويلية في البنوك الجزائرية، الذي أبرز هيمنة الأساليب التقليدية القائمة على الضمانات، تبين وجود فجوة منهجية واضحة في كفاءة تسعير المخاطر وتخصيص رأس المال.

إن الاكتفاء بتشخيص القصور لم يعد كافياً، إذ تقتضي المرحلة الحالية الانتقال إلى مستوى الإثبات الكمي والتحليل التطبيقي من خلال بناء نموذج عملي يبرهن على إمكانية وضرة دمج الأدوات الكمية الحديثة في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

يهدف هذا الفصل إلى إجراء تحليل كمي تطبيقي يربط بين الهدف الربحي للبنك ومتطلبات إدارة المخاطر، عبر محورين مترابطين يُطبّقان على عينة من القروض الممنوحة من البنوك الجزائرية تسعى إلى تطبيق مؤشر RAROC لتقييم الجدوى الاقتصادية ويتم في هذا المحور تحديد العائد الصافي لكل قرض ومقارنته بتكلفة الأموال الذاتية (Re)، مع احتساب رأس المال الاقتصادي المخصص لتحمل المخاطر. ويهدف هذا التحليل إلى إبراز القصور الفعلي في سياسات التسعير الحالية ومدى استنزاف القروض لرأس المال.

وأيضا من خلال الدراسة نسعى إلى بناء نموذج كمي لاحتمالية التعثر (PD) ويتم تقدير نموذج إحصائي باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي للتنبؤ باحتمالية تعثر العملاء بدقة، استناداً إلى خصائصهم الكمية والنوعية. ويُعد هذا النموذج ركيزة أساسية لضمان دقة مدخلات الخسائر المتوقعة في معادلة RAROC.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: وصف البيانات وتنظيم خصائص القروض محل الدراسة.
- المبحث الثاني: حساب وتحليل مؤشر RAROC في البنوك محل الدراسة.
- المبحث الثالث: بناء وتقدير نموذج احتمالية التعثر (PD) وتقييم كفاءته.

المبحث الأول: وصف البيانات وتنظيم خصائص القروض محل الدراسة

في ظل بيئة مصرفية تتسم بتزايد المنافسة وارتفاع منسوب المخاطر، لم تعد قرارات منح القروض تخضع فقط للمعايير التقليدية، بل بات من الضروري الاعتماد على أدوات كمية قادرة على تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطر. ويعد مؤشر RAROC (العائد المعدل حسب المخاطر) أحد أهم المقاييس الحديثة التي تتيح للبنك تقييم جدوى القروض من منظور ربحي يأخذ بعين الاعتبار رأس المال الاقتصادي المخصص لكل عملية تمويل. غير أن الاعتماد على هذا المؤشر وحده قد يغفل البُعد الاحتمالي للتعثر، وهو ما يقتضي إدماج نماذج قياس احتمالية التعثر - (Probability of Default - PD) كأداة متممة للقرار.

في هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى إجراء تحليل تطبيقي على عينة مكونة من 120 قرصاً ممنوحاً من طرف ثلاثة بنوك جزائرية، وذلك من خلال: أولاً، حساب مؤشر RAROC لكل قرض وتحليله مقارنة مع تكلفة التمويل، لتحديد مدى ربحيته الفعلية. ثانياً، بناء نموذج كمي لقياس احتمالية التعثر اعتماداً على الخصائص النوعية والكمية للعملاء. وأخيراً، دمج المؤشرين في إطار مصفوفة قرار تمويلي ذكي تمكن البنك من التوفيق بين هدفه الربحي ومتطلبات إدارة المخاطر. تعكس هذه المقاربة التكاملية توجهاً حديثاً في تحليل أداء المنتجات الائتمانية، وتؤسس لسياسات تمويل أكثر عقلانية، قادرة على تحسين استخدام رأس المال وتعزيز صلابة النظام البنكي في وجه الصدمات المستقبلية.

المطلب الأول: وصف البيانات وتنظيم لخصائص القروض.

الفرع الأول: مصادر قاعدة البيانات

تم التواصل مع العديد من البنوك حيث تسنى لنا على إجراء تربص على مستوى مجموعة الاستغلال للبنوك بعد موافقتها وتقديم التسهيلات اللازمة لاستكمال الدراسة في البنوك محل الدراسة وهي: بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية وهي بنوك عامة مختلطة، وتعذر دراسة البنوك الخاصة لعدم حصولنا على موافقة رسمية من البنوك لإجراء تربص لجمع

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

البيانات اللازمة للدراسة وأيضا الكم القليل للقروض الاستثمارية المقدمة من طرف البنوك الخاصة التي لا تفي لغرض الدراسة ولهذا تم استبعادها من الدراسة.

من أجل هذا تم جمع عينة تتكون من 61 قرض من بنك القرض الشعبي الجزائري و 34 قرض من بنك التنمية المحلية و 24 قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ممنوحة لقطاعات مختلفة منها: النقل والمواصلات، البناء، الصحة، السياحة، الصناعة والفلاحة.

وفي هذا الصدد تم بناء قاعدة بيانات متجانسة للبنوك ولقد وقع الاختيار على المتغيرات التالية: (مبلغ القرض، المدة، سعر الفائدة، الضمانات، التدفقات النقدية، الوضعية المالية للعميل، النسب المالية، حركة حساب العميل، حالة السداد...)، وذلك لأهميتها الجوهرية في عملية تقييم القرض من منظور الربحية والمخاطرة، والسيولة.

فعلى سبيل المثال، يؤثر كل من مبلغ القرض والفائدة بشكل مباشر في تحديد العائد المتوقع اللازم لحساب مؤشر RAROC ، في حين أن مدة القرض، الضمان المقدم، وسجل تاريخ العميل يساهمون في تقدير احتمالية التخلف عن السداد (PD).

علاوة على ذلك، فإن إجراء مقارنة بين مؤشر RAROC وتكلفة التمويل يستلزم الإلمام بهذه العناصر الحيوية، وذلك بهدف ضمان اتخاذ قرار تمويلي سليم يراعي تحقيق الربح وتجنب مخاطر التعثر.

المطلب الثاني: تحليل وصفي لقاعدة البيانات.

من خلال قيامنا بالعمل على مستوى المجموعة الاستغلال بالبنوك محل الدراسة قمنا بتجميع البيانات التالية:

1. بنك القرض الشعبي الجزائري: تم جمع البيانات خلال التبرص بالبنك وهي موضحة في الملحق رقم (1).
2. بنك التنمية المحلية: تم تجميع البيانات خلال التبرص بالبنك وهي موضحة في الملحق رقم (2).
3. بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تم تجميع البيانات خلال التبرص بالبنك وهي موضحة في الملحق رقم (3).

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

المطلب الثالث: تهيئة وتنظيم البيانات:

لغرض التحضير لنماذج RAROC و PD يجب إعادة تنظيم وتنظيف البيانات مع ترميز البيانات التي تستخدم الحساب حيث سنتخلى عن المتغير النسب المالية والضمانات كونها تعتمد على الكثير من المتغيرات وقيم، ليتبقى مبلغ القرض ومدة القرض والتدفق النقدي للمشروع والوضعية المالية وحركة الحساب.

أولاً: تشفير بيانات بنك القرض الشعبي الجزائري CPA: تم ترميزها كما يلي:
للعلم ان:

- الرقم 1 يمثل: غير متعثر، négatif, irrégulier
- الرقم 0 يمثل: متعثر، positif, régulier

وبالتالي تم تمثيل البيانات في الجدول كما يلي:

جدول رقم (30): قاعدة بيانات مشفرة للقروض المجمعة البنك CPA .

Default	Montant du crédit	Délais	Cash-flow	S financière	Mouvement
1	315202000	5	153531000	1	1
0	2436859000	10	292423000	1	1
0	147500000	7	16388000	0	0
0	23228000	7	0	0	0
1	606540000	7	452924000	1	1
1	552277000	6	352136000	1	1
1	70000000	7	35615000	1	1
1	240390000	7	581291000	1	1
1	198735000	7	450249000	1	1
0	288652000	7	256431000	0	0
1	615256000	10	525151000	1	1
1	450293000	7	174489000	1	1
1	20575000	5	21229000	1	1
1	30000000	5	26600000	1	1
1	280703000	7	220600000	1	1
1	30982000	5	38665000	1	1
1	95400000	7	126300000	1	1
1	29600000	5	79426000	1	1
1	295800000	7	133962000	1	1

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

1	5110000000	10	980 110 000	1	1
1	4776048000	7	1331136000	1	1
1	36619000	7	15236000	1	1
1	4136265000	10	831748000	1	1
0	1220843000	10	8836000	0	0
1	23450000	5	49505000	1	1
1	555223000	5	235673000	1	1
0	45118000	7	0	0	0
1	536155000	6	437986000	1	1
1	250205000	7	198500000	1	1
1	248984000	7	280630000	1	1
1	4519560000	7	632880000	1	1
1	224008000	7	131200000	1	1
1	430000000	7	98000000	1	1
0	20000000	5	0	0	0
0	220000000	7	0	0	0
1	130000000	7	96000000	1	1
1	250000000	7	186900000	1	1
0	640000000	7	96000000	0	0
1	2370000000	10	178099000	1	1
1	18500000	5	9000000	1	1
1	2600000000	7	200900000	1	1
0	720000000	10	0	0	0
1	322000000	7	290000000	1	1
1	3450000000	7	168000000	1	1
0	470000000	10	348900000	1	0
1	132000000	7	98099000	1	1
1	2000000000	7	1677000000	1	1
0	25000000	5	0	0	0
1	30000000	5	16700000	1	1
1	320000000	7	234000000	1	1
0	45000000	7	9000000	0	0
1	220000000	7	156999000	1	1
1	19500000	5	10000000	1	1
1	413000000	6	345890000	1	1
1	33000000	7	21600000	1	1
0	120000000	7	98000000	1	0
1	140000000	7	45000000	1	1
1	630000000	10	348000000	1	1

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

1	480000000	7	187000000	1	1
0	180000000	7	56000000	0	0
1	745000000	7	88990000	1	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

ثانيا: تفسير بيانات BDL بنك التنمية المحلية: تم ترميزها كما يلي:

للعلم ان:

الرقم 1 يمثل: غير متعثر، irrégulier، négatif، DEBITEUR

الرقم 0 يمثل: متعثر، régulier، positif، CREDITEUR

وبالتالي تم تمثيل البيانات في الجدول كما يلي:

جدول رقم (31): قاعدة بيانات مشفرة للقروض المجمعة من البنك BDL.

Default	Montant du crédit	Délais	Cash-flow	S financière	Mouvement
1	46200000	5	6990230	1	1
1	49000000	6	6770642	1	1
1	100100000	6	70733200	1	1
0	209058092	5	-27034223	0	0
0	1530000000	10	-40080325	0	0
0	447845220	8	-199567126	0	0
1	200000000	7	78316000	1	1
0	400000000	4	-80383	0	0
1	170000000	10	17354540	1	1
1	251236160	7	171679825	1	1
1	547698000	7	201902836.12	1	1
1	730000000	7	489368000	1	1
1	309074142.42	10	101824366	1	1
1	139436874.72	7	78034556	1	1
1	255857722	6	62654380	1	1
0	892500000	10	-39272215	0	0
1	246157000	5	133137479	1	1
1	247000000	7	58039375	1	1
1	247000000	12	156003026	1	1
1	240000000	12	80247800	1	1
1	59494348	5	21236263	1	1
0	247000000	5	137536970.98	0	0
1	742000000	8	117192926	1	1
1	150000000	7	8000000	1	1

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

1	112000000	5	92366103	1	1
1	483140124.64	7	61639984	1	1
1	48000000	5	16040748.9	1	1
1	48358240	7	21304569	1	1
1	1315951845	8	402821000	1	1
1	655512000	9	372495000	1	1
1	300000000	6	73301000	1	1
1	26800000	6	64474000	1	1
1	45391100	5	74050183	1	1
1	1276000000	8	269927212	1	1
1	70490000	7	73866060.46	1	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

ثالثا: تشفير بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: تم ترميزها كما يلي:
للعلم ان:

• الرقم 1 يمثل: غير متعثر، irrégulier، négatif، DEBITEUR

• الرقم 0 يمثل: متعثر، régulier، positif، CREDITEUR

وبالتالي تم تمثيل البيانات في الجدول كما يلي:

جدول رقم (32): قاعدة بيانات مشفرة للقروض المجمعة من البنك BADR .

Default	Montant du crédit	Délais	Cash-flow	S financière	Mouvement
1	17771697.72	7	10136736.44	1	1
1	961074.15	7	338831	1	1
1	3035488	6	1236788	1	1
1	2216073.6	6	1109964	1	1
1	8754880	8	2476213.01	1	1
1	2790400	7	1442075	1	1
1	19990000	8	11664117.76	1	1
1	17579596.16	7	8016471.41	1	1
0	18289808	7	5082800	0	1
1	17940798.41	7	7768800	1	1
1	38000000	6	117683000	1	1
0	41044400	5	136112803	1	0
1	5897120	5	3411780.13	1	1
1	3200000	5	1316204.08	1	1
1	12383472	4	9052256	1	1
1	9068800	5	4642320	1	1

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

1	12382944	5	8612831.5	1	1
1	17230720	5	3779600	1	1
1	25216477.6	7	5344669.53	1	1
1	19958000	5	29957000	1	1
1	19182800	6	18030796	1	1
1	8900000	5	3400000	1	1
0	19575500	4	11791378	0	0
1	463050000	7	40225585	1	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

المبحث الثاني: حساب RAROC ومقارنته بتكلفة التمويل

يشهد القطاع المصرفي العالمي تحولاً عميقاً في مقوماته التنظيمية وأساليبه التحليلية، مدفوعاً بمتطلبات اتفاقيات بازل (Basel Accords) وبالانعكاسات المتتالية لأزمات الائتمان الدولية. هذا التحول فرض على المؤسسات المصرفية تجاوز المقاييس التقليدية للأداء المعتمدة على الربحية المحاسبية البحتة، والانتقال نحو مقاربات أكثر شمولاً تدمج بين العائد والمخاطرة ورأس المال في عملية اتخاذ القرار. وفي هذا الإطار، يُعد نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) أحد أبرز الأدوات التي أرست أسس التقييم الحديث للأداء المصرفي، إذ يوفر إطاراً كمياً ومنهجياً لتقدير القيمة الاقتصادية المضافة من الأنشطة التمويلية، عبر مقارنة العائد الصافي المتوقع من القرض بحجم رأس المال الاقتصادي المخصص لتغطية الخسائر غير المتوقعة.

وانطلاقاً من الأهمية الجوهرية لهذا النموذج كألية استراتيجية في قرارات التمويل والتسعير الائتماني، وفي ظل التحديات التي تواجه البنوك العمومية الجزائرية في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية والامتثال للمعايير الدولية للحد الأدنى لرأس المال، يأتي هذا المبحث ليشكل الجانب التطبيقي والكمي من أطروحتنا. فبعد تناول الإطارين النظري والمفاهيمي لنموذج RAROC ومتطلبات تطبيقه في المبحث السابق (أو في المطلب الأول من هذا المبحث)، يهدف هذا الجزء إلى الانتقال من التحليل النظري إلى التطبيق العملي الفعلي، من خلال إسقاط النموذج على البيئة المصرفية الجزائرية.

وبناءً على ذلك، يسعى هذا المبحث إلى تحقيق هدفين أساسيين:

الهدف التحليلي: تحديد وتقدير المكونات الرئيسة لنموذج RAROC والمتمثلة في العائد المتوقع، والخسائر المتوقعة، ورأس المال الاقتصادي - بالنسبة لمحافظ القروض في البنوك العمومية الجزائرية، اعتماداً على منهجيات مستمدة من اتفاقيات بازل II، ومعطيات محلية دقيقة، ولا سيما تقديرات احتمالية التعثر (PD) المستخلصة من بيانات بنك الجزائر.

الهدف المقارن واتخاذ القرار: تقييم الجدوى الاقتصادية لمحافظ التمويل من خلال مقارنة قيمة RAROC المحسوبة بمعيار العائد الأدنى المقبول، والممثل في تكلفة حقوق الملكية (Re)، أي المردود المطلوب من قبل المساهمين والمستثمرين.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

تمثل هذه المقارنة الجوهرية (هل $RAROC \geq Re$ ؟) الأساس الكمي لتقييم كفاءة التسعير الائتماني المتبع حالياً في البنوك الجزائرية محل الدراسة، وتحديد ما إذا كانت أنشطتها الإقراضية تحقق عائداً يغطي تكلفة رأس المال والمخاطر المرتبطة به، أم أنها تُعرض الربحية المستدامة للمؤسسة المصرفية للخطر.

المطلب الأول: التأطير النظري لنموذج RAROC العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر
نعتمد على حساب المعدل من خلال المعادلة الرياضية التالية:

$$RAROC = \frac{\text{العائد الصافي المتوقع} - \text{Expected Loss}}{\text{رأس المال الاقتصادي} - \text{Expected Return}} = \frac{\text{Expected Return} - \text{Expected Loss}}{\text{Economic Capital}}$$

ويمكن شرح تركيب المعادلة في الدول التالي:

جدول رقم (33): عناصر مكونات نموذج RAROC

العنصر بالعربي	المصطلح بالإنجليزية	الشرح
العائد المتوقع	Expected Return	إجمالي العائد الذي يتوقع البنك تحصيله من القرض (مثل الفوائد والرسوم).
الخسائر المتوقعة	Expected Loss (EL)	القيمة التي يتوقع البنك أن يخسرها بسبب احتمال تعثر العميل. تحسب باستخدام 3 مكونات.
رأس المال الاقتصادي	Economic Capital	هو مقدار رأس المال الذي يخصصه البنك لتغطية الخسائر غير المتوقعة

المصدر: من اعداد الباحث.

من خلال الجدول أعلاه يمكن وضع معلمات تبين طريقة تقدير عناصر مكونات النموذج حسب النماذج الداخلية المتقدمة Advanced Internal Models لتقدير مخاطر الائتمان حيث تسمح للبنوك بتخصيص رأس المال بشكل أكثر كفاءة، وتحديد أسعار القروض بشكل أفضل، وإدارة محافظها الائتمانية بشكل فعال كإيلي:

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

أولاً: العائد المتوقع Expected Return:

$$\text{Interest Rate} \times \text{Expected Return} = \text{Loan Amount}$$

(معدل الفائدة X مبلغ القرض)

ثانياً: الخسائر المتوقعة Expected Loss (EL)

$$EL = \text{Probability of Default (PD)} \times \text{Loss Given Default (LGD)} \times \text{Exposure at Default (EAD)}$$

الخسائر المتوقعة = احتمال تعثر (PD) X نسبة الخسارة المتوقعة من القرض (LGD) X قيمة القرض المستحق وقت التعثر (EAD)

جدول رقم (34): عناصر مكونات الخسائر المتوقعة Expected Loss (EL)

المكون	المصطلح	الشرح
احتمال التعثر	Probability of Default (PD)	احتمال أن يتعثر العميل خلال فترة معينة.
نسبة الخسارة في حالة التعثر	Loss Given Default (LGD)	نسبة الخسارة المتوقعة من القرض إذا تعثر العميل (عادة بعد بيع الضمانات).
قيمة التعرض عند التعثر	Exposure at Default (EAD)	قيمة القرض المستحق وقت التعثر.

المصدر: من إعداد الباحث.

يمكن تقدير المعلمة PD من التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر (تقرير بنك الجزائر 2023، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي، جوان 2024، بنك الجزائر، ص 62)

والذي يمكن أن نجد أن نسب القروض المتعثرة (المستحقات غير المحصلة) ومعدلات المؤونة المخصصة، إذن نجد أن معدل القروض المتعثرة خامة تقدر بـ 22,09 (%، ومعدل القروض المتعثرة صافية من المؤونات/إجمالي القروض يعادل 11,39 (%).

من خلال الجدول يمكن تحديد نسبة القروض المتعثرة غير مغطاة بالمؤونات للبنوك العمومية، أي احتمالية التعثر في حدود 22,09 % وهو المناسب لدراستنا التي توفرت على بيانات بنوك عمومية CPA، BDL و بنك ال BADR حيث يمكن حساب RAROC في سيناريو ضغط تكون فيها مخاطر البنك دون تغطية بالمؤونات.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

كما يمكن حسابه بنسبة قروض متعثرة مغطاة بالمؤونات التي تمثل احتمالية التعثر PD بنسبة 11,39% في سيناريو ثاني يكون فيه البنك اقل تعرض للمخاطر كون انا هذه القروض مغطاة بالمؤونات.

وفقا لتوصيات بازل Basel II/III وممارسات البنوك الدولية فإن نسبة الخسارة في حالة التعثر LGD يتراوح عادة بين 40% إلى 60%، ويُستخدم 50% كقيمة معيارية Default value في التحليل المالي.

في حالتنا (البنوك الجزائرية) لا توجد بيانات فعلية عن التحصيل أو فعالية الضمانات، ف 50% هو خيار منطقي وتحفظي (أي لا مبالغ فيه ولا منخفض جداً).

البنوك الجزائرية التي لا تملك نموذج داخلي متقدم، تعتمد نسبة معيارية (مثل 45% أو 50%). وكون النظام المصرفي الجزائري لا يملك نظام داخلي متقدم فلا بد من تقدير نسبة الخسارة في حالة التعثر LGD نسبة 50%. وأيضا في حالتنا (البنوك الجزائرية) لا توجد بيانات فعلية عن التحصيل أو فعالية الضمانات، ف 50% هو خيار منطقي وتحفظي (أي لا مبالغ فيه ولا منخفض جداً).

وإذا ما قدرنا قيمة القرض المستحق وقت التعثر Exposure at Default (EAD) فعند اختبار ضغط عال نتوقع خسارة كل القرض الممول للاستثمار بشكل اجمالي بالأحرى في حالة التعثر نفترض انا قيمة التعرض عند التعثر تساوي قيمة القرض الممول لغرض اختبار نموذج RAROC في حدود الخسارة القصوى للقرض.

لغرض تقدير جيد RAROC يلزم حساب راس المال الاقتصادي Economic Capital اي مقدار رأس المال الذي يخصصه البنك لتغطية الخسائر غير المتوقعة عن طريق مقارنة التصنيف الداخلي المتقدم يتم تقدير الخسائر غير المتوقعة لمخاطر الائتمان حسب وفقا لتوصيات بازل Basel II وممارسات البنوك الدولية، وهذا وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$EC = LGD \times EAD \times [\Phi ((\Phi^{-1}(PD) + \sqrt{\rho} \times \Phi^{-1}(\alpha)) \div \sqrt{(1 - \rho)}) - PD]$$

(Basel Committee on Banking Supervisor , Publication "An Explanatory Note on the Basel II IRB Risk Weight Functions «July 2005)

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

EC : راس المال الاقتصادي.

PD : احتمالية التعثر خلال السنة.

LGD : نسبة الخسارة عند التعثر.

EAD : قيمة التعرض عند التعثر.

Φ : دالة التوزيع الطبيعي المعياري

Φ^{-1} : الدالة العكسية للتوزيع الطبيعي المعياري لدالة Φ

ρ : معامل الارتباط بين المقرض والسوق.

α : مستوى الثقة عادة 99,9%

قيمة ρ معامل الارتباط بين المقرض والسوق - ليست ثابتة دائماً، بل تختلف حسب نوع المقرض، هو مقياس إحصائي يعبر عن مدى تأثير احتمال تعثر المقرض بالتغيرات العامة في السوق أو الاقتصاد. يُعد هذا المعامل حجر الأساس في النماذج الحديثة لحساب مخاطر الائتمان، كما تحددها اتفاقيات بازل Basel II و III حيث القيمة النموذجية لـ ρ تقريبية هي 0.15 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME).

يعتبر α هو الاحتمال الذي تريد أن تغطي فيه الخسائر غير المتوقعة أي رأس المال الاقتصادي الذي يجب أن يكون كافياً لتغطية الخسائر التي قد تحدث في أسوأ الحالات بنسبة α من الزمن. وتقدر قيمته عند مستوى ثقة 99.9 تكون قيمة الحرجة عند α أو ما يُعرف بـ $\Phi^{-1}(\alpha)$ (الدالة العكسية للتوزيع الطبيعي المعياري)، هي القيمة التي تُستخدم في النماذج الإحصائية لتحديد "حد الأمان" الذي نرغب في تغطية المخاطر تحته ويكون بالتقريب 3.0902

تمثل دالة Φ هي دالة التوزيع التراكمي (CDF) للتوزيع الطبيعي المعياري، وتُستخدم بكثرة في النماذج الإحصائية والمالية، خاصة في قياس مخاطر الائتمان، و Φ^{-1} هي الدالة العكسية لدالة التوزيع التراكمي الطبيعي المعياري.

من خلال ما سبق تم اعتماد المعطيات الإحصائية لحساب RAROC

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

الفرع الأول: سيناريو احتمالية التعثر مساوية للقروض المتعثرة مقدرة ب 22,09% تكون البنوك تحت اختبار ضغط تكون القروض المتعثرة غير مغطاة بالمؤنات.

أولاً: حساب RAROC لبنك القرض الشعبي الجزائري

استناد على بيانات بنك القرض الشعبي الجزائرية، تم حساب قيمة RAROC لكل تمويل منحه البنك، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (35): نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري في حدود نسبة القروض المتعثرة.

الوحدة: دينار جزائري

Dossier de Credit رقم ملف القرض	TAUX INTERET سعر الفائدة	ER=EAD*i% العائد	EL=EAD*(LGD=0,5)*(PD=0,2209) الخسائر المتوقعة	Economic C =(EAD*LGD*6) -PD راس المال الاقتصادي	معدل RAROC%
1	6,5	20488130	34814060,9	106953775,8	-13,3945%
2	6	146211540	269151076,6	826870615,4	-14,8681%
3	6,5	9587500	16291375	50049434,65	-13,3945%
4	6,5	1509820	2565532,6	7881682,987	-13,3945%
5	6	36392400	66992343	205810062,3	-14,8681%
6	6,5	35898005	60998994,65	187397638,7	-13,3945%
7	6,5	4550000	7731500	23752273,95	-13,3945%
8	6,5	15625350	26551075,5	81568702,48	-13,3945%
9	6	11924100	21950280,75	67434402,75	-14,8681%
10	6,5	18762380	31881613,4	97944877,56	-13,3945%
11	6,5	39991640	67955025,2	208767559,8	-13,3945%
12	6,5	29269045	49734861,85	152792611,1	-13,3945%
13	6	1234500	2272508,75	6981471,795	-14,8681%
14	5,5	1650000	3313500	10179545,85	-16,3416%
15	6,5	18245695	31003646,35	95247637,17	-13,3945%
16	6,5	2013830	3421961,9	10512756,33	-13,3945%
17	6,5	6201000	10536930	32370956,3	-13,3945%
18	6,5	1924000	3269320	10043818,57	-13,3945%
19	6	17748000	32671110	100370324,1	-14,8681%
20	6	306600000	564399500	1733916014	-14,8681%
21	6,5	310443120	527514501,6	1620600022	-13,3945%
22	6,5	2380235	4044568,55	12425493,04	-13,3945%
23	6,5	268857225	456850469,3	1403510005	-13,3945%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

24	6,5	79354795	134842109,4	414254252,1	-13,3945%
25	5,5	1289750	2590052,5	7957011,627	-16,3416%
26	6	33313380	61324380,35	188397270,1	-14,8681%
27	6,5	2932670	4983283,1	15309358,44	-13,3945%
28	6,5	34850075	59218319,75	181927150,6	-13,3945%
29	6,5	16263325	27635142,25	84899110,63	-13,3945%
30	6	14939040	27500282,8	84484803,11	-14,8681%
31	6,5	293771400	499185402	1533568975	-13,3945%
32	6,5	14560520	24741683,6	76009991,68	-13,3945%
33	6,5	27950000	47493500	145906826,8	-13,3945%
34	6	1200000	2209000	6786363,829	-14,8681%
35	5,5	12100000	24299000	74650004,33	-16,3416%
36	6,5	8450000	14358500	44111366,1	-13,3945%
37	6	15000000	27612500	84829550,4	-14,8681%
38	6,5	41600000	70688000	217163649,4	-13,3945%
39	6	142200000	261766500	804184139,7	-14,8681%
40	5,5	1017500	2043325	6277386,525	-16,3416%
41	6,5	169000000	287170000	882227326,3	-13,3945%
42	6,5	46800000	79524000	244309105,6	-13,3945%
43	6,5	20930000	35564900	109260461	-13,3945%
44	6,5	224250000	381052500	1170647798	-13,3945%
45	6,5	30550000	51911500	159479554,9	-13,3945%
46	6	7920000	14579400	44790002,51	-14,8681%
47	5,5	110000000	220900000	678636404,8	-16,3416%
48	6,5	1625000	2761250	8482954,841	-13,3945%
49	6	1800000	3313500	10179545,85	-14,8681%
50	6,5	20800000	35344000	108581824,6	-13,3945%
51	5,5	2475000	4970250	15269318,89	-16,3416%
52	6,5	14300000	24299000	74650004,33	-13,3945%
53	6,5	1267500	2153775	6616704,728	-13,3945%
54	6,5	26845000	45615850	140138417,4	-13,3945%
55	6,5	2145000	3644850	11197500,46	-13,3945%
56	6,5	7800000	13254000	40718184,08	-13,3945%
57	5,5	7700000	15463000	47504548,13	-16,3416%
58	6	37800000	69583500	213770467,3	-14,8681%
59	6,5	31200000	53016000	162872737	-13,3945%
60	6	10800000	19881000	61077276,23	-14,8681%
61	6,5	48425000	82285250	252792060,6	-13,3945%

المصدر: من اعداد الباحث.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

تشير البيانات إلى تحليل شامل لمحفظة مكونة من 61 قرضاً تم تقييمها باستخدام مؤشر RAROC (العائد المعدل حسب المخاطر)، وذلك في ظل فرضية ارتفاع كبير لاحتمالية التعثر ($PD = 22,09\%$). وتُظهر النتائج أن جميع القروض المدرجة في هذا التحليل تسجل RAROC سالباً، ما يعني أنها غير مجدية اقتصادياً من منظور العائد مقابل المخاطر. تتراوح قيم RAROC بين $-13,39\%$ بالنسبة للقروض المسعرة بفائدة $6,5\%$ ، و $-14,86\%$ للقروض ذات فائدة 6% ، في حين تسجل القروض ذات الفائدة $5,5\%$ أدنى قيمة بـ $-16,34\%$. هذا التدرج يؤكد وجود علاقة طردية بين معدل الفائدة و RAROC، إذ إن زيادة الفائدة تساهم نسبياً في تقليص العجز، دون أن تصل إلى مستوى الربحية. على المستوى المالي، يُلاحظ ارتفاع كبير في قيمة الخسارة المتوقعة (EL) بسبب دمج معامل تعثر مرتفع مع نسبة خسارة عند التعثر (LGD) تُقدّر بـ 50% . وفي المقابل، فإن العائد المتوقع (ER) لم يعد كافياً لتغطية هذه الخسائر، حتى في حالات القروض ذات الفائدة المرتفعة. كما أن رأس المال الاقتصادي المطلوب لتغطية المخاطر (Economic Capital) لا يزال مرتفعاً، مما يُضاعف العبء على ربحية البنك ويؤثر سلباً على الأداء المالي للمحفظة.

بناءً على ذلك، يُستنتج أن المحفظة المدروسة غير مربحة على الإطلاق ضمن هذه الفرضيات، ولا يمكن تبرير أي من هذه القروض اقتصادياً ما لم تُتخذ إجراءات تصحيحية جوهرية. وتتمثل أبرز التوصيات في ضرورة مراجعة نموذج التسعير ورفع ليطماشى مع مستويات الخطر الفعلية، إلى جانب السعي لتقليص PD و LGD من خلال تحسين الضمانات وتقييم أفضل للجدارة الائتمانية للعملاء. وفي حال تعذر تحقيق ذلك، فإنه من الأجدر رفض تمويل القروض المشابهة لتجنب تعميق الخسائر وتعرض رأس المال للخطر.

ثانياً: حساب RAROC لبنك التنمية المحلية

مما سبق بالاعتماد على بيانات قروض بنك التنمية المحلية، تم حساب قيمة RAROC لكل تمويل منحه البنك، كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

جدول رقم (36): نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك التنمية المحلية في حدود نسبة القروض المتعثرة.

الوحدة: دينار جزائري

Dossier de Credit رقم ملف القرض	TAUX INTERET سعر الفائدة	ER=EAD* ρ % العائد	EL=EAD*(LGD=0,5)*(PD=0,2209) الخسائر المتوقعة	Economic C =(EAD*LGD*6) -PD راس المال الاقتصادي	معدل RAROC%
1	5,5	2541000	5102790	10573710,95	-24,2279%
2	5,75	2817500	5412050	11214541,92	-23,1356%
3	6	6006000	11056045	22909707,07	-22,0433%
4	7	14634066,44	23090466,26	47846749,73	-17,6739%
5	6,5	99450000	168988500	350168349,8	-19,8586%
6	6,5	29109939,3	49464504,55	102497530,5	-19,8586%
7	6	12000000	22090000	45773640,5	-22,0433%
8	5,75	23000000	44180000	91547281	-23,1356%
9	5,5	9350000	18776500	38907594,42	-24,2279%
10	5,5	13817988,8	27749033,87	57499968,34	-24,2279%
11	5,5	30123390	60493244,1	125350656,8	-24,2279%
12	5,25	38325000	80628500	167073787,8	-25,3202%
13	5,5	16999077,83	34137239,03	70737243,41	-24,2279%
14	6	8366212,483	15400802,81	31912666,88	-22,0433%
15	5,5	14072174,71	28259485,39	58557696,93	-24,2279%
16	6	53550000	98576625	204264870,7	-22,0433%
17	6	14769420	27188040,65	56337510,12	-22,0433%
18	5,5	13585000	27281150	56530446,01	-24,2279%
19	5,5	13585000	27281150	56530446,01	-24,2279%
20	6,5	15600000	26508000	54928368,6	-19,8586%
21	6,5	3867132,62	6571150,737	13616364,49	-19,8586%
22	5,5	13585000	27281150	56530446,01	-24,2279%
23	5,75	42665000	81953900	169820206,2	-23,1356%
24	6,5	9750000	16567500	34330230,37	-19,8586%
25	6	6720000	12370400	25633238,68	-22,0433%
26	6	28988407,48	53362826,77	110575411,9	-22,0433%
27	5,25	2520000	5301600	10985673,72	-25,3202%
28	5,5	2659703,2	5341167,608	11067663,46	-24,2279%
29	5,5	72377351,48	145346881,3	301179533,3	-24,2279%
30	5,5	36053160	72401300,4	150025853,2	-24,2279%
31	6	18000000	33135000	68660460,75	-22,0433%
32	6	1608000	2960060	6133667,827	-22,0433%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

33	6	2723466	5013446,995	10388579,47	-22,0433%
34	6	76560000	140934200	292035826,4	-22,0433%
35	6	4229400	7785620,5	16132919,59	-22,0433%

المصدر: من اعداد الباحث.

الجدول يعرض تحليلاً مالياً لعدد كبير من ملفات القروض باستخدام مؤشر (RAROC العائد المعدل حسب المخاطر)، وهذه المرة في ظل بيئة مخاطر مرتفعة جداً حيث تم اعتماد احتمالية تعثر PD = 22,09% ، تُظهر النتائج اتساقاً واضحاً في التأثير السلبي لهذا المعدل المرتفع على الجدوى الاقتصادية لجميع القروض.

من خلال الملاحظات، يمكن القول إن جميع القروض دون استثناء (35 ملفاً) تسجل RAROC سالباً، ما يعكس خسارة اقتصادية متوقعة تفوق العوائد الممكنة من هذه التمويلات. تتراوح قيمة RAROC بين -17,67% (وهي الأقل سوءاً في ملف بنسبة فائدة 7%) و -25,32% (في ملفات بفائدة منخفضة ك 5,25%). هذا يدل على أن حتى الملفات ذات عائد مرتفع نسبياً لا تنجح في تعويض الخسائر المتوقعة الناتجة عن تعاظم المخاطر، ويعزى ذلك إلى ارتفاع حاد في الخسارة المتوقعة (EL) مقابل إيراد نسبي (ER) ثابت أو غير متزايد بنفس المستوى.

يُلاحظ كذلك أن القروض التي تُسعر بنسبة فائدة بين 5,25% و 6% هي الأكثر تأثراً سلبياً، حيث لا يمكن لتسعيرها الحالي تعويض أثر PD المرتفع، في حين أن حتى القروض بنسبة 6,5% لم تتمكن من تجاوز العائد السالب. وهذا يؤكد أن معدل الفائدة المستخدم في هذه المحفظة لم يعد كافياً ضمن هذا السياق من المخاطر.

من الناحية التطبيقية، تشير هذه النتائج إلى ضرورة إعادة النظر في نموذج التسعير المعتمد . فالخاطر المرتفعة تتطلب إما:

- رفع أسعار الفائدة لتعويض الخطر،
- أو تحسين جودة الضمانات وخفض PD و LGD،
- أو تقليص حجم التمويلات المعرضة للمخاطر العالية،

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- أو في بعض الحالات، رفض التمويل نهائياً للحفاظ على القيمة الاقتصادية لرأس المال البنكي.

ختاماً، يُظهر هذا السيناريو أن RAROC أداة فعالة في كشف هشاشة التسعير عند تغير محيط المخاطر، ويؤكد الحاجة إلى نموذج ديناميكي لتقييم الربحية يأخذ في الاعتبار التغيرات المحتملة في جودة المحفظة أو في الظروف السوقية.

ثالثاً: حساب RAROC لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

بناءً على بيانات قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تم حساب قيمة RAROC لكل تمويل منحه البنك، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (37): نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في حدود نسبة القروض المتعثرة.

الوحدة: دينار جزائري

Dossier de Credit رقم ملف القرض	TAUX INTERET سعر الفائدة	ER=EAD*i% العائد	EL=EAD*(LGD=0,5)*(PD=0,2209) الخسائر المتوقعة	Economic C =(EAD*LGD*6) -PD راس المال الاقتصادي	معدل RAROC%
1	6,25	1 110 731,11	1 962 884,01	4067376,512	-20,9509%
2	6,25	60 067,13	106 150,64	219959,3132	-20,9509%
3	6,25	189 718,00	335 269,65	694726,6822	-20,9509%
4	5,5	121 884,05	244 765,33	507188,7814	-24,2279%
5	6,25	547 180,00	966 976,50	2003713,649	-20,9509%
6	6,25	174 400,00	308 199,68	638633,8322	-20,9509%
7	5,5	1 099 450,00	2 207 895,50	4575075,368	-24,2279%
8	5,5	966 877,79	1 941 666,40	4023410,574	-24,2279%
9	6,25	1 143 113,00	2 020 109,29	4185955,481	-20,9509%
10	6,25	1 121 299,90	1 981 561,18	4106078,283	-20,9509%
11	6,25	2 375 000,00	4 197 100,00	8696991,695	-20,9509%
12	5,5	2 257 442,00	4 533 353,98	9393758,05	-24,2279%
13	6,25	368 570,00	651 336,90	1349663,254	-20,9509%
14	6,25	200 000,00	353 440,00	732378,248	-20,9509%
15	6,25	773 967,00	1 367 754,48	2834182,977	-20,9509%
16	6,25	566 800,00	1 001 648,96	2075559,955	-20,9509%
17	6,25	773 934,00	1 367 696,16	2834062,135	-20,9509%
18	6,25	1 076 920,00	1 903 133,02	3943563,914	-20,9509%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

19	6,25	1 576 029,85	2 785 159,95	5771249,901	-20,9509%
20	6,25	1 247 375,00	2 204 361,10	4567751,585	-20,9509%
21	6,25	1 198 925,00	2 118 740,26	4390332,955	-20,9509%
22	6,25	556 250,00	983 005,00	2036927,002	-20,9509%
23	6,25	1 223 468,75	2 162 113,98	4480209,498	-20,9509%
24	6,25	28 940 625,00	51 143 872,50	105977421,2	-20,9509%

المصدر: من اعداد الباحث.

الجدول يعرض نتائج تحليل العائد المعدل حسب المخاطر (RAROC) باعتماد مستوى مرتفع من المخاطر، حيث تم استخدام احتمال تعثر (PD) يبلغ 22,09% بدلاً من القيمة السابقة المقدرة بحوالي 11%. هذا التغيير الكبير في معامل الخطر أدى إلى نتائج مختلفة تماماً مقارنة بالجدول السابقة، وأثر سلباً على جميع مؤشرات الجدوى الاقتصادية للقروض.

يتبين من المعطيات أن جميع ملفات القروض (24 ملفاً) سجلت RAROC سالبة، رغم تباين مبالغ التمويل ومعدلات الفائدة المطبقة (6,25% و 5,5%). فقد تراوح RAROC بين -20,95% في حالة الفائدة الأعلى، و-24,23% في حالة الفائدة الأقل، ما يعكس فقدان كامل للجدوى الاقتصادية وفق نموذج التقييم المستخدم. السبب الرئيسي لهذا التراجع هو ارتفاع احتمال التعثر بشكل حاد، مما أدى إلى تضخم الخسارة المتوقعة (Expected Loss - EL)، وتراجع القدرة على تعويض هذه الخسارة عبر العائد المتوقع (ER)، دون تغيير في شروط التسعير.

هذا الوضع يبرز بوضوح أن معادلة RAROC تفقد فعاليتها في تغطية مستوى المخاطر المرتفع عندما لا تُصاحبها مراجعة لسعر الفائدة أو تحكم صارم في المعايير الائتمانية. كما أن نفس معدل الفائدة المستخدم في السيناريوهات السابقة (6,25%) لم يعد كافياً لضمان توازن اقتصادي إيجابي في بيئة ذات مخاطرة مرتفعة.

من خلال هذه النتائج، يمكن استخلاص استنتاجات عملية مهمة، من أبرزها أن جميع القروض في هذا السيناريو غير مجدية اقتصادياً، وأن ارتفاع الخسارة المتوقعة يعكس ضعفاً في جودة المحفظة الائتمانية أو تغيراً غير مواتٍ في بيئة المخاطر. وبالتالي، فإن الحفاظ على الجدوى المالية لهذه القروض في ظل هذا السياق يتطلب اتخاذ تدابير تصحيحية، تشمل أساساً زيادة سعر الفائدة لتعويض الخطر، أو تخفيض معامل التعثر أو معدل الخسارة في حالة التعثر (LGD) عبر تحسين الضمانات أو

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

اختيار عملاء أكثر جدارة ائتمانية. وفي حال تعذر ذلك، يجب النظر في رفض التمويل تفادياً لاستنزاف القيمة الاقتصادية لرأس مال البنك.

الفرع الثاني: سيناريو احتمالية التعثر مساوية للقروض المتعثرة صافية من المؤونات
مقدرة ب 11,39%

حيث تكون البنوك في وضع اقل راحة تكون فيه القروض المتعثرة مغطاة بالمؤونات وأيضا لتقييم مدى التزام البنك بالحد الأدنى من تغطية الخسائر المحتملة. ويلعب دورا محورياً في تقييم جودة الأصول الائتمانية للبنك، ويُعد من أهم مؤشرات الاستقرار والسلامة المالية للبنوك والرقابة المصرفية.

أولاً: حساب RAROC لبنك القرض الشعبي الجزائري

جدول رقم (38): نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري
في حدود نسبة القروض المتعثرة صافية من المؤونات / اجمالي القروض.

الوحدة: دينار جزائري

Dossier de Credit رقم ملف القرض	TAUX INTERET سعر الفائدة	ER=EAD*i% العائد	EL=EAD*(LGD=0,5)*(PD=0,1139) الخسائر المتوقعة	Economic C = (EAD*LGD*6) -PD راس المال الاقتصادي	معدل RAROC%
1	6,5	20488130	17950753,9	60222111,2	4,2134%
2	6	146211540	138779120,1	465583320	1,5964%
3	6,5	9587500	8400125	28181170,8	4,2134%
4	6,5	1509820	1322834,6	4437913,46	4,2134%
5	6	36392400	34542453	115884795	1,5964%
6	6,5	35898005	31452175,15	105517373	4,2134%
7	6,5	4550000	3986500	13374115	4,2134%
8	6,5	15625350	13690210,5	45928621,3	4,2134%
9	6	11924100	11317958,25	37970067,6	1,5964%
10	6,5	18762380	16438731,4	55149500,4	4,2134%
11	6,5	39991640	35038829,2	117550064	4,2134%
12	6,5	29269045	25644186,35	86032433,5	4,2134%
13	6	1234500	1171746,25	3931034,5	1,5964%
14	5,5	1650000	1708500	5731763,55	-1,0206%
15	6,5	18245695	15986035,85	53630774,1	4,2134%
16	6,5	2013830	1764424,9	5919383,28	4,2134%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

17	6,5	6201000	5433030	18227008,1	4,2134%
18	6,5	1924000	1685720	5655340,04	4,2134%
19	6	17748000	16845810	56515188,6	1,5964%
20	6	306600000	291014500	976310391	1,5964%
21	6,5	310443120	271995933,6	912505928	4,2134%
22	6,5	2380235	2085452,05	6996381,65	4,2134%
23	6,5	268857225	235560291,8	790269765	4,2134%
24	6,5	79354795	69527008,85	233252780	4,2134%
25	5,5	1289750	1335477,5	4480328,51	-1,0206%
26	6	33313380	31619949,85	106080232	1,5964%
27	6,5	2932670	2569470,1	8620190,26	4,2134%
28	6,5	34850075	30534027,25	102437123	4,2134%
29	6,5	16263325	14249174,75	47803863,3	4,2134%
30	6	14939040	14179638,8	47570580,5	1,5964%
31	6,5	293771400	257388942	863501642	4,2134%
32	6,5	14560520	12757255,6	42798696,3	4,2134%
33	6,5	27950000	24488500	82155277,6	4,2134%
34	6	1200000	1139000	3821175,7	1,5964%
35	5,5	12100000	12529000	42032932,7	-1,0206%
36	6,5	8450000	7403500	24837642,1	4,2134%
37	6	15000000	14237500	47764696,3	1,5964%
38	6,5	41600000	36448000	122277622	4,2134%
39	6	142200000	134971500	452809320	1,5964%
40	5,5	1017500	1053575	3534587,52	-1,0206%
41	6,5	169000000	148070000	496752841	4,2134%
42	6,5	46800000	41004000	137562325	4,2134%
43	6,5	20930000	18337900	61520928,8	4,2134%
44	6,5	224250000	196477500	659152808	4,2134%
45	6,5	30550000	26766500	89797629	4,2134%
46	6	7920000	7517400	25219759,6	1,5964%
47	5,5	110000000	113900000	382117570	-1,0206%
48	6,5	1625000	1423750	4776469,63	4,2134%
49	6	1800000	1708500	5731763,55	1,5964%
50	6,5	20800000	18224000	61138811,2	4,2134%
51	5,5	2475000	2562750	8597645,33	-1,0206%
52	6,5	14300000	12529000	42032932,7	4,2134%
53	6,5	1267500	1110525	3725646,31	4,2134%
54	6,5	26845000	23520350	78907278,2	4,2134%
55	6,5	2145000	1879350	6304939,91	4,2134%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

56	6,5	7800000	6834000	22927054,2	4,2134%
57	5,5	7700000	7973000	26748229,9	-1,0206%
58	6	37800000	35878500	120367035	1,5964%
59	6,5	31200000	27336000	91708216,8	4,2134%
60	6	10800000	10251000	34390581,3	1,5964%
61	6,5	48425000	42427750	142338795	4,2134%

المصدر: من اعداد الباحث.

يؤكد الجدول الثالث، بتحليله لـ 61 ملف قرض، النمط المالي الملحوظ في الجداول السابقة، حيث يُستخدم RAROC لتقييم الجدوى الاقتصادية. يكشف التحليل أن معظم القروض ذات نسبة فائدة 6% أو 6.5% تحقق RAROC موجباً، مما يدل على ربحيتها الاقتصادية. تحديداً، ترتبط قيمة RAROC البالغة 4,21% بنسبة فائدة 6.5%، مما يشير إلى تغطية قوية للمخاطر ورجح اقتصادي جيد، بينما تعتبر قيمة RAROC البالغة 1,59% والمرتبطة بفائدة 6% مقبولة ضمن معظم استراتيجيات التسعير المصرفي. في المقابل، تظهر جميع القروض ذات فائدة 5.5% قيمة RAROC سالبة تقارب -1,02%، مما يعكس خسائر اقتصادية ناتجة عن عدم كفاية العائد لتغطية المخاطر، بغض النظر عن حجم القرض. بناءً على ذلك، يُوصى بتمويل القروض ذات فائدة 6.5%، مع مراقبة القروض ذات فائدة 6%، بينما يُنصح برفض أو إعادة تسعير أو تقليل مخاطر القروض ذات فائدة 5.5%.

ثانياً: حساب RAROC لبنك التنمية المحلية

جدول رقم (39): نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك التنمية المحلية في حدود نسبة القروض المتعثر صافية من المؤنات / اجمالي القروض.

الوحدة: دينار جزائري

Dossier de Credit رقم ملف القرض	TAUX INTERET سعر الفائدة	ER=EAD*i% العائد	EL=EAD*(LGD=0,5)*(PD=0,1139) الخسائر المتوقعة	Economic C =(EAD*LGD*6) -PD راس المال الاقتصادي	معدل RAROC%
1	5,5	2541000	2631090	8826915,867	-1,02063%
2	5,75	2817500	2790550	9361880,465	0,28787%
3	6	6006000	5700695	19124984,38	1,59637%
4	7	14634066,44	11905858,34	39942385,05	6,83036%
5	6,5	99450000	87133500	292319941,1	4,21336%
6	6,5	29109939,3	25504785,28	85564763,6	4,21336%
7	6	12000000	11390000	38211757	1,59637%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

8	5,75	23000000	22780000	76423514	0,28787%
9	5,5	9350000	9681500	32479993,45	-1,02063%
10	5,5	13817988,8	14307899,31	48000875,48	-1,02063%
11	5,5	30123390	31191401,1	104642514,4	-1,02063%
12	5,25	38325000	41573500	139472913,1	-2,32913%
13	5,5	16999077,83	17601772,41	59051330,13	-1,02063%
14	6	8366212,483	7940930,015	26640639,87	1,59637%
15	5,5	14072174,71	14571097,27	48883865,5	-1,02063%
16	6	53550000	50827875	170519965,6	1,59637%
17	6	14769420	14018641,15	47030457,34	1,59637%
18	5,5	13585000	14066650	47191519,9	-1,02063%
19	5,5	13585000	14066650	47191519,9	-1,02063%
20	6,5	15600000	13668000	45854108,4	4,21336%
21	6,5	3867132,62	3388203,119	11366917,84	4,21336%
22	5,5	13585000	14066650	47191519,9	-1,02063%
23	5,75	42665000	42256900	141765618,5	0,28787%
24	6,5	9750000	8542500	28658817,75	4,21336%
25	6	6720000	6378400	21398583,92	1,59637%
26	6	28988407,48	27514830,1	92308165,2	1,59637%
27	5,25	2520000	2733600	9170821,68	-2,32913%
28	5,5	2659703,2	2754001,768	9239266,579	-1,02063%
29	5,5	72377351,48	74943457,57	251424160,6	-1,02063%
30	5,5	36053160	37331408,4	125241326,3	-1,02063%
31	6	18000000	17085000	57317635,5	1,59637%
32	6	1608000	1526260	5120375,438	1,59637%
33	6	2723466	2585023,145	8672368,416	1,59637%
34	6	76560000	72668200	243791009,7	1,59637%
35	6	4229400	4014405,5	13467733,75	1,59637%

المصدر: من اعداد الباحث.

بناءً على الجدول الثاني الذي يوضح ملفات القروض وحسابات العائد المعدل حسب المخاطر (RAROC) والمؤشرات المالية الأخرى، نلاحظ أن غالبية القروض ذات معدل فائدة 6% أو أعلى تحقق RAROC موجباً، يتراوح بين 0,29% و 6,83%. هذا يدل على أن هذه القروض تغطي المخاطر وتُنشئ قيمة اقتصادية، وتُعتبر القروض بنسبة 6% و 6,5% الأكثر كفاءة من حيث العائد المعدل حسب المخاطر. في المقابل، يُسجل عدد كبير من القروض RAROC سالباً، خاصة تلك التي تقل نسبة فائدتها عن 5,5%، حيث يصل أدنى مستوى إلى -2,33%، مما يشير إلى خسارة اقتصادية

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

صافية. أما القروض بنسبة 5,75% والتي تحقق RAROC بنسبة 0,29%، فتعتبر على الحد الفاصل وتستدعي تقييماً دقيقاً لجدواها.

ثالثاً: حساب RAROC لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

انطلاقاً من بيانات قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية تم التوصل الى حساب قيمة RAROC لكل تمويل ممنوح من طرف البنك كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (40): نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في حدود نسبة القروض المتعثرة صافية من المؤنات / اجمالي القروض.

الوحدة: دينار جزائري

Dossier de Credit رقم ملف القرض	TAUX INTERET سعر الفائدة	ER=EAD*i% العائد	EL=EAD*(LGD=0,5)*(PD=0,1139) الخسائر المتوقعة	Economic C =(EAD*LGD*6) -PD راس المال الاقتصادي	معدل RAROC%
1	6,25	1110731,11	1012098,19	3395438,97	2,9049%
2	6,25	60067,1344	54733,1728	183621,659	2,9049%
3	6,25	189718	172871,042	579956,649	2,9049%
4	5,5	121884,048	126205,392	423400,329	-1,0206%
5	6,25	547180	498590,416	1672696,74	2,9049%
6	6,25	174400	158913,28	533130,434	2,9049%
7	5,5	1099450	1138430,5	3819265,11	-1,0206%
8	5,5	966877,789	1001158	3358736,28	-1,0206%
9	6,25	1143113	1041604,57	3494428,49	2,9049%
10	6,25	1121299,9	1021728,47	3427747,15	2,9049%
11	6,25	2375000	2164100	7260233,83	2,9049%
12	5,5	2257442	2337478,58	7841893,2	-1,0206%
13	6,25	368570	335840,984	1126696,58	2,9049%
14	6,25	200000	182240	611388,112	2,9049%
15	6,25	773967	705238,73	2365971,11	2,9049%
16	6,25	566800	516468,16	1732673,91	2,9049%
17	6,25	773934	705208,661	2365870,24	2,9049%
18	6,25	1076920	981289,504	3292080,43	2,9049%
19	6,25	1576029,85	1436078,4	4817829,57	2,9049%
20	6,25	1247375	1136608,1	3813151,23	2,9049%
21	6,25	1198925	1092460,46	3665042,46	2,9049%
22	6,25	556250	506855	1700423,19	2,9049%
23	6,25	1223468,75	1114824,73	3740071,25	2,9049%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

24	6,25	28940625	26370697,5	88469770,4	2,9049%
----	------	----------	------------	------------	---------

المصدر: من إعداد الباحث.

قدم الجدول تحليلاً للملفات قروض متعددة باستخدام مؤشرات المخاطر والعائد، مع التركيز على مؤشر RAROC كأداة أساسية لتقييم الجدوى الاقتصادية لكل قرض. تشير النتائج إلى أن غالبية الملفات (18 من 24) تحقق عائداً اقتصادياً موجباً ($RAROC \approx 2,9\%$) يتجاوز تكلفة المخاطر المرتبطة بها، مما يجعلها فرصاً تمويلية مربحة. في المقابل، تُظهر ستة ملفات ($RAROC \approx -1,02\%$) خسائر متوقعة تفوق العائد، مما يجعلها غير مجدية اقتصادياً في ظل الظروف الحالية. يُعزى هذا التباين بشكل أساسي إلى فروقات في نسبة الفائدة، حيث تظهر القروض ذات نسبة 5,5% باستمرار RAROC سالباً، مما يوحي بأن هذا السعر غير كافٍ لتغطية مخاطر الائتمان المقدرة في النموذج الحالي للتحليل.

المطلب الثاني: مقارنة RAROC مع تكلفة التمويل في البنوك الجزائرية.

تمثل تكلفة حقوق الملكية في البنك الحد الأدنى من العائد الذي ينبغي على البنك تحقيقه على رأس المال المملوك من طرف المساهمين (سواء رأس المال التنظيمي أو الذاتي)، وذلك لتعويضهم عن المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي. ويُعد هذا المعدل معياراً أساسياً يُستخدم لمقارنة العوائد المحققة من التمويلات والاستثمارات، بهدف ضمان ألا يستهلك البنك القيمة الاقتصادية لرأس ماله، بل يحقق عائداً مضافاً يتماشى مع تطلعات المستثمرين.

تُعتبر تكلفة رأس المال من أبرز المحددات في تسعير المنتجات البنكية وتقييم الأداء، إذ تُستخدم تكلفة حقوق الملكية كمعيار لقياس مدى كفاية العوائد المحققة لتعويض أصحاب الحقوق (أبو عيشة، 2015، ص 130)

ولتبرير استخدام نموذج RAROC كأداة لاتخاذ القرار التمويلي في البنوك الجزائرية، يجب مقارنة قيمة RAROC بتكلفة التمويل، أي تكلفة حقوق الملكية (Re)، بدلاً من الاعتماد على المعدل المرجح لتكلفة رأس المال التقليدي ($WACC$)¹ بدلاً من استخدام $WACC$ ، تتم مقارنة RAROC لكل قرض أو منتج تمويلي مباشرة مع Re .

1 $WACC$: المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المعدل المتوسط الذي تتحمله المؤسسة كقابل لاستخدام مصادر تمويلها المختلفة، بما في ذلك رأس المال الذاتي ($Equity$) ورأس المال المقترض ($Debt$)، بعد احتساب الأوزان النسبية لكل مصدر.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

يتميز التمويل البنكي في جوهره بالاعتماد الأساسي على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل، وليس على الديون السوقية كما هو الحال في الشركات غير المالية. فنادرًا ما تلجأ البنوك إلى إصدار سندات أو قروض خارجية ذات تكلفة مرتفعة، بل إن الودائع تمثل غالبية مصادر التمويل، وغالبًا ما تكون بتكلفة منخفضة أو دون فائدة. ونتيجة لذلك، فإن استخدام WACC في هذا السياق قد يؤدي إلى تقدير غير واقعي لتكلفة رأس المال الحقيقية للبنوك، خاصة في حالة البنوك الجزائرية.

كذلك، فإن تكلفة حقوق الملكية (Re) يمثل العائد الأدنى الذي يتوقعه المساهمون على استثمارهم في حقوق الملكية. وفي القطاع البنكي، يُعد رأس المال التنظيمي (Tier 1) عنصرًا أساسيًا للامتثال للمعايير الاحترازية الدولية) مثل بازل (III وبالتالي، فإن المساهمين - أو الدولة في حالة البنوك العمومية - يطالبون بعائد ملائم يعوضهم عن المخاطر التي يتحملونها. ولهذا، يُستخدم Re كـ "عتبة ربحية" تُقارن بمؤشر RAROC لتحديد مدى جدوى القرض من الناحية الاقتصادية.

يُعد اقتراض وجود تكلفة دين واضحة - كما في حالة إصدار السندات - أحد أهم القيود على تطبيق WACC في البنوك الجزائرية، نظرًا لغياب هذا النوع من التمويل في معظم الحالات.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الصيغة التقليدية لـ WACC في القطاع البنكي قد لا يكون دقيقًا دائمًا، بسبب خصوصية الهيكل المالي للمؤسسات المصرفية. فمن جهة، تُعد الودائع المصدر الرئيسي للتمويل البنكي، لكنها لا تُصنّف كديون تقليدية بسبب تكلفتها المنخفضة وخصائصها التشغيلية المختلفة. ومن جهة أخرى، تفرض التشريعات، خاصة مقررات بازل III، على البنوك الحفاظ على نسبة دنيا من الأموال الذاتية (Tier 1)، مما يُعزز أهمية تكلفة هذه الأموال (Re) كمؤشر أساسي عند تقييم الربحية المعدلة حسب المخاطر.

لذلك، تُفضل العديد من البنوك، خاصة في الدول النامية، استخدام Re بدلاً من WACC كمعيار مرجعي عند تقييم التمويلات.

ورغم الانتشار الواسع لاستخدام WACC في تقييم المشاريع والقرارات الاستثمارية، إلا أن تطبيقه في القطاع البنكي يتطلب تعديلات مفاهيمية ومنهجية، بسبب خصوصية البنوك، وذلك للأسباب التالية:

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

تُشكل الودائع المصدر الأساسي للتمويل، لكنها لا تُعتبر ديوناً تقليدية، ولا تحمل تكلفة محددة كما في حالة السندات، مما يجعل إدراجها ضمن حساب WACC غير دقيق. تفرض المتطلبات التنظيمية (مثل بازل III) الحفاظ على رأس مال ذاتي أدنى (Tier 1)، مما يبرز أهمية Re كمؤشر فعلي للمقارنة مع العوائد.

عدم توفر البيانات الكافية لحساب WACC بشكل دقيق، مثل :

- رأس المال التنظيمي أو الأموال الذاتية (Tier 1 / Equity) .
 - تكلفة حقوق الملكية (Re) عبر نموذج CAPM أو حسب العائد المتوقع.
 - متوسط تكلفة الديون (مثل التمويلات السوقية).
 - النسب الموزونة وفق هيكل رأس المال الفعلي.
- يُعد WACC مناسباً أكثر لتقييم تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية أو التجارية، بينما لا يعكس بدقة تكلفة التمويل البنكي، نتيجة الاعتماد الكبير على ودائع منخفضة التكلفة. بناءً على ما سبق، يُفضل في السياق البنكي، خصوصاً في البلدان ذات الأنظمة المصرفية التقليدية كالجزائر، مقارنة مؤشرات الربحية المعدلة حسب المخاطر (مثل RAROC مع تكلفة حقوق الملكية (Re) بدلاً من WACC، لضمان توافق العائد مع مستوى المخاطر الفعلي.
- تكلفة حقوق الملكية (Re) تُستخدم عادة في التحليل المالي، خصوصاً باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM (Capital Asset Pricing Model) لتقدير العائد المطلوب من أصل مالي محفوف بالمخاطر، وخاصة الأسهم، ويُعد من أكثر النماذج استخداماً في المالية لما يلي:
- احتساب تكلفة حقوق الملكية (Re)، أي العائد الذي يتوقعه المستثمرون نظير استثمارهم في حقوق الملكية.

- تقييم ما إذا كان الاستثمار يحقق عائداً كافياً يتناسب مع مستوى المخاطرة المرتبط به.
- مقارنة المشاريع أو الأصول المختلفة حسب علاقتها بين العائد والمخاطرة (تحليل الملف الاستثماري لكل أصل).

معادلة تكلفة حقوق الملكية (Re) :

$$Re = R_f + \beta \cdot (R_m - R_f)$$

علما أن:

- Re تكلفة حقوق الملكية (Cost of Equity)
 - Rf معدل العائد الخالي من المخاطر (Risk-Free Rate) مثل عائد سندات الخزينة
 - β (بيتا) معامل المخاطرة، يقيس حساسية أداء الشركة أو البنك تجاه السوق
 - Rm العائد المتوقع للسوق (Expected Market Return)
 - (Rm - Rf) علاوة المخاطرة السوقية (Market Risk Premium)
- يهدف حساب معدل Re تكلفة حقوق الملكية يجب تقدير المتغيرات Rf، Rm و β ومن هذا نفصل فيما يلي :

- معدل العائد الخالي من المخاطر (Rf Risk-Free Rate) :

يُعرف معدل العائد الخالي من المخاطر بأنه العائد المتوقع من استثمار لا يحمل في طياته مخاطر ائتمانية أو مخاطر إعادة استثمار جوهرية، مما يجعله بمثابة معيار مرجعي أساسي في إطار النماذج المالية المختلفة، وعلى رأسها نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) ويتم تقدير Re في الأسواق المالية المتطورة، يُعد معدل الفائدة على السندات الحكومية طويلة الأجل، كعائد سندات الخزينة لمدة عشر سنوات على سبيل المثال، المؤشر الأكثر شيوعاً لتقدير معدل العائد الخالي من المخاطر. ويعزى ذلك إلى انخفاض احتمالية تخلف الحكومات عن سداد التزاماتها المالية على المدى الطويل، فضلاً عن سيولة هذه السندات في الأسواق النشطة.

بالنظر إلى خصوصية السوق المالي الجزائري، والذي يتسم بضعف سيولة سوق السندات الحكومية وعدم فعاليته بالمعنى المتعارف عليه في الأسواق المتقدمة، يصبح تقدير معدل العائد الخالي من المخاطر أكثر تعقيداً. وفي هذا السياق، يمكن اللجوء إلى بدائل تقديرية، من أبرزها:

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- سعر الفائدة الرئيسي (التوجيهي) لبنك الجزائر: يمثل هذا السعر أداة السياسة النقدية التي يعتمد عليها البنك المركزي لتوجيه أسعار الفائدة في الاقتصاد. ويمكن اعتباره مؤشراً تقريبياً للتكلفة الأساسية للأموال الحالية من المخاطر النظامية.
- معدل الفائدة المرجعي على أذونات الخزينة: (Bons du Trésor) تُصدر أذونات الخزينة من قبل الحكومة الجزائرية كأدوات دين قصيرة الأجل. ويمكن استخدام معدل العائد على هذه الأذونات، خاصة ذات الآجال الأقرب إلى المدى الطويل، كقيمة تقريبية لمعدل العائد الحالي من المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار مخاطر إعادة الاستثمار المحتملة.
- ومما سبق يتم تقدير R_f معدل العائد الحالي من المخاطر التي يمثله معدل على سندات الخزينة الذي يقدر ب 4% (النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الأول لبنك الجزائر سنة 2024، ص 18).
- β (بيتا) معامل المخاطرة:
من أجل تقدير β (بيتا) معامل المخاطرة الذي يقيس حساسية أداء الشركة أو البنك تجاه تحركات السوق ككل، ويُعبّر عن درجة المخاطرة النظامية (Systematic Risk) التي لا يمكن تجنبها من خلال التنويع.
اذن معامل الحساسية الذي يُعبّر عن درجة تأثر عائد سهم البنك بتقلبات السوق المالي. ويُستخدم لقياس المخاطر النظامية (Systematic Risk) ضمن نموذج CAPM. ويُحسب رياضياً كما يلي:

$$\beta = \frac{Cov(R_i, R_m)}{Var(R_m)}$$

حيث: R_i : عائد الأصل (السهم).

R_m : عائد السوق.

وفي هذا الصدد:

- إذا كانت $\beta = 1$ فإن أداء البنك يتحرك بنفس اتجاه السوق، أي أن مخاطره تعادل مخاطر السوق.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- إذا كانت: $\beta > 1$ فإن البنك أقل تأثراً بتقلبات السوق، أي أنه أقل مخاطرة من السوق.
- إذا كانت: $\beta < 1$ فإن البنك أكثر حساسية لتقلبات السوق، أي أنه أكثر مخاطرة من السوق.

في الجزائر لا يوجد مؤشر سوق محلي فعال كون بورصة الجزائر غير نشطة، وعدد الشركات المدرجة محدودة جداً، ولا توجد بيانات تاريخية كافية لعوائد الأسهم و البورصة، ولهذا البنوك الجزائرية غير مسعرة في البورصة وبالتالي لا يمكن تقدير فعلي لمعامل بيتا (β) الخاص بها انطلاقاً من بيانات السوق المباشرة، كما هو معمول به في حالة المؤسسات المدرجة التي تتوفر على تاريخ أسعار أسهم ومؤشرات مرجعية.

لكن، في مثل هذه الحالات، يلجأ إلى استخدام معامل بيتا القطاعي المتوسط المستخلص من أداء بنوك مشابهة تنشط في أسواق ناشئة أو في منطقة شمال إفريقيا. وتشير الدراسات الحديثة، لا سيما تلك التي أعدها الباحث Aswath Damodaran ، إلى أن بيتا القطاعي للبنوك في الأسواق الناشئة يتراوح بين 0.9 و 1.2.

وبناءً على ذلك، ولالتزامنا بالواقعية التحليلية، سنفترض في هذا العمل أن: $\beta = 1.1$ وهو تقدير منطقي يعكس درجة المخاطر النظامية التي تواجهها البنوك الجزائرية في ظل بيئة اقتصادية ومالية غير مستقرة نسبياً.

كما يمكن الاخذ بتقدير بيتا القطاعي العالمي حسب دراسة Aswath Damodaran كما هو مبين في الجدول الخاص بتقدير معامل BETA المتواجد في الموقع الإلكتروني المتصفح يوم 08 ماي 2025 التالي : <https://pages.stern.nyu.edu/~adamodar/pc/datasets/betaglobal.xls> من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يظهر أن β لقطاع البنوك يساوي 1,01 حسب التصنيف العالمي.

- R_m : العائد المتوقع للسوق (Expected Market Return)

R_m هو متوسط العائد الذي يتوقعه المستثمرون من الاستثمار في السوق المالية ككل، ويمثل العائد المرجعي لحفظة متنوعة تمثل السوق (مثل مؤشر بورصة شامل أو سلة من الأسهم المتنوعة)، في الجزائر لا يمكن تقديره بشكل مباشر، وذلك للأسباب التالية:

- غياب سوق بورصية نشطة: بورصة الجزائر شبه غائبة من حيث السيولة، إذ لا تضم سوى عدد محدود جداً من الشركات المدرجة (أقل من 10 شركات). ولا يوجد مؤشر بورصة يمثل الاقتصاد الوطني بشكل كافٍ يسمح بتقدير متوسط العائد السوقي.
- عدم توفر بيانات تاريخية موثوقة: لا توجد سلسلة زمنية من البيانات الإحصائية المتاحة أو القابلة للاستغلال لتقدير R_m تاريخياً كما هو الحال في مؤشرات مثل (CAC 40 أو S&P500).
- هيمنة أدوات الدين على السوق المالي: السوق المالي في الجزائر تهيمن عليه الدين العام والقروض البنكية، وليس الأسهم أو أدوات الملكية، مما يجعل العائد السوقي غير قابل للقياس بالطريقة التقليدية.

وفي الجزائر لا توجد بورصة نشطة أو مؤشر سوق ممثل فعلياً للاقتصاد الجزائري وبالتالي، لا يمكن تقدير R_m مباشرة من السوق لذلك يُستخدم نهج غير مباشر لتقديره من خلال علاوة المخاطرة السوقية.

- $(R_m - R_f)$: علاوة المخاطرة السوقية (Market Risk Premium)

علاوة المخاطرة السوقية هي العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون مقابل تحملهم للمخاطر عند الاستثمار في السوق المالية، بدلاً من استثمار خالٍ من المخاطر. وهي بمثابة مكافأة للمخاطرة تُعوّض المستثمر عن التخلي عن الاستثمار الآمن (مثل السندات الحكومية) والتوجه نحو السوق (مثل الأسهم).

وتهدف هذه العلاوة إلى تعويض المستثمر عن المخاطر النظامية، أي تلك المرتبطة بالوضع الاقتصادي العام، وعدم الاستقرار السياسي، وتقلبات الأسواق، وغيرها. وتتراوح علاوة المخاطرة في الأسواق الناشئة عموماً بين 6% و10%، وذلك وفقاً لدراسات الباحث Aswath Damodaran.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

أما في حالة الجزائر، ونظراً لغياب سوق مالية نشطة، وضعف الشفافية، وغياب التحكم الفعال في سوق الصرف، إضافة إلى الاعتماد الكبير على المحروقات وارتفاع مستوى المخاطر الاقتصادية والسياسية، فإن علاوة المخاطر السوقية المقدرة غالباً ما تتراوح بين 6% و8%، وهي قيمة تحفظية واقعية تعكس مستوى المخاطر المرتفع ولكن غير المفرط في الجزائر.

ويساعد اعتماد هذه القيمة على عدم التقليل من تكلفة رأس المال، مما يجعل تحليل مؤشر RAROC أكثر تحفظاً ودقة. ومن أجل تقدير علاوة المخاطر السوقية بناء على دراسات البروفيسور Aswath Damodaran من جامعة نيويورك (NYU) - بنشر تقديرات سنوية لعلاوات المخاطر حسب الدول، بما في ذلك الجزائر (linkedin.com, 2025)، وذلك بالاعتماد على مؤشرات مثل:

- مخاطر الدولة السيادية (CDS)
 - وتصنيفات الجدارة الائتمانية مثل تصنيفات (Moody's)
 - وبالنسبة للجزائر، فإن علاوة المخاطر المضافة تكون غالباً في حدود 6% إلى 8%
- وفقاً لأحدث البيانات المتوفرة على الموقع الرسمي للبروفيسور Aswath Damodaran، فإن التقديرات الخاصة بالجزائر جاءت على النحو التالي: Country Default Spreads and Risk Premiums

جدول رقم (41): فروق أسعار التخلف عن سداد الديون وعلاوات المخاطر في البلدان

Country	Adj. Default Spread	Equity Risk Premium	Country Risk Premium	Corporate Tax Rate	Moody's rating
Algeria	2.98%	8.35%	4.02%	15.00%	NR

المصدر: Country Default Spreads and Risk Premiums آخر تحديث 9 جانفي 2025 تاريخ

الاطلاع: 08 ماي 2025 بالموقع:

https://pages.stern.nyu.edu/~adamodar/New_Home_Page/datafile/ctryprem.html?utm_source

اذن (ERP) Equity Risk Premium هو العائد الإضافي الذي يطالب به المستثمر مقابل الاستثمار في سوق الأسهم بدلاً من الاستثمار في أصل خالٍ من المخاطر. وهو فعلياً يمثل $R_m - R_f$. اذن علاوة المخاطرة السوقية (Market Risk Premium) تساوي 8.35%.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

من خلال ما سبق يمكن تقدير تكلفة حقوق الملكية Re كما يلي:
معادلة تكلفة حقوق الملكية (Re):

$$Re = R_f + \beta \cdot (R_m - R_f)$$

- R_f يعادل عائد سندات الخزينة هو 4%
- β (بيتا) معامل المخاطرة، مساوي ل 1,01
- $(R_m - R_f)$ علاوة المخاطرة السوقية وهو 8,35%
- R_m العائد المتوقع للسوق مساوي ل 12,43% = 4 + 8,35

ومنه:

$$Re = 4\% + 1,01 \cdot (8,35\%) = 12,43\%$$

اذن معدل تكلفة حقوق الملكية (Re) هو 12,43 % وهو ما يتم مقارنة RAROC به
لاتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية:

جدول رقم (42): جدول يفسر طبيعة قرار التمويل

الحالة	التفسير	القرار المالي
$Re < RAROC$	يغطي تكلفة الأموال الذاتية	التمويل مجدٍ، ويُفضل منحه موافق لتمويل القرض (يخلق قيمة)
$Re = RAROC$	العائد المعدل حسب المخاطر يعادل تكلفة رأس المال	التمويل مقبول لكن دون قيمة مضافة
$Re > RAROC$	العائد المعدل حسب المخاطر غير كافٍ لتعويض تكلفة رأس المال	التمويل غير مجدٍ اقتصادياً، رفض أو إعادة تسعير

المصدر: من اعداد الباحث.

يُظهر الجدول معياراً حاسماً لتقييم جدوى التمويل. فبمقارنة العائد على حقوق الملكية (Re) بالعائد المعدل حسب المخاطر ($RAROC$)، نتضح ثلاثة سيناريوهات رئيسية لاتخاذ القرار المالي:

- $Re < RAROC$: التمويل يكون مجدٍ وينشئ قيمة، لذا يفضل منحه.
- $Re = RAROC$: التمويل مقبول، لكنه لا يضيف قيمة.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

• $Re > RAROC$: التمويل غير مجد ويتطلب الرفض أو إعادة التسعير لتغطية تكلفة رأس المال والمخاطر.

المطلب الثالث: نتائج تحليل RAROC ومقارنته ب Re

الفرع الأول: سيناريو احتمالية التعثر مساوية للقروض المتعثرة مقدرة ب 22,09% تكون البنوك تحت اختبار ضغط تكون القروض المتعثرة غير مغطاة بالمؤونات

أولا: مقارنة RAROC لبنك القرض الشعبي الجزائري

استناد على بيانات بنك القرض الشعبي الجزائري في الجدول رقم (36)، تم حساب قيمة RAROC لكل تمويل منحه البنك مقارنته بمعدل تكلفة حقوق الملكية (Re) هو 12,43 % ، كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم (43): مقارنة نسبة RAROC مع Re لبنك CPA

Dossier de Credit ملف القرض	TAUX INTERET معدل الفائدة (%)	Montant de Credit مبلغ القرض	معدل RAROC (%)	معدل Re (%)
1	6,5	315202000	-13,3945%	12,43%
2	6	2436859000	-14,8681%	12,43%
3	6,5	147500000	-13,3945%	12,43%
4	6,5	23228000	-13,3945%	12,43%
5	6	606540000	-14,8681%	12,43%
6	6,5	552277000	-13,3945%	12,43%
7	6,5	70000000	-13,3945%	12,43%
8	6,5	240390000	-13,3945%	12,43%
9	6	198735000	-14,8681%	12,43%
10	6,5	288652000	-13,3945%	12,43%
11	6,5	615256000	-13,3945%	12,43%
12	6,5	450293000	-13,3945%	12,43%
13	6	20575000	-14,8681%	12,43%
14	5,5	30000000	-16,3416%	12,43%
15	6,5	280703000	-13,3945%	12,43%
16	6,5	30982000	-13,3945%	12,43%
17	6,5	95400000	-13,3945%	12,43%
18	6,5	29600000	-13,3945%	12,43%
19	6	295800000	-14,8681%	12,43%
20	6	511000000	-14,8681%	12,43%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

21	6,5	4776048000	-13,3945%	12,43%
22	6,5	36619000	-13,3945%	12,43%
23	6,5	4136265000	-13,3945%	12,43%
24	6,5	1220843000	-13,3945%	12,43%
25	5,5	23450000	-16,3416%	12,43%
26	6	555223000	-14,8681%	12,43%
27	6,5	45118000	-13,3945%	12,43%
28	6,5	536155000	-13,3945%	12,43%
29	6,5	250205000	-13,3945%	12,43%
30	6	248984000	-14,8681%	12,43%
31	6,5	4519560000	-13,3945%	12,43%
32	6,5	224008000	-13,3945%	12,43%
33	6,5	430000000	-13,3945%	12,43%
34	6	20000000	-14,8681%	12,43%
35	5,5	220000000	-16,3416%	12,43%
36	6,5	130000000	-13,3945%	12,43%
37	6	250000000	-14,8681%	12,43%
38	6,5	640000000	-13,3945%	12,43%
39	6	2370000000	-14,8681%	12,43%
40	5,5	18500000	-16,3416%	12,43%
41	6,5	2600000000	-13,3945%	12,43%
42	6,5	720000000	-13,3945%	12,43%
43	6,5	322000000	-13,3945%	12,43%
44	6,5	3450000000	-13,3945%	12,43%
45	6,5	470000000	-13,3945%	12,43%
46	6	132000000	-14,8681%	12,43%
47	5,5	2000000000	-16,3416%	12,43%
48	6,5	25000000	-13,3945%	12,43%
49	6	30000000	-14,8681%	12,43%
50	6,5	320000000	-13,3945%	12,43%
51	5,5	45000000	-16,3416%	12,43%
52	6,5	220000000	-13,3945%	12,43%
53	6,5	19500000	-13,3945%	12,43%
54	6,5	413000000	-13,3945%	12,43%
55	6,5	33000000	-13,3945%	12,43%
56	6,5	120000000	-13,3945%	12,43%
57	5,5	140000000	-16,3416%	12,43%
58	6	630000000	-14,8681%	12,43%
59	6,5	480000000	-13,3945%	12,43%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

60	6	180000000	-14,8681%	12,43%
61	6,5	745000000	-13,3945%	12,43%

المصدر: من اعداد الباحث.

تقييم الجدوى الاقتصادية لمحفظة قروض بنك CPA في ظل تراجع مؤشرات RAROC وزيادة احتمالية التعثر:

- يتم مقارنة RAROC، وهو العائد المعدل حسب المخاطر، بـ $Re = 12.43\%$ ، وهي تكلفة الأموال الذاتية التي تمثل العائد الأدنى المقبول لتعويض المساهمين.
- كلما كان $RAROC < Re$ ، اعتبر التمويل غير مجدٍ اقتصادياً، ويمثل خسارة محتملة لرأس المال.

- جميع القروض الـ 61 سجلت RAROC سالبة، يتراوح بين:

- 13.39%- لقروض بنسبة فائدة 6.5%

- 14.86%- للفائدة 6%

- 16.34%- للفائدة 5.5%

- الفارق بين RAROC و Re يتجاوز في أغلب الحالات 20 نقطة مئوية سالبة أدى الى تدهور واضح في الأداء المالي للقروض.

- تسعير الفائدة المطبق (بين 5.5% و 6.5%) لا يعكس حجم المخاطر الفعلية المرتبطة بهذه التمويلات.

- غياب أي قرض يحقق حتى الحد الأدنى من الربحية ($RAROC \geq Re$) يدل على فشل تسعيري هيكلي.

- خسائر محتملة مرتفعة في حالة التعثر، خاصة مع غياب تغطية كافية بالمؤونات.

- ضغط كبير على رأس المال التنظيمي للبنك، مما قد يؤثر على ملاءته وقدرته على التمويل المستقبلي.

- إعادة النظر في سياسة التسعير الائتماني، وتطبيق نموذج تسعير قائم على RAROC لضمان تغطية المخاطر وتكلفة رأس المال.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- وقف منح قروض جديدة بنفس هيكله الأسعار حتى تتم مراجعة جذرية لتقدير المخاطر.
 - تفعيل نموذج اتخاذ القرار المبني على RAROC مقابل Re كمؤشر إلزامي في لجنة القروض.
 - تحسين عملية التقييم الائتماني للمقترضين وتعزيز أدوات التحليل الكمي للمخاطر.
- تشير البيانات إلى انعدام الجدوى الاقتصادية لحفظه القروض الحالية في بنك CPA ، وهو ما يهدد بشكل مباشر سلامة موارده الذاتية وربحيته المستقبلية. لا بد من إصلاح عاجل في نماذج التسعير والتحليل الائتماني لضمان بقاء البنك في وضع مستدام.

ثانيا: مقارنة RAROC لبنك التنمية المحلية

استناد على بيانات بنك التنمية المحلية في الجدول رقم (37)، تم حساب قيمة RAROC لكل تمويل منحه البنك مقارنة بمعدل تكلفة حقوق الملكية (Re) هو 12,43 % ، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (44): مقارنة نسبة RAROC مع Re لبنك BDL

الوحدة: دينار جزائري.

Dossier de Credit ملف القرض	TAUX INTERET معدل الفائدة (%)	Montant de Credit مبلغ القرض	معدل RAROC (%)	معدل Re (%)
1	5,5	46200000	-24,2279%	12,43%
2	5,75	49000000	-23,1356%	12,43%
3	6	100100000	-22,0433%	12,43%
4	7	209058092	-17,6739%	12,43%
5	6,5	1530000000	-19,8586%	12,43%
6	6,5	447845220	-19,8586%	12,43%
7	6	200000000	-22,0433%	12,43%
8	5,75	400000000	-23,1356%	12,43%
9	5,5	170000000	-24,2279%	12,43%
10	5,5	251236160	-24,2279%	12,43%
11	5,5	547698000	-24,2279%	12,43%
12	5,25	730000000	-25,3202%	12,43%
13	5,5	309074142,4	-24,2279%	12,43%
14	6	139436874,7	-22,0433%	12,43%
15	5,5	255857722	-24,2279%	12,43%
16	6	892500000	-22,0433%	12,43%
17	6	246157000	-22,0433%	12,43%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

18	5,5	247000000	-24,2279%	12,43%
19	5,5	247000000	-24,2279%	12,43%
20	6,5	240000000	-19,8586%	12,43%
21	6,5	59494348	-19,8586%	12,43%
22	5,5	247000000	-24,2279%	12,43%
23	5,75	742000000	-23,1356%	12,43%
24	6,5	150000000	-19,8586%	12,43%
25	6	112000000	-22,0433%	12,43%
26	6	483140124,6	-22,0433%	12,43%
27	5,25	48000000	-25,3202%	12,43%
28	5,5	48358240	-24,2279%	12,43%
29	5,5	1315951845	-24,2279%	12,43%
30	5,5	655512000	-24,2279%	12,43%
31	6	300000000	-22,0433%	12,43%
32	6	26800000	-22,0433%	12,43%
33	6	45391100	-22,0433%	12,43%
34	6	1276000000	-22,0433%	12,43%
35	6	70490000	-22,0433%	12,43%

المصدر: من اعداد الباحث.

بناءً على البيانات المقدمة المتعلقة ببنك BDL، وفي ظل احتمالية تعثر مرتفعة وغياب تغطية مؤونات كافية، حيث:

-يمثل RAROC (العائد المعدل حسب المخاطر) مقياساً رئيسياً لتقييم ربحية القروض بعد احتساب تكلفة المخاطر.

-مقارنة RAROC ب تكلفة الأموال الذاتية $Re = 12.43\%$ تظهر مدى تحقيق التمويل للقيمة الاقتصادية المطلوبة للمساهمين.

-جميع القروض (35 قرصاً) سجلت RAROC سلبياً شديداً يتراوح بين 17.67% و -25.32%

-فارق سلبى متوسط بين RAROC و Re يناهز 30 نقطة مئوية يؤدي الى تدمير اقتصادي مؤكد لرأس المال.

-غياب المؤونات يجعل البنك عرضة لخسارة كاملة لهذه المبالغ في حالة التعثر.

-خاطر ائتمانية حرجة: ضعف التغطية بالمؤونات يزيد من هشاشة الوضع المالي.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- تسعير غير عادل للمخاطر: حتى مع فوائد 6% أو 6.5%، تبقى RAROC سلبية راجع لضعف في نماذج التسعير أو تقدير الخطر.
- ضغط على رأس المال التنظيمي: (Tier 1) نتيجة القروض غير المنتجة وغير المغطاة.
- تهديد مباشر للربحية والاستقرار المالي للبنك.
- تجنيد منح التمويلات الجديدة المشابهة دون مراجعة عميقة لآليات التسعير والتحليل الائتماني.
- إعادة جدولة أو تسوية القروض الحالية بأسرع وقت لتقليل الخسائر المتوقعة.
- تفعيل نموذج RAROC كأداة إلزامية للقرار الائتماني.
- تحسين نظام المؤونات وتحديث منهجيات احتساب الخسائر المتوقعة (ECL).
- مراجعة سقف الفائدة الأدنى المطبق وربطه مباشرة بتكلفة رأس المال والمخاطر.
- تشير البيانات إلى أن محفظة القروض المعنية تُعد غير مجدية اقتصادياً وخطيرة مالياً، وتستدعي تدخلاً عاجلاً في السياسات الائتمانية والتسعيرية لحماية رأس المال وتقليل الخسائر البنكية المستقبلية.

ثالثاً: مقارنة RAROC لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

استناد على بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجدول رقم (38)، تم حساب قيمة RAROC لكل تمويل منحه البنك مقارنة بمعدل تكلفة حقوق الملكية (Re) هو 12,43 %، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (45): مقارنة نسبة RAROC مع Re لبنك BADR

الوحدة: دينار جزائري.

Dossier de Credit ملف القرض	TAUX INTERET معدل الفائدة (%)	Montant de Credit مبلغ القرض	معدل RAROC (%)	معدل Re (%)
1	6,25	17771697,72	-20,9509%	12,43%
2	6,25	961074,15	-20,9509%	12,43%
3	6,25	3035488	-20,9509%	12,43%
4	5,5	2216073,6	-24,2279%	12,43%
5	6,25	8754880	-20,9509%	12,43%
6	6,25	2790400	-20,9509%	12,43%
7	5,5	19990000	-24,2279%	12,43%
8	5,5	17579596,16	-24,2279%	12,43%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

9	6,25	18289808	-20,9509%	12,43%
10	6,25	17940798,41	-20,9509%	12,43%
11	6,25	38000000	-20,9509%	12,43%
12	5,5	41044400	-24,2279%	12,43%
13	6,25	5897120	-20,9509%	12,43%
14	6,25	3200000	-20,9509%	12,43%
15	6,25	12383472	-20,9509%	12,43%
16	6,25	9068800	-20,9509%	12,43%
17	6,25	12382944	-20,9509%	12,43%
18	6,25	17230720	-20,9509%	12,43%
19	6,25	25216477,6	-20,9509%	12,43%
20	6,25	19958000	-20,9509%	12,43%
21	6,25	19182800	-20,9509%	12,43%
22	6,25	8900000	-20,9509%	12,43%
23	6,25	19575500	-20,9509%	12,43%
24	6,25	463050000	-20,9509%	12,43%

المصدر: من اعداد الباحث.

من خلال الجدول المقارن رقم (46) يمكن أن نعلق على النتائج التالية:

- مؤشر RAROC السلبي للغاية، مقارنة بتكلفة الأموال الذاتية ($Re = 12.43\%$) وحالة القروض المتعثرة غير المغطاة بالمؤونات:

- جميع القروض (24 قرصاً) تُسجل RAROC سالباً بشدة يتراوح بين $(-20.95\% \text{ و } -24.22\%)$

- تكلفة الأموال الذاتية $Re = 12.43\%$ ، مما يعني أن كل قرض يُسجل فارقاً سلبياً يفوق 30 نقطة مئوية عن الحد الأدنى للعائد المطلوب.

- القروض تم تصنيفها بأنها غير مغطاة بالمؤونات أي أن البنك عرضة لتحمل الخسارة الكاملة عند التعثر.

- RAROC يعبر عن عائد اقتصادي سلبي صريح، أي أن هذه القروض تُشكل نزيفاً صافياً لرأس المال، ولا تبرر من الناحية الاستثمارية.

- يشير إلى خلل في أحد أو جميع عناصر التسعير، التقييم الائتماني، أو توقعات العوائد.

- يجعل البنك عرضة لمخاطر الخسارة الكاملة على القيمة الدفترية للقرض.

- يُعتبر ضعفاً هيكلياً في سياسة إدارة المخاطر الائتمانية.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- يُقلّص قدرة البنك على مواجهة الأزمات ويهدد صلابته قاعدته الرأسمالية.

لذا يجب:

- إعادة هيكلة هذه القروض أو شطبها من المحفظة، مع التحرك الفوري لاسترجاع الضمانات إن وجدت.

- مراجعة شاملة لعملية منح التمويل التي أدت إلى هذه القروض، من حيث دراسة الجدارة الائتمانية والتسعير.

- تدعيم نظام المؤونات وربطه بشكل صارم باحتمالية التعثر (PD) والخسارة عند التعثر (LGD).

- إدراج نموذج RAROC كمعيار إلزامي لاتخاذ القرار الائتماني قبل منح أي قرض.

- تصنيف هذه القروض ضمن محفظة القروض عالية الخطورة وإخضاعها لمراقبة خاصة من لجان المخاطر والتدقيق الداخلي.

الفرع الثاني: سيناريو احتمالية التعثر مساوية للقروض المتعثرة صافية من المؤونات مقدرة ب 11,39% تكون البنوك قروضها المتعثرة غير مغطاة بالمؤونات.

أي ان معدل القروض المتعثرة صافية من المؤونات/إجمالي القروض كالآتي:

أولاً: مقارنة RAROC لبنك القرض الشعبي الجزائري

استناد على بيانات بنك القرض الشعبي الجزائري في الجدول رقم (39)، تم حساب قيمة RAROC لكل تمويل منحه البنك مقارنته بمعدل تكلفة حقوق الملكية (Re) هو 12,43 % ، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (46): مقارنة نسبة RAROC مع Re لبنك CPA

Dossier de Credit ملف القرض	TAUX INTERET معدل الفائدة (%)	Montant de Credit مبلغ القرض	معدل RAROC (%)	معدل Re (%)
1	6,5	315 202 000,00	4,2134%	12,43%
2	6	2 436 859 000,00	1,5964%	12,43%
3	6,5	147 500 000,00	4,2134%	12,43%
4	6,5	23 228 000,00	4,2134%	12,43%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

5	6	606 540 000,00	1,5964%	12,43%
6	6,5	552 277 000,00	4,2134%	12,43%
7	6,5	70 000 000,00	4,2134%	12,43%
8	6,5	240 390 000,00	4,2134%	12,43%
9	6	198 735 000,00	1,5964%	12,43%
10	6,5	288 652 000,00	4,2134%	12,43%
11	6,5	615 256 000,00	4,2134%	12,43%
12	6,5	450 293 000,00	4,2134%	12,43%
13	6	20 575 000,00	1,5964%	12,43%
14	5,5	30 000 000,00	-1,0206%	12,43%
15	6,5	280 703 000,00	4,2134%	12,43%
16	6,5	30 982 000,00	4,2134%	12,43%
17	6,5	95 400 000,00	4,2134%	12,43%
18	6,5	29 600 000,00	4,2134%	12,43%
19	6	295 800 000,00	1,5964%	12,43%
20	6	5 110 000 000,00	1,5964%	12,43%
21	6,5	4 776 048 000,00	4,2134%	12,43%
22	6,5	36 619 000,00	4,2134%	12,43%
23	6,5	4 136 265 000,00	4,2134%	12,43%
24	6,5	1 220 843 000,00	4,2134%	12,43%
25	5,5	23 450 000,00	-1,0206%	12,43%
26	6	555 223 000,00	1,5964%	12,43%
27	6,5	45 118 000,00	4,2134%	12,43%
28	6,5	536 155 000,00	4,2134%	12,43%
29	6,5	250 205 000,00	4,2134%	12,43%
30	6	248 984 000,00	1,5964%	12,43%
31	6,5	4 519 560 000,00	4,2134%	12,43%
32	6,5	224 008 000,00	4,2134%	12,43%
33	6,5	430 000 000,00	4,2134%	12,43%
34	6	20 000 000,00	1,5964%	12,43%
35	5,5	220 000 000,00	-1,0206%	12,43%
36	6,5	130 000 000,00	4,2134%	12,43%
37	6	250 000 000,00	1,5964%	12,43%
38	6,5	640 000 000,00	4,2134%	12,43%
39	6	2 370 000 000,00	1,5964%	12,43%
40	5,5	18 500 000,00	-1,0206%	12,43%
41	6,5	2 600 000 000,00	4,2134%	12,43%
42	6,5	720 000 000,00	4,2134%	12,43%
43	6,5	322 000 000,00	4,2134%	12,43%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

44	6,5	3 450 000 000,00	4,2134%	12,43%
45	6,5	470 000 000,00	4,2134%	12,43%
46	6	132 000 000,00	1,5964%	12,43%
47	5,5	2 000 000 000,00	-1,0206%	12,43%
48	6,5	25 000 000,00	4,2134%	12,43%
49	6	30 000 000,00	1,5964%	12,43%
50	6,5	320 000 000,00	4,2134%	12,43%
51	5,5	45 000 000,00	-1,0206%	12,43%
52	6,5	220 000 000,00	4,2134%	12,43%
53	6,5	19 500 000,00	4,2134%	12,43%
54	6,5	413 000 000,00	4,2134%	12,43%
55	6,5	33 000 000,00	4,2134%	12,43%
56	6,5	120 000 000,00	4,2134%	12,43%
57	5,5	140 000 000,00	-1,0206%	12,43%
58	6	630 000 000,00	1,5964%	12,43%
59	6,5	480 000 000,00	4,2134%	12,43%
60	6	180 000 000,00	1,5964%	12,43%
61	6,5	745 000 000,00	4,2134%	12,43%

المصدر: من اعداد الباحث.

من خلال بيانات محفظة القروض الخاصة ببنك CPA، وباعتماد على مؤشر RAROC مقارنةً بتكلفة الأموال الذاتية ($Re = 12.43\%$) نستنتج أن:

- ظهر من خلال البيانات أن جميع القروض تحقق RAROC أدنى من تكلفة الأموال الذاتية ($Re = 12.43\%$) ، مما يدل على غياب أي قرض مجد اقتصادياً وفق معيار القيمة الاقتصادية المضافة. ($RAROC < Re$)
- القروض بفائدة 6.5% تسجل أفضل أداء ($RAROC = 4.21\%$) ، لكنها لا تزال دون الحد الأدنى المقبول للعائد.
- القروض بفائدة ($RAROC = 1.59\%$) تحقق مردودية ضعيفة.
- القروض بفائدة ($RAROC = -1.02\%$) تمثل خسارة صافية وتدميراً مباشراً لقيمة رأس المال.
- رغم أن معظم القروض إيجابية من حيث RAROC ، إلا أنها جميعاً دون العتبة المرجعية Re ، ما يعني أن البنك لا يحقق العائد المطلوب لتعويض مخاطره وتكلفة رأس المال.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- وبتطبيق تحليل نقطة التعادل وفق نموذج RAROC ، يتبين أن تساوي العائد المعدل بالمخاطر مع العائد المطلوب على رأس المال ($RAROC = Re$) يتحقق عند معدل فائدة يقارب 8.07%. وبما أن معدلات الفائدة السائدة في محفظة CPA تتراوح بين 5.5% و 6.5%، فإنها تبقى أقل من عتبة التعادل، وهو ما يفسر عدم قدرة أي قرض على تحقيق $RAROC \geq Re$ حتى في أفضل الحالات (6.5%). وعليه فإن ضعف الجدوى الاقتصادية لا يعود فقط إلى مستوى المخاطر، بل يرتبط أيضاً بأن التسعير المطبق يقع تحت الحد الأدنى الذي يسمح بتغطية تكلفة رأس المال الاقتصادي.

لهذا يجب:

- مراجعة سياسات التسعير ورفع معدلات الفائدة/هوامش التسعير بما يضمن تجاوز عتبة التعادل 8.07 % كحد أدنى، ثم الاقتراب من تحقيق شرط $RAROC \geq Re$.
- ربط الموافقة على القروض (أو إعادة تسعيرها) بتحقيق معيار اقتصادي واضح مثل: $RAROC \geq Re$ (+ هامش مخاطرة عند الحاجة) (بدل الاكتفاء بمعيار الضمانات).
- التركيز على تحسين جودة المحفظة الائتمانية (انتقاء المخاطر وتسعيرها) وليس فقط على نموها الكمي.

ثانياً: مقارنة RAROC لبنك التنمية المحلية

استناداً على بيانات بنك التنمية المحلية في الجدول رقم (40)، تم حساب قيمة RAROC لكل تمويل منحه البنك مقارنة بمعدل تكلفة حقوق الملكية (Re) هو 12,43 %، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (47): مقارنة نسب RAROC مع Re لبنك BDL

Dossier de Credit ملف القرض	TAUX INTERET معدل الفائدة (%)	Montant de Credit مبلغ القرض	معدل RAROC (%)	معدل Re (%)
1	5,5	46200000	-1,0206%	12,43%
2	5,75	49000000	0,2879%	12,43%
3	6	100100000	1,5964%	12,43%
4	7	209058092	6,8304%	12,43%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

5	6,5	1530000000	4,2134%	12,43%
6	6,5	447845220	4,2134%	12,43%
7	6	200000000	1,5964%	12,43%
8	5,75	400000000	0,2879%	12,43%
9	5,5	170000000	-1,0206%	12,43%
10	5,5	251236160	-1,0206%	12,43%
11	5,5	547698000	-1,0206%	12,43%
12	5,25	730000000	-2,3291%	12,43%
13	5,5	309074142	-1,0206%	12,43%
14	6	139436875	1,5964%	12,43%
15	5,5	255857722	-1,0206%	12,43%
16	6	892500000	1,5964%	12,43%
17	6	246157000	1,5964%	12,43%
18	5,5	247000000	-1,0206%	12,43%
19	5,5	247000000	-1,0206%	12,43%
20	6,5	240000000	4,2134%	12,43%
21	6,5	59494348	4,2134%	12,43%
22	5,5	247000000	-1,0206%	12,43%
23	5,75	742000000	0,2879%	12,43%
24	6,5	150000000	4,2134%	12,43%
25	6	112000000	1,5964%	12,43%
26	6	483140125	1,5964%	12,43%
27	5,25	48000000	-2,3291%	12,43%
28	5,5	48358240	-1,0206%	12,43%
29	5,5	1315951845	-1,0206%	12,43%
30	5,5	655512000	-1,0206%	12,43%
31	6	300000000	1,5964%	12,43%
32	6	26800000	1,5964%	12,43%
33	6	45391100	1,5964%	12,43%
34	6	1276000000	1,5964%	12,43%
35	6	70490000	1,5964%	12,43%

المصدر: من اعداد الباحث.

- تُظهر البيانات الخاصة ببنك BDL أن:
 - Re ثابتة عند 12.43%، وهو ما يمثل العتبة المرجعية لقرار التمويل.
 - قيم RAROC تتوزع كما يلي:
- 17 قرصاً سجلت RAROC سالبة بين (1.02%-و- 2.33 %) وتمثل خسارة صافية مؤكدة

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- لرأس المال الاقتصادي، و 14 قرصاً سجلت RAROC موجبة لكنها أقل من Re بين (0.28% و 6.83%) وهي غير كافية لتعويض المساهمين، مع غياب تام لأي قرض تجاوز فيه RAROC عتبة Re ، ما يعكس غياب العائد المجزي اقتصادياً.
- القروض ذات RAROC السلي تمثل تدميراً مباشراً للقيمة الاقتصادية للبنك، إذ إنها لا تغطي حتى رأس المال الاقتصادي المخصص لها، مما يدل على ضعف في سياسة التسعير أو تقدير غير دقيق لمستوى المخاطر.
- القروض ذات RAROC الموجب لكن أقل من Re تمثل فئة "خطر صامت"؛ إذ توجي بتحقيق عائد، لكنها لا تحقق الربحية الاقتصادية الحقيقية للمصرف، وتعد نوعاً من "الربح غير الاقتصادي".
- القروض ذات الفائدة المنخفضة (5.25% - 5.75%) جاءت عموماً بـ RAROC سلبى أو ضعيف، وهو ما يدل على تسعير غير كافٍ للمخاطر.
- القروض ذات فائدة 6.5% سجلت أفضل مؤشرات (4.21%) RAROC ، لكنها لا تزال دون Re ، ما يعني أن الفائدة الحالية غير كافية لتعويض المخاطر أو تغطية تكلفة رأس المال.
- وبتطبيق تحليل نقطة التعادل (Break-even) وفق نموذج RAROC ، يتبين أن تساوي العائد المعدل بالمخاطر مع العائد المطلوب على رأس المال ($RAROC = Re$) يتحقق عند معدل فائدة يقارب 8.07%. وبما أن غالبية معدلات الفائدة المطبقة في محفظة BDL تقع بين 5.25% و 6.5% (وأحياناً 5.75%)، فإن ذلك يفسر سبب عدم قدرة أي قرض على تحقيق $RAROC \geq Re$ وعليه فإن الإشكال لا يرتبط بارتفاع المخاطر فقط، بل يرتبط كذلك بأن التسعير المعتمد يقع تحت عتبة التعادل التي تسمح بتغطية تكلفة رأس المال الاقتصادي.
- كما أن معدلات الفائدة لدى بعض البنوك الخاصة في السوق الجزائرية تتجاوز 9%، وهو ما يعزز واقعية عتبة التعادل المحسوبة ويشير إلى وجود فجوة تسعيرية واضحة لدى البنك محل الدراسة مقارنة بالمستويات السوقية.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- غياب تام لأي قرض يحقق $RAROC \geq Re$ يعكس خلافاً هيكلياً في سياسة التمويل، خاصة في ظل انتماء نسبة معتبرة من القروض الكبرى (بمبالغ تتجاوز مئات الملايين) للفئة غير المجدية اقتصادياً، وهو ما يمثل مخاطر عالية على كفاءة توزيع رأس المال.
- الفائدة لا تعكس مستوى المخاطر: لا توجد علاقة متوازنة بين الفائدة الممنوحة و RAROC المحقق، مما يؤكد غياب تسعير مبني على المخاطر.
- وعليه ينبغي:
- تعديل سياسة التسعير لتصبح مبنية على نموذج تسعير مرتبط بـ RAROC و Re، مثال :
- $RAROC \geq Re +$ هامش مخاطرة)، على أن يُؤخذ بعين الاعتبار أيضاً شرط بلوغ عتبة التعادل 8.07% كحد أدنى قبل تحقيق مواءمة كاملة مع Re.
- رفض أو إعادة تقييم القروض ذات RAROC السالب قبل منحها.
- اعتماد نموذج اتخاذ القرار بناءً على RAROC قبل الموافقة على أي تمويل.
- إدراج مصفوفة تسعير ديناميكية تراعي نوع النشاط، الضمانات، ومخاطر القطاع.
- تحسين عمليات التقييم المالي والتجاري للمقترضين بناءً على تحليل تدفقات نقدية واقعية وليس فقط الضمانات.

ثالثاً: مقارنة RAROC لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

استناد على بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجدول رقم (41)، تم حساب قيمة RAROC لكل تمويل منحه البنك مقارنة بمعدل تكلفة حقوق الملكية (Re) هو 12,43 %، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (48): مقارنة نسبة RAROC مع Re لبنك BADR

Dossier de Credit ملف القرض	TAUX INTERET معدل الفائدة (%)	Montant de Credit مبلغ القرض	معدل RAROC (%)	معدل Re (%)
1	6,25	17 771 697,72	2,9049%	12,43%
2	6,25	961 074,15	2,9049%	12,43%
3	6,25	3 035 488,00	2,9049%	12,43%
4	5,5	2 216 073,60	-1,0206%	12,43%

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

5	6,25	8 754 880,00	2,9049%	12,43%
6	6,25	2 790 400,00	2,9049%	12,43%
7	5,5	19 990 000,00	-1,0206%	12,43%
8	5,5	17 579 596,16	-1,0206%	12,43%
9	6,25	18 289 808,00	2,9049%	12,43%
10	6,25	17 940 798,41	2,9049%	12,43%
11	6,25	38 000 000,00	2,9049%	12,43%
12	5,5	41 044 400,00	-1,0206%	12,43%
13	6,25	5 897 120,00	2,9049%	12,43%
14	6,25	3 200 000,00	2,9049%	12,43%
15	6,25	12 383 472,00	2,9049%	12,43%
16	6,25	9 068 800,00	2,9049%	12,43%
17	6,25	12 382 944,00	2,9049%	12,43%
18	6,25	17 230 720,00	2,9049%	12,43%
19	6,25	25 216 477,60	2,9049%	12,43%
20	6,25	19 958 000,00	2,9049%	12,43%
21	6,25	19 182 800,00	2,9049%	12,43%
22	6,25	8 900 000,00	2,9049%	12,43%
23	6,25	19 575 500,00	2,9049%	12,43%
24	6,25	463 050 000,00	2,9049%	12,43%

المصدر: من اعداد الباحث.

تُظهر البيانات الخاصة ببنك BADR أن:

- تُظهر البيانات أن غالبية القروض لبنك BADR المدرجة في العينة تحمل نسبة فائدة موحدة قدرها 6.25% وعددها 20 قرضاً، باستثناء أربعة قروض مُنحت بنسبة 5.5%، وذلك ضمن بيئة تمويل قدرت فيها تكلفة الأموال الذاتية (Re) بـ 12.43%
- تشير القيمة الموحدة لـ RAROC في معظم القروض إلى 2.9049%، وهي أقل بكثير من تكلفة الأموال الذاتية (Re = 12.43%)، ما يعني أن هذه القروض لا تحقق العائد الأدنى المطلوب لتعويض المساهمين.
- هناك عدد محدود من القروض (4، 7، 8، 12) تُسجل قيمة RAROC سلبية (-1.0206%)، مما يُعد مؤشراً واضحاً على خسارة اقتصادية محققة بالنسبة لرأس المال المستثمر في هذه التمويلات.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- لا يوجد أي قرض في هذه العينة يتجاوز فيه RAROC مستوى Re ، مما يشير إلى أن كافة القروض، بالرغم من تنوع مبالغها، غير مربحة اقتصادياً إذا ما تم تقييمها على أساس العائد المعدل حسب المخاطر.
- وقد أظهر تحليل نقطة التعادل باستخدام نموذج RAROC أن تساوي العائد المعدل بالمخاطر مع العائد المطلوب على رأس المال ($RAROC = Re$) يتحقق عند معدل فائدة يقارب 8.07%، وهو ما يمثل الحد الأدنى لسعر التمويل الذي يسمح بتغطية تكلفة رأس المال الاقتصادي. وبما أن معدلات الفائدة المطبقة في هذه العينة (5.5% و 6.25%) تقل عن هذا المستوى، فإن عدم جدوى القروض لا يعود فقط إلى ارتفاع المخاطر، بل أساساً إلى انخفاض التسعير عن مستوى التعادل.
- كما أن معدلات التسعير السائدة لدى بعض البنوك الخاصة في السوق الجزائرية تتجاوز 9%، وهو ما يؤكد واقعية نقطة التعادل المحسوبة ويشير إلى أن ضعف ربحية المحفظة محل الدراسة يرتبط بسياسة التسعير المعتمدة أكثر من كونه ناتجاً عن طبيعة النشاط التمويلي ذاته.
- هذا الانحراف بين RAROC و Re يشير إلى ضعف في سياسة التسعير، بحيث لم تأخذ نسب الفائدة المحددة في الاعتبار مستوى المخاطر الائتمانية أو تكلفة رأس المال البنكي.
- كما أن القروض ذات RAROC السالب تم منحها بنسبة فائدة منخفضة (5.5%)، ما يبرّح أن يكون تسعيرها أقل من اللازم مقارنة بمخاطرها الفعلية.
- غياب الموازنة بين RAROC و Re في جميع القروض يدفع إلى ضرورة إعادة تقييم السياسة الائتمانية والتسعيرية للبنك، مع التركيز على ربط التسعير بتقدير دقيق للمخاطر وتكلفة الأموال.
- في الوضع الحالي، تمثل هذه القروض استخداماً غير كفء لرأس المال، وقد تؤدي إلى تآكل القيمة الاقتصادية للبنك إذا لم تتم معالجتها.

إذن ينبغي:

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- رفع نسب الفائدة المطبقة تدريجياً لتقارب أو تتجاوز نقطة التعادل 8.07 % قبل الوصول إلى مستوى Re.
- استخدام RAROC كأداة أساسية لاتخاذ قرارات التمويل وليس كعنصر تقييمي بعدي فقط.
- اعتماد نموذج تسعيري ديناميكي يركز على تفريد التسعير حسب مستوى المخاطر لكل قرض.

المطلب الرابع: مقارنة بين البنوك الثلاثة بتحليل SWOT

الفرع الأول: تحليل SWOT مقارن للبنوك الثلاثة في السيناريو الأول (احتمالية التعثر مساوية لمعدل القروض المتعثرة):

جدول رقم (49): نتائج تحليل SWOT المقارن باعتبار احتمالية التعثر تمثل القروض المتعثرة

الجوانب (SWOT)	بنك CPA	بنك BDL	بنك BADR
نقاط القوة (Strengths)	-تم تحليل عدد كبير من القروض (61).	-وضوح في تشخيص غياب تغطية المؤونات للخسائر المحتملة.	-رصد بوضوح نزيف حاد في رأس المال، ما يعكس ضعفاً هيكلياً في الربحية.
نقاط الضعف (Weaknesses)	-جميع قيم RAROC سالبة ودون الحد الأدنى المقبول (Re). -فارق كبير بين RAROC و Re يدل على خسائر اقتصادية مؤكدة. -تسعير غير كافٍ للفائدة لا يغطي المخاطر. -غياب مؤشرات على تسعير ديناميكي حسب المخاطر. -خطر مالي مباشر مع ضعف قدرة رأس المال التنظيمي على الامتصاص.	-جميع قيم RAROC سالبة بشدة وفجوة سالبة كبيرة جداً (<30%). -غياب مؤونات لتغطية الخسائر المتوقعة يرفع خطر فقدان كامل للقيمة. -تسعير غير متناسب مع مستوى الخطر. -انهيار في جدوى التوظيفات الائتمانية.	-جميع قيم RAROC سالبة وفجوة سالبة كبيرة جداً (<30%). -غياب تغطية بالمؤونات يجعل البنك عرضة لخسائر مباشرة. -عدم جدوى اقتصادية صارخة في جميع القروض. -قصور في تقييم الجدارة الائتمانية والتسعير
الفرص (Opportunities)	-مراجعة عاجلة لسياسة التسعير. -اعتماد RAROC كشرط لاتخاذ القرار. -تحسين أدوات التقييم الكمي	-وقف التمويل بنفس الأسعار الحالية. -إعادة هيكلة القروض أو تسويتها.	-شطب أو إعادة هيكلة القروض الحالية. -مراجعة عملية منح القروض بالكامل.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

للمخاطر.	-إعادة تصميم نموذج التسعير ليأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال والخسارة المتوقعة (ECL).	-تصنيف المحفظة كمرتفعة الخطورة وتفعيل رقابة مشددة عليها.
التهديدات (Threats)	-استمرار الخسائر الاقتصادية وتآكل رأس المال. -عدم القدرة على المنافسة بتسعير غير فعال. - خطر تدخل الجهات التنظيمية بسبب تدهور المؤشرات المالية.	-زيف صريح لرأس المال وتعرض الاستدامة للخطر. -خطر هيكلي يهدد استقرار البنك وقدرته على الاستمرار. والتهديد التنظيمي (Regulatory Threat) نتيجة الخسائر المتكررة.

بالنظر إلى ما تقدم، أجريت مقارنة بين بنوك CPA ، BDL ، وBADR، مع التركيز بشكل خاص على نسبة التعثر (PD) التي تمثل معدل القروض المتعثرة كنسبة مئوية.

الفرع الثاني: تحليل SWOT مقارن للبنوك الثلاثة في السيناريو الثاني (القروض المتعثرة غير المغطاة بالمؤونات / إجمالي القروض):

جدول رقم (50): نتائج تحليل SWOT المقارن باعتبار احتمالية التعثر تمثل القروض المتعثرة صافية من المؤونات/إجمالي القروض.

الجوانب (SWOT)	بنك CPA	بنك BDL	بنك BADR
نقاط القوة (Strengths)	- إيجابية RAROC في بعض القروض، رغم أنها دون العائد المطلوب. Re.	-وجود عدد لا بأس به من القروض ذات RAROC موجب (14 قرصاً)	-غالبية القروض (20 من 24) تحقق RAROC موجباً (وإن كان أقل من. Re)
نقاط الضعف (Weaknesses)	-لا يوجد أي قرض يتجاوز فيه RAROC عتبة Re. -الفارق بين RAROC و Re كبير بما يكفي لجعل المحفظة غير مجدية اقتصادياً. -تسعير الفائدة غير متناسب مع المخاطر -القروض بفائدة 5.5% تسجل RAROC سالباً.	-لا توجد قروض تتجاوز Re ، مما يعني غياب الربحية الاقتصادية. -القروض السالبة تؤدي إلى خسائر مباشرة. -الموجب دون Re يعكس ربحية ظاهرية غير مجدية اقتصادياً -ضعف في تسعير المخاطر، خاصة عند فوائد 5.25% - 5.75%.	-لا يوجد أي قرض يتجاوز فيه RAROC قيمة Re. -معظم القروض رغم تحقيق RAROC موجب، إلا أنه لا يغطي تكلفة الأموال (Re). -سياسة التسعير غير مبنية على تقدير دقيق للمخاطر. -القروض منخفضة الفائدة

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

5.5%) تمثل خسائر مباشرة.			
-رفع الفائدة تدريجياً لتقارب أو تتجاوز Re. -استخدام RAROC كشرط أساسي لاتخاذ القرار الائتماني. -ربط التسعير بتقييم المخاطر الفردية لكل قرض.	-رفض القروض ذات RAROC السلبي. -تعديل سياسة التسعير لربطها بـ Re و RAROC. -تعزيز تحليل التدفقات النقدية الفعلية للمقترضين.	-إعادة ضبط التسعير الائتماني اعتماداً $RAROC \geq Re$. -كشروط لمنح التمويل. -تحسين تقييم الجدارة والمخاطر بدلاً من التركيز على الكمية.	الفرص (Opportunities)
-استقرار عدم تغطية تكلفة الأموال وتآكل الربحية على المدى الطويل. -عدم القدرة على تحقيق عائد مناسب للمساهمين.	-استقرار الخسائر المباشرة من القروض السالبة وتأثيرها على الربحية. -عدم القدرة على تحقيق ربحية مستدامة في ظل السياسات الحالية.	-استمرار ضعف المردودية وعدم تحقيق قيمة اقتصادية مضافة. -بقاء التسعير غير فعال وعدم تعويض المخاطر بشكل مناسب.	التهديدات (Threats)

بالاعتماد على ما سبق تم اجراء مقارنة بين البنوك الثلاثة CPA، BDL و BADR خاصة ان

نسبة التعثر PD هي معدل القروض المتعثرة صافية من المؤنات/إجمالي القروض (%).

فن خلال دراستنا للتحليل الكمي لاتخاذ قرار التمويل في البنوك باستخدام RAROC و PD توصل إلى أن محفظة القروض في البنوك العمومية الثلاثة المدروسة تعد غير مجدية اقتصاديا عند تقييمها بمؤشر RAROC ، وذلك في ظل المستويات المرتفعة للمخاطر المرتبطة بارتفاع احتمالات التعثر (PD) والخسارة عند التعثر (LGD) ، ويعزى هذا الضعف إلى التسعير غير الدقيق للمخاطر، وانخفاض معدلات الفائدة المطبقة مقارنة بتكلفة رأس المال، وبناءً على هذه النتائج نوصي بضرورة مراجعة أسعار الفائدة وربطها بتكلفة الأموال الخاصة لتفادي التمويلات المهددة لرأس المال البنكي، والعمل على تحسين سياسات الضمان والتقييم الائتماني بما يساهم في تقليص المخاطر الائتمانية، كما تشدد على أهمية اعتماد مؤشر RAROC كمعيار إلزامي في اتخاذ قرارات منح التمويلات الاستثمارية، إلى جانب الدعوة إلى إعادة هيكلة أو تسوية القروض ضعيفة الأداء بما يقلل من الخسائر المحتملة ويحافظ على صلابة المحفظة الائتمانية.

المبحث الثالث: بناء وتقدير نموذج احتمالية التعثر (PD) وتقييم كفاءته.

لغرض تقدير نموذج احتمالية التعثر PD لعينة الدراسة المتكونة من 120 ملف قرض المتعلقة ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلي (BDL) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) سنستعرض الإطار النظري لنموذج الانحدار اللوجستي المستعان به في عملية التقدير، ثم سنفصل في النتائج المتحصل عليها نظير تقدير النموذج السابق الذكر تبعا لاختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} \text{النموذج الأول الذي لا يحتوي على أي متغيرات مستقلة معنوي: } H_0 \\ \text{النموذج الثاني الذي يحتوي على المتغيرات المستقلة معنوي: } H_1 \end{cases}$$

المطلب الأول: الإطار النظري لنموذج الانحدار اللوجستي

يُعتبر تحليل الانحدار اللوجستي الأنموذج الأمثل لتحليل البيانات التي يكون فيها المتغير التابع ثنائي القيم (له نتيجتان فقط)، حتى عندما يكون للمتغيرات المستقلة مستويات متعددة. ومع ذلك، يواجه تقدير معاملات هذا الأنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى مشكلتين رئيسيتين: اللاحطية في المعاملات وعدم تساوي تباين الاستجابات المشاهدة. وإذا لم يتم التعامل مع هاتين المشكلتين، فإن التقديرات الناتجة ستكون متحيزة، ولا تتبع توزيعاً طبيعياً، ولن تتمتع بأقل تباين ممكن. لكن، يمكن تخفيف حدة هذا التأثير عن طريق إجراء تحويل خطي للدالة اللوجستية، مما يساعد على تحقيق تجانس في تباين الاستجابات المشاهدة.

يهدف تحليل الانحدار اللوجستي بشكل عام إلى فهم العلاقة بين مجموعة من المتغيرات، حيث يتم تفسير متغير الاستجابة (المتغير التابع) بواسطة متغير مستقل واحد أو أكثر. في حالة الانحدار اللوجستي، يأخذ متغير الاستجابة إحدى القيمتين: 0 أو 1، ويُطلق عليه حينئذٍ متغير الاستجابة الثنائي. يُعبر عن احتمال وقوع الحدث بالرمز (P)، بينما يُعبر عن احتمال عدم وقوعه بـ (1-P) وقد أظهرت الدراسات السابقة أن الأنموذج اللوجستي يقدم تمثيلاً أفضل للبيانات عندما يكون حجم العينة كبيراً وعندما يتجاوز عدد مستويات المتغيرات المفسرة ثلاثة مستويات. على النقيض من ذلك، تقل كفاءة النماذج الخطية كلما زاد عدد مستويات المتغيرات التوضيحية.

الفرع الأول: مفهوم نموج الانحدار اللوجستي

سنترك في طيات هذا الجزء إلى تعريف الانحدار اللوجستي، مجال استعمالاته وكذا متطلبات تطبيقه.

1. تعريف نموذج الانحدار اللوجستي

يُعد الانحدار اللوجستي أداة تحليلية قوية تُستخدم للتنبؤ باحتمالية حدوث واقعة معينة. يقوم هذا النموذج الرياضي بإنشاء علاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة (التي قد تكون كمية مثل النسب، أو نوعية مثل الفئات، الأسماء، أو الرتب) وبين متغير تابع ذي طبيعة تصنيفية أو ترتيبية. على سبيل المثال، يمكننا تقدير احتمالية إصابة شخص بالربو بناءً على عوامل وراثية، مؤشرات مناعية، ومستوى التحسس لديه. يُعرف الانحدار اللوجستي أيضاً باسم النموذج اللوجستي، وهو يعمل عن طريق ملائمة البيانات على شكل منحني لوجستي لتحليل هذه العلاقات والتنبؤ بالفرص. (Park، 2013، ص155)

يعتبر الانحدار اللوجستي نموذجاً إحصائياً قوياً يُستخدم للتنبؤ باحتمالية حدوث نتيجة معينة، يقوم هذا النموذج أولاً بتحويل البيانات الخام إلى مقياس لوجستي بعد ذلك، يعتمد على تحليل العلاقة بين متغيرات مستقلة متعددة (سواء كانت نسبية، فئوية، اسمية، أو ترتيبية) والمتغير التابع، يتم ذلك من خلال تطبيق دالة لوجستية، مما يمكننا من تقدير احتمالية وقوع الحدث بناءً على قيم المتغيرات المستقلة. (دعيش، 2017، ص145)

ومنه فإن الانحدار اللوجستي ينقسم إلى ثلاث أنواع وهي: (BAYAGA، 2010، ص298)

- الانحدار اللوجستي الترتيبي: يُعد أسلوباً إحصائياً قوياً يُستخدم لفهم كيف تؤثر المتغيرات المستقلة (بغض النظر عن نوع مقياسها، سواء كانت اسمية، أو ترتيبية، أو فئوية) على متغير تابع ترتيبية بمعنى آخر، يساعدنا هذا النوع من التحليل في تحديد كيف يرتبط التغير في المتغيرات المستقلة باحتمالية وقوع الاستجابة ضمن فئة معينة من فئات المتغير التابع المرتب؛

- الانحدار اللوجستي الثنائي: (الانحدار اللوجستي ثنائي الحدين) هو النوع الأكثر شيوعاً في تحليل الانحدار اللوجستي، يُستخدم لتحديد كيف تؤثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع

ثنائي القيم (مثل ذكر/أنثى، مريض/معافى)، يركز الباحث على تقدير احتمالية تحقق إحدى القيمتين (عادةً ما تُمثل بالقيمة 1) عند مستويات مختلفة من المتغيرات المستقلة، عندما يكون حجم العينة كبيراً، يقترب توزيع نسب الاستجابات المشاهدة من التوزيع الطبيعي؛

- الانحدار اللوجستي متعدد الحدود: عندما يكون لدينا متغير تابع ذو طبيعة اسمية أو تصنيفية ويضم أكثر من خيارين، يصبح الانحدار اللوجستي متعدد الحدود أداة تحليلية قوية، إنه امتداد مباشر للانحدار اللوجستي الثنائي، ويساعدنا في فهم كيف تؤثر المتغيرات المستقلة على احتمالية انتماء المشاهدة إلى إحدى هذه الفئات المتعددة، كما هو الحال في تحديد المؤشرات المنبئة لأنواع مختلفة من الأمراض.

2. مجال استعمال الانحدار اللوجستي

يُعد الانحدار اللوجستي أداة شائعة في الأبحاث التي تهدف إلى: (Rakotomala, 2015, P3)

- توقع وتفسير قيم المتغيرات الاسمية أو الترتيبية (الكيفية). يُعد الخيار الأمثل في الدراسات التي تسعى إلى تطوير نماذج للتنبؤ بمخرجات ذات طبيعة فئوية أو وصفية، حيث يمثل المتغير التابع الخاص بالنموذج متغيراً كيفياً؛

- يستخدم لتقدير احتمالية وقوع حدث ذي طبيعة ثنائية (مثل الإصابة بمرض أو عدمها)، يكثر استخدامه في المجالات الصحية والطبية والوبائية بهدف رئيسي هو التنبؤ باحتمالات الإصابة بأمراض معينة، بالإضافة إلى تحديد عوامل الخطر التي تزيد من احتمالية الإصابة وعوامل القابلية للإصابة التي تجعل الأفراد أكثر عرضة لتلك الأمراض.

ونتيجة لذلك، يجد هذا المفهوم تطبيقات واسعة في شتى مناحي الحياة، ويحظى بانتشار ملحوظ بشكل خاص في مجالات الطب والعلوم الاجتماعية. علاوة على ذلك، يُستغل في التسويق لتقدير احتمالية إقبال المستهلك على منتج معين أو عزوفه عنه.

3. متطلبات تطبيق نموذج الانحدار اللوجستي

- قبل البدء في تطبيق الانحدار اللوجستي، من الضروري التأكد من توفر الشروط والافتراضات اللازمة وهي: (دعيش و ساري، 2017، ص 125)
- يتطلب الانحدار اللوجستي أن يكون المتغير التابع من أحد الأنواع التالية: متغير اسمي ثنائي (للانحدار اللوجستي ثنائي الحدين)، أو متغير اسمي تصنيفي متعدد الفئات (للانحدار اللوجستي متعدد الحدود)، أو متغير ترتيبي (للانحدار اللوجستي الترتيبي)؛
 - يشترط في النموذج أن يشتمل على متغير مستقل واحد على الأقل، ويُسمح بأن يكون هذا المتغير من أي من الأنواع التالية: اسمي، ترتيبي، فتوي، نسي؛
 - يتطلب تعريف المتغير التابع أن تكون قيمه حصرية ومتباعدة لكل وحدة إحصائية (فرد)، بحيث تنتمي كل وحدة إلى فئة واحدة فقط ولا يمكن أن تشترك في أكثر من فئة بشكل متزامن؛
 - يجب التأكد من عدم وجود تعددية خطية، أي غياب الارتباطات المرتفعة بين المتغيرات المستقلة التي تؤثر في النموذج، يُمكن فحص هذه الظاهرة وتقديرها باستخدام اختبارات الكشف عن الخطية المتاحة في برنامج SPSS ؛
 - عند استخدام نموذج الانحدار اللوجستي، يجب أن تكون العلاقة بين المتغيرات المستقلة ذات الطبيعة النسبية واللوغاريتم الطبيعي للمتغير التابع خطية، وهذا شرط أساسي لعمل النموذج بشكل صحيح؛
 - لتجنب أي تأثيرات غير مرغوب فيها، ينبغي التحقق من عدم وجود قيم متطرفة في المتغيرات المستقلة، يوفر برنامج SPSS اختبار Mahalanobis لهذه الغاية.

4. نظرة عامة حول نموذج تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي

يرجع تطوير هذا النموذج إلى جهود الباحث فيرهولست، الذي يُعدّ أول من وظّف الدالة اللوجستية لوصف ديناميكيات نمو المجتمعات، وأطلق عليها اسم "دالة النمو"، وفي عام 1920، قام الباحثان بيرل وريد بتطبيق هذه الدالة لدراسة نمو التجمعات السكانية، وأطلقا عليها مصطلح "الدالة

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

اللوجستية" بدلاً من "دالة النمو"، وقد عرّفها هارفر بأنها أسلوب إحصائي لنمذجة البيانات الثنائية (طويطي، شني، وعلماوي، 2019، ص 508-509).

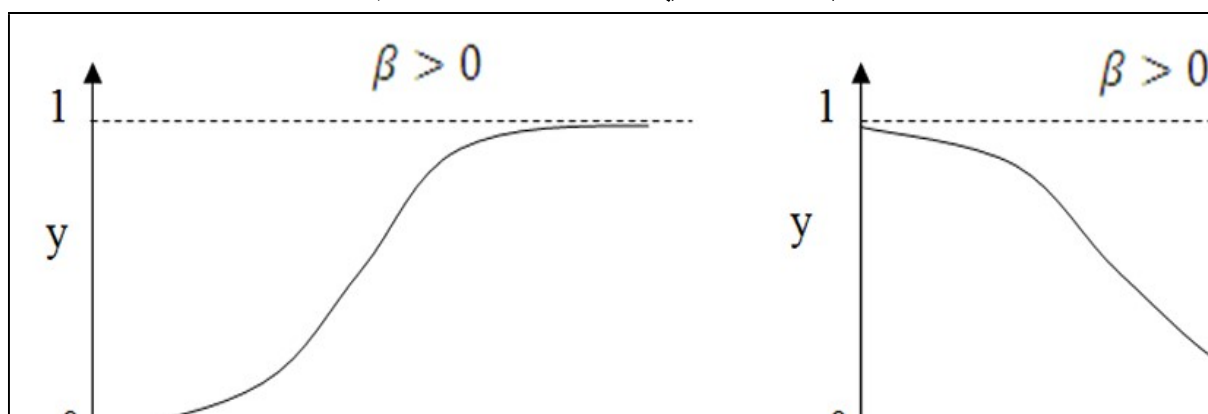
يُعدّ هذا النموذج من الأدوات الهامة لتحليل الظواهر التي تعتمد على متغيرات نوعية. ففي العديد من الحالات التي تتطلب البحث عن الوضع الأمثل، يكون المتغير التابع محل الدراسة ثنائي القيم، حيث يأخذ القيمة (1) للدلالة على وقوع الحدث المراد، والقيمة (0) للدلالة على عدم وقوعه أو وقوع حدث آخر غير مرغوب.

ويتميز هذا الترميز بأن متوسط قيم المتغير التابع الثنائي يمثل في حد ذاته احتمال وقوع الحدث المرغوب. وعليه، تُعبّر العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وفق الصيغة التالية : (ALAN, 1996,P70)

$$Y_i = \frac{\exp(\alpha + \beta X_i)}{1 + \exp(\alpha + \beta X_i)} \quad \begin{array}{l} -\infty < X_i < \infty \\ -\infty < \alpha < \infty \\ \beta > 0 \end{array}$$

يمكن تمثيل هذه الصيغة بواسطة دالة متصلة، يظهر منحناها على هيئة حرف S يوضح هذا المنحنى الاحتمالية المرتبطة بكل صنف من أصناف المتغير التابع، وقد تتسبب التغيرات في هذه الاحتمالية في زيادة أو نقصان ميل الدالة، وذلك كما هو موضح أدناه:

الشكل رقم (15): شكلي دالة الانحدار اللوجستي



المصدر: من إعداد الباحث.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

عندما يكون لدينا عدة مستويات للمتغيرات المستقلة مثل $(X_{i1}, X_{i2}, \dots, X_{ik})$ التي تفسر المتغير التابع Y_i ، فإن العلاقة تُصاغ بهذه الطريقة : (طويطي، شنيبي، و علماوي، 2019، ص 510)

$$Y_i = \frac{\exp(\sum_{j=0}^k \beta_j X_{ij})}{1 + \exp(\sum_{j=0}^k \beta_j X_{ij})} + \mu_i$$

حيث

علماء أن:

- Y_i : الملاحظة i للمتغير التابع ثنائي الاستجابة؛
 - X_{ij} : الملاحظة i للمتغير التفسيري j حيث $X_{i0} = 1$ ؛
 - β_j : معاملات النموذج؛
 - μ_i : حد الخطأ العشوائي غير المشاهد.
- بالنظر إلى أن حد الخطأ العشوائي μ_i يتبع التوزيع اللوجستي، وهو توزيع متمائل حول الصفر وله تباين يساوي $\pi^2/3$ ، فإن دالة الكثافة الاحتمالية تُعطى بالصيغة التالية:

$$f(\epsilon) = \frac{\exp(\mu_i)}{[1 + \exp(\mu_i)]^2}$$

ومنه تأخذ دالة التوزيع التراكمية الشكل الآتي:

$$F(\epsilon) = \frac{\exp(\mu_i)}{1 + \exp(\mu_i)}$$

بالنسبة لتوقع الأخطاء العشوائية غير المشاهدة وتباينها، فإن الصورة تصبح على النحو التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} E(\mu_i) = 0 \\ VAR(\mu_i) = \theta_i(1 - \theta_i) \end{array} \right\}$$

عندما يكون المتغير التابع ثنائي الاستجابة، فإنه يتوزع وفقاً لتوزيع برنولي. في هذه الحالة، تكون قيمة المتغير إما 1 باحتمال θ_i ، أو 0 ونتيجة لذلك، يُعبر عن احتمال الحدث المرغوب بدالة الاستجابة التالية:

$$P(Y_i = 1 / X_{i1}, X_{i2}, \dots, X_{ik}) = \theta_i = \frac{\exp(\sum_{j=0}^k \beta_j X_{ij})}{1 + \exp(\sum_{j=0}^k \beta_j X_{ij})}$$

كما يمكن تبسيط دالة الاستجابة لتؤول عند اختزال المقدار $\exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij})$ إلى الصيغة التالية:

$$\theta_i = \frac{1}{1 + \exp \left[-(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij}) \right]}$$

أما دالة عدم الاستجابة للحدث فتُعرف على النحو التالي:

$$P(Y_i = 0/X_{i1}, X_{i2}, \dots, X_{ik}) = 1 - \theta_i = \frac{\exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij})}{1 + \exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij})}$$

ومنه يمكن كتابة العلاقة السابقة وفق الصورة التالية:

$$(1 - \theta_i) = \frac{1}{1 + \exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij})}$$

وباستخدام $[n_i = (\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij})]$ ، يمكن إعادة صياغة نموذج الانحدار اللوجستي على الشكل التالي:

$$Y_i = \frac{\exp(n_i)}{1 + \exp(n_i)} + \mu_i = \theta_i + \mu_i$$

يشير هذا إلى أن أي تغيير في القيمة (n_i) ضمن نطاقها المحدد $[-\infty + \infty]$ يؤدي إلى تغيير في القيمة (θ_i) ضمن نطاقها $[0, 1]$ ، ويدل ذلك على أن العلاقة بين (n_i) و (θ_i) ليست علاقة خطية، وأن تغيرات (θ_i) ضمن المجال $[0, 1]$ تستوفي الشروط اللازمة لتطبيق نماذج الانحدار ذات الاستجابتين. (الخواجة، 2010، ص352)

5. تقدير معالم نموذج الانحدار اللوجستي

ويتم تقدير معالم نموذج الانحدار اللوجستي من خلال: (فرج، 2022، ص60-61) تُعد طريقة الإمكان الأعظم (Maximum Likelihood Estimation - MLE) أسلوباً إحصائياً بالغ الأهمية والمرونة، فهي ليست حكرًا على نماذج الانحدار اللوجستي فحسب، بل تتجاوزها لتشمل طيفاً واسعاً من النماذج الخطية وغير الخطية. تكمن قوتها في قدرتها على تقدير معالم النموذج بدقة عالية، وذلك من خلال البحث عن القيم التي تجعل دالة الإمكان - (Likelihood Function) والتي تعكس مدى توافق النموذج مع البيانات المشاهدة - في أعلى قيمة لها.

تميز MLE بكونها طريقة تكرارية (Iterative) ، حيث تبدأ بتقديرات أولية للمعاملات ثم تقوم بتحديثها بشكل متواصل عبر سلسلة من العمليات الحسابية. تستمر هذه التكرارات حتى يتحقق التقارب (Convergence)، أي الوصول إلى قيم مستقرة للمعاملات لا تتغير بشكل ملحوظ مع المزيد من التكرارات. عند هذه النقطة، تكون المعاملات المقدرة هي الأكثر احتمالية (Most Likely) لإنتاج البيانات التي تم رصدها، مما يتيح فهماً أعمق وتفسيراً أفضل للعلاقات بين المتغيرات.

ففي تحليل الانحدار اللوجستي، تُستخدم طريقة الإمكان الأعظم لتقدير معاملات اللوجيت. هذه الطريقة تسعى إلى تعظيم دالة الاحتمال اللوغاريتمي، والتي تقيس مدى تطابق النموذج مع البيانات المشاهدة للمتغير التابع بناءً على المتغيرات المستقلة. يتم الحصول على تقديرات الإمكان الأعظم من خلال عملية تكرارية تبدأ بتخمين أولي للمعاملات، ثم تقوم بتحديثها بشكل متتابع لزيادة قيمة الاحتمال اللوغاريتمي حتى الوصول إلى أفضل تقدير.

لفهم نتائج تحليل الانحدار اللوجستي، نركز على معامل اللوجيت (أو معامل الانحدار اللوجستي غير المعياري)، والذي نرسم له بـ (b) هذا المعامل يماثل المعامل غير المعياري (b) في الانحدار الخطي، لكنه يحمل دلالة مختلفة. ففي الانحدار اللوجستي، يُستخدم (b) لتقدير لوغاريتم نسبة الاحتمالات (Log Odds) لحدوث النتيجة (قيمة المتغير التابع تساوي 1) لكل وحدة زيادة في المتغير المستقل.

الأمر الهام هنا هو أن الانحدار اللوجستي لا يتنبأ بالتغير المباشر في المتغير التابع نفسه، بل بالتغير في لوغاريتم نسبة الاحتمالات. وعليه، فإن تفسير معاملات الانحدار اللوجستي بدلالة اللوجيت يقدم رؤية مماثلة لتلك التي نحصل عليها من معاملات الانحدار الخطي، لكنها تتعلق باحتمالات وقوع الحدث بدلاً من قيمة المتغير التابع بشكل مباشر.

كما ننظر إلى التغير في لوغاريتم نسبة الاحتمالات ($\text{Log Odds} = \text{Log}(P/q)$) لحدوث النتيجة بدلاً من التغير المباشر في المتغير التابع نفسه، كما هو الحال في الانحدار الخطي، هذا يعني أن معاملات الانحدار اللوجستي، عندما تُعبر عنها بدلالة اللوجيت، تقدم تفسيراً مشابهاً لتفسير معاملات الانحدار الخطي.

يمكن الاختلاف الأساسي في طبيعة وحدة المتغير التابع، فبينما يمثل المتغير التابع في الانحدار الخطي قيمة مباشرة، فإنه في الانحدار اللوجستي يمثل لوغاريتم نسبة الاحتمالات. علاوة على ذلك، يمكننا تفسير معاملات الانحدار اللوجستي بدلالة الاحتمالات نفسها. فعندما يزيد المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، فإن لوغاريتم نسبة الاحتمالات لحدوث النتيجة ($y=1$) يزيد بمقدار قيمة معامل ذلك المتغير المستقل. هذا المعامل يمثل في الواقع مقدار التغير في الاحتمالية نفسها (بعد تحويل اللوجيت مرة أخرى إلى مقياس الاحتمالية). ببساطة، يوضح المعامل كيف تتغير فرصة حدوث النتيجة مع كل وحدة زيادة في المتغير المستقل.

6. مؤشرات قياس القوة التفسيرية للنموذج

عند تحليل البيانات التي يكون فيها المتغير التابع ثنائي الاستجابة، يعتمد الباحثون على مجموعة متنوعة من المعايير والاختبارات الإحصائية الدقيقة لتقييم مدى جودة النموذج الإحصائي في تمثيل هذه البيانات. يمكن تصنيف هذه الأدوات التقييمية إلى فئتين رئيسيتين: الأولى تختص بالتحقق من الملائمة الشاملة للنموذج المقدر، أي مدى توافقه بشكل عام مع البيانات المتاحة. أما الفئة الثانية، فتركز على اختبار الأهمية الإحصائية لكل متغير مستقل على حدة في التأثير على المتغير التابع. بالإضافة إلى ذلك، توجد اختبارات للمقارنة المباشرة بين النماذج، وهي ضرورية عندما يواجه الباحث مهمة اختيار أفضل نموذج من بين عدة نماذج تم تقديرها باستخدام نفس البيانات وفي ظل الظروف ذاتها.

اختبارات الجودة الشاملة للنموذج: لتقييم مدى تطابق النموذج مع البيانات، تُستخدم عدة معايير أبرزها: (طويطي، شنيبي، وعلهاوي، 2019، ص 513)

- اختبار نسبة الإمكان الأعظم (Likelihood Ratio Test): يعتبر هذا الاختبار من أهم الأدوات لتقييم جودة النموذج ككل. فبينما كان اختبار F يستخدم لهذا الغرض في الانحدار الخطي، يعتمد تحليل الانحدار اللوجستي على اختبار نسبة الإمكان الأعظم، الذي يتبع توزيع كاي تربيع (χ^2)، يستخدم هذا الاختبار لتحديد ما إذا كان النموذج ككل معنوياً إحصائياً، أو ما إذا كان أي من المتغيرات المستقلة يساهم بشكل كبير في تفسير المتغير التابع. يتم ذلك بمقارنة نموذج يحتوي على المتغير المستقل بالنموذج الذي لا يحتويه، وذلك لاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

أن جميع معاملات المتغيرات المستقلة تساوي صفرًا ($H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0$) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن معاملًا واحدًا على الأقل لا يساوي صفرًا. ($H_1: \exists \beta_j \neq 0$) إذا كانت قيمة الاختبار معنوية (قيمة الاحتمالية sig أقل من مستوى الدلالة α)، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن هناك على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع، وأن النموذج أفضل من التنبؤ العشوائي. رياضياً، تحسب إحصائية نسبة الإمكان الأعظم كالتالي:

$$LR(k) = -2\log[L(\beta_0) - L(\beta_0, \beta_j)]$$

حيث:

- $L(\beta_0)$ تمثل قيمة دالة الإمكان للنموذج المختزل الذي يحتوي على الحد الثابت فقط (المعلمة التقاطعية).

- $L(\beta_0, \beta_j)$ تمثل قيمة دالة الإمكان الأعظم للنموذج الكامل.

تتبع إحصائية $LR(k)$ توزيع كاي تربيع (X^2) بدرجات حرية تساوي (K) وهي تمثل عدد المتغيرات التفسيرية في النموذج.

• إحصائية $Pseudo R^2$: تعبر قيمة $Pseudo R^2$ عن قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج اللوجستي. يُعرف أيضاً باسم إحصائية $McFadden R^2$ ويُحسب كالتالي:

$$R^2 = 1 - \left[\frac{-2\log L(\beta_0, \beta_j)}{-2\log L(\beta_0)} \right] \text{ or } R^2 = \frac{LR(k)}{-2\log L(\beta_0)}$$

حيث:

• $L(\beta_0, \beta_j)$ قيمة دالة الإمكان للنموذج الكامل؛

• $L(\beta_0)$ قيمة دالة الإمكان للنموذج الذي يحتوي على الحد الثابت فقط؛

• $LR(k)$ إحصائية نسبة الإمكان الأعظم.

بالنظر إلى نموذج الانحدار اللوجستي، ونظراً لخصوصية تقدير المعلمات فيه، يتم الاستعاضة عن معامل التحديد R^2 التقليدي، الذي يقيس مدى ملائمة نموذج الانحدار للبيانات، بمقياسي التوافق R^2 Nagelkerke و R^2 Snell & Cox يهدف هذان المقياسان إلى تحديد نسبة التباين المفسر في النموذج المقدر، ويتم حسابهما على النحو التالي: (قاسم، 2011، ص144)

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

$$\frac{R_C^2}{1-(L(\beta_0))^{2/n}} = R_N^2 \leftrightarrow \frac{R_C^2}{R_Z^2} + R_N^2 = \alpha \begin{cases} R_C^2 = 1 - \left[\frac{L(\beta_0)}{L(\beta_0, \beta_j)} \right]^{2/n} \\ R_Z^2 = 1 - (L(\beta_0))^{2/n} \end{cases}$$

حيث أن:

✓ R_C^2 إحصائية التوفيق Cox & Snell R^2 ؛

✓ R_Z^2 القيمة العظمى الممكنة لإحصائية R_C^2 ؛

✓ R_N^2 إحصائية التوفيق؛

✓ n حجم العينة.

• اختبار: Hosmer-Lemeshow (H)

اقترح Hosmer و Lemeshow هذا الاختبار للتحقق مما إذا كان النموذج يمثل البيانات بشكل جيد. يعتمد الاختبار على مقارنة القيم المشاهدة (Observed) بالقيم المتوقعة (Expected) المستخلصة من النموذج المقدر باستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) لحسن المطابقة. يتم حساب إحصائية الاختبار بتقاطع مجاميع المتغير التابع الثنائي (1) مع مجاميع الاحتمالات المقدرة، وذلك بتقسيم مدى الاحتمالات $[0, 1]$ إلى m مجموعة غالباً $m=10$ يتم تجميع المشاهدات في هذه المجموعات وفقاً للمعادلة: (غانم والجاعوني، 2011، ص 124-125)

$$JK + [i: (K - 1)/m \leq K \leq K/m]$$

تحسب التكرارات المشاهدة والمتوقعة في كل مجموعة، ثم تحسب إحصائية الاختبار H وفقاً للعلاقة التالية:

$$H \& L = \sum_{s=1}^2 \sum_{j=1}^m (h_{sj} - \hat{h}_{sj})^2 / \hat{h}_{sj}$$

توزع إحصائية H تقريباً توزيع مربع كاي بدرجات حرية $df=m-2$. وذلك باختبار الفرضيات التالية:

✓ الفرضية العدمية: لا يوجد فرق كبير بين الحالات المشاهدة والحالات المتوقعة (النموذج يمثل البيانات بشكل جيد)؛

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- ✓ الفرضية البديلة: يوجد فرق كبير بين الحالات المشاهدة والحالات المتوقعة (النموذج لا يمثل البيانات بشكل جيد)؛
- ✓ يتم قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) لإحصائية χ^2 أكبر من مستوى المعنوية المحدد.

• جدول تصنيف النموذج: (Classification Table)

يعتبر جدول التصنيف مؤشراً إحصائياً لتقييم مدى ملائمة النموذج للبيانات. يعتمد على تصنيف الظواهر ثنائية الحدث باستخدام مصفوفة الخلط (Confusion matrix) التي تقارن الانتماء الفعلي لكل مجموعة بالانتماء المتنبأ به. لإنشاء هذا الجدول، يتم تحديد نقطة قطع (Cut-off point, C) لمقارنة الاحتمالات المتوقعة. (بابطين، 2009، ص 106)

باقتراض وجود مجموعتين للظاهرة المدروسة (A1) و (A2)، يوضح الجدول التالي الوضع العام لجدول التصنيف: (طويطي، شنيبي، وعلماوي، 2019، ص 315-316)

جدول رقم (51): مصفوفة التشويش (Confusion matrix)

	عناصر المجموعات المتوقعة	
الأصلية	A1	A2
A1	n_{1p}	$n_{1q} = n_1 - n_{1p}$
A2	$N_{2q} = n_2 - n_{2p}$	n_{2p}
المجموع	$n_{1p} + n_{2q}$	$n_{1q} + n_{2p}$

المصدر: من إعداد الباحث.

حيث أن:

- n_1 عدد وحدات عينة المجتمع A1؛
- n_2 عدد وحدات عينة المجتمع A2؛
- n_{1p} عدد الوحدات من عينة المجتمع A1 التي صُنفت بشكل صحيح على أنها تنتمي إلى A1 (True Positives)؛

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

• n_{1q} عدد الوحدات من عينة المجتمع A1 التي صنف خطأ على أنها تنتمي إلى False A2 (Negatives)؛

• n_{2q} عدد الوحدات من عينة المجتمع A2 التي صنف خطأ على أنها تنتمي إلى False A1 (Positives)؛

• n_{2p} عدد الوحدات من عينة المجتمع A2 التي صنف بشكل صحيح على أنها تنتمي إلى A2 (True Negatives)؛

• N إجمالي حجم العينة (n_1+n_2) .

يعتمد تحليل جداول التصنيف على تقييم قدرة النموذج على التمييز بين الوحدات التي تنتمي فعلياً إلى المجموعة المصنفة وتلك التي لا تنتمي إليها، وذلك باستخدام المؤشرات التالية: (بابطين، 2009، ص108)

• حساسية النموذج (Sensitivity) هي احتمالية أن يتم تصنيف وحدة تنتمي فعلياً إلى المجموعة A1 بشكل صحيح. تحسب كالتالي:

$$\text{Sensitivity} = \frac{n_{1p}}{n_{1p} + n_{1q}}$$

• دقة النموذج (Specificity) هي احتمالية أن يتم تصنيف وحدة تنتمي فعلياً إلى المجموعة A2 بشكل صحيح. تحسب كالتالي:

$$\text{Specificity} = \frac{n_{2p}}{n_{2p} + n_{2q}}$$

• التصنيف الصحيح (Accuracy) هو نسبة الوحدات التي تم تصنيفها بشكل صحيح من إجمالي العينة. يحسب كالتالي:

$$\text{Accuracy} = \frac{n_{1p} + n_{2p}}{n_{1p} + n_{1q} + n_{2p} + n_{2q}} = \frac{n_{1p} + n_{2p}}{N}$$

• معدل الخطأ في التصنيف التقريبي (Approximate Percentage of

Misclassified - APR) يشير إلى نسبة المشاهدات التي صنف خطأ. الصيغة قد تكون متحيزة في حالة العينات الصغيرة.

$$\text{APR} = \frac{n_{A1}^k + n_{A2}^k}{n_1 + n_2}$$

يُشار إلى استخدام طريقة الاستبعاد Lanchenbruch's holdout procedure لتقليل التحيز في تقدير معدل الخطأ. تتضمن هذه الطريقة استبعاد مشاهدة واحدة من المجموعة الأولى (A1) وتقدير النموذج بناءً على المشاهدات المتبقية، ثم تصنيف المشاهدات المستبعدة. يكرر هذا الإجراء لجميع المشاهدات المجموعة الأولى، ثم يطبق على المجموعة الثانية (A2) يتم حساب الاحتمال الشرطي للتصنيفين بناءً على عدد المشاهدات المصنفة خطأً.

• تحليل منحنى ROC (Receiver Operating Characteristic)

يعتمد هذا التحليل على دراسة العلاقة بين الحساسية (Sensitivity) و (1 - الدقة) أي معدل الإيجابيات الكاذبة (False Positive Rate) يتم تمثيل الحساسية على المحور الرأسي و (1 - الدقة) على المحور الأفقي لجميع نقاط القطع المحتملة. يُعرف المنحنى الناتج بمنحنى ROC. تمثل المساحة تحت منحنى ROC (Area Under the Curve - AUC) مقياساً لقدرة النموذج على التمييز بين الحالات التي تملك الخاصية أو الحدث المدروس والحالات التي لا تملكها. تتراوح قيمة AUC بين 0 و 1 (Fawcett, 2006, p862).

- المساحة فوق قطر الصدفة (الخط الذي يصل بين الإحداثيتين (0,0) و (1,1)) تساوي 0.5، وتشير إلى أن النموذج ليس لديه قدرة على التمييز أفضل من الصدفة؛
- كلما زادت القدرة التمييزية للنموذج، ابتعد المنحنى عن قطر الصدفة باتجاه الركن الأيسر العلوي، وزادت المساحة تحت منحنى ROC حتى تصل إلى القيمة 1، مما يعني تمييزاً تاماً للحالات.
- إذا كانت المساحة تحت منحنى ROC أقل من 0.5، فإن القدرة التنبؤية للنموذج أسوأ من الصدفة.

■ يركز تحليل منحنى ROC على ثلاث وضعيات وهي:

- تبدأ المنحنى من الإحداثية (0,0) المقابلة لنقطة قطع متحفظة جداً حيث تصنف جميع الحالات على أنها سالبة؛

- ينتهي المنحنى عند الإحداثية (1,1) المقابلة لنقطة قطع حيث تصنف جميع الحالات على أنها موجبة؛
 - الخط الواصل بين الإحداثيتين (0,0) و (1,1) هو قطر الصدفة ($AUC = 0.5$) ، حيث لا يمتلك النموذج أي قدرة تمييزية.
- عندما يكون منحنى ROC أعلى من قطر الصدفة، يشير ذلك إلى أن النموذج لديه قدرة تصنيفية وتمييزية. كلما كان المنحنى أبعد عن قطر الصدفة باتجاه الزاوية الشمالية الغربية ومحاذياً للمحورين، زادت القدرة التمييزية للنموذج.

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج احتمالية التعثر PD

سنتطرق في طيات هذا الجزء من الدراسة إلى نتائج تقدير احتمالية التعثر PD.

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 120 ملف قرض تم جمعها من ثلاث مؤسسات مصرفية جزائرية مختلفة، وذلك بهدف بناء نموذج تحليلي لتحديد العوامل المؤثرة في احتمالية تعثر القروض، تم توزيع هذه العينة كما يلي: تم استخراج 61 ملف قرض من بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بينما تم أخذ 36 ملف قرض من بنك التنمية المحلي (BDL)، في حين تم الحصول على 25 ملف قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وقد روعي في اختيار هذه الملفات تمثيل مختلف الأوضاع الائتمانية وظروف السداد، بما يتيح تكوين قاعدة بيانات متوازنة وملائمة للتحليل الإحصائي.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات التفسيرية التي تم تحديدها بناء على خصائص

الملفات البنكية وفقاً لبيانات داخلية من بنك CPA، BDL وBADR، وهي:

- احتمالية التعثر (NL): يمثل هذا المتغير التابع الذي يسعى النموذج إلى تفسيره، وقد تم ترميزه ثنائياً بحيث تأخذ القيمة (1) إذا كان العميل غير متعثر في سداد القرض، و(0) إذا كان متعثراً؛
- مدة القرض (DC): تشير إلى الفترة الزمنية التي تم منح القرض من أجلها، وتقاس عادة بعدد الأشهر أو السنوات؛

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- التدفقات النقدية (CF): تعبر عن قدرة العميل على توليد الأموال من أنشطته الاقتصادية خلال فترة القرض، وتعد مؤشرا حيويا على الملاءة المالية؛
- الوضعية المالية (SF): متغير ثنائي يأخذ القيمة (1) إذا كانت وضعية الحساب سلبية (أي وجود عجز أو سحب على المكشوف)، والقيمة (0) إذا كانت الوضعية موجبة (رصيد دائن)؛
- حركة الحساب (MV): مؤشر على انتظام التعامل مع البنك، حيث يأخذ القيمة (1) إذا كانت الحركة غير منتظمة (أي سلوك مالي متذبذب)، والقيمة (0) إذا كانت منتظمة؛
- مبلغ القرض (MC): ويقصد به الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يساعد في قياس قدرة العميل على تغطية التزاماته البنكية.

الفرع الثاني: تحديد خصائص البيانات

يعرض هذا الجزء توزيع التكرارات الخاصة بمتغير احتمالية التعثر كما تم رصده لدى أفراد العينة المدروسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى تحديد مدى انتشار هذا المتغير داخل العينة،

الجدول رقم (52): تكرارات متغير احتمالية التعثر الخاص بالعينة المدروسة

النسبة (%)	عدد الحالات	الترميز	احتمالية التعثر
80	96	1	غير متعثر
20	24	0	متعثر
100	120		المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (05).

يعكس الجدول السابق توزيع عينة مكونة من 120 حالة حسب متغير احتمالية التعثر، حيث تم تصنيفها إلى فئتين رئيسيتين هما: غير متعثر (مرمز بـ 1) و متعثر (مرمز بـ 0)، يتضح من المعطيات أن عدد الحالات غير المتعثرة بلغ 96 حالة، ما يمثل 80% من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد الحالات المتعثرة 24 حالة فقط، وهو ما يعادل 20% من العينة.

يبرز هذا التوزيع تركزا واضحا للحالات في فئة غير المتعثرين، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من العملاء أو الوحدات محل الدراسة لم تظهر عليهم مؤشرات واضحة للتعثر من الناحية الإحصائية،

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

تعكس هذه النسبة العالية من غير المتعثرين درجة معينة من الاستقرار المالي أو كفاءة في إدارة الالتزامات الائتمانية ضمن العينة المدروسة.

▪ فحص مشكلة تعدد العلاقات بين المتغيرات التوضيحية

تم فحص مشكلة تعدد العلاقات بين المتغيرات التوضيحية باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) المدرجة نتائجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (53): مخرجات معامل VIF

المتغير	MV	SF	CF	DC	MC
قيمة اختبار VIF	1.000004	1.000001	4,299652	4,632277	4,937743

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (06).

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

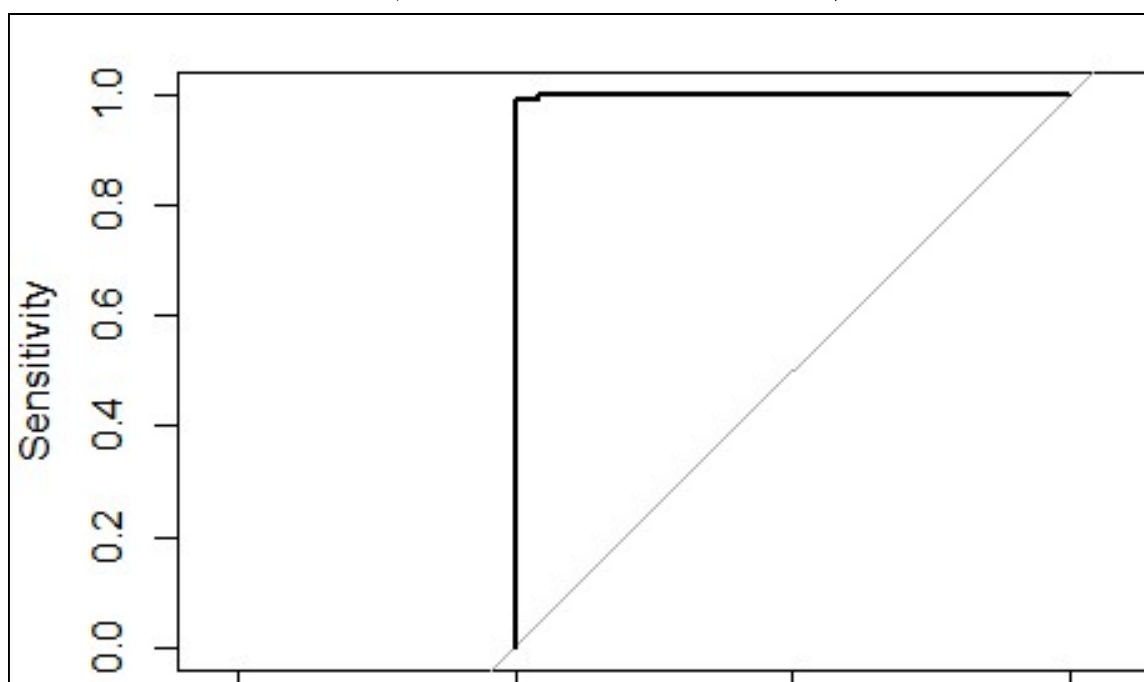
- بلغت قيمة VIF لمتغير MC (مبلغ القرض) حوالي 4,94، ول DC (مدة القرض) حوالي 4,63، ول CF (التدفقات النقدية) حوالي 4,30، هذه القيم تقع دون الحد الحرج الشائع ($VIF < 5$)، ما يشير إلى وجود ارتباط معتدل بين هذه المتغيرات، لكنه لا يصل إلى درجة التداخل الخطير الذي قد يؤثر على استقرار النموذج أو دقة المعاملات المقدرة؛
- بالمقابل، كانت قيم VIF لكل من SF (الوضعية المالية) و MV (حركة الحساب) قريبة جدا من الواحد (1.000001 و 1.000004 على التوالي)، وهو ما يدل على غياب شبه تام لأي علاقة خطية مع المتغيرات الأخرى، هذه نتيجة إيجابية تؤكد استقلالية هذين المتغيرين التوضيحيين عن باقي المتغيرات في النموذج.

وبالاستناد إلى هذه القيم، يمكن القول إن مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات التوضيحية غير مثيرة للقلق في هذا النموذج، فبالرغم من وجود تداخل نسبي بين المتغيرات الكمية الثلاثة MC، DC، CF إلا أن مستوياته لا تتجاوز الحدود المقبولة إحصائيا، هذا يعزز من صلاحية استخدام هذه المتغيرات كمفسرات لاحتمالية التعثر دون الحاجة إلى تعديل جذري في النموذج أو حذف بعض المتغيرات، كما يدعم موثوقية النتائج التي سيتم استخراجها من تحليل الانحدار اللاحق، سواء من حيث دقة تقدير المعاملات أو قدرتها التنبؤية.

▪ اختبار صلاحية النموذج للتنبؤ

يهدف هذا الاختبار إلى تقييم دقة النموذج اللوجستي في التمييز بين المشاريع ذات الأداء المالي المرتفع والمنخفض من حيث العائد المعدل حسب المخاطر وفي هذا الصدد تم الاستعانة بمنحنى ROC المدرجة نتائجها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (16): اختبار صحة النموذج اللوجستي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (07).

في ضوء نتائج تحليل منحنى خصائص التشغيل المستقبلي (ROC) للنموذج اللوجستي المستخدم لتقدير احتمالية التعثر (NL)، تظهر مؤشرات قوية للغاية على كفاءة النموذج التنبؤية، يوضح مخرج الدالة ROC أن عدد الحالات التي تم تصنيفها على أنها متعثر (NL = 0) بلغ 24، بينما تم تصنيف 96 حالة على أنها غير متعثرة (NL = 1)، تم ضبط اتجاه التحليل بحيث تكون الحالات الإيجابية هي "غير متعثرة"، وهو ما يتوافق مع الترميز المعتمد في المتغير التابع.

إلى جانب ما سبق فإن أبرز ما ورد في نتائج التحليل أيضا هو القيمة العالية جدا لمساحة تحت المنحنى السابق (AUC = 0,9996)، والتي تمثل تقريبا 100%، هذه القيمة تعني أن النموذج يتمتع بقدرة شبه مثالية على التمييز بين العملاء المتعثرين وغير المتعثرين وبشكل أكثر تحديدا، فإن AUC

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

البالغة 96,99% تعكس أن النموذج قادر على التفريق بدقة عالية جدا بين الحالات الإيجابية (غير متعثرة) والسلبية (متعثرة).

ومنه يمكن القول إن النموذج اللوجستي المبني باستخدام هذه المتغيرات يمثل أداة فعالة للغاية في تقييم احتمال التعثر، ما يتيح للمؤسسة المالية إمكانية تحسين قرارات الإقراض وتقدير المخاطر بطريقة كمية دقيقة.

▪ التنبؤ بقيم احتمال التعثر

التنبؤ بقيم احتمال التعثر ضروري لتحديد مدى نجاحها أو تعثرها، مما يساعد في اتخاذ قرارات مبكرة لتحسين الأداء. يستخدم نموذج ROC لتقييم دقة التنبؤ بتمييز المشاريع المتعثرة عن غير المتعثرة، مما يعزز من قدرة البنوك على إدارة المخاطر وتحسين النتائج؛ الجدول الموالي يستعرض احتمالات التعثر المتنبأ بها:

الجدول رقم (54): التنبؤ بقيم احتمالات التعثر

الملف	القيمة المتوقعة للتعثر	الملف	القيمة المتوقعة للتعثر	الملف	القيمة المتوقعة للتعثر	الملف	القيمة المتوقعة للتعثر
1	0.9999987	12	0.99999667	23	0.9581928	34	0
2	0.8339139	13	0.9999974	24	0	35	0
3	0	14	0.9999957	25	0.9999981	36	0.9999659
4	0	15	0.9999874	26	0.9999999	37	0.9999831
5	0.9999978	16	0.9999978	27	0	38	0
6	0.9999988	17	0.9999779	28	0.9999996	39	0.6240315
7	0.9999427	18	0.9999986	29	0.9999851	40	0.9999971
8	1.0000000	19	0.9999653	30	0.9999941	41	0.9922767
9	0.9999992	20	0.8997938	31	0.9898253	42	0
10	0	21	0.9999921	32	0.9999705	43	0.9999936
11	0.999889	22	0.9999341	33	0.9999256μ	.	.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (08).

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

تشير النسب الاحتمالية المتنبأ بها المعروضة في الجدول إلى نتائج النموذج اللوجستي في التنبؤ باحتمالية عدم التعثر ($NL = 1$) لدى عينة من 120 حالة، وتمثل هذه النسب مخرجات النموذج بناء على مجموعة من المتغيرات التفسيرية وعند تحليل توزيع هذه النسب، نلاحظ أن الغالبية الساحقة من القيم تقع ضمن نطاق مرتفع جداً، غالباً ما يتجاوز 0.99، وهو ما يعكس أن النموذج قد صنف معظم الحالات على أنها غير متعثرة بدرجة ثقة عالية للغاية على سبيل المثال، فإن العديد من القيم مثل 0.9999978، 0.9999988، و1.000 تشير إلى يقين شبه تام لدى النموذج بأن هذه الحالات لا تنتمي إلى فئة المتعثرين، ما يعزز مصداقية أداء النموذج من حيث التمييز الإحصائي بين الفئتين.

في المقابل، نجد عدداً محدوداً من الحالات التي أعطى لها النموذج احتمالات منخفضة جداً لعدم التعثر، أي أنه يتوقع بدرجة عالية من الثقة أنها من الفئة المتعثرة، تتجلى هذه الحالات في القيم التي تقارب الصفر، مثل: 0.000، 0.0000076، 0.0001287، 0.001564، و0.0056، هذا التباين الحاد بين نسب الاحتمال يدل على أن النموذج يتمتع بقدرة قوية على الفصل بين الفئتين (متعثر وغير متعثر)، ما يتسق مع ما أظهره منحنى ROC سابقاً، حيث بلغت مساحة تحت المنحنى (AUC) نسبة 99.96%، وهو ما يعد مؤشراً شبه مثالي من حيث دقة التنبؤ.

▪ اختبار مدى ملاءمة البيانات المتنبأ بها من خلال مصفوفة التشويش

مصفوفة التشويش هي أداة تستخدم لتقييم أداء نماذج التصنيف عبر مقارنة التوقعات بالنتائج الحقيقية. عند تحليل منحنى ROC، تساعد هذه المصفوفة في حساب معدلات صحيحة وسلبية مختلفة عند عتبات تصنيف متعددة، مما يساهم في رسم المنحنى وتقييم قدرة النموذج على التمييز بين الفئات بدقة.

الجدول رقم (55): مصفوفة التشويش

الترميز	متعثر	غير متعثر
	0	1
0	23	1
1	0	96

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (09).

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

تعكس هذه النتائج فعالية النموذج التنبؤية في التمييز بين العملاء المتعثرين وغير المتعثرين، فباستثناء حالة واحدة فقط من أصل 120، تم تصنيف جميع الحالات بشكل صحيح، ما يدعم بقوة نتائج منحنى ROC السابق ($AUC = 99.96\%$).

يشير ذلك إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلال التوازن (Class Imbalance)، إذ نجح في تصنيف كلتا الفئتين بدقة عالية ومع ذلك، وكما هو الحال في التقييم الإحصائي السليم، توصي الممارسات المنهجية باختبار النموذج على عينة تحقق مستقلة للتحقق من قدرته التنبؤية خارج عينة التدريب، تفاديا لاحتمال فرط التكيف.

باختصار، توضح مصفوفة التشويش أن النموذج يتمتع بمستوى عال من الكفاءة والموثوقية في تصنيف العملاء من حيث احتمالية التعثر، مما يعزز استخدامه كأداة مساعدة في اتخاذ القرار الائتماني داخل المؤسسات المالية.

▪ اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج المقدر

اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج المقدر هو طريقة مهمة لتقييم قدرة النموذج على التمييز بين الفئات المختلفة، كونه يستخدم لعرض العلاقة بين الحساسة ومعدل الإيجابيات الكاذبة، ويعد هذا الاختبار ضروريا للتأكد من جدوى النموذج التنبؤية إحصائيا، فيما يلي تحليل التباين للنموذج المقدر:

الجدول رقم (56): تحليل التباين للنموذج المقدر

تحليل التباين	التباين	درجة الحرية	قيمة اختبار التباين واحتمالها
النموذج الأول (ثابت فقط)	119	-	-
النموذج الثاني (مع متغيرات مفسرة)	114	5	$116,4 (2,2e^{-16})$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (10).

يشير اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج اللوجستي المقدر إلى أن إدراج المتغيرات التفسيرية الخمسة (مبلغ القرض MC، مدة القرض DC، التدفقات النقدية CF، وضعية المالية SF، وحركة الحساب MV) قد ساهم بشكل معنوي في تحسين قدرة النموذج على تفسير احتمال التعثر (NL).

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- في تحليل التباين (Analysis of Deviance Table)، تمت مقارنة نموذجين:
 - النموذج الأول (Null Model) وهو نموذج الأساس الذي لا يحتوي على أي متغيرات مستقلة ويعتمد فقط على المتوسط العام؛
 - النموذج الثاني (Full Model) الذي يعتبر النموذج الذي يتضمن جميع المتغيرات التفسيرية المذكورة.

أظهرت النتائج أن الانخفاض في الانحراف (Deviance) بين النموذجين بلغ 114.6 بدرجة حرية (df) تساوي 5، مع قيمة احتمالية (p-value) صغيرة جدا بلغت $(2,2e^{-16})$ ، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة التقليدي (0.05)، ومنه نرفض الفرض الصفري الدال على أن النموذج الأول المقدر (لا يحتوي على أي متغيرات مستقلة ويعتمد فقط على المتوسط العام) مقبول، ونقبل الفرضية البديلة المتضمنة لنتيجة مفادها النموذج الثاني (النموذج الذي يتضمن جميع المتغيرات التفسيرية) معنوي، وهذا يعني أن النموذج الثاني يوفر تفسيراً أفضل بكثير لاحتمالية التعثر مقارنة بالنموذج الفارغ، وأن إدراج المتغيرات التفسيرية أدى إلى تحسين جوهري في جودة النموذج، يشير هذا إلى دلالة إحصائية قوية للمتغيرات المدخلة مجتمعة في تفسير الظاهرة محل الدراسة.

▪ اختبار Hosmer و Lemeshow

لغرض التأكد من أن النموذج يمثل البيانات بشكل جيد سنستخدم على اختبار Hosmer و Lemeshow المدرجة نتائجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (57): اختبار Hosmer و Lemeshow

قيمة اختبار X-squared	درجة الحرية	الاحتمالية
0,49402	7	0,9995

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد الملحق (11).

وفيما يتعلق باختبار Hosmer و Lemeshow، الذي يستخدم لتقييم مدى جودة مطابقة النموذج للبيانات (Goodness of Fit)، فقد أسفر عن قيمة $\text{Chi-Square} = 0.49402$ بدرجة حرية 7، وقيمة احتمالية $P\text{-value} = 0.9995$ ، وهي مرتفعة جداً وتدل على عدم وجود فروق

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

معنوية بين القيم الفعلية والمتوقعة، وهذا يشير إلى أن النموذج يتطابق جيدا مع البيانات، وأنه لا توجد أدلة على سوء التقدير أو ضعف الملاءمة.

ومما سبق، يمكن الاستنتاج بأن النموذج اللوجستي المستخدم يتمتع بدرجة عالية من الدقة في تفسير احتمال التعثر، وأن المتغيرات المالية والسلوكية المختارة ذات فعالية كبيرة في تحسين التنبؤ، كما أن النتائج تشير إلى ملاءمة النموذج للبيانات، مما يعزز من موثوقيته كأداة كمية لاتخاذ القرار في مجال تقييم المخاطر الائتمانية.

▪ تقدير النموذج الأول بثابت فقط

فيما يلي نتائج تقدير النموذج الذي يحتوي على ثابت فقط:

الجدول رقم (58): نتائج تقدير النموذج ذات الثابت فقط

معامل الثابت	انحطاً المعياري	اختبار z	الاحتمال
1,2852	0,2216	5,8	$6.63e^{-9}$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (12).

يعكس نموذج الانحدار اللوجستي الذي يحتوي على الثابت فقط (Null Model) تقديرا أوليا لاحتمالية المتعلقة بالمتغير التابع ثنائي القيمة، وهو احتمالية التعثر (NL)، دون الأخذ في الاعتبار أي من المتغيرات المستقلة أو التفسيرية، حيث تم تقدير معامل الثابت بقيمة 1.2852، مصحوبا بخطأ معياري مقداره 0.2216، مما يعكس دقة تقدير هذا المعامل، أما قيمة اختبار z فقد بلغت 5.8، وهي قيمة مرتفعة تدل على أن هذا المعامل ذو دلالة إحصائية عالية جدا، حيث إن القيمة الاحتمالية (P-value) المرتبطة به تقترب من الصفر ($6.63e^{-9}$)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير لهذا المعامل، تعني هذه النتائج أن اللوغاريتم الطبيعي للأرجحية (odds) لعدم التعثر (أي أن الحالة تكون NL=1 مقابل التعثر NL=0) هو موجب وبقيمة تعادل 1.2852، ويمكن تحويله إلى أرجحية فعلية تبلغ حوالي 3.6، وهذا يشير إلى أن احتمال عدم التعثر يفوق احتمال التعثر في العينة المدروسة بشكل واضح.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

من حيث جودة النموذج، يشير التباين الابتدائي (Null deviance) الذي بلغ 125.44 بدرجات حرية 119 إلى مقدار التباين في المتغير التابع قبل إدخال أي متغيرات تفسيرية، وبما أن التباين المتبقي (Residual deviance) يساوي نفس القيمة (125.44)، فهذا يؤكد أن النموذج المكون من الثابت فقط لم يساهم في تقليل التباين أو تحسين التفسير، إذ لم يضيف أي معلومات جديدة تفسر التباين في احتمالية التعثر كذلك، تظهر قيمة معيار معلومات أكايك (AIC) البالغة 127.44 كمؤشر يستخدم لمقارنة أداء هذا النموذج مع نماذج أخرى أكثر تعقيدا، حيث تكون القيمة الأدنى دلالة على نموذج أفضل.

▪ تقدير النموذج الثاني من خلال استخدام المتغيرات المفسرة

فيما يلي نتائج تقدير النموذج الثاني من خلال استخدام متغيرات مفسرة:

الجدول رقم (59): نتائج تقدير النموذج الثاني

المعامل	المقدرات	الخطأ المعياري	اختبار z	الاحتمال
الثابت	-3.989979	1.139951	-3.5	0.000465
MC	-0.002264	0.001094	-2.07	0.038465
DC	-0.804038	0.331819	-2.423	0.015388
CF	1.094×10^{-8}	0.984	0.984	0.328292
SF	1.340204	0.345306	-3.881	0.000104
MV	33.02	0.925×10^3	0.005	0.996678
AIC=17.463 R ² =0.1632103 التباين الابتدائي 122.818				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (13) و(14).

تشير النتائج إلى أن المعامل الثابت (Intercept) قيمته -3.989979 مع خطأ معياري 1.139951، وهو معنوي إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 (P-value = 0.000465)، مما يدل على وجود تأثير أساسي للنموذج على المتغير التابع حتى في حالة غياب المتغيرات الأخرى. بالنسبة للمتغيرات المستقلة، يلاحظ أن:

- مبلغ القرض MC لها معامل تقديري -0.002264 مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 (p = 0.038465)، مما يشير إلى أن زيادة مبلغ القرض ترتبط بانخفاض احتمالية التعثر، وإن كان التأثير ضعيفا نسبيا؛

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- مدة القرض DC لها معامل تقديري سلبى قدره -0.804038 ولكنها ليست معنوية إحصائيا ($p > 0.05$) ، مما يعني أن مدة القرض لا تؤثر بشكل كبير في التنبؤ باحتمالية التعثر في هذا النموذج؛

- التدفقات النقدية CF أظهرت تأثيرا إيجابيا ملموسا مع معامل تقديري 0.331819 ودلالة إحصائية عالية ($p < 0.001$) ، مما يدل على أن ارتفاع التدفقات النقدية CF يزيد من احتمالية التعثر، وقد يتطلب تفسيراً دقيقاً حسب طبيعة هذه التدفقات؛

- الوضعية المالية SF لها معامل تقديري كبير جدا (3.302) لكن بدون دلالة إحصائية واضحة من النتائج المعروضة ($p > 0.05$) ، مما قد يشير إلى مشكلة في استقرار التقدير أو توزيع البيانات؛

- حركة الحساب MV أظهرت معامل تقديري صغير (0.005) وغير معنوي إحصائيا ($P\text{-value} = 0.996678$)، مما يدل على عدم تأثير حركة الحساب المنتظمة أو غير المنتظمة على احتمالية التعثر ضمن هذا النموذج.

من ناحية جودة النموذج، فإن انخفاض قيمة الانحراف المتبقي (Residual deviance = 100.463) مقارنة بالانحراف الأساسي (Null deviance = 122.818) يشير إلى تحسن في ملائمة النموذج عند إدخال المتغيرات المستقلة.

بالإجمال، يعكس النموذج أن مبلغ القرض MC و CF هما المتغيران الأكثر تأثيراً إحصائياً على احتمالية التعثر، بينما المتغيرات الأخرى المتمثلة في مدة القرض DC ، الوضعية المالية SF ، وحركة الحساب MV لم تظهر دلالة واضحة في هذا التحليل، مما يستدعي مراجعة إضافية للبيانات أو استخدام نماذج أكثر تعقيداً أو عينات أكبر لتأكيد هذه النتائج.

كما تشير نتيجة معامل Pseudo R-squared المحسوبة وفقاً لمعادلة McFadden إلى قيمة تقدر بـ 0.1632، وهي ناتجة عن الفرق النسبي بين لوغاريتم الاحتمالية للنموذج الكامل (100.4956) والنموذج الفارغ (120.0066)، تعكس هذه القيمة قدرة النموذج التفسيري في إطار تحليل الانحدار اللوجستي، حيث تستخدم كبديل لمعامل التحديد التقليدي R^2 الذي لا يصلح في هذا النوع من النماذج، وتشير القيمة المحصل عليها إلى أن النموذج يفسر حوالي 16.3% من التباين في المتغير التابع "احتمالية التعثر" انطلاقاً من المتغيرات المستقلة المدخلة في التحليل، وعلى الرغم من أن هذه النسبة تبدو متوسطة، إلا أنها تعتبر مقبولة في سياق النماذج اللوجستية، خاصة في مجالات مثل تقييم المخاطر المالية، حيث يصعب عادة الوصول إلى نسب تفسير

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

عالية بسبب الطبيعة المعقدة والمتغيرة لسلوك العملاء، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة يجب أن تقرأ بالتوازي مع مؤشرات أخرى مثل منحنى ROC الذي أظهر AUC مرتفعة بلغت 99.96%، مما يدل على قوة النموذج في التمييز بين المتعثرين وغير المتعثرين، حتى وإن كانت قدرته التفسيرية الكلية محدودة نسبياً، يعكس هذا التباين أهمية استخدام مقاييس متعددة لتقييم جودة النماذج الإحصائية، وعدم الاكتفاء بمؤشر واحد للحكم على فعاليتها.

خاتمة:

من الواضح أن RAROC هو نموذج متقدم له وظائف تحليلية واستراتيجية كونه يمكن في ذات الوقت المؤسسات البنكية من توفيق دقيق بين الربح والمخاطرة. وكشفت النتائج التطبيقية لهذا البحث إمكانية تفعيل هذا النموذج لأجل تطبيقه في البنوك الجزائرية أمر واقعي وضروري له، شرط توفر بعض متطلبات تقنية وتنظيمية خاصة ما يتعلق بجودة البيانات، وقدرة النظام المعلوماتي على حساب عناصر الخطر بدقة، وإدماج نتائج النماذج الإحصائية مثل (PD) ضمن قرارات التقييم.

لقد أثبت التحليل أن الاعتماد على RAROC لا يقتصر فقط على تقييم العائد المتوقع، بل يُتيح للبنك فهماً معمقاً لهوامش الأمان المرتبطة بكل عملية تمويل، مما يُعزز من فعالية سياسة التسعير، ويمنح صانعي القرار أدوات كمية لتحديد التمويلات المجدية اقتصادياً والمقبولة مخاطرها. كما أن استخدام RAROC يساهم في تحسين تخصيص رأس المال الداخلي، ويمنح البنوك إطاراً عقلانياً لاختيار المشاريع والعملاء وفقاً لمنطق القيمة الاقتصادية المضافة وليس فقط الربح الظاهري.

كما أنه نظير تقدير نموذج احتمالية التعثر PD لعينة الدراسة المتضمنة 120 ملف قرض لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلي (BDL) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) تم الحصول على تسلسل النتائج التالية:

- يوضح اخبار VIF إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات التوضيحية، وبالتالي النموذج قيد الدراسة الذي يركز على المتغيرات السابقة الذكر يمكن الاستعانة بخرجاته لغرض التنبؤ؛

- يعكس منحني ROC وكذا النسبة العالية لمساحة تحت ذات المنحنى (AUC) إلى قدرة لنموذج على التفريق بدقة عالية بين حالات التعثر وحالات عدم التعثر؛
- تعكس مصفوفة التشويش كفاءة وموثوقية النموذج المقدر لاحتمالية التعثر؛
- سمح اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج اللوجستي المقدر إلى الخروج بنتيجة مفادها المتغيرات المُفسرة معنوياً تعمل على تحسين القدرة التفسيرية لاحتمال التعثر؛

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية

- أفرز اختبار Hosmer و Lemeshow إلى تطابق النموذج قيد التقدير مع البيانات المدروسة، نظير عدم وجود فروق معنوية بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة؛
 - أكد النموذج المكون من الثابت فقط إلى عدم مساهمته في تقليل التباين، الوقع الذي يدل على عدم مساهمة ذات النموذج في إضافة أي معلومات جديدة؛
 - يشير النموذج المقدر إلى أن متغيرة مبلغ القرض والوضعية المالية لها دلالة إحصائية، مما يعني تأثيرها على احتمالية التعثر، في حين متغيرتي التدفقات النقدية وحركة الحساب لا تؤثر على احتمالية التعثر نظير عدم معنويتها؛
 - نوه معامل Pseudo R-squared إلى أن 16,3% من تباين المتغير التابع المتمثل في احتمالية التعثر مُفسرة بواسطة المتغيرات المستقلة.
- وعليه، فإن دمج نموذج RAROC ضمن آليات اتخاذ القرار في البنوك الجزائرية، يشكل خطوة نوعية نحو حوكمة مالية أكثر صرامة، ويُعد من متطلبات الانتقال إلى بيئة مصرفية قائمة على إدارة المخاطر وتعظيم القيمة، خصوصاً في ظل التحديات المتزايدة التي يعرفها القطاع المالي محلياً ودولياً.

الختام

تشكل عملية اتخاذ القرار التمويلي في البنوك أحد المحاور الجوهرية التي تحدد كفاءة الأداء المالي وضمن استدامة الربحية ولا سيما في ظل بيئة البنوكية تنسم بتعاظم المخاطر وتعاقد التحديات التنظيمية والتنافسية، وفي هذا السياق تسلط هذه الأطروحة الضوء على إمكانية توظيف نموذج RAROC كأداة كمية متطورة تدمج مفهوم الربحية المعدلة بالمخاطر في صميم القرار التمويلي انطلاقاً من محدودية النماذج التقليدية في معالجة العلاقة المركبة بين العائد والمخاطرة.

ومن خلال الجمع بين المقاربة النظرية لمفهوم RAROC والتحليل التطبيقي لواقع استخدامه في البنوك الجزائرية (عبر دراسة مقارنة لعينة مختارة)، سعت الدراسة إلى رصد الفجوة بين الإطار النظري الذي تقدمه الأدبيات الحديثة في إدارة المخاطر والممارسات الفعلية السائدة في القطاع البنكي الجزائري. وتستعرض هذه الخلاصة أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة على المستويين النظري والتطبيقي، مع تسليط الضوء على التحديات العملية التي تحول دون تبني النموذج بكفاءة، فضلاً عن استشراف الفرص الكامنة لتعزيز تطبيقه، كما تختتم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تمثل إطاراً مرجعياً لتطوير آليات اتخاذ القرار التمويل في البنوك الجزائرية، بما يتوافق مع معايير الأداء المعدل بالمخاطر.

نتائج البحث:

أولاً: النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

1. تتميز المخاطر البنكية بالديناميكية والتطور والتنوع بشكل مستمر مع تطور النشاط البنكي، ودخول منتجات مالية جديدة (مثل المشتقات المالية)، واحتدام المنافسة، وتغيرات البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والتشريعية. هذا يؤكد على ضرورة وجود نظم مرنة ومتكيفة لإدارة المخاطر.
2. إن مفهوم المخاطر مقترن بمفهوم العائد المحتمل تحصيله. فزيادة العائد غالباً ما ترتبط بزيادة المخاطر، والعكس صحيح. هذا يبرز تحدي تحقيق التوازن الأمثل بين مستوى المخاطرة المقبول والعائد المستهدف، وهو جوهر العملية الإدارية في أي مؤسسة مالية.

3. إن مخاطر الائتمان هي من أبرز أنواع المخاطر التي يواجهها البنك. لذلك، يعد التقييم الدقيق للمقترضين خط الدفاع الأول ضد مخاطر التعثر، مما يجعل إدارة الائتمان الفعالة ركيزة أساسية في إدارة المخاطر البنكية بشكل عام.
4. تختلف أنواع القروض باختلاف آجالها (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل)، وكل نوع يحمل مستوى مختلفاً من المخاطرة ومتطلبات ضمانات معينة.
5. تؤدي اتفاقيات بازل (1، 2، 3) دوراً محورياً في تعزيز الاستقرار المالي العالمي من خلال وضع معايير لكفاية رأس المال وإدارة المخاطر. ومع ذلك، يبرز التحدي الكبير الذي تواجهه البنوك التجارية في التوافق التام مع هذه الاتفاقيات بسبب طبيعة عملها والمخاطر المرتبطة بها.
6. يعد نموذج RAROC أداة متقدمة لتقييم الأداء في البنوك من خلال ربط العائد بالمخاطرة، مما يعكس التطور في فكر إدارة المخاطر نحو نظرة أكثر شمولية للأداء البنكي بدلاً من التركيز على العائد فقط.
7. إن اتخاذ القرارات التمويلية ليس مجرد اختيار بين البدائل، بل هو عملية تتطلب تحليلاً دقيقاً للمخاطر المحتملة، وهذا يؤكد أن إدارة المخاطر ليست وظيفة منعزلة، بل هي جزء لا يتجزأ من صميم عملية اتخاذ القرار التمويلي في البنوك.
8. إن الظروف البيئية المحيطة بالبنوك تلعب دوراً كبيراً في توجيه وصياغة القرارات التمويلية. هذا يعني أن المخاطر البنكية تتأثر بشدة بالعوامل الخارجية (مثل الظروف الاقتصادية، السياسية، التنظيمية).
9. هناك عدة تحديات مثل تعقيد المبادئ المالية، التغيير المستمر في البيئة، ونقص المعرفة، والتحيز يمكن أن تؤدي مباشرة إلى زيادة المخاطر الكامنة في القرارات التمويلية المتخذة.
10. ضرورة تحديد معايير واضحة لتقييم البدائل التمويلية (مثل المخاطرة، العائد، السيولة) مما يساهم في الموضوعية وتقليل التحيز، ويساعد على ترشيد العلاقة بين المخاطرة والعائد.
11. إن التحديات الاقتصادية والمنافسة الشديدة تفرض على البنوك ضرورة تبني أدوات تحليلية متطورة مثل نموذج RAROC، حيث أن النماذج التقليدية لم تعد كافية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

12. أبرزت الدراسة التطبيقية أهمية الانتقال من الطرح النظري لإدارة المخاطر إلى توظيفها في القرار التمويلي الفعلي، حيث أن نموذج RAROC لا يكتسب قيمته إلا عندما يُستخدم كأداة عملية لتخصيص رأس المال وتسعير القروض. وعليه فإن ربط أدوات إدارة المخاطر بقرار التمويل يمثل شرطاً أساسياً لتطبيق النموذج.
13. يواجه النظام البنكي الجزائري تحديات مؤسسية تتمثل في عدم التطبيق الكامل لقانون النقد والقرض، ضعف استقلالية السلطة النقدية، تشابك العلاقة مع الخزينة العمومية، محدودية المعلومات، وغياب نظام قضائي متخصص في الجوانب القانونية المتعلقة بالبنوك. وتؤدي هذه العوامل إلى تشويه مؤشرات المخاطر، مما يمنع تسعيرها بدقة، وبالتالي يشكل ذلك عائقاً مؤسسياً أمام تطبيق RAROC.
14. بينت النتائج أن ضعف استقلالية البنك المركزي ونقص المعلومات الدقيقة يحدان من قدرة البنوك على قياس مخاطر الائتمان والسيولة. وبما أن نموذج RAROC يعتمد أساساً على تقدير احتمال التعثر (PD) والخسارة عند التعثر (LGD)، فإن توفر معلومات دقيقة وشفافة يمثل شرطاً حاسماً ضرورياً لتطبيق النموذج.
15. أظهرت الدراسة أن البنوك الجزائرية تبنت تدريجياً مفاهيم إدارة المخاطر وفق توصيات بازل، بدءاً بالمخاطر الائتمانية ثم التشغيلية والسوقية. غير أن هذا التبني بقي في إطار رقابي أكثر منه إطاراً لاتخاذ القرار، مما يدل على أن الانتقال من إدارة مخاطر رقابية إلى إدارة رأس مال اقتصادي يمثل شرطاً مفاهيمياً لتنفيذ RAROC.
16. ساهمت تعليمات بنك الجزائر المتعلقة بالملاءة ووسادة الأمان في تعزيز الاستقرار المالي، لكنها ركزت على كفاية رأس المال الرقابي أكثر من تخصيص رأس المال الاقتصادي. وعليه فإن مواءمة المتطلبات الرقابية مع مفهوم رأس المال الاقتصادي تمثل شرطاً تنظيمياً لتطبيق RAROC.
17. وجود نظام رقابي مزدوج داخلي وخارجي يؤكد تعدد مستويات الرقابة، غير أن فعالية RAROC تتطلب إدماجه في مستوى اتخاذ القرار الائتماني ذاته، وليس بقاءه ضمن وظائف الرقابة فقط، مما يجعل إدراج المؤشر داخل لجنة الائتمان شرطاً تنظيمياً لتطبيقه.

18. أدى التحرير المالي وزيادة المنافسة إلى تعزيز الحاجة لتقييم أدق للمخاطر، وهو ما ينسجم مع فلسفة RAROC القائمة على المفاضلة بين العائد والمخاطرة، وبالتالي فإن اشتداد المنافسة يمثل محفزاً اقتصادياً لتبني النموذج.
19. تخضع قرارات التمويل إلى مستويات متعددة من الموافقة، الأمر الذي يقلل من حساسية القرار للمؤشرات الكمية ويعطي وزناً أكبر للإجراءات الإدارية. وبما أن RAROC مؤشر فوري لتخصيص رأس المال، فإن تبسيط مسار القرار الائتماني يمثل شرطاً تشغيلياً لتطبيقه.
20. تعتمد البنوك محل الدراسة أساساً على الضمانات والجدارة الائتمانية في منح التمويل، وهو ما يعكس نموذج "الإقراض بالضمان" بدل "الإقراض بالعائد المعدل بالمخاطر". وعليه فإن إدماج تسعير المخاطر في قرار التمويل يمثل شرطاً سلوكياً لتطبيق RAROC.
21. اختلاف آليات اتخاذ القرار بين البنوك (CPA و BDL و BADR) يدل على أن تطبيق النموذج لن يكون موحداً، بل يتطلب تكييفه مع طبيعة كل محفظة قطاعية، مما يعني أن تخصيص رأس المال حسب نوع النشاط الاقتصادي يمثل شرطاً تطبيقياً للنموذج.
22. توجه البنوك نحو استخدام نماذج حديثة يشير إلى استعداد نظري لتبني RAROC، غير أن هذا التبني يظل شكلياً ما لم يرتبط مباشرة بتسعير القروض، وعليه فإن ربط نتيجة النموذج بقرار المنح أو الرفض يمثل شرطاً وظيفياً لتطبيقه.
23. أظهر تحليل نقطة التعادل باستخدام نموذج RAROC أن تساوي العائد المعدل بالمخاطر مع العائد الأدنى المطلوب على رأس المال أو تكلفة حقوق الملكية ($RAROC = Re$) يتحقق عند معدل فائدة يقارب 8.07%، وبالتالي فإن أي تمويل بسعر فائدة أعلى من هذا الحد يصبح مجدياً اقتصادياً ويغطي تكلفة رأس المال، في حين أن الأسعار الأدنى منه تؤدي إلى تدمير القيمة الاقتصادية رغم تحقيق عائد محاسبي موجب. كما تبين أن معدلات التسعير المطبقة لدى بعض البنوك الخاصة في السوق الجزائرية تفوق 9%، وهو ما يشير إلى أن ضعف ربحية المحافظ محل الدراسة يعود أساساً إلى سياسة التسعير المعتمدة أكثر من كونه ناتجاً عن ارتفاع المخاطر بحد ذاته.

24. يعود انخفاض RAROC إلى ارتفاع PD و LGD وضعف تسعير المخاطر وانخفاض معدلات الفائدة مقارنة بتكلفة رأس المال، مما يؤكد أن تعديل منهجية تسعير القروض وفق المخاطر يمثل شرطاً مالياً ضرورياً لتطبيق النموذج.

25. أظهر تحليل SWOT نقص البيانات وتعقيد النماذج وقلة الكفاءات المتخصصة، وهو ما يعني أن إنشاء قواعد بيانات تاريخية للمخاطر وتطوير الموارد البشرية في نمذجة المخاطر يمثل شرطاً تقنياً وبشرياً لتطبيق RAROC.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: يرتبط تحسن دقة تقديرات مخاطر التمويل باستخدام نموذج (RAROC) إيجابياً بتوافر بنية بيانات تاريخية كافية ونماذج قياس مخاطر ملائمة وإطار تنظيمي داعم داخل البنوك محل الدراسة.

مدى التوافق: النتائج تتوافق بشكل كبير جداً مع الفرضية

• التبرير

أظهرت الدراسة التطبيقية أن تقدير مخاطر التمويل داخل البنوك محل الدراسة يعتمد بدرجة كبيرة على الضمانات نتيجة محدودية قواعد البيانات التاريخية المتعلقة بحالات التعثر والاسترداد، الأمر الذي يجعل تقدير احتمال التعثر (PD) والخسارة المتوقعة تقديراً تقريبياً أكثر منه إحصائياً. وقد انعكس ذلك على نتائج نموذج RAROC حيث تبين أن قيمة المؤشر تتغير تغيراً جوهرياً عند تغيير قيمة PD (22.09% مقابل 11.39%)، وهو ما يدل على حساسية النموذج العالية لجودة مدخلاته.

كما أن غياب نماذج قياس مخاطر داخلية مبنية على بيانات تاريخية يجعل إدخال المعطيات في النموذج قائماً على تقديرات تقريبية، مما يقلل من موثوقية نتائجه، في حين أن الاعتماد على بيانات كمية دقيقة يسمح للنموذج بتقديم تقييم أقرب للمخاطر الحقيقية.

إضافة إلى ذلك، فإن الإطار التنظيمي الحالي يركز على كفاية رأس المال الرقابي دون توفير منظومة معلومات مخاطر متكاملة تدعم حساب رأس المال الاقتصادي، وهو ما يحد من الاستخدام الفعلي للنموذج في اتخاذ القرار.

وعليه يتبين أن دقة تقدير المخاطر باستخدام نموذج RAROC لا ترتبط بالنموذج ذاته بقدر ما ترتبط بتوافر بيانات تاريخية كافية ونماذج قياس ملائمة وإطار تنظيمي داعم، وبالتالي تُقبل الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: تتحقق فاعلية نموذج (RAROC) في تسعير القروض وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال بوجود سياسات تسعير مبنية على المخاطر ونظم معلومات وإطار حوكمة مناسب داخل البنوك محل المقارنة.

- مدى التوافق: النتائج تتوافق بشكل كبير جداً مع الفرضية وثبتت صحتها
- التبرير:

بينت النتائج التطبيقية أن اعتماد البنوك محل الدراسة على تسعير قائم أساساً على الضمانات أدى إلى وجود قروض تحقق عائداً محاسبياً موجباً لكنها غير مجدية اقتصادياً وفق مؤشر RAROC ، وهو ما يعكس غياب تسعير مبني على المخاطر. كما أظهر النموذج قدرة واضحة على كشف اختلالات التسعير عند تغير مستويات المخاطر، مما يدل على صلاحيته كأداة لتحديد العائد الملائم لرأس المال الاقتصادي. غير أن تطبيق هذا التسعير يظل محدوداً في ظل نقص نظم المعلومات وقواعد بيانات المخاطر، إضافة إلى عدم إدماج المؤشر داخل مسار اتخاذ القرار الائتماني، مما يقلل من أثره الفعلي في تخصيص رأس المال.

وعليه يتبين أن فاعلية نموذج RAROC في تسعير القروض وتحسين تخصيص رأس المال لا تتحقق بالنموذج وحده، بل تتوقف على وجود سياسات تسعير مبنية على المخاطر ونظم معلومات وحوكمة ملائمة داخل البنوك محل الدراسة، وبالتالي تُقبل الفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة: هناك تحديات تطبيقية ونقص منهجي جوهري يعيق نجاح اعتماد نموذج (RAROC) بكفاءة في البنوك الجزائرية محل المقارنة.

- مدى التوافق: النتائج تتوافق بشكل كبير جداً مع الفرضية
- التبرير:

أظهر التحليل التطبيقي أن تطبيق نموذج RAROC في البنوك محل الدراسة يواجه عدداً من القيود المنهجية، تمثلت أساساً في غياب تقديرات داخلية فردية لاحتمالية التعثر (PD) ، واعتماد نسب معيارية

للخسارة في حالة التعثر (LGD) ، إضافة إلى نقص قواعد البيانات التاريخية المتعلقة بمعدلات الاسترداد، واستمرار هيمنة النهج التقليدي القائم على الضمانات في تقييم القروض. وقد انعكس ذلك على حساسية نتائج النموذج للمدخلات المفترضة وعلى محدودية توظيفه الفعلي في القرار الائتماني، مما يدل على أن البيئة التطبيقية الحالية لا تسمح بتشغيل النموذج بكفاءة كاملة.

وتشير هذه النتائج إلى أن العائق لا يرتبط بملاءمة نموذج RAROC من حيث المبدأ، بل بغياب المقومات المنهجية والتطبيقية اللازمة لتشغيله، وخاصة نظم البيانات الداخلية وأساليب قياس المخاطر الكمية، الأمر الذي يحد من موثوقية نتائجها ويمنع دمجها الفعلي في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

ويمكن تفسير ذلك بضعف البنية المعلوماتية وتجزؤ أنظمة المعلومات وصعوبة توفير بيانات تاريخية دقيقة حول التعثر والاسترداد، إضافة إلى التعقيد المنهجي للنموذج والحاجة إلى خبرات تحليلية متخصصة، فضلاً عن محدودية الإطار التنظيمي الداعم لتطبيق نماذج رأس المال الاقتصادي، واستمرار الثقافة الائتمانية التقليدية القائمة على الضمانات بدلاً من الربحية المعدلة بالمخاطر. وتنسجم هذه المعطيات مع الأدبيات البنكية التي تؤكد أن فعالية نماذج العائد المعدل بالمخاطر تعتمد على نضج بنية البيانات وحوكمة المخاطر داخل المؤسسة المالية.

بناءً على ما سبق، يتضح أن اعتماد نموذج RAROC بكفاءة في البنوك محل الدراسة تعترضه بالفعل تحديات تطبيقية ومنهجية جوهرية، وعليه تُقبل الفرضية الثالثة.

- الفرضية الرابعة: نقص البيانات التاريخية الدقيقة حول المخاطر والعوائد يقلل من فعالية

نموذج (RAROC) ويضعف دقته في تقييم المخاطر التمويلية في البنوك الجزائرية محل المقارنة.

• مدى التوافق: النتائج تتوافق بشكل كبير جداً مع الفرضية وثبتها

• التبرير:

أظهر التطبيق العملي لنموذج RAROC أن تقدير مكوناته اعتمد على معاملات معيارية ونسب

تعثر قطاعية نتيجة غياب بيانات تاريخية دقيقة خاصة بالبنوك محل الدراسة، وهو ما أدى إلى حساسية مرتفعة للنتائج وتكرار في القيم المحسوبة، مما يعكس انخفاض موثوقية مخرجات النموذج.

ويُفسر ذلك بأن نموذج RAROC يعتمد أساساً على بيانات تاريخية دقيقة لتقدير رأس المال الاقتصادي والمخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وبالتالي فإن نقص هذه البيانات يؤدي إلى تشوه تقدير المخاطر ويحد من فعالية النموذج في دعم القرار التمويلي.

وعليه يتبين أن نقص البيانات التاريخية الدقيقة حول المخاطر والعوائد يؤثر سلباً على دقة وفعالية مخرجات نموذج RAROC، وبالتالي تُقبل الفرضية الرابعة.

الاقتراحات:

بناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، وما كشفته من تحديات وفرص، نقدم فيما يلي مجموعة من المقترحات التي نأمل أن تسهم في تعزيز فعالية نموذج RAROC في البنوك التجارية الجزائرية، مما يعزز اتخاذ قرارات تمويل بأكثر كفاءة وفعالية، ويساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك:

1. تعزيز البنية التحتية للبيانات والمعلومات:

- تطوير أنظمة جمع وتصنيف البيانات الائتمانية: ضرورة استثمار البنوك في أنظمة معلومات متطورة لجمع وتخزين وتحليل البيانات التاريخية المتعلقة بحالات التعثر والخسائر، بحيث تكون هذه البيانات دقيقة، شاملة، ومتاحة بسهولة، هذا سيمكن من بناء تقديرات كمية موثوقة لاحتمالية التعثر (PD)، والخسارة عند التعثر (LGD)، والتعرض عند التعثر (EAD).
- إرساء ثقافة الشفافية وتبادل المعلومات: تشجيع تبادل المعلومات بين البنوك ضمن أطر قانونية وتنظيمية محددة (مع مراعاة السرية البنكية) لتعزيز جودة البيانات المتاحة، خاصة فيما يتعلق بالعملاء المشتركين وتاريخهم الائتماني.

2. الاستثمار في الكفاءات البشرية وتنمية المهارات:

- تكوين فرق عمل متخصصة: إنشاء وتدريب فرق عمل متخصصة في نمذجة المخاطر وتحليل البيانات الكمية، مع التركيز على النماذج المتقدمة مثل RAROC و PD.
- جذب وتأهيل الكفاءات المزدوجة: السعي لاستقطاب الكفاءات التي تجمع بين الخلفية البنكية والمالية القوية والخبرة في الإحصاء والتحليل الكمي، وتوفير برامج تدريب مستمرة لمواكبة أحدث التطورات في مجال إدارة المخاطر.

3. تطوير سياسات تسعير القروض:
 - ربط التسعير الفعلي بالمخاطر الحقيقية: إعادة هيكلة سياسات تسعير القروض لتصبح أكثر مرونة ودقة، بحيث تعكس التكلفة الحقيقية للمخاطر المرتبطة بكل عميل أو عملية تمويل (بناءً على تقديرات PD و LGD).
 - التسعير على أساس تكلفة رأس المال: استخدام مقارنة العائد المعدل بالمخاطر (RAROC) مع تكلفة حقوق الملكية (Re) كمعيار أساسي لتحديد الحد الأدنى للعائد المقبول، مما يضمن تحقيق عوائد كافية لتغطية تكلفة رأس المال وخلق قيمة للمساهمين.
 - تفعيل دور لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO): تفعيل دور هذه اللجنة في تحديد أسعار الفائدة والعمولات بناءً على تحليل شامل للمخاطر والسيولة وتكلفة الأموال.
4. تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي:
 - مراجعة وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي: ضرورة استكمال تطبيق قانون النقد والقرض، وتأهيل النظام القضائي للتعامل بفاعلية أكبر مع المنازعات البنكية والمالية.
 - مواصلة جهود بنك الجزائر: الاستمرار في إصدار وتنفيذ اللوائح والتعميمات التي تتماشى مع توصيات لجنة بازل المتقدمة (خاصة بازل III)، مع توفير الدعم الفني اللازم للبنوك لتطبيقها بفعالية.
 - تشجيع تبني نهج التصنيف الأساسي المتقدم (IRB): تخفيض البنوك التي تستوفي الشروط على الانتقال إلى نهج IRB المتقدم، مع تقديم الدعم اللازم لها في تطوير نماذجها الداخلية لتقدير مكونات الخسارة المتوقعة (PD, LGD, EAD).
5. تكامل نموذج RAROC ضمن الاستراتيجية الكلية للبنك:
 - دمج RAROC في عملية اتخاذ القرار: جعل نموذج RAROC أداة أساسية في جميع مستويات اتخاذ القرارات التمويلية، بدءاً من تقييم العميل الفردي وصولاً إلى إدارة المحفظة الإجمالية.
 - ربط الأداء الفردي والمؤسسي بـ RAROC: استخدام مؤشر RAROC في تقييم أداء وحدات الأعمال والمنتجات وحتى الموظفين، بما يعزز ثقافة إدارة المخاطر القائمة على القيمة.

6. تطوير البحث العلمي والتطبيقي:

- توسيع الدراسات المستقبلية: اقتراح إجراء دراسات مستقبلية تتناول تحديات تطبيق RAROC في أنواع أخرى من البنوك الجزائرية (مثل البنوك الإسلامية) أو على منتجات تمويلية أكثر تعقيداً (مثل المشتقات المالية).
- بناء نماذج احتمالية التعثر المحلية: تشجيع البحث والتطوير لبناء نماذج احتمالية تعثر (PD) خاصة بالبيئة الاقتصادية والأثمانية الجزائرية، بدلاً من الاعتماد الكلي على النماذج العالمية

آفاق بحثية مستقبلية:

- إن موضوع البحث يفتح أفقا لتحليل دراسة موضوعات كثيرة تستوجب دراستها من قبل طلبة الدكتوراه منها:
- تطوير نماذج RAROC معدلة خصيصاً لتتناسب مع صيغ التمويل الإسلامية (مثل المشاركة، المضاربة، المراجعة، الإجارة، الاستصناع).
- دراسة كيفية قياس "العائد المعدل بالمخاطر" و"تكلفة رأس المال" في سياق خال من الفائدة الربوية.
- تقييم مدى جاهزية البنوك الإسلامية الجزائرية (من حيث البيانات، الأنظمة، الكفاءات) لتبني هذه النماذج المعدلة.
- تحليل المخاطر الفريدة للبنوك الإسلامية (مثل مخاطر الالتزام الشرعي، مخاطر معدل العائد) وكيفية دمجها في نماذج إدارة المخاطر الكمية.
- دراسة إمكانية تطبيق نموذج RAROC على محافظ مخاطر السوق (تغيرات أسعار الصرف، أسعار الفائدة، أسعار الأسهم والسندات).
- تطوير آليات لتقدير رأس المال الاقتصادي لمخاطر التشغيل والسيولة والسمعة، ودمجها في إطار RAROC الشامل.
- تحليل كيفية تأثير دمج أنواع المخاطر المختلفة على تخصيص رأس المال وتوجيه قرارات التمويل.
- تحليل كيفية تأثير الدورات الاقتصادية (النمو، الركود) على احتمالية التعثر (PD) والخسارة عند التعثر (LGD) في الجزائر، وكيف يمكن دمج ذلك في تقديرات RAROC.

- دراسة أثر التغيرات التنظيمية والتشريعية (مثل قوانين جديدة، لوائح البنك المركزي) على نماذج إدارة المخاطر وكفاءة RAROC.
- بناء نماذج إحصائية تأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، أسعار النفط) للتنبؤ ب PD و LGD بشكل أكثر دقة.
- استكشاف واستخدام تقنيات تعلم الآلة (Machine Learning) والذكاء الاصطناعي في بناء نماذج تنبؤية ل PD و LGD بناءً على بيانات تاريخية أكبر وأكثر تفصيلاً، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص المحلية للسوق الجزائري.
- دراسة فعالية استخدام البيانات غير التقليدية (مثل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي، سلوكيات الدفع عبر الإنترنت) في تحسين تقديرات المخاطر.
- مقارنة دقة النماذج الإحصائية التقليدية (مثل الانحدار اللوجستي) مع النماذج المتقدمة في البيئة الجزائرية.
- إجراء دراسات طويلة (Longitudinal studies) لتتبع أداء البنوك التي تبنت RAROC بشكل فعال على مدار عدة سنوات، ومقارنة ربحيتها وملاءتها برأس المال بتلك التي لم تتبنه.
- تحليل الأثر على تكلفة رأس المال، قيمة السهم، وثقة المستثمرين نتيجة لتحسين ممارسات إدارة المخاطر.
- دراسة أثر RAROC على قرارات تخصيص رأس المال داخل البنوك ومدى كفاءة هذا التخصيص.

الملاحق

الملحق رقم (1): بيانات التمويلات الخاصة ببنك CPA

Elements Pris en Charge dans la Decisions de Credit								CPA Bank	
ملف القرض	مبلغ القرض	مدة القرض	تدفقات النقدية	الوضعية للمالية	نسب المالية	ضمانات مقدمة	حركة الحساب	متغير أو غير متغير	سعر الفائدة
Dossier de Credit	Montant de Credit	Delai Credit	Cash Flow	Situation Financiere	Ratio Financiere	Garanties engagées	Mouvement des comptes	PD	TAUX INTERET
	DA	ANS					regulier /irregulier		%
1	315 202 000,00	5	153 531 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE 67,00% RATIO D' ENDETTEMENT 1,24% RATION DE REMBOURSEMENT 4,35%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 62 714 000	Regulier	Non	6,5
2	2 436 859 000,00	10	292 423 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE 52,00% RATIO D' ENDETTEMENT 2,50% RATION DE REMBOURSEMENT 5,80%	06 Hypothèques 1er rang avec un total des expertises de 7419733000	Regulier	Oui rééchonnement	6
3	147 500 000,00	7	16 388 000,00	Société en activité avec des resultat positifs (probleme de concurrence)	RATIO DE SOLVABILITE 30,00% RATIO D' ENDETTEMENT 0,60% RATION DE REMBOURSEMENT 2,50%	02 Hypothèque 1er rang avec un total des expertises de 255684000	Irregulier	Oui - dossier de rééchonnement en cours d'étude	6,5
4	23 228 000,00	7	-	société actuellement à l'arrêt depuis 2023	RATIO DE SOLVABILITE 0,00% RATIO D' ENDETTEMENT 0,00% RATION DE REMBOURSEMENT 0,00%	Hypothèque 1er rang sur habitation expertisée de 23035000	Irregulier	Oui	6,5
5	606 540 000,00	7	452 924 000,00	société en phase de démarrage (les à blanc essais sont actuellement en cours)	RATIO DE SOLVABILITE 28,00% RATIO D' ENDETTEMENT 1,30% RATION DE REMBOURSEMENT 3,70%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 2481275000	Regulier	Non nouveau projet	6
6	552 277 000,00	6	352 136 000,00	Société en activité avec des resultat positifs, celle-ci n'a connue aucun incident depuis sa création	RATIO DE SOLVABILITE 71,00% RATIO D' ENDETTEMENT 2,80% RATION DE REMBOURSEMENT 4,51%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 4316097000	Regulier	Non	6,5
7	70 000 000,00	7	35 615 000,00	Crédit accordé au mois de Janvier 2025	RATIO DE SOLVABILITE 30,00% RATIO D' ENDETTEMENT 1,80% RATION DE REMBOURSEMENT 6,87%	Hypothèque 1er rang sur habitation expertisée de 105920000	Regulier	Non nouveau projet	6,5
8	240 390 000,00	7	581 291 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE 62,22% RATIO D' ENDETTEMENT 2,40% RATION DE REMBOURSEMENT 7,06%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 6820645000	Regulier	Non	6,5

9	198 735 000,00	7	450 249 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	50,66% 2,08% 5,60%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 644349000	Regulier	Non	6
10	288 652 000,00	7	256 431 000,00	Société en activité avec des resultat positifs, mais celle-ci n'honore pas ses engagements	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	48,00% 1,64% 4,90%	Hypothèque 1er rang sur station de services + salle des fetes expertisées à 883205000	Irregulier	Oui	6,5
11	615 256 000,00	10	525 151 000,00	L'entrée en exploitation a eu lieu en date d'Octobre 2024, cette affaire fait partie d'un Groupe dont la solvabilité n'est plus à démontrer	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	38,10% 1,98% 4,90%	Hypothèque 1er rang sur hotel expertisée à 1015000000	Regulier	Non	6,5
12	450 293 000,00	7	174 489 000,00	Société en activité avec des resultat positifs, société à la solvabilité irréprochable	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	35,93% 2,38% 41,67%	Hypothèques 1er rang sur 02 unités expertisées à hauteur de 948630000 + Nantissement Bons de caisse de 500000000	Regulier	Non	6,5
13	20 575 000,00	5	21 229 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	28,16% 1,23% 28,99%	Hypothèque 1er rang sur appartement expertisé à 210000000	Regulier	Non nouveau projet	6
14	30 000 000,00	5	26 600 000,00	financemebt récent, non encore entrée en exploitation	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	26,72% 1,20% 3,90%	Hypothèque 1er rang sur villa expertisé à 1204600000	Regulier	Non	5,5
15	280 703 000,00	7	220 600 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	58,98% 2,40% 5,53%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 347360000	Regulier	Non	6,5
16	30 982 000,00	5	38 665 000,00	Société en activité avec des resultat positifs, le premier crédit a été réglé en totalité, le present crédit porte sur une extension	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	64,30% 2,38% 7,13%	Hypothèque 1er rang sur villa expertisée à 772200000	Regulier	Non	6,5
17	95 400 000,00	7	126 300 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT	41,17% 1,86%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 2894000000	Regulier	Non	6,5

					RATION DE REMBOURSEMENT	5,26%				
18	29 600 000,00	5	79 426000	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE	55,00%	Hypothèque 1er rang sur terrain agricole expertisé à 52053000	Regulier	Non	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	2,44%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	9,00%				
19	295 800 000,00	7	133 962 000,00	Société en activité avec des resultat positifs, société à la sovabilité irréprochable	RATIO DE SOLVABILITE	67,00%	03 Hypothèques 1er rang sur biens immobiliers expertisés à 496428000	Regulier	Non	6
					RATIO D' ENDETTEMENT	1,44%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	11,00%				
20	5 110 000 000,00		980 110 000	Société en activité avec des resultat positifs, société à la sovabilité irréprochable	RATIO DE SOLVABILITE	66,00%	Bon de caisse (BDC) dégal montant 5110000000	Regulier	Non	6
					RATIO D' ENDETTEMENT	2,27%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	8,00%				
21	4 776 048 000,00	7	1 331 136 000,00	Société en activité avec des resultat positifs, société à la sovabilité irréprochable	RATIO DE SOLVABILITE	58,13%		Regulier	Non	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	2,58%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	6,53%				
22	36 619 000,00	7	15 236 000,00	Société en activité avec des resultat positifs,	RATIO DE SOLVABILITE	43,35%	Hypothèque sur terrain et construction expertisée à 87160000.	Regulier	Non	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	1,76%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	6,50%				
23	4 136 265 000,00	10	831 748 000,00	Société entrée en exploitation au mois de juillet 2024, faisant partie d'un GROUPE tres important pour la banque	RATIO DE SOLVABILITE	73,00%	Hypothèque 1 ^{er} Rang /usine (propriété) Expertisée à 2505454000	Regulier	Non	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	3,00%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	11,00%				
24	1 220 843 000,00	10	8 836 000,00	Société en activité avec des difficultés (commercialisation du produit)	RATIO DE SOLVABILITE	7,00%	03 Hypothèques 1 ^{er} Rang / dont le montant global des expertises est de 491 225 000	Irregulier	oui	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	0,23%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	0,80%				
25	23 450 000,00	5	49 505 000,00	Société en activité avec des resultat positifs, le premier crédit a été réglé en totalité, le present crédit porte sur une extension	RATIO DE SOLVABILITE	72,00%	caution hypothécaire 1 ^{er} Rang sur bien immobilier R+2/ dont le montant de l'avertice est de 878400000	Regulier	Non	5,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	3,00%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	12,00%				
26	555 223 000,00	5	235 673 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE	58,00%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 837966000	Regulier	Non	6

					RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	2,50% 5,50%				
27	45 118 000,00	7	0,00	société actuellement à l'arrêt depuis 2023	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	0,00% 0,00% 0,00%	Hypothèque 1er rang sur habitation expertisée de 45018000	Irregulier	Oui	6,5
28	536 155 000,00	6	437 986 000,00	Société en activité avec des resultat positifs, celle-ci n'a connue aucun incident depuis sa création	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	53,00% 2,50% 6,00%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 4970677000	Regulier	Non	6,5
29	250 205 000,00	7	198 500 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	68,00% 2,60% 9,00%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 290330000	Regulier	Non	6,5
30	248 984 000,00	7	280 630 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	70,00% 3,00% 12,30%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 498892000	Regulier	Non	6
31	4 519 560 000,00	7	632 880 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	65,00% 6,00% 12,00%	2Hypothèque2 1er rang sur unité expertisée à 4039825000 ET BDC 2000000000	Regulier	Non	6,5
32	224 008 000,00	7	131 200 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	45,00% 5,00% 9,00%	Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 783900000	Regulier	Non	6,5
33	430 000 000,00	7	98 000 000,00	Société en activité avec des resultat positifs	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	50,00% 6,00% 11,00%	4Hypothèque 1er rang sur unité expertisée à 729000000	Regulier	Non	6,5
34	20 000 000,00	5	0,00	PROCEDURE JURIDIQUE ENTAMNEE	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	52,00% 2,80% 4,00%	Hypothèque apport sur 23000000	irregulier	OUI	6
35	220 000 000,00	7	0,00	PROCEDURE JURIDIQUE ENTAMNEE ACTIVITE A L ARRET	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	40,00% 1,00% 3,00%	2 Hypothèque apport sur 455000000	Irregulier	OUI	5,5
36	130 000 000,00	7	96 000 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	67,00% 2,40% 4,50%	Hypothèque 2 20000000	Regulier	non	6,5
37	250 000 000,00	7	186 900 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE RATIO D' ENDETTEMENT RATION DE REMBOURSEMENT	50,00% 2,50% 6,00%	Hypothèque V320000000 ET BNC 100000000	Regulier	non	6

38	640 000 000,00	7	96 000 000,00	DEFFICULTE A COMMERCIALISE LE PRODUIT	RATIO DE SOLVABILITE 30,00% RATIO D' ENDETTEMENT 1,60% RATION DE REMBOURSEMENT 3,00%	3 Hypothèques 630000000	irregulier	oui	6,5
39	2 370 000 000,00	10	178 099 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE 50,00% RATIO D' ENDETTEMENT 3,00% RATION DE REMBOURSEMENT 11,00%	6Hypothèques 6280530000	Regulier	non	6
40	18 500 000,00	5	9 000 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE 58,00% RATIO D' ENDETTEMENT 2,30% RATION DE REMBOURSEMENT 5,70%	HYP APPORT 22000000	Regulier	non	5,5
41	2 600 000 000,00	7	200 900 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE 71,00% RATIO D' ENDETTEMENT 5,00% RATION DE REMBOURSEMENT 12,00%	Hypothèque 1200000000 ET BDC 2000000000	Regulier	non	6,5
42	720 000 000,00	10	0,00	PROJET NON ACHEVE ET NON ENTRE EN EXPLOITATION	RATIO DE SOLVABILITE 25,00% RATIO D' ENDETTEMENT 1,50% RATION DE REMBOURSEMENT 3,87%	HYP 13000000000	irregulier	oui	6,5
43	322 000 000,00	7	290 000 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE 65,00% RATIO D' ENDETTEMENT 6,00% RATION DE REMBOURSEMENT 10,00%	HYP 470000000	Regulier	non	6,5
44	3 450 000 000,00	7	168 000 000,00	STABLE ET ACTIVITE PRESER	RATIO DE SOLVABILITE 50,66% RATIO D' ENDETTEMENT 3,08% RATION DE REMBOURSEMENT 11,00%	5 HYPOTHEQUES 4230000000 ET BDC 500000000	Regulier	non	6,5
45	470 000 000,00	10	348 900 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE 58,00% RATIO D' ENDETTEMENT 3,40% RATION DE REMBOURSEMENT 10,00%	HYP 13000000000	irregulier	oui	6,5
46	132 000 000,00	7	98 099 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE 38,10% RATIO D' ENDETTEMENT 1,98% RATION DE REMBOURSEMENT 4,90%	HYP 340000000	Regulier	non	6
47	2 000 000 000,00	7	1 677 000 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE 35,93% RATIO D' ENDETTEMENT 2,38% RATION DE REMBOURSEMENT 41,67%	BDC 2000000000	Regulier	non	5,5
48	25 000 000,00	5	-	ACTIVITE A L'ARRET CLEINT A DETOURNER LES EQUIPEMENTS	RATIO DE SOLVABILITE 28,16% RATIO D' ENDETTEMENT 1,23% RATION DE REMBOURSEMENT 28,99%	CAUTION CGCI 25000000	irregulier	oui	6,5
49	30 000 000,00	5	16 700 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE 50,00% RATIO D' ENDETTEMENT 3,40% RATION DE REMBOURSEMENT 5,90%	BDC 300000000	Regulier	non	6
50	320 000 000,00	7	234 000 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE 60,98%	3 Hypothèques 530000000	Regulier	non	6,5

					RATIO D' ENDETTEMENT	3,40%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	6,53%				
51	45 000 000,00	7	9 000 000,00	EN DIFFICULTE BCP DE CONCURRENCE	RATIO DE SOLVABILITE	54,30%	HYP VILLA 140000000	irregulier	oui	5,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	3,38%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	9,13%				
52	220 000 000,00	7	156 999 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE	51,17%	HYP 315000000	Regulier	non	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	2,86%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	4,26%				
53	19 500 000,00	5	10 000 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE	60,00%	HYP 220000000	Regulier	non	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	3,44%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	9,00%				
54	413 000 000,00	6	345 890 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE	58,00%	3 HYP 737000000	Regulier	non	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	2,44%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	12,00%				
55	33 000 000,00	7	21 600 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE	68,00%	HYP 630000000	Regulier	non	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	3,27%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	11,00%				
56	120 000 000,00	7	98 000 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE	48,13%	HYP 200000000	irregulier	oui	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	3,58%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	6,53%				
57	140 000 000,00	7	45 000 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE	63,35%	HYP 200000000	Regulier	non	5,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	3,76%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	8,50%				
58	630 000 000,00	10	348 000 000,00	STABLE EN COURS DE DEMARRAGE	RATIO DE SOLVABILITE	63,00%	HYP 130000000 ET BDC 50000000	Regulier	non	6
					RATIO D' ENDETTEMENT	5,00%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	14,00%				
59	480 000 000,00	7	187 000 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE	64,00%	HYP 705000000	Regulier	non	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	4,00%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	30,00%				
60	180 000 000,00	7	56 000 000,00	BCP DE CONCURRENCE 4 PROJETS A PROXIMITE	RATIO DE SOLVABILITE	65,00%	3 HYP 530000000 ET BDC 15000000	irregulier	oui	6
					RATIO D' ENDETTEMENT	3,00%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	12,00%				
61	745 000 000,00	7	88 990 000,00	STABLE	RATIO DE SOLVABILITE	63,00%	3 HYP 360000000	Regulier	non	6,5
					RATIO D' ENDETTEMENT	4,50%				
					RATION DE REMBOURSEMENT	6,50%				

الملحق رقم (2): بيانات التمويلات الخاصة ببنك BDL

Elements Pris en Charge dans la Decisions de Credit							BANK BDL		
ملف القرض	مبلغ القرض	مدة القرض	تدفقات النقدية	الوضعية للمالية	نسب المالية	ضمانات مقدمة	حركة الحساب	معتبر أو غير معتد	سعر الفائدة
Dossier de Credit	Montant de Credit	Delai Credit	Cash Flow	Situation Financiere	Ration Financiere	Garanties engagées	Mouvement des comptes regulier /irregulier	PD	Taux d'interet %
1	46 200 000,00	5	6 990 230,00	CREDITEUR	VAN TRI DR	HYP TERAIR 60000000,00	REGULIER	NON	5,5
2	49 000 000,00	6	6 770 642,00	CREDITEUR	VAN TRI DR	HYP 5000000 NANTISEMENT DPAMR	REGULIER	NON	5,75
3	100 100 000,00	6	70 733 200,00	CREDITEUR	VAN TRI DR	HYP372894000,00	REGULIER	NON	6
4	209 058 092,00	5	- 27 034 223,00	DEBITEUR	VAN TRI DR	HYP 220000000,00	IRREGULIER	OUI	7
5	1 530 000 000,00	10	- 40 080 325,00	DEBITEUR	VAN TRI DR	HYP 2177613000,00	IRREGULIER	OUI	6,5
6	447 845 220,00	8	- 199 567 126,00	DEBITEUR	VAN TRI DR	HYP446736615,00	IRREGULIER	OUI	6,5
7	200 000 000,00	7	78 316 000,00	CREDITEUR	VAN TRI DR		REGULIER	NON	6
8	400 000 000,00	4	- 80 383,00	DEBITEUR	VAN TRI DR	HYP 400000000,00	IRREGULIER	OUI	5,75
9	170 000 000,00	10	17 354 540,00	CREDITEUR	VAN TRI DR	HYP 417043260,00	REGULIER	NON	5,5
10	251 236 160,00	7	171 679 825,00	CREDITEUR	VAN TRI DR	HYP 330000000,00	REGULIER	NON	5,5
11	547 698 000,00	7	201 902 836,12	CREDITEUR	CF 529920000,00 EBE CAF 260790338 VAN 1388821551,22	HYP 242 221 900,00 NANT 881471236,42 CAT NAT	REGULIER	NON	5,5
12	730 000 000,00	7	489 368 000,00	CREDITEUR	CA 4314573000,00 TRI 6,98% IP 1,58 DR 6,8 EBE 1117524000	HYP 516065731,09 HYP 337845000,00 CAT NAT NANT 7796027890,00 CSA /CAT NAT 300000000	REGULIER	NON	5,25
13	309 074 142,42	10	101 824 366,00	CREDITEUR	R ENT 72,84% R LIQUIDITE 292%	HYP 576012976,00 HYP 95500000	REGULIER	NON	5,5

					R RENTA 6,8% CF 123 310 000	NAN 309074142,42			
14	139 436 874,72	7	78 034 556,00	CREDITEUR	CF 50568012	HYP TERIAN 156006000 CAT NAT	REGULIER	NON	6
15	255 857 722,00	6	62 654 380,00	CREDITEUR	CAF 620654380	HYP 336904270 CAT NAT DPAMR 330366333 CAUTION CONV 330366333 NANT 155371521	REGULIER	NON	5,5
16	892 500 000,00	10	39 272 215,00	DEBITEUR -271307543	CF CAGE DPAMR	HPY TERIAN 445592450 NANT 892500000 CSA 892500000 DPAMR 892500000 CA I NA I 892500000	IRREGULIER	OUI	6
17	246 157 000,00	5	133 137 479,00	CREDITEUR	VAN 490981282 IR DR CF	HYP CON 246157000 CAT NAT 246157000 DPAMR 246157000 NANT 246157000	REGULIER	NON	6
18	247 000 000,00	7	58 039 375,00	CREDITEUR	CAF 840000000 C FLOW 75366400 VAN 72432940 DR 3 ANS 10 MOIS TRI 30%	HYP 56454000 DPAMR 247000000 CSA 247000000 NANT EQUI 247000000 CGCI M;GAGEE CAT NAT	REGULIER	NON	5,5
19	247 000 000,00	12	156 003 026,00	CREDITEUR	VAN 245000000 IR DR 10 ANS	HYP 415 915 021 CAT NAT DPAMR 247000000 CSA CGCI NANT	REGULIER	NON	5,5
20	240 000 000,00	12	80 247 800,00	CREDITEUR	DR VAN TRI	CAT NAT HYP CONV 240 000 00 DPAMR	REGULIER	NON	6,5
21	59 494 348,00	5	21 236 263,00	CREDITEUR	VAN IR DR CF	HYP 415915021 CAT NAT DPAMR CGCI CSA NANT	REGULIER	NON	6,5
22	247 000 000,00	5	137 536 970,98	DEBITEUR	VAN TRI IR CAF CF	HYP CAT NAT DPAMR CSA NANT CGCI	IRREGULIER	OUI	5,5
23	742 000 000,00	8	117 192 926,00	CREDITEUR	CF 117192926	HYP LEGALE	REGULIER	NON	5,75

					TRI 5,8 VAN 45543771860	HYP COM CAT NAT BATIM DPAMR			
24	150 000 000,00	7	8 000 000,00	CREDITEUR	R END 109,78 R REM 2,13 R LIQU I 7 CA 174081015	HYP 856115000 CAUTION HYP 100485000 CAT NAT 100485000 DPAMR 270608000 CA 74200000 NANT 6 VEHICULES GAGEES DPAMR	REGULIER	NON	6,5
25	112 000 000,00	5	92 366 103,00	CREDITEUR	FR 80118829 BFR 144151450 CAF 551468791	HYP CONV 384654000 NANT 21328000 GAGE CAT NAT DPAMR CSA	REGULIER	NON	6
26	483 140 124,64	7	61 639 984,00	CREDITEUR	VAN 286565522,00	HYP TERRAIN ET CONV 60000000 HYP VILLA 30 000000 DPAMR CSA NANTISEMENTS	REGULIER	NON	6
27	48 000 000,00	5	16 040 748,90	CREDITEUR	CAF 15984682 CF 31800000 TRI 8 VAN115247854	CAUT HYP TERRAIN 223800000 CAT NAT GAGE DPAMR CSA	REGULIER	NON	5,25
28	48 358 240,00	7	21 304 569,00	CREDITEUR	CAF 34000000 CF 22453499 TRI 4,5 VAN41456988	HYP 78000000 CAT NAT GAGE DPAMR CSA	REGULIER	NON	5,5
29	1 315 951 845,00	8	402 821 000,00	CREDITEUR	CAF 290347000 TRI 15 R END 25	HYP646520994 CAUT HYP 920151000 CSA DPAMR 1315341000 CAT NAT 684075000	REGULIER	NON	5,5
30	655 512 000,00	9	372 495 000,00	CREDITEUR	VAN 610618000	HYP 655512000 NANT CSA CAT NAT	REGULIER	NON	5,5
31	300 000 000,00	6	73 301 000,00	CREDITEUR	CF 162835332 CAF 344312662	HYP 300000000 CAT NAT DPAMR	REGULIER	NON	6
32	26 800 000,00	6	64 474 000,00	CREDITEUR	CF 19789099	NANT 26800000	REGULIER	NON	6

					CAF 12989036 VAN 21984744	GAGE VEHICULE GAGE VEHICULE			
33	45 391 100,00	5	74 050 183,00	CREDITEUR	CAF 67869569 FR 38295075 BFR 15876907 CAF 25741614	HYP CONV CAT NAT 45391100 DPAMR NANTS 4539100	REGULIER	NON	6
34	1 276 000 000,00	8	269 927 212,00	CREDITEUR	FR 1835898528 BFR 577872585 CF 261816265	HYP GAG 395027000 HYP CONV 277705040 ATR 461189050 ATR 441000000 DPAMR 1276000000 CSA NANT MATERIELS	REGULIER	NON	6
35	/0 490 000,00	/	/3 866 060,46	CREDITEUR	CF 229550000 R REM 23 R END 23	CSA NANTS 70490000 GRANT FGAR 704900000 CAT NAT 30210000 DPAMR 70490000	REGULIER	NON	6

الملحق رقم (3): بيانات التمويلات الخاصة ببنك BADR

Elements Pris en Charge dans la Decisions de Credit								BADR BANK	
ملف القرض Dossier de Credit	مبلغ القرض Montant de Credit	مدة القرض Delai Credit	تدفقات النقدية Cash Flow	الوضعية المالية Situation Financiere	نسب المالية Ration Financiere	ضمانات مقدمة Garanties engagées	حركة الحساب Mouvement des comptes regulier /irregulier	متغير أو غير متغير PD	سعر الفائدة i%
1	17 771 697,72	7	10 136 736,44	CREDITEUR	CA, VA, MARGE BRUT EBE, IR, RDC, RO RF, VAN	HYP, NANTISSEMNT AUTORISATION D INVESTISSEMNT	regulier	غير متغير	6,25
2	961 074,15	7	338 831,00	CREDITEUR	CA, MARGE BRUT RENTABILITE VAN IR	HYP DPAMR FGA	regulier	غير متغير	6,25
3	3 035 488,00	6	1 236 788,00	CREDITEUR	CA, MARGE BRUT EBE	NANTISSEMNT GAGE, HYP	regulier	غير متغير	6,25
4	2 216 073,60	6	1 109 964,00	CREDITEUR	CA, MARGE BRUT EBE	NANTISSEMNT GAGE, HYP	regulier	غير متغير	5,5
5	8 754 880,00	8	2 476 213,01	CREDITEUR	CA, MARGE BRUT EBE	NANTISSEMNT GAGE, HYP	regulier	غير متغير	6,25
6	2 790 400,00	7	1 442 075,00	CREDITEUR	CA, MARGE BRUT EBE	NANTISSEMNT GAGE, HYP	regulier	غير متغير	6,25
7	19 990 000,00	8	11 664 117,76	CREDITEUR	CA, MARGE BRUT EBE	HYP	regulier	غير متغير	5,5
8	17 579 596,16	7	8 016 471,41	CREDITEUR	CA, MARGE BRUT EBE	HYP 22500000	regulier	غير متغير	5,5
9	18 289 808,00	7	5 082 800,00	DEBITEUR	CA, MARGE BRUT EBE	FOND GAGIER 5852738,56 NAN 22862260,21	regulier	متغير	6,25

						HYP 4033500			
10	17 940 798,41	7	7 768 800,00	CREDITEUR	CA, MARGE BRUT EBE	FGA 15076301,18 HYP 77687200	regulier	غير متعثر	6,25
11	38 000 000,00	6	117 683 000,00	CREDITEUR	CA, VA, MARGE BRUT EBE, IR, RDC, RO RF, VAN	HYP 97900000 NONT 31635000	regulier	غير متعثر	6,25
12	41 044 400,00	5	136 112 803,00	CREDITEUR	CA, VA, MARGE BRUT EBE, IR, RDC, RO RF, VAN	HYP 91630000 NONT 50900000	irregulier	متعثر	5,5
13	5 897 120,00	5	3 411 780,13	CREDITEUR	CA, VA, MARGE BRUT EBE, IR, RDC, RO RF, VAN	FPARM ASSUR	regulier	غير متعثر	6,25
14	3 200 000,00	5	1 316 204,08	CREDITEUR	CA, VA, MARGE BRUT EBE, IR, RDC, RO RF, VAN	HYP 16000000	regulier	غير متعثر	6,25
15	12 383 472,00	4	9 052 256,00	CREDITEUR	CA, VA, MARGE BRUT EBE, IR, RDC, RO RF, VAN	HYP 50772000	regulier	غير متعثر	6,25
16	9 068 800,00	5	4 642 320,00	CREDITEUR	CA, VA, MARGE BRUT EBE, IR, RDC, RO RF, VAN	HYP 48000000	regulier	غير متعثر	6,25
17	12 382 944,00	5	8 612 831,50	CREDITEUR	CA, VA, MARGE BRUT EBE, IR, RDC, RO RF, VAN	HYP 20811600	regulier	غير متعثر	6,25
18	17 230 720,00	5	3 779 600,00	CREDITEUR	CA, VA, MARGE BRUT EBE, IR, RDC, RO RF, VAN	HYP48000000	regulier	غير متعثر	6,25
19	25 216 477,60	7	5 344 669,53	CREDITEUR	CA, VA, MARGE BRUT EBE, IR, RDC, RO RF, VAN	HYP 41 334 000 NONT 26000000	regulier	غير متعثر	6,25

الملحق رقم (04): سلاسل متغيرات الدراسة

الوحدة: *دينار جزائري، **سنوات

البنك	ملف القرض	NL	MC*	DC**	CF*	SF	MV
	1	1	315202000	5	153531000	2	3
	2	0	2436859000	10	292423000	2	3
	3	0	147500000	7	16388000	1	2
	4	0	23228000	7	0	1	2
	5	1	606540000	7	452924000	2	3
	6	1	552277000	6	352136000	2	3
	7	1	70000000	7	35615000	2	3
	8	1	240390000	7	581291000	2	3
	9	1	198735000	7	450249000	2	3
	10	0	288652000	7	256431000	1	2
	11	1	615256000	10	525151000	2	3
	12	1	450293000	7	174489000	2	3
	13	1	20575000	5	21229000	2	3
	14	1	30000000	5	26600000	2	3
	15	1	280703000	7	220600000	2	3
	16	1	30982000	5	38665000	2	3
	17	1	95400000	7	126300000	2	3
	18	1	29600000	5	79426000	2	3
	19	1	295800000	7	133962000	2	3
	20	1	5110000000	10	980110000	2	3
	21	1	4776048000	7	1331136000	2	3
	22	1	36619000	7	15236000	2	3
	23	1	4136265000	10	831748000	2	3
	24	0	1220843000	10	8836000	1	2
	25	1	23450000	5	49505000	2	3
	26	1	555223000	5	235673000	2	3
	27	0	45118000	7	0	1	2

CPA

الملاحق

3	2	437986000	6	536155000	1	28
3	2	198500000	7	250205000	1	29
3	2	280630000	7	248984000	1	30
3	2	632880000	7	4519560000	1	31
3	2	131200000	7	224008000	1	32
3	2	980000000	7	430000000	1	33
2	1	0	5	200000000	0	34
2	1	0	7	2200000000	0	35
3	2	960000000	7	1300000000	1	36
3	2	186900000	7	2500000000	1	37
2	1	960000000	7	6400000000	0	38
3	2	178099000	10	23700000000	1	39
3	2	90000000	5	185000000	1	40
3	2	200900000	7	26000000000	1	41
2	1	0	10	7200000000	0	42
3	2	2900000000	7	3220000000	1	43
3	2	1680000000	7	34500000000	1	44
2	2	3489000000	10	4700000000	0	45
3	2	98099000	7	1320000000	1	46
3	2	16770000000	7	20000000000	1	47
2	1	0	5	250000000	0	48
3	2	167000000	5	300000000	1	49
3	2	2340000000	7	3200000000	1	50
2	1	90000000	7	450000000	0	51
3	2	156999000	7	2200000000	1	52
3	2	100000000	5	195000000	1	53
3	2	345890000	6	4130000000	1	54
3	2	216000000	7	330000000	1	55
2	2	980000000	7	1200000000	0	56
3	2	450000000	7	1400000000	1	57
3	2	3480000000	10	6300000000	1	58
3	2	1870000000	7	4800000000	1	59

الملاحق

2	1	56000000	7	180000000	0	60	
3	2	88990000	7	745000000	1	61	
3	2	6990230	5	46200000	1	62	
3	2	6770642	6	49000000	1	63	
3	2	70733200	6	100100000	1	64	
2	1	-27034223	5	209058092	0	65	
2	1	-40080325	10	1530000000	0	66	
2	1	-199567126	8	447845220	0	67	
3	2	78316000	7	200000000	1	68	
2	1	-80383	4	400000000	0	69	
3	2	17354540	10	170000000	1	70	
3	2	171679825	7	251236160	1	71	
3	2	201902836.12	7	547698000	1	72	
3	2	489368000	7	730000000	1	73	
3	2	101824366	10	309074142.42	1	74	
3	2	78034556	7	139436874.72	1	75	
3	2	62654380	6	255857722	1	76	
2	1	-39272215	10	892500000	0	77	
3	2	133137479	5	246157000	1	78	
3	2	58039375	7	247000000	1	79	
3	2	156003026	12	247000000	1	80	
3	2	80247800	12	240000000	1	81	
3	2	21236263	5	59494348	1	82	
2	1	137536970.98	5	247000000	0	83	
3	2	117192926	8	742000000	1	84	
3	2	8000000	7	150000000	1	85	
3	2	92366103	5	112000000	1	86	
3	2	61639984	7	483140124.64	1	87	
3	2	16040748.9	5	48000000	1	88	
3	2	21304569	7	48358240	1	89	
3	2	402821000	8	1315951845	1	90	
3	2	372495000	9	655512000	1	91	

BDL

الملاحق

3	2	73301000	6	300000000	1	92	
3	2	64474000	6	26800000	1	93	
3	2	74050183	5	45391100	1	94	
3	2	269927212	8	1276000000	1	95	
3	2	73866060.46	7	70490000	1	96	
3	2	10136736.44	7	17771697.72	1	97	BADR
3	2	338831	7	961074.15	1	98	
3	2	1236788	6	3035488	1	99	
3	2	1109964	6	2216073.6	1	100	
3	2	2476213.01	8	8754880	1	101	
3	2	1442075	7	2790400	1	102	
3	2	11664117.76	8	19990000	1	103	
3	2	8016471.41	7	17579596.16	1	104	
3	1	5082800	7	18289808	0	105	
3	2	7768800	7	17940798.41	1	106	
3	2	117683000	6	38000000	1	107	
2	2	136112803	5	41044400	0	108	
3	2	3411780.13	5	5897120	1	109	
3	2	1316204.08	5	3200000	1	110	
3	2	9052256	4	12383472	1	111	
3	2	4642320	5	9068800	1	112	
3	2	8612831.5	5	12382944	1	113	
3	2	3779600	5	17230720	1	114	
3	2	5344669.53	7	25216477.6	1	115	
3	2	29957000	5	19958000	1	116	
3	2	18030796	6	19182800	1	117	
3	2	3400000	5	8900000	1	118	
2	1	11791378	4	19575500	0	119	
3	2	40225585	7	463050000	1	120	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات داخلية من بنك CPA، BDL وBADR.

الملحق رقم (05): تكرارات احتمالية التعثر للعينة المدروسة

```
> table(dataaa$NL)
 0  1
24 96
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (06): مخرجات معامل VIF

```
> vif(logreg)
MC      DC      CF      SF      MV
4.937743 4.632277 4.299652 1.000001 1.000004
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (07): منحنى ROC

```
> rocc<- roc(dataaa$NL, rocM$fitted.values, plot=T)
Setting levels: control = 0, case = 1
Setting direction: controls < cases
> rocc
Call:
roc.default(response = dataaa$NL, predictor = rocM$fitted.values, plot = T)
Data: rocM$fitted.values in 24 controls (dataaa$NL 0) < 96 cases (dataaa$NL 1).
Area under the curve: 0.9996
```

```
> performance_roc(logreg)
AUC: 99.96%
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (08): نسب احتمالات التعثر المنتبأ بها

Name	Type	Value
pred	double [120]	1.000 0.834 0.000 0.000 1.000 1.000 ...
1	double [1]	0.9999987
2	double [1]	0.8339139
3	double [1]	0
4	double [1]	0
5	double [1]	0.9999978
6	double [1]	0.9999988
7	double [1]	0.9999427
8	double [1]	1
9	double [1]	0.9999992
10	double [1]	0
11	double [1]	0.999889
12	double [1]	0.9999667
13	double [1]	0.9999974
14	double [1]	0.9999975
15	double [1]	0.9999874
16	double [1]	0.9999978
17	double [1]	0.9999779
18	double [1]	0.9999986
19	double [1]	0.9999653
20	double [1]	0.8997938
21	double [1]	0.9999921
22	double [1]	0.9999341
23	double [1]	0.9581928
24	double [1]	0
25	double [1]	0.9999981
26	double [1]	0.999999
27	double [1]	0
28	double [1]	0.9999996
29	double [1]	0.9999851
30	double [1]	0.9999941
31	double [1]	0.9898253
32	double [1]	0.9999705
33	double [1]	0.9999256
34	double [1]	0
35	double [1]	0
36	double [1]	0.9999659
37	double [1]	0.9999831
38	double [1]	0
39	double [1]	0.6240315
40	double [1]	0.9999971
41	double [1]	0.9922767
42	double [1]	0

42	double [1]	0
43	double [1]	0.9999936
44	double [1]	0.9012424
45	double [1]	7.652122e-06
46	double [1]	0.9999665
47	double [1]	1
48	double [1]	0
49	double [1]	0.9999972
50	double [1]	0.999988
51	double [1]	0
52	double [1]	0.9999781
53	double [1]	0.9999971
54	double [1]	0.9999991
55	double [1]	0.9999392
56	double [1]	0.0001287138
57	double [1]	0.9999378
58	double [1]	0.9991538
59	double [1]	0.9999687
60	double [1]	0
61	double [1]	0.9998086
62	double [1]	0.9999968

63	double [1]	0.9999844
64	double [1]	0.9999913
65	double [1]	0
66	double [1]	0
67	double [1]	0
68	double [1]	0.9999498
69	double [1]	0
70	double [1]	0.989909
71	double [1]	0.9999799
72	double [1]	0.9999683
73	double [1]	0.999998
74	double [1]	0.994313
75	double [1]	0.9999572
76	double [1]	0.9999855
77	double [1]	0
78	double [1]	0.9999987
79	double [1]	0.9999285
80	double [1]	0.9427093
81	double [1]	0.8773214
82	double [1]	0.9999972

83	double [1]	0
84	double [1]	0.9993362
85	double [1]	0.9999032
86	double [1]	0.9999985
87	double [1]	0.9998708
88	double [1]	0.9999971
89	double [1]	0.9999365
90	double [1]	0.9998758
91	double [1]	0.9998567
92	double [1]	0.9999855
93	double [1]	0.9999923
94	double [1]	0.9999985
95	double [1]	0.9995027
96	double [1]	0.9999627
97	double [1]	0.9999336
98	double [1]	0.9999292
99	double [1]	0.9999853
100	double [1]	0.9999853
101	double [1]	0.9996609
102	double [1]	0.9999297
103	double [1]	0.9996848
104	double [1]	0.9999321
105	double [1]	0.001564638
106	double [1]	0.9999318
107	double [1]	0.9999956
108	double [1]	0.005601472
109	double [1]	0.999997
110	double [1]	0.9999969
111	double [1]	0.9999994
112	double [1]	0.999997
113	double [1]	0.9999971
114	double [1]	0.9999969
115	double [1]	0.9999285
116	double [1]	0.9999977
117	double [1]	0.9999873
118	double [1]	0.999997
119	double [1]	0
120	double [1]	0.9998442

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (09): مصفوفة التشويش

```
> table(factor(dataa$NL),class_alive )
      class_alive
      0      1
0 23      1
1  0     96
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (10): نتائج اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج المقدر

```
> anova(logreg_null,logreg , test = "chisq")
Analysis of Deviance Table

Model 1: NL ~ 1
Model 2: NL ~ MC + DC + CF + SF + MV
  Resid. Df Resid. Dev Df Deviance Pr(>Chi)
1      119    120.097
2      114    100.496   5    114.6 < 2.2e-16 ***
---
signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (11): نتائج اختبار Hosmer و Lemeshow

```
Hosmer and Lemeshow test (binary model)

data:  dataa$NL, fitted(logreg)
X-squared = 0.49402, df = 7, p-value = 0.9995
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (12): نتائج تقدير النموذج بالثابت فقط

```
glm(formula = NL ~ 1, family = binomial(), data = dataa)

Coefficients:
              Estimate Std. Error z value Pr(>|z|)
(Intercept)   1.2852      0.2216    5.8 6.63e-09 ***
---
signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

(Dispersion parameter for binomial family taken to be 1)

Null deviance: 125.44 on 119 degrees of freedom
Residual deviance: 125.44 on 119 degrees of freedom
AIC: 127.44

Number of Fisher Scoring iterations: 4
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (13): نتائج تقدير النموذج المتضمن المتغيرات المستقلة

```
Call:
glm(formula = NL ~ MC + DC + CF + SF + MV, family = binomial("logit"),
    data = dataa)

Coefficients:
              Estimate Std. Error z value Pr(>|z|)
(Intercept) -3.989979    1.139951  -3.500 0.000465 ***
MC           -0.002264    0.001094  -2.070 0.038465 *
DC           -0.804038    0.331819  -2.423 0.015388 *
CF            1.094e-08    1.112e-08   0.984 0.328292
SF            1.340204    0.345306  -3.881 0.000104 ***
MV            3.302e+01    0.915e+03   0.005 0.996678
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

(Dispersion parameter for binomial family taken to be 1)

    Null deviance: 122.818  on 119  degrees of freedom
Residual deviance: 100.463  on 114  degrees of freedom
AIC: 17.463

Number of Fisher Scoring iterations: 21
Call:
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (14): نتائج معامل pseudo R-square

```
> # pseudo R-square.
> 1-(100.4956/120.0966)
[1] 0.1632103
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:
 - إبراهيم محمد علي الجزراوي. (2010). تحليل الائتمان البنكي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، دراسة (نظرية - تطبيقية) في مصرف شرق الأوسط للاستثمار خلال الفترة 2005/2007. مجلة الإدارة والمالية (83).
 - ابراهيم ملاوي، و نورالدين براي. (2016). التأمينات والبنوك. الجزائر: مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم.
 - أوبكر خوالد. (2018). تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات عليه. المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص ص 203-204.
 - أحمد ناجي فرج. (2022). استخدام تقنيات الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في تحديد أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على دخل الأسرة. مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية (العدد 5).
 - أحمد محمد المصري. (2011). الإدارة الحديثة للاتصالات، المعلومات، القرارات. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع.
 - أحمد محمد فهمي سعيد، و زهراء ناجي عبيد المالكي. (2013). دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وقف مقررات بازل 1 و 2 في المخاطر الائتمانية: دراسة حالة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 8 (24).
 - أحمد مشنف. (2009). الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية. أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر. الجزائر.
 - أحمد ياسين عبد الرزاق بصبوص. (2019). أثر معايير بازل على كفاءة الاستثمار بالبنوك التجارية بالبورصة المصرية -دراسة تطبيقية-. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة (7).
 - أرشد فؤاد التيمي. (2010). الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات. عمان: دار اليازور العلمية.
 - أسامة عزمي سلام، و شقيري نوري موسى. (2007). إدارة الخطر والتأمين. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
 - أسعد حميد العلي. (2013). إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر. عمان: دار الذاكرة.
 - الأخضر مالك. (2008). واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات تطبيق بازل 3. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، 28 (2).
 - الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون، 90-10،. (28 فيفري، 2001). الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون، 90-10،، العدد 14، ص ص 4-5. الجزائر، الجزائر: الجريدة الرسمية.
 - الأمر 96/09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري الأمر 96/09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري. (14 01، 1996). الجريدة الرسمية.
 - الأمر 03/11 المتعلق بقانون النقد والقرض الأمر 03/11 المتعلق بقانون النقد والقرض. (26 08، 2003). الجريدة الرسمية العدد 25.
 - الأمر رقم 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض. (26 08، 2010). العدد 50 من الجريدة الرسمية الصادر في 2010/09/01.

- الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري. (2016). مجلة الاقتصاد الجديد، 1 (14).
- الطاهر لطرش. (2005). تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية. ديوان المطبوعات الجامعية.
- الطاهر لطرش. (2009). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- العباس بهناس، و لخضر بن أحمد. (2013). النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4 (العدد 2)، ص 36.
- القانون النقدي والمصرفي 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023 . (21 جوان، 2023). الجزائر.
- المادة 1 من النظام رقم 14/03 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية. (16، 02 2014). العدد 56 للجريدة الرسمية الصادر في 2014/09/25.
- المادة 102 النظام رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض. (26، 08 2003). الجريدة الرسمية.
- المادة 106 من قانون النقد والقرض 90/10. (14، 04 1990). العدد 16 للجريدة الرسمية الصادر في 1990/04/16.
- المادة 2 من النظام رقم 04/08 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. (23، 12 2008). العدد 72 للجريدة الرسمية.
- المادة 2 من النظام رقم 74/94 المتعلق بتثبيت النظم الاحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات المالية. (29، 11 1994). الجريدة الرسمية.
- المادة 3 من النظام رقم 92/02 المتضمن تنظيم مركزية المبالغ غير المدفوعة وعملها. (22، 03 1992). الجريدة الرسمية.
- المادة 3 من النظام رقم 11/04 المتعلق بتعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة. (24، 05 2011). الجريدة الرسمية.
- المادة 34 من النظام رقم 14/01 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. (16، 02 2014). الجريدة الرسمية.
- المادة 5 من النظام رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض. (26، 08 2003). الجريدة الرسمية.
- المادة 1/68 من الأمر 11/03 المتعلق بقانون النقد والقرض المادة 1/68 من الأمر 11/03 المتعلق بقانون النقد والقرض. (26، 08 2003). الجريدة الرسمية.
- المادة 93 من النظام رقم 10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض. (14، 04 1990). العدد 16 للجريدة الرسمية.
- المادة رقم 59 من النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. (28، 11 2011). العدد 47 للجريدة الرسمية الصادر في 2012/08/29.
- المادتين 6 و 7 من الأمر 10/04. (1 سبتمبر، 2010). العدد 50، ص ص 11-12. الجزائر: الجريدة الرسمية.

- المادتين 61 و62 من النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. (28 11, 2011). العدد 47 للجريدة الرسمية الصادر في 2012/08/29.
- المادتين 7 و11 والمواد من 16 إلى 20 والمادة 25 من النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. (28 11, 2011). العدد 47 للجريدة الرسمية الصادر في 2012/08/29.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. (2023). تأثير رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد الأردني.
- المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المرسوم الرئاسي رقم 247/15. (16 09, 2015). الجريدة الرسمية العدد 50 الصادرة بتاريخ 20/09/2015.
- المواد من 1 إلى 4 من النظام 14/01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. (16 02, 2014). العدد 56 للجريدة الرسمية الصادر في 2014/09/25.
- المواد من 31 إلى 33 والمادة 36 من النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. (28 11, 2011). العدد 47 من الجريدة الرسمية الصادر في 2012/08/28.
- المواد من 37 إلى 37 والمادة 50 من النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. (28 11, 2011). العدد 47 للجريدة الرسمية الصادر في 2012/08/29.
- النظام 02/03 المتعلق بالرقابة الداخلية في المصارف والمؤسسات المالية. (14 11, 2002). الجريدة الرسمية.
- النظام 11/08 المتعلق بالرقابة الداخلية في المصارف والمؤسسات المالية. (28 11, 2011). الجريدة الرسمية.
- النظام 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. (28 11, 2011). العدد 47 للجريدة الرسمية الصادر في 2012/08/29.
- النظام 01/14 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك. (16 02, 2014). العدد 56 للجريدة الرسمية الصادر في 2014/09/25.
- النظام رقم 04/01 المتضمن بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية. (14 03, 2004). الجريدة الرسمية.
- النظام رقم 14/02 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات. (16 02, 2014). العدد 56 للجريدة الرسمية الصادر في 2014/09/25.
- النظام رقم 02/03 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. (14 11, 2002). العدد 84 للجريدة الرسمية.
- النظام رقم 11/03 المتضمن مراقبة مخاطر ما بين البنوك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (02 05, 2011). الجريدة الرسمية.
- النظام رقم 0314 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية. (26 02, 2014). العدد 56 للجريدة الرسمية الصادر في 2014/09/25.
- النظام رقم 11/08 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. (28 11, 2011). الجريدة الرسمية.
- النظام رقم 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك التجارية. (28 11, 2011). العدد 47 للجريدة الرسمية الصادر في 2012/08/29.

- 329

- حسين حميد العبيدي، و عبد الرزاق نور. (2022). التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية. مجلة التراث الجامعي.
- حكيمة علامي، و حبيب بن باير. (2021). أثر تطبيق كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك -دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية-. مجلة التنظيم والعمل، 10(1).
- حمزة رملي. (2018). التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض هل يتعلق الامر بالتسيير الكمي. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4 (العدد 1).
- حمزة أحمد ممدوح. (1997). تطبيقات في إدارة المخاطر والتأمين. القاهرة: دار الثقافة العربية.
- حمزة أحمد ممدوح. (بلا تاريخ). إدارة الخطر والتأمين. جامعة القاهرة.
- حمزة محمود الزبيدي. (2008). الإدارة المالية المتقدمة. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
- حنان أحمد عبد الله علي. (بلا تاريخ). معوقات صنع القرار واتخاذ لى مديري مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية (دراسة ميدانية). مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 5(11).
- حورية حمى. (2006). آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها (مذكرة ماجستير). قسنطينة: جامعة منتوري.
- حياة بن حراث. (2012). صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الاستراتيجية والتنمية (2).
- حياة نجار. (2005). الاصلاحات النقدية ومكانة الحيلة المصرفية بالجزائر. ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات. جيجل: جامعة جيجل.
- حياة نجار. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-. أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سطيف 1 فرحات عباس. سطيف.
- خالد وهيب الروي. (2009). إدارة المخاطر المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- خديجة سعدي. (2017). إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل (دراسة حالة البنوك الإسلامية) (Doctoral dissertation). أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان.
- خيرة كنفى. (2016). دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية. مذكرة ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف 1. سطيف.
- داود عثمان محمد. (2018). أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية. أطروحة دكتوراه منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. عمان.
- ذهبية بلعيد. (2007). الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية (مذكرة ماجستير). البليدة: جامعة سعد دحلب.
- رامي يوسف عبيد. (2020). العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية. صندوق النقد الدولي.
- رضا رضواني، فائزة خير الدين وصيب، و سمير بوعافية. (2017). دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية -قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح-. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 1(1).

- رضا صاح، و أبو حمد آل علي. (2002). إدارة المصارف -مدخل تحليلي كمي معاصر. عمان: دار الفكر.
- رقية وادي، و صالح مرازقة. (2017). أهمية الإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية -دراسة عينة من مستخدمي القوائم المالية-. مجلة دراسات اقتصادية، 2(4).
- زكي خليل المساعد. (2003). تسويق الخدمات وتطبيقاته. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- زهرة بودودة، و راضية مصداق. (2022). توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 (دراسة تحليلية). مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 7(العدد 1).
- زياد رمضان، و محفوظ جودة. (2003). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. دار وائل للنشر والتوزيع.
- سامي جلدة. (2009). البنوك التجارية والتسويق المصرفي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- سعد علي حمود العززي، و عراك عبود عمير الدليمي. (2015). تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 7(13).
- سعيدة بورديمة. (2015). القرار الاستثماري ومتطلبات الوصول إليه. حويلات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية(11).
- سفيان بلهادي. (2013). التمويل البنكي وأثره على ربحية المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم. مذكرة ماجستير في مالية وبنوك وتأمينات، غير منشورة، جامعة المسيلة.
- سلمان خضر، و مروة بدر رياسف. (بلا تاريخ). تأثير إدارة المخاطر في أداء المشروع -دراسة تطبيقية لمشروع بناتي الشركة العامة للتجهيزات الزراعية أحد تشكيلات وزارة الزراعة العراقية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(56).
- سلمان خضر، و مروة بدر رياسف. (2018). تأثير إدارة المخاطر في أداء المشروع -دراسة تطبيقية لمشروع بناتي الشركة العامة للتجهيزات الزراعية أحد تشكيلات وزارة الزراعة العراقية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
- سليمان بلعور. (2016). التسيير المالي. عمان: دار مجلاوي للنشر والتوزيع.
- سليمان ناصر. (2019). التسيير البنكي (إدارة البنوك). عمان: دار المعترف للنشر والإشهار.
- سمية أحمد ميلي. (2018). دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 3(1).
- سمية أحمد ميلي. (2020). انعكاسات اتفاقية بازل 2 و3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 4(2).
- سمية أحمد ميلي. (2021). دور التدقيق في التقليل من مخاطر عمليات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. مجلة المفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة.
- سمير الخطيب. (2008). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك. الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر والتوزيع.
- سمير آية عكاشة. (2012). تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية (أطروحة دكتوراه). الجزائر: الجزائر 3.
- سمير أيت عكاش. (2013).

- سمير خطيب. (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق وعمل. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- سمير عبد الحميد رضوان حسين. (2009). المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- سمير عبد الحميد وضوان حسن. (2005). المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- سمير ماجن. (2020). أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية مقارنة-. أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سطيف 1 فرحات عباس. سطيف.
- سمير محمد عبد العزيز. (1997). اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. القاهرة: مطبعة الإشعاع الفنية.
- شحاته السيد شحاته. (2018). التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية. دار التعليم الجامعي.
- شريف محمد العمري، و محمد عطا. (2012). الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين. (الأولى، المحرر)
- صادق راشد الشمري. (2009). إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- صادق راشد الشمري. (2013). إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية. عمان: دار اليازوري العلمية.
- صالح الدين سعودي، و رمضان كزار. (2020). انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5 (العدد 2)، ص ص 451-452.
- صندوق النقد الدولي. (2004). الملاح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية. أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي. (2004). إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها. أبو ظبي: اللجنة العربية للرقابة المصرفية.
- صوريا قاصدي. (2005). قواعد الاحتياط من المخاطر البنكية في النظام المصرفي الجزائري. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر. الجزائر.
- ضياء الدين الموسوي. (1993). الاقتصاد النقدي. الجزائر: دار الفكر.
- طارق الحاج. (2002). مبادئ التمويل. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- طارق عبد العال حماد. (2001). تقييم البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة). الإسكندرية: الدار الجامعية.
- طارق عبد العال حماد. (2007). إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك). الإسكندرية: الدار الجامعية.
- طاهر لطرش. (2003). تقنيات البنوك (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- طاهر حيدر حردان. (2009). أساسيات الاستثمار. عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- طاهر لطرش. (2001). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- عادل بن أحمد بن حسن بابطين. (2009). الانحدار اللوجستي وكيفية استخدامه في بناء نموذج التنبؤ للبيانات ذات المتغيرات التابعة ثنائية القيمة. "، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، تخصص الإحصاء والبحوث.
- عادل علي بابكر الماحي أبو الجود. (2019). دور النسب المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. مجلة الدراسات المالية، 6(3).
- عاشور مرزيق، و محمد غربي. (2006). الائتمان الإيجاري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- عاطف جابر طه. (2010). تنظيم إدارة البنوك منهج وصفي تحليلي. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عاطف وليم أنداروس. (2008). التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عبد الباري إبراهيم درة. (دار وائل للنشر والتوزيع). الأساسيات في الإدارة المعاصرة. 2011: عمان.
- عبد الجواد بكر. (2003). السياسات التعليمية وصنع القرار. الإسكندرية: دار الوفاء.
- عبد الجواد محمد عوض، و محمد عوض عبد الجواد الشنفات. (2006). الاستثمار في البورصة. عمان: دار حامد.
- عبد الحق بوعتروس. (2002). الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 1 (العدد 1).
- عبد الحق بوعتروس. (2000). الوجيز في البنوك التجارية -عمليات تقنيات وتطبيقات. قسنطينة.
- عبد الحق شيوخ. (2010). الرقابة على البنوك التجارية (مذكرة ماجستير). بومرداس: جامعة بومرداس.
- عبد الحليم كراجة، و علي ربابعة. (2006). الإدارة والتحليل المالي. دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2003). العولمة واقتصاديات البنوك. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2008). الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- عبد الرزاق حبار. (2011). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي (أطروحة دكتوراه). الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- عبد الرزاق شخادة، محمد خالد بنود، و مكرم مبيض. (2015). مساهمة قواعد بازل في إدارة مخاطر المنظمات المصرفية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 6(2).
- عبد العزيز صالح بن حبتور. (2000). أصول ومبادئ الإدارة العامة. عمان: دار الوفاء.
- عبد القادر بريش، و أنيسة سدرية. (2017). فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات لجنة بازل -دراسة حالة البنوك الجزائرية. مجلة المؤسسة، 6(6).
- عبد الكريم محمد فضل. (2007). إدارة المخاطر وتحديات المصارف الإسلامية. أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الخرطوم. الخرطوم.

- عبد اللطيف مصيطفى . (2006). دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي (حالة الجزائر). (جامعة قاصدي مرباح، المحرر) مجلة الباحث (4)، 76.
- عبد الله بلعدي. (2007). التمويل بأس المال المخاطر -دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة-، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- عبد الله حسين مسلم. (2014). إدارة التأمين والمخاطر. عمان: دار المعتر.
- عبد المجيد بابا أحمد. (2021). كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). أدرار: جامعة أحمد دراية.
- عبد المجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المنعم عاطف، محمد محمود الكاشف، و سيد كاسب. (2008). تقييم وإدارة المخاطر. القاهرة: مركز الدراسات العليا والبحوث للنشر.
- عبد المنعم عاطف، محمد محمود الكاشف، و سيد كاسب. (2008). تقييم وإدارة المخاطر. القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث للنشر.
- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل. (2005). العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف (نظرة شمولية). (جامعة حسية بن بوعلي، المحرر) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2 (3)، 29.
- عبلة بريكي، و فرح شعبان. (2018). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 10 (1).
- عدنان غانم، و فريد خليل الجاعوني. (2011). استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 27 (1).
- عدنان تابه النعيمي. (2008). التحليل المالي. عمان: دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع.
- عراق عمير الدليمي، و سعد علي حمود العنزي. (2015). تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 7 (13).
- عز الدين نشاد، نبيل بهوري، و أيوب صكري. (2023). المخاطر البنكية وإشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها. مجلة التحولات الاقتصادية، 3 (2).
- عقيلة خلوف. (2009). حوكمة البنوك ودورها في تفعيل حوكمة الشركات والحد من التعثر المؤسسي (مذكرة ماجستير). الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- على سليمان الشطي. (1997). "تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- علي بوعمامة. (2021-2022). فعالية المعايير الاحترازية في الحد من المخاطر البنكية -مع الإشارة إلى حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

- عمار عريس، و مجدوب بحوصي. (2017). تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي. مجلة البشائر الاقتصادية، 20 (1).
- عوض الله زينب حسن. (1995). اقتصاديات النقود والمال. القاهرة: الدار الجامعية.
- غسان محمد خليل النجار. (2018). أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم -دراسة حالة: مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية-، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- فارس هباش، و ريمة مناع. (2018). أثر معلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي. مجلة الدراسات المالية، والمحاسبية والإدارية (9).
- فائزة العراف. (2013). مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- فرح بن سالم. (2022). أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية -دراسة عينة من البنوك التجارية-، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر.
- فضيلة زواوي، سعاد شكري، و معمور محمد قرطلي. (2021). اثر التعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، 5 (1).
- فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي. دار الإثراء للنشر.
- (المواد 11، 110، 113، 114، 127). قانون النقد والقرض 10-90. قانون النقد والقرض 10-90.
- كريمة بوسنة. (2011). البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (دراسة حالة البنوك الفرنسية). ص 59-60. (جامعة أبي بكر بلقايد، المحرر) تلمسان، الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير.
- كمال الشايب دريد. (2007). مقدمة في الإدارة والمالية المعاصرة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- لامية شهبون. (2015). المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- لحسن تركي، و عبد السلام مخلوفي. (24-25 أفريل، 2006). معوقات تطور النظام البنكي في الجزائر. (جامعة طاهري محمد، المحرر) الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية، ص 5.
- لطرش الطاهر. (2007). تقنيات البنوك (الإصدار الطبعة السابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مأمون الدراركة. (2006). إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- مبارك لسوس. (2012). التسيير المالي. دار المطبوعات الجامعية.
- محسن الربيعي حاكم. (2013). حوكمة البنوك وأثرها في إدارة المخاطر. عمان: دار اليازور العلمية.
- محفوظ لعشب. (2001). القانون المصرفي. الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية.
- محمد الطيب محمد نيل عبد المنعم. (2015). العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف (نظرة شمولية). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2 (3)، 29-30.

- محمد إبراهيم أبو شادي. (2000). صيغ وأساليب استثمار الأموال في البنوك الإسلامية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- محمد أبو عيشة. (2015). إدارة المخاطر في البنوك التجارية: المفاهيم والتطبيقات الحديثة (الإصدار الطبعة الثانية). عمان ، (، ص 130، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- محمد أحمد عبد النبي. (2012). الرقابة المصرفية. عمان: دار زمزم.
- محمد البشير بن عمر. (2020). أثر الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات على اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركة في حالة مؤسسة النقل الحضري والشبه الحضري. مجلة دفاتر اقتصادية، 13 (1).
- محمد البشير بن عمر، و نوال بن عمارة. (2018). تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC (دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار 2012-2016). مجلة البحوث المتقدمة (5).
- محمد الصوفي. (2014). التحليل المالي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- محمد الصيرفي. (2004). اقتصاديات المشروعات. الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية.
- محمد إليني. (2016). الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري. مجلة الاقتصاد الجديد، 1 (14).
- محمد أمين ديش، و محمد ساري. (2017). نموذج الانحدار اللوجستي (مفهومه، خصائصه، تطبيقاته). مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 1، 125.
- محمد بن بوزيد، فؤاد بن حدو، و عبد الحق بن عمر. (2011). البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3. مقدمة ضمن ملتقى دولي حول النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي. الدوحة.
- محمد توفيق البلقيني، و جمال عبد الباقي واصف. (2004). مبادئ الخطر والتأمين. عمان: دار الكتب الأكاديمية.
- محمد نخيسي بن رجم. (2010). التوريق ووقعه على الأزمات المالية. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (8).
- محمد داود عثمان. (2013). إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره. عمان: دار الفكوا ناشرون وموزعون.
- محمد داود علي سعد. (2012). البنوك ومحافظ الاستثمار (مدخل) دعم اتخاذ القرار. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- محمد عبد الحميد الشواربي. (2002). إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2012). إدارة البنوك. دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان.
- محمد عريقات حربي، و سعيد جمعة. (2010). إدارة المصارف الإسلامية. عمان: دار وائل.
- محمد يحيوي. (2018). تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية -دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية. 165-167. سطيف ، الجزائر، جامعة سطيف: جامعة فرحات عباس سيطف.
- محمود جمام، و أميرة دباش. (2017). أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية. مجلة الدراسات والأبحاث.
- محمود حميدات . (2014). مدخل للتحليل النقدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- محي الدين عمرو. (دار الشروق). أزمة النور الآسيوية (الجذور والآليات والدروس المستفادة). القاهرة: القاهرة.
- مختار رنان. (2023). الجيل الثالث من الاصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 09-23. مجلة البحوث إقتصادية معاصرة، 6(1)، 286.
- مسعود بن جواد. (2017). خيارات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال والأعمال.
- مصطفى الخواجة. (2010). مقدر Stien اللوجستي (دراسة محاكاة. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ، المجلد 47، (العدد 1)، 352.
- مصطفى طويطي، عبد الرحيم شنيبي، و أحمد علماوي. (2019). منهجية تحليل الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في تصنيف المؤسسة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 15(21)، 508-509.
- معروف هوشيار. (2003). الاستثمارات والأسواق المالية. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- مفلح محمد عقل. (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- مليكة زغيب. (2007). استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة. مجلة العلوم الإنسانية(7).
- ممدوح حمزة أحمد. (1997). تطبيقات في إدارة المخاطر والتأمين. القاهرة: دار الثقافة العربية.
- منال هاني. (2017). اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية. مجلة الاقتصاد الجديد.
- منير إبراهيم هندي. (2003). الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر. الإسكندرية: مكتب العربي الحديث.
- مؤيد عبد الرحمان الدوري. (2010). إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية. عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
- ناصر داددي عدون. (1998). تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي). الجزائر: دار المحمدية العامة.
- نبذة عن البنك. (2024, 11 22). تم الاسترداد من بنك القرض الشعبي الجزائري: <https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83>
- نبراس محمد عباس العامري. (2012). استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC في إدارة المخاطر. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 4(21).
- نبيلة فالي. (2017/2016). استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية (دراسة حالة الجزائر). تأليف أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (الصفحات ص 169-174). سطيف 1، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- نجيب دحدوح. (2021). أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- نضال الشعال. (2002). الأسواق المالية-البورصة. حلب: دار الضاد للنشر والتوزيع.
- نعيمة خضراوي. (2009). إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بني البنوك التقليدية والإسلامية - حالة BADR وبنك البركة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- نوري موسى شقيري، نور محمود إبراهيم، وسيم محمد حداد، و سوزان سمير ذيب. (2012). إدارة المخاطر. عمان: دار المسيرة.
- هبة الزحيلي. (2002). المعاملات المالية المعاصرة. بيروت: دار الفكر المعاصر.
- وفاء القرصو، و نورية غازي. (2017). العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (1981-2016). مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، 5 (2).
- وليد العايب لخلو بوخاري. (2013). اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية. بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- وهيبة خروبي. (2017). دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية (أطروحة دكتوراه). البلدة: جامعة البلدة.
- يوسف بوعشاوي، و فطيمة عليش. (2019). إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3. مجلة دراسات اقتصادية، 20 (1).
- يونس محمود، و عبد النعيم مبارك. (2003). النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

2. المراجع باللغات الاجنية :

- Abdelhakim Naas . (2003) . *Le systèeme Bancaire Algérien: de la décolonisation à l'économie de marché* .Paris: Maison neuve et larose.
- Abdelkrim Sadeg . (2004) .le système bancaire Algérien .Algérie: Editions ABEN.
- Agresti ALAN . (1996) .*An Introduction to Categorical Data Analysis*2 nd (الإصدار 2nd édition) .(INC publication و john wiley sons (المحررون)، FLORIDA ، «: wiley series in probability and ststistic.
- Ammour Ben Halima . (2011) . *Le système bancaire algérien (texte et réalité* (الإصدار 2ème Edition , .(Alger: Edition Dahlab.
- Anass BAYAGA . (2010) .multinomial logistic regression: usage and appmication in risk analysis ,*journal of applied quantitative methods* ،vol 5 ،p 298.
- Baccarini, D., Salm, G., & E.D, P. (2004). Management of risks in information technology projects. *Industrial Management and Data Systems*, 104(4).
- Basel, C. (2009). *Enhancements to the Basel II framework, Bank for International Settlements*. Switzerland: Press and Communications.
- BESSIS, J. (2002). *Risk Management in Banking*. wiley-Sons.
- BESSIS, J. (2002). *Risk Management in Banking*. wiley-Sons.
- Charles, T. (2004). *Risk and Financial Management: mathematical and computational methods*. New Jersey: Wiley & Sons.

- Crouhy, M., Galai, D., & Mark, R. (2002). *Risk management*.
- David, v. (2010). *the industrial organization of banking bank behavio, Market. structure, and regulation, acid free paper*.
- Deniz, K., & Murat, K. (2016). *Risk Identification Step of the Project Risk Management*. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Drbernet, M. (2000). *Gestion Actif-Passif et titrisation des services bancaire*. Paris: Economica.
- DUMONTIER, .., & DUPRE, .. (2005). *pilotage bancaire les normes IAS, et la réglementation bale 2*.
- Fabiano, G., Sant, C., Tabajara, P., & Eduardo Goia, L. (2014). *Performance of the different RAROC Models and their relation with the creation of economic value A study the largest bank soperatingin Brazil*. contaduriay Administration Brazil.
- Gene, G. (2001). *Banker's trust and the Birth of Modern Risk Management*. Deutsche Bank AG the Wharton School University of pennsylvania .
- Gerhard, s. (2002). *Risk Management and Value Creation in Financial Institutions*. New Jersey: Wiley & Sons.
- Gouly, M., Dan, G., & Robert, M. (2002). *RiskManagement comprehensive chaptersonmarket*. New York: Mc Graw-Hill.
- Gwittaamazith ,(1997) .*Audit et inspection bancaire* .
- Hull Johnet, G. (2002). *Gestion des risques et institution financières*. pearson éducation France.
- Hyeoun-Ae Park ,(2013) . *An Introduction to Logistic Regression* (الإصدار) From Basic Concepts to Interpretation with Particular Attention to Nursing Domain,J Korean Acad Nurs المجلد , Vol 43 , , , (p 155.
- Instruction de la Banque d'Algérie n°68/94 fixant le Niveau des Engagements Extérieurs des Banques. (1994, 10 25). Journal Officiel.
- Instruction n°74-94 relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers ,(1994 ,11 29) .Journal Officiel.
- K. Dilly, D. (2008). *Essentials of Banking*. Wiley.
- Kasap Deniz و Kaymak Murat ,(2016) .*Risk Identification Step of the Project Risk Management* .Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Kasap, D., & Kaymak, M. (2016). *Risk Identification Step of the Project Risk Management*. Organization for Economic Co-operation and Development.

- Le Règlement de la BANQUE d'Algérie N°18/03 Relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie. (2018, 11 04). Journal Officiel.
- *linkedin.com* : <https://www.linkedin.com/pulse/country-risk-my-2024-data-update-aswath-damodaran-njzic/> .تم الاسترداد من *linkedin.com* (09 05 ,2025).
- Luc, B.-R. (1999). *Principes Des Techniques Bancaires*. Paris: Edition Dunod.
- Lunnquemard, J. (2005). valériegolitin, le risque de taux d'intérêt dans le système bancaire français. *Revue de la stabilité financière*(6).
- Saunders, A., & Cornett, M. (2018). *Financial Institutions Management: A Risk Management Approach*. McGraw-Hill.
- Altman, E., Resti, A., & Sironi, A. (2005). *Recovery Risk: The Next Challenge in Credit Risk Management*. Risk Books.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2006). *International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (Basel II)*.
- Jorion, P. (2007). *Value at Risk: The New Benchmark for Managing Financial Risk*. McGraw-Hill.
- Bessis, J. (2015). *Risk Management in Banking*. Wiley.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2018). *Cyber-resilience for financial market infrastructures*
- mansour Mansouri ,(2006) . *système et pratique bancaires en Algérie* .alger: Edition Houma.
- Mateev, M., Usman Tariq, M., & Sahyouni, A. (2021). Competition, capital growth and risk-taking in emerging markets: Policy implications for banking sector stability during COVID-19 pandemic. *Public Library of Science*, 16(6).
- Mathieu, M. (1995). *l'exploitation bancaire et le risque crédit : mieux le cerner pour mieux le maîtriser*, ed : *La revue banque*. Paris.
- Moulud-UI-Huq, S., Zheng, C., Das Gupta, A., & S.K Almagir, H. (2020). Risk and Performance in Emerging Economies: Do Bank Diversification and Financial Crisis Matter? *Global Business Review*.
- Muriel, T., & Philippe, T. (2005). *capital réglementaire et capital économique*. Banque de France.

- Philippe, J. (2003). *Financial Risk Manager Handbook*. New Jersey: John Wiley & Sons, Inc, Hoboken.
- Pierre , C. (2002). *gestion financiere de l'entreprise*. Paris: Pund.
- R.Glenn, H., & Anthony, P. (2012). *Money Banking and The Financial System*. Peason.
- Règlement de la Banque d'Algérie N°96-07 Portant Organisation et Fonctionnement de la Centrale de Bilans .(1996 ,07 03) ,Journal Officiel.
- Ricco Rakotomala ,(2015) ,*Pratique de la Régression Logistique Régression Logistique Binaire et Polytomique*) ,Université Lumière Lyon 2 (المحرر) ,Université Lumière Lyon 2, , : Université Lumière Lyon 2.
- Rose, P. (2002). *Commercial Bank Manegment: Measuring And Evaluation Bank Performane*. MC Graw-Hill Edition.
- Taher, M. (2004). *Moudern Risk Management Banking and Finance*. Byrout: Union of Arab Banks.
- The Financial Services round table FSR. (n.d.).
- The Financial Services round table FSR. (1999). *Guiding Principals in risk Management for U.S Commercial Bank*.
- Tom Fawcett ,(2006) ,An introduction to ROC Analysis ,*Pattern Recognition ,Letters* 27.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصرات	اللغة الأجنبية	العربية
RAROC	Risk Adjusted Return on Capital	العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر
VaR	Value at Risk	نموذج القيمة المعرضة للمخاطر
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
FR	Le fonds de roulement	رأس المال العامل
BFR	Le besoin en fonds de roulement	احتياجات رأس مال العامل
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	بنك التنمية المحلية
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	والبنك الفلاحي للتنمية الريفية
BDL	Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
VAN	Valeur Actuelle Nette	صافي القيمة الحالية
PD	Probability of Default	احتمالية التعثر
ER	Expected Return	العائد المتوقع
EL	Expected Loss	الخسائر المتوقعة
LGD	Loss Given Default	نسبة الخسارة في حالة التعثر
EAD	Exposure at Default	قيمة التعرض عند التعثر
EC	Economic Capital	راس المال الاقتصادي
CAPM	Capital Asset Pricing Model	نموذج تسعير الأصول الرأسمالية
Re	Cost of Equity	تكلفة حقوق الملكية
WACC	Weighted Average Cost of Capital	المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المعدل المتوسط
SWOT	Strengths, Weaknesses, Opportunities, Threats	تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.
ROC	Receiver Operating Characteristic	خصائص التشغيل المستقبلي

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	معدلات التدخل لتمويل الاستثمارات	147
2	حالة الالتزامات	153
3	حالة الضمانات	153
4	الوثائق المطلوب لتأكيد الوضع الضريبي وشبه المالي للعميل	153
5	الاتفاقيات التي قام العميل بعقدتها في إطار نقل الركاب	154
6	الغرض من المشروع المخطط له	155
7	الوضع المالي المتوقع للعميل خلال الخمس سنوات المخصصة للائتمان	156
8	تقييم اتخاذ القرارات التمويلية في بنك القرض الشعبي الجزائري	158
9	الضمانات المقدمة	177
10	الاعتمادات الممنوحة سابقا	178
11	الوضع الضريبي وشبه الضريبي	178
12	العلاقة مع الموردين	179
13	رد مركزية المخاطر	180
14	خطة الاستثمار	180
15	مصادر مبلغ التمويل	181
16	التدفقات النقدية الموجهة للتسديد	181
17	تقسيمات الاستهلاك	182-181
18	دراسة الربحية	182
19	حساب مؤشر الربحية	183-182
20	تقييم اتخاذ القرارات التمويلية في بنك التنمية المحلية	184
21	صلاحيات الالتزام المفوضة إلى لجان الوكالة	194
22	حالة الالتزامات حتى 2021/10/31	199
23	الغرض من القرض	201
24	هيكل القرض	202

فهرس الجداول والأشكال

202	الإنتاج المتوقع للنباتات	25
203	الإنتاج الحيواني المتوقع	26
203	الإنتاج المتوقع للتربية الصغيرة	27
204	القيمة الحالية الصافية للمشروع	28
206-205	تقييم اتخاذ القرارات التمويلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	29
215-213	قاعدة بيانات مشفرة للقروض المجمعة البنك CPA .	30
216-215	قاعدة بيانات مشفرة للقروض المجمعة من البنك BDL .	31
217-216	قاعدة بيانات مشفرة للقروض المجمعة من البنك BADR .	32
219	عناصر مكونات نموذج RAROC	33
220	عناصر مكونات الخسائر المتوقعة Expected Loss EL	34
224-223	نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك قرض الشعبي الجزائري في حدود نسبة القروض المتعثرة.	35
227-226	نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك التنمية المحلية في حدود نسبة القروض المتعثرة.	36
229-228	نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في حدود نسبة القروض المتعثرة.	37
232-230	نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري في حدود نسبة القروض المتعثرة صافية من المؤونات /اجمالي القروض.	38
233-232	نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك التنمية المحلية في حدود نسبة القروض المتعثرة صافية من المؤونات /اجمالي القروض.	39
235-234	نسبة RAROC لكل تمويل مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في حدود نسبة القروض المتعثرة صافية من المؤونات /اجمالي القروض.	40
242	فروق أسعار التخلف عن سداد الديون وعلاوات المخاطر في البلدان	41
243	يفسر طبيعة قرار التمويل	42
246-244	مقارنة قيم RAROC مع Re لبنك CPA	43
248-247	مقارنة قيم RAROC مع Re لبنك BDL	44
250-249	مقارنة نسبة RAROC مع Re لبنك BADR	45
253-251	مقارنة نسبة RAROC مع Re لبنك CPA	46

فهرس الجداول والأشكال

255-254	مقارنة نسب RAROC مع Re لبنك BDL	47
258-257	مقارنة نسبة RAROC مع Re لبنك BADR	48
261-260	نتائج تحليل SWOT المقارن باعتبار احتمالية التعثر تمثل القروض المتعثرة صافية من المؤونات/اجمالي القروض.	49
262-261	نتائج تحليل SWOT المقارن باعتبار احتمالية التعثر تمثل القروض المتعثرة صافية من المؤونات/اجمالي القروض.	50
274	مصفوفة التشويش Confusion matrix	51
278	تكرارات متغير احتمالية التعثر الخاص بالعينة المدروسة	52
279	مخرجات معامل VIF	53
281	التنبأ بقيم احتمالات التعثر	54
282	مصفوفة التشويش	55
283	تحليل التباين للنموذج المقدر	56
284	اختبار Hosmer و Lemeshow	57
285	نتائج تقدير النموذج ذات الثابت فقط	58
286	نتائج تقدير النموذج الثاني	59

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مسببات المخاطر	24
2	تطور معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر	47
3	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري	137
4	الهيكل التنظيمي لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف	141
5	الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف	142
6	مراحل اتخاذ قرار التمويل حسب المستويات في بنك القرض الشعبي الجزائري	150
7	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	161
8	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف	166
9	الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية	167
10	مراحل اتخاذ قرار التمويل حسب المستويات في بنك التنمية المحلية	173
11	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	186
12	الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف	191
13	الهيكل التنظيمي للوكالات التابعة للمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية سطيف	192
14	مراحل اتخاذ قرار التمويل حسب المستويات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	197
15	دالة الانحدار اللوجستي	267
16	اختبار صحة النموذج اللوجستي	280

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
16-1	المقدمة العامة
55-17	الفصل الأول: مدخل عام الى نموذج RAROC ودوره في قياس المخاطر والعائد في البنوك التجارية
19	المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية
19	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية
19	الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية
20	الفرع الثاني: نشأة وتطور المخاطر البنكية
21	المطلب الثاني: مصادر وأسباب ظهور المخاطر البنكية
21	الفرع الأول: مصادر المخاطر البنكية
23	الفرع الثاني: أسباب ظهور المخاطر البنكية
25	المطلب الثالث: أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية
25	الفرع الأول: المخاطر المالية
29	الفرع الثاني: المخاطر غير المالية
31	المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر
31	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر والعوامل المؤثرة فيها
31	الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية
31	أولاً- مفهوم إدارة المخاطر
32	ثانياً- العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر
33	المطلب الثاني: أهداف وخطوات إدارة المخاطر
33	الفرع الأول: أهداف إدارة المخاطر
34	الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر
35	أولاً: تحديد المخاطر
35	ثانياً: قياس المخاطر
35	ثالثاً: التحكم في المخاطر
37	رابعاً: مراقبة المخاطر
38	المطلب الثالث: إدارة المخاطر في البنوك التجارية في ظل اتفاقيات بازل
38	الفرع الأول: اتفاقيات بازل 1
38	أولاً: الآثار الإيجابية
39	ثانياً: الآثار السلبية

40	الفرع الثاني: اتفاقه بازل 2
40	أولاً: الآثار الإيجابية
40	ثانياً: الآثار السلبية
41	الفرع الثالث: اتفاقه بازل 3
41	أولاً: أهداف اتفاقية بازل 3
41	ثانياً: مضمون اتفاقية بازل 3
43	المبحث الثالث: المفاهيم الأساسية لنموذج RAROC
43	المطلب الأول: تعريف نموذج RAROC
44	المطلب الثاني: نشأة وتطور نموذج RAROC
44	الفرع الأول: نشأة نموذج RAROC
46	الفرع الثاني: مراحل تطور نموذج RAROC
48	المطلب الثالث: المبادئ التي يقوم عليها نموذج RAROC
49	الفرع الأول: قياس العائد المعدل بالمخاطر
49	الفرع الثاني: تخصيص رأس المال الاقتصادي (Economic Capital Allocation)
49	الفرع الثالث: تحديد جميع أنواع المخاطر
49	الفرع الرابع: الربحية والتحكم في المخاطر
49	الفرع الخامس: المقارنة واتخاذ القرارات
50	الفرع السادس: نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk - VaR)
50	المطلب الرابع: طرق حساب نموذج RAROC ومحدداته
50	الفرع الأول: طرق حساب نموذج RAROC
50	أولاً: الطريقة الأولى لحساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر
51	ثانياً: الطريقة الثانية لحساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر
52	ثالثاً: الطريقة الثالثة لحساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر
51	الفرع الثاني: محددات طريقة نموذج RAROC
53	أولاً: تحديد مستوى الخسارة المقبول لدى البنوك:
53	ثانياً: تحديد الأفق الزمني للخطأ
98-56	الفصل الثاني: آليات اتخاذ القرارات التمويلية في البنوك التجارية
58	المبحث الأول: الإطار النظري لاتخاذ القرار التمويلي في البنوك التجارية
58	المطلب الأول: تعريف اتخاذ القرار التمويلي
59	المطلب الثاني: أهمية اتخاذ القرار التمويلي

59	الفرع الأول: أهمية اتخاذ القرار التمويلي التقليدي
59	أولاً: تحقيق الربحية
60	ثانياً: تقديم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات العملاء
61	ثالثاً: تعزيز الثقة في البنك
62	رابعاً- دعم النمو الاقتصادي
62	خامساً: الوفاء بالتزامات البنك
63	المبحث الثاني: تطبيقات القرارات التمويلية ومصادرها وصيغها في البنوك
63	المطلب الأول: تطبيقات اتخاذ القرارات التمويلية في البنوك
63	الفرع الأول: اتخاذ قرارات منح الائتمان
63	أولاً: الشروط الأساسية لقرارات منح الائتمان في البنوك
64	ثانياً: خصائص اتخاذ قرار منح الائتمان
65	ثالثاً: خطوات اتخاذ قرار منح الائتمان
67	الفرع الثاني: اتخاذ قرارات الاستثمار في البنوك
69	المطلب الثاني: الموارد المالية للبنك وصيغ تمويلاته
69	الفرع الأول : الموارد المالية للبنك
69	أولاً- الموارد الداخلية
72	ثانياً- الموارد الخارجية
75	الفرع الثاني: صيغ التمويل في البنوك التجارية
76	أولاً: القروض
79	ثانياً: خطابات الضمان البنكية
79	ثالثاً- الاكتتاب في الأسهم
80	رابعاً: التأجير التمويلي
81	خامساً- التوريق
82	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار التمويلي في البنوك
82	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
82	الفرع الأول: مفهوم النسب المالية
83	الفرع الثاني: أنواع النسب المالية
85	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
85	أولاً. رأس المال العامل FR:
88	ثانياً: احتياجات رأس مال العامل BFR

86	ثالثا: الخزينة
90	المطلب الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل
90	الفرع الأول: مساهمة مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ قرار منح التمويل
90	أولا: التحليل المالي بواسطة رأس المال العامل FR
91	ثانيا: التحليل المالي بواسطة احتياجات رأس المال العامل والخزينة
92	الفرع الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ قرار منح القروض
92	أولا: نسب السيولة
93	ثانيا: نسب الربحية
94	ثالثا: نسب النشاط
95	رابعا: نسب التمويل
96	خامسا: نسب المديونية
208-99	الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي وواقع اتخاذ قرار التمويل في البنوك الجزائرية
101	المبحث الأول: نشأة وتطور النظام البنكي الجزائري
101	المطلب الأول: تطور النظام البنكي قبل 1990
101	الفرع الأول: مرحلة التأسيس (1962-1970)
102	الفرع الثاني: مرحلة التخطيط وثبيت التخصص البنكي (1970-1988)
104	المطلب الثاني: الإصلاحات الجديدة للنظام البنكي بعد 1990
104	الفرع الأول: بنود قانون النقد والقرض 10-90
105	الفرع الثاني: الإصلاحات وتعديلات قانون النقد والقرض 10-90
106	أولا: الإصلاحات البنكية في ظل برنامج التعديل الهيكلي
106	ثانيا: إصلاحات سنة 2001
106	ثالثا: تعديلات الأمر 11/03 سنة 2003
108	رابعا: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010
109	خامسا: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017
111	سادسا: القانون النقدي والبنكي لسنة 2023
116	المبحث الثاني: الإطار الرقابي وأساليب إدارة المخاطر في النظام البنكي الجزائري ومسايرته للمعايير الدولية
116	المطلب الأول: ممارسات إدارة المخاطر المتبعة في القطاع البنكي الجزائري
116	الفرع الأول: النظام رقم 03-02 في 14 نوفمبر 2002
119	الفرع الثاني: النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014

فهرس المحتويات

119	الفرع الثالث: النظام رقم 02-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، يخص المخاطر الكبرى والمساهمات المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
120	الفرع الرابع: النظام رقم 03-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014 يتعلق بتصنيف وتخصيص المستحقات والتزامات التوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها في الجزائر
120	المطلب الثاني: تقييم التنظيم الاحترازي وإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية في ضوء متطلبات لجنة بازل
120	الفرع الأول: التدابير المعتمدة للحد من المخاطر البنكية الجزائرية
120	أولاً: التدابير المعتمدة للحد من مخاطر الائتمان
123	ثانياً: التدابير المعتمدة للحد من مخاطر السوق
125	ثالثاً: التدابير المعتمدة للحد من مخاطر التشغيلية
126	المطلب الثاني: مدى مساهمة التنظيم الاحترازي المطبق من قبل البنوك مع معايير بازل
126	الفرع الأول: الأساليب الرقابية والاحترازية المطبقة من طرف النظام البنكي الجزائري وفق معايير بازل 2
126	أولاً: إصدار النظام رقم 03-02 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية
127	ثانياً: رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية
128	الفرع الثالث: الأساليب الرقابية والاحترازية المطبقة من طرف النظام البنكي الجزائري وفق معايير بازل 3
134	المبحث الثالث: واقع اتخاذ قرار التمويل لعينة من البنوك الجزائرية
134	المطلب الأول: واقع اتخاذ القرارات التمويلية في بنك القرض الشعبي الجزائري
134	الفرع الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري
135	أولاً: نبذة عن بنك القرض الشعبي الجزائري
137	ثانياً: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري
137	الفرع الثاني: مهام مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف وواقع اتخاذ قراراتها التمويلية
137	أولاً: مهام حول مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف
143	ثانياً: مستويات اتخاذ قرار التمويل في مجموعة الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية سطيف
159	المطلب الثاني: واقع اتخاذ القرارات التمويلية في بنك التنمية المحلية
159	الفرع الأول: تقديم بنك التنمية المحلية
159	أولاً: نبذة عن بنك التنمية المحلية
161	ثانياً- الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية
161	الفرع الثاني: مفاهيم عامة حول المديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف وواقع اتخاذ قراراتها التمويلية

فهرس المحتويات

161	أولاً- مهام المديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف
167	ثانياً: مستويات اتخاذ قرار التمويل في المديرية الجهوية للاستغلال لبنك التنمية المحلية لولاية سطيف
185	المطلب الثالث: واقع اتخاذ القرارات التمويلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
185	الفرع الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
185	أولاً: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية
186	ثانياً: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
187	الفرع الثاني: مفاهيم عامة حول المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف وواقع اتخاذ قراراتها التمويلية
187	أولاً: مهام المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف
192	ثانياً: مستويات اتخاذ قرار التمويل في المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف
290-209	الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لنموذج RAROC في اتخاذ قرارات التمويل: دراسة ميدانية على ثلاث بنوك جزائرية
211	المبحث الأول: وصف البيانات وتنظيم خصائص القروض محل الدراسة
211	المطلب الأول: وصف البيانات وتنظيم لخصائص القروض
211	الفرع الأول: مصادر قاعدة البيانات
212	المطلب الثاني: تحليل وصفي لقاعدة البيانات
213	المطلب الثالث: تهيئة وتنظيم البيانات
213	أولاً: تشفير بيانات بنك القرض الشعبي الجزائري CPA
215	ثانياً: تشفير بيانات BDL بنك التنمية المحلية
216	ثالثاً: تشفير بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
218	المبحث الثاني: حساب RAROC ومقارنته بتكلفة التمويل
219	المطلب الأول: التأطير النظري لنموذج RAROC العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر
220	أولاً: العائد المتوقع Expected Return:
220	ثانياً: الخسائر المتوقعة Expected Loss (EL)
223	الفرع الأول: سيناريو احتمالية التعثر مساوية للقروض المتعثرة مقدرة ب 22,09% تكون البنوك تحت اختبار ضغط تكون القروض المتعثرة غير مغطاة بالمؤونات
223	أولاً: حساب RAROC لبنك القرض الشعبي الجزائري
225	ثانياً: حساب RAROC لبنك التنمية المحلية
228	ثالثاً: حساب RAROC لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

فهرس المحتويات

230	الفرع الثاني: سيناريو احتمالية التعثر مساوية للقروض المتعثرة صافية من المؤونات مقدرة ب 11,39%
230	أولاً: حساب RAROC لبنك القرض الشعبي الجزائري
232	ثانياً: حساب RAROC لبنك التنمية المحلية
234	ثالثاً: حساب RAROC لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
235	المطلب الثاني: مقارنة RAROC مع تكلفة التمويل في البنوك الجزائرية.
244	المطلب الثالث: نتائج تحليل RAROC ومقارنته ب Re
244	الفرع الأول: سيناريو احتمالية التعثر مساوية للقروض المتعثرة مقدرة ب 22,09% تكون البنوك تحت اختبار ضغط تكون القروض المتعثرة غير مغطاة بالمؤونات
244	أولاً: مقارنة RAROC لبنك القرض الشعبي الجزائري
247	ثانياً: مقارنة RAROC لبنك التنمية المحلية
249	ثالثاً: مقارنة RAROC لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
251	الفرع الثاني: سيناريو احتمالية التعثر مساوية للقروض المتعثرة صافية من المؤونات مقدرة ب 11,39% تكون البنوك قروضها المتعثرة غير مغطاة بالمؤونات.
251	أولاً: مقارنة RAROC لبنك القرض الشعبي الجزائري
254	ثانياً: مقارنة RAROC لبنك التنمية المحلية
257	ثالثاً: مقارنة RAROC لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
260	المطلب الرابع: مقارنة بين البنوك الثلاثة بتحليل SWOT
260	الفرع الأول: تحليل SWOT مقارن للبنوك الثلاثة في السيناريو الأول (احتمالية التعثر مساوية لمعدل القروض المتعثرة):
261	الفرع الثاني: تحليل SWOT مقارن للبنوك الثلاثة في السيناريو الثاني (القروض المتعثرة غير المغطاة بالمؤونات / إجمالي القروض):
263	المبحث الثالث: بناء وتقدير نموذج احتمالية التعثر (PD) وتقييم كفاءته.
263	المطلب الأول: الإطار النظري لنموذج الانحدار اللوجستي
264	الفرع الأول: مفهوم نموذج الانحدار اللوجستي
277	المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج احتمالية التعثر PD
277	الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
278	الفرع الثاني: تحديد خصائص البيانات
302-291	الخاتمة العامة
324-303	الملاحق
341-325	قائمة المراجع

فهرس المحتويات

343-342	المختصرات
348-344	فهرس الأشكال والجداول
357-349	فهرس المحتويات
358	ملخص البحث

الملخص:

تهدف هذه الأطروحة إلى تحليل متطلبات تطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) كألية كمية لتوجيه قرار التمويل وتسعير القروض في البنوك التجارية الجزائرية، بما يدعم الانتقال من التسيير التقليدي القائم على الضمانات والمؤشرات المحاسبية إلى إدارة بنكية تركز على القيمة الاقتصادية وتخصيص رأس المال وفق المخاطر الفعلية. وتنطلق الدراسة من إشكالية تتمثل في محدودية قدرة النماذج السائدة على قياس العلاقة الدقيقة بين العائد والمخاطرة، وعلى تسعير القروض بما يغطي تكلفة رأس المال، في بيئة بنكية متزايدة التعقيد.

اعتمدت الدراسة منهجاً تكاملياً يجمع بين التأصيل النظري والدراسة التطبيقية المقارنة، بالاعتماد على بيانات محافظ القروض في بنوك (CPA و BDL و BADR) خلال الفترة 2020-2025. وشمل البحث تقدير الخسارة المتوقعة (EL)، واحتساب رأس المال الاقتصادي (EC) وفق متطلبات بازل III، وتطبيق تحليل الحساسية ونقطة التعادل لتقييم جدوى التمويل عبر مقارنة RAROC بتكلفة حقوق الملكية (Re)، مع تحليل الفروق بين السياسات التسعيرية التقليدية والنهج المعدل بالمخاطر، كما تم في إطار الدراسة بناء نموذج كمي لاحتساب احتمالية التعثر (PD)، بالإضافة إلى تقدير كل من LGD و EAD، مما يعزز فعالية تطبيق نموذج RAROC. أظهرت النتائج أن تطبيق نموذج RAROC يتطلب إطاراً متكاملًا يشمل متطلبات معلوماتية ومنهجية وتنظيمية وتشغيلية، أبرزها بناء قواعد بيانات دقيقة لتقدير (PD و LGD و EAD)، وتطوير نماذج كمية داخلية، والانتقال من منطق رأس المال الرقابي إلى منطق رأس المال الاقتصادي. كما بيّن التحليل أن نقطة التعادل تتحقق عند معدل فائدة يقارب 8.07%، ما يكشف أن بعض القروض المربحة محاسبياً قد تكون مستهلكة للقيمة اقتصادياً. وتخلص الدراسة إلى ضرورة إعادة هيكلة سياسات التسعير وربطها بالمخاطر وتكلفة رأس المال، وتعزيز نظم معلومات المخاطر، وإدماج نموذج RAROC في القرار الائتماني لضمان ربحية مستدامة وخلق قيمة حقيقية.

الكلمات المفتاحية: نموذج RAROC، قرار التمويل، تسعير القروض، إدارة المخاطر البنكية، رأس المال الاقتصادي (EC)، احتمالية التعثر (PD)، البنوك التجارية الجزائرية.

Abstract

This thesis aims to analyze the requirements for implementing the Risk-Adjusted Return on Capital (RAROC) model as a quantitative mechanism to guide financing decisions and loan pricing within Algerian commercial banks. This transition supports moving from traditional management practices, which rely on collateral and accounting indicators, to a banking management framework based on economic value and capital allocation according to actual risks.

The study addresses a key issue related to the limitations of prevailing models in accurately capturing the risk-return trade-off and in pricing loans in a way that adequately covers the cost of capital, within an increasingly complex banking environment.

An integrative approach was adopted in the study, combining theoretical foundations with a comparative empirical study, relying on loan portfolio data from CPA, BDL, and BADR banks over the period 2020–2025. The research included estimating Expected Loss (EL), calculating Economic Capital (EC) in accordance with Basel III requirements, and applying sensitivity and break-even analyses to assess the feasibility of financing by comparing RAROC with the cost of equity (Re). It also analyzed the differences between traditional pricing policies and the risk-adjusted approach. Additionally, a quantitative model was developed within the study to calculate Probability of Default (PD), along with estimating both LGD and EAD, which enhances the effectiveness of applying the RAROC model.

The results indicate that the implementation of the RAROC model requires an integrated framework that includes informational, methodological, regulatory, and operational requirements. Key requirements include the development of accurate databases for estimating PD, LGD, and EAD, the development of internal quantitative models, and the shift from a regulatory capital approach to an economic capital approach. The analysis also revealed that the break-even point is achieved at an interest rate of approximately 8.07%, suggesting that some loans that are profitable from an accounting perspective may be economically value-destroying. The study concludes that there is a need to restructure pricing policies, aligning them with risk and capital costs, enhance risk information systems, and integrate the RAROC model into the credit decision-making process to ensure sustainable profitability and create real value.

Keywords: Risk-Adjusted Return on Capital (RAROC), Financing Decision, Loan Pricing, Banking Risk Management, Economic Capital (EC), Probability of Default (PD), Algerian Commercial Banks.